الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين
الرؤية التاريخية والسلوك السياسي

تأليف

عـــدنـــان عبد الرحمن أبـو عـام ـــر

تجمع العودة الفلسطيني-واجب
دمشق

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده:

لو غير هذا لكان أحسن،

ولو زيد هذا لكان أفضل،

ولو ترك هذا لكان أجمل،

وهذا من أعظم العبر،

ودليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

العماد الأصفهاني

إهـــــــــــــداء

-إلى روح جدي أبو اسماعيل، من رفض بيع أرضه في بلدة عاقر قضاء الرملة قبل ثمانين عاما... بمبلغ يسيل له لعاب الكثير ين من ساسة اليوم!!

-إلى والدي الحبيب.. من أتحفني بحكاياته عن الحاكورة والبيدر، ساق الله تلك الأيام،،

-إلى أمي الغالية.. من أتقنت خبز الطابون لتذكرني بأجواء فلسطين التي قرأت عنها ولم أرها،،

-إلى رفيقة دربي الرائعة.. من حباها الله يدان ذهبيتا ن احترفتا حياكة الثوب العربي، وفنون التطريز الفلسطيني،

-إلى نور عيوني.. محمد، نشوى، غادة، رغد، الذين آمل أن ينعموا بفلسطين عائدين إليها، إن لم يسعفنا القدر بهذه الفرصة،،

مـــقـــــدمـــــة

نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد أن تمكنت الحركة الصهيونية مع نهاية عام ١٩٤٨ من تشريد ما يزيد عن ثمانمائة ألف فلسطيني، توزعوا على ما تبقى من أراضٍ فلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى الأردن وسورية ولبنان بشكل رئيس، وعدد من الدول العربية الأخرى وبلدن المهجر.

ومنذ ذلك اليوم شكلت قضية اللاجئين –وما زالت– الهم الأكبر الذي يشغل الفلسطينيين، ساسة ومقاومين ومواطنين عاديين، ذلك أنها واجهت مؤامرة عالمية تزعمتها "إسرائيل" الدولة المغتصبة، وساندتها أطراف دولية غدت صاحبة القرار الأول والأخير في العالم، مع عدم نسيان بعض المواقف الإقليمية والفلسطينية التي تساوقت مع التوجه العالمي..

وقد مرت هذه القضية بمحطات تاريخية وسياسية ساخنة، وارتبطت درجة سخونتها ارتباطا وثيقا بالتغيرات السياسية والميدانية لدى دولة الاحتلال، صعودا وهبوطا، يمينا ويسارا، سلما وحربا، مما جعل مسارها مرتبط أساسا بما تعيشه الساحة السياسية الإسرائيلية.

ولما كان الأمر كذلك، فقد غدا من الضرورة بمكان البحث في المواقف الإسرائيلية من قضية اللاجئين، ساسة وأحزابا ونخبا ثقافية وإعلامية، فضلا عن السلوك الميداني لقوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

وتأتي هذه الدراسة للغوص في تفاصيل الموقف الإسرائيلي، والعودة به إلى جذوره التاريخية، انطلاقا من القناعة الحقيقية بأن المواقف السياسية اليوم التي تعلنها الحكومات المتعاقبة، لها أرضية تاريخية قديمة، وبالتالي لم ولن تستطيع أي حكومة إسرائيلية قادمة الخروج عن الخطوط العامة لها، مهما سمعنا عن اجتهادات هنا وهناك داخل الساحة الحزبية والسياسية.

وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول تناولت أبعاد المواقف الإسرائيلية من قضية اللاجئين، على النحو التالي:

- تناول الفصل الأول الجذور التاريخية لنشأة القضية، وما رافقها من تأكيدات صارمة لقادة دولة الاحتلال الناشئة في حينه حول التنصل من قضية اللاجئين، وإعفاء نفسها من أي تبعات قد تلقى عليها في المستقبل،
- وجاء الفصل الثاني ليناقش الموقف الإسرائيلي من القرارات والمشاريع الدولية التي طرحتها المنظمات والأطراف الدولية، لاسيما تأكيده الدائم على التجاوب مع ما من شأنه عدم تحميلها أي مسئوليات، سياسية كانت أو قانونية، أو مادية،

- وجاء الفصل الثالث ليتناول التصور الإسرائيلي من حق العودة، وخاصة ما طرحته المؤسسات السياسية والبحثية من مشاريع حاولت التحايل على هذا الحق، والنجاح النسبي الذي حققته في استدراج بعض الأطراف الفلسطينية في مشاريع مشتركة،
- وجاء الفصل الرابع ليستعرض قضية اللاجئين في الاتفاقات السياسية ومفاوضات التسوية، سواء اتفاقيات السلام بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية، أو اتفاقيات التسوية مع منظمة التحرير،بدءا بمؤتمر مدريد وانتهاء بمفاوضات كامب ديفيد الثانية،
- وجاء الفصل الخامس ليناقش السلوك الإسرائيلي الميداني تجاه التعامل مع اللاجئين، لاسيما بعد إدراكها لفشل مشاريعها السياسية لتصفية قضيتهم، مما دفعها بتحريك مؤسستها العسكرية لتحقيق ما فشلت فيه المؤسسة السياسية،
- وقد اختتمت الدراسة بعدد من الملاحق التي شعرنا بأهميتها وضرورتها لتوثيق الكثير من المواقف التي وردت خلال صفحاتها، سواء كانت جداول إحصائية، أو خرائط توضيحية، أو مقالات تحليلية لكتاب إسرائيليين بألسنتهم وأقلامهم، بعيدا عن تدخل الباحث وتصرفه.

آمل أن تقدم الدراسة شيئا جديدا للمكتبة العربية، وصناع القرار الفلسطيني للتعامل مع قضية بهذه الجدية والخطورة،وخاصة حين تطرح على طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين، فقد أثبتت التجربة عقم الانطلاق من أي تفاوض بالاستناد للنوايا الحسنة من الطرف الآخر..

وفي الختام، أرجو أن تكون الدراسة قد خرجت في أبهى حلة، وأفضل مضمون ، فإن تمكنت من ذلك فهو توفيق الله أولا، ورضا الوالدين ثانيا، ودعاء رفيقة الدرب ثالثا، وإن شابها بعض من عدم الوضوح، وصعوبة الوصول إلى المعلومة وتوصيلها، فهو طبع البشر في النقص وعدم الكمال.

عـدنـان أبـو عـامـر
دمشق – أبريل ٢٠٠٧

الفصل الأول

النشأة التاريخية لقضية اللاجئين

أولا: توطئة تاريخية

نشأت قضية اللاجئين بعد أن تمكنت الحركة الصهيونية مع نهاية عام ١٩٤٨ من تشريد ما يزيد عن ثمانمائة ألف فلسطيني، هم سكان ٥٣٢ قرية ومدينة، وهكذا شهدت فلسطين أكبر عملية تهجير عرفت في التاريخ الحديث، حين استطاعت أقلية أجنبية من طرد الأكثرية الوطنية، توزعت على بقاع مختلفة من أنحاء العالم، سواء في مناطق داخل الخط الأخضر وما تبقى من أراضٍ فلسطينية، عرفت فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى الأردن وسورية ولبنان بشكل رئيس، وعدد من الدول العربية الأخرى وباقي دول المهجر، وأصبح عددهم اليوم أكثر من خمسة ملايين لاجئ، منهم ٣.٧ مليون مسجلين لدى الأمم المتحدة.([1])

إلاّ أن مسألة اللاجئين لم تتوقف عند حرب ١٩٤٨، بل استمرت طيلة نصف القرن التالي، بسبب سياسات الضغط والقمع والإبعاد، حيث اضطرت موجات عديدة من منهم للهجرة خارج فلسطين نتيجة لها، وظهرت تسميات مختلفة لهذه الموجات المهاجرة، علما بأن بعض المصادر التاريخية ترى أن أصل مشكلة اللاجئين تعود لذلك اليوم الذي قررت فيه بريطانيا تبني إقامة وطن قومي لليهود بفلسطين، وأصدرت على أثره التزامها السياسي الذي تمثل في وعد بلفور([2])، الذي تضمن تعاطفها وتبنيها للمشروع الصهيوني.

وحين قررت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، كان على الأرض فريقان من العرب واليهود يتنازعان على البلاد، ولم يجد أهل فلسطين بد من الدفاع عن أرضهم ووجودهم ومقدراتهم، فبدءوا العمليات العسكرية ضد الوجود اليهودي قبل ستة أشهر من إعلان إسرائيل، إذ بدأت العمليات مع مطلع شهر ديسمبر ١٩٤٧، واستمرت حتى ١٨ يوليو ١٩٤٨ عندما قبل العرب الهدنة التي فرضها مجلس الأمن الدولي.([3])

---

١) أبو ستة، سلمان، حق الشعب الفلسطيني في العودة، حلقة بحث حول: فلسطين بعد نصف قرن من النكبة، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، ٢٠٠١/٦/٣٠.

٢) وهو الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية جيمس بلفور بتاريخ ١٩١٧/١١/٢ إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة، وعرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، وهي أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين، وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهدا بإقامة دولة لليهود في فلسطين ، وفي ما يلي نص الرسالة: عزيزي اللورد روتشيلد، يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته: إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى"، وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح.

٣) عبد الحافظ، محمد حسن، جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، أيلول ١٩٩٦، ص١٢٩.

وعندما أذيع نبأ الهدنة ([1]) بين الجيوش العربية والعصابات اليهودية، كان وقعه كالصاعقة ليس على الفلسطينيين فقط، بل على العرب جميعاً، إذ انفجرت مظاهرات في دمشق وبغداد وبيروت والقاهرة وعمان، ونادى المتظاهرون بسقوط الهدنة ومجلس الأمن واللجنة السياسية للجامعة العربية التي قبلت بهذا الاقتراح نيابة عن البلاد العربية، إلا أن المؤامرة كانت أكبر من أن توقف بالاحتجاج والاستنكار والمظاهرات الغاضبة.([2])

اتبع اليهود أثناء الحرب وسائل من شأنها إرهاب العرب من خلال المجازر المتعددة، ومن ضمنها مجزرة دير ياسين التي استخدمت مع ما تلاها من الأعمال الوحشية التي قامت بها المنظمات الصهيونية أداة لإخراج الفلسطينيين من ديارهم ، وتهجيرهم بأعداد ضخمة.

وتصف الباحثة الإنجليزية "إتيل مانن" بشاعة المأساة فيما روته عن تهجير سكان مدينة اللد والرملة، من أن عدد الذين ماتوا أثناء الهجرة من هاتين البلدتين بلغ ٥٠ ألفاً جراء ضربة الشمس والجوع، وشرد الباقون على وجوههم في الصحراء بلا مأوى ولا غذاء ولا كساء، وتضيف: "إنها صورة لم ترها البشرية من قبل ولا تخيلتها ولا يقبلها الضمير الإنساني الحي، لقد أدت هذه الأعمال إلى تفريغ معظم الأراضي من سكانها، ووصل عدد من ترك أرضه خارج فلسطين آنذاك ما يزيد عن ٧٤٠ ألف لاجئ.([3])

لقد لفقت "إسرائيل" أسطورة فراغ فلسطين من شعبها، بهدف التسهيل والتمهيد لمشروعها الاستيطاني الإجلائي الإحلالي، لذلك اجتهد الفكر الصهيوني في استنباط الخطط المشاريع الهادفة لإفراغ البلاد من أهلها، وتوجت بخطة "دالت"([4])، التي تمكنت العصابات الصهيونية بموجبها سنة ١٩٤٨ من طرد غالبية الشعب الفلسطيني، الذي أصبح لاجئا خارج دياره، ومشتتا في أربع رياح الأرض، وكل ذلك بالطبع في المرحلة السابقة لقيام الدولة.

بعد ذلك راهن الإسرائيليون على عامل الوقت، متوهمين أن جيل النكبة سيموت، فيما سينسى الجيل الذي يليه فلسطين، وبذلك يتسنى لهم الاستقرار في هذه الأرض، والانتقال لتنفيذ المرحلة الثانية التي أعلن عنها "دافيد بن غوريون" عشية إعلان الدولة بأنها إمبراطورية إسرائيلية؛ مما تطلب من الحكومات المتعاقبة العمل في أكثر من اتجاه لتكريس الأمر الواقع

---

١) صدر القرار بعد الضغوط الدولية الكبرى التي مورست على الحكومات العربية للقبول بوقف إطلاق النار، ورغم ان المطلب الدولي كان تمكين الوسيط الدولي من تقديم الاقتراحات لحل النزاع المسلح، إلا أن القصد الخفي كان تمكين الصهاينة من استقدام الطائرات والدبابات والمدافع والأسلحة والذخائر، وهو ما تم فعلا.

٢) علي، فلاح، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩– ١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص٢٧٥.

٣) Zafarul Islam Khan, Palestine Documents,First Ed 1998 Pharos media publishing , NewDelhi, p63.

٤) هدفت الخطة لتفريغ أكبر عدد ممكن من البلدان والمدن من مواطنيها، عن طريق محاصرة البلدة أو المدينة، على هيئة حرف "د" أو حدوة حصان، مما يعني وجود منطقة خالية من القوات الصهيونية، يستطيع الفلسطينيون من خلالها الإفلات.

الجديد الذي تمثل بإفراغ فلسطين من أهلها، فرفضت عودة اللاجئين، وعملت على استصدار القوانين القاضية بمنع عودتهم، بموازاة اتخاذ الإجراءات الهادفة لملء الفراغ الذي خلفوه، عن طريق جلب المزيد من اليهود وإسكانهم، وجعل إمكانية عودة اللاجئين من الصعوبة بمكان، إن لم تكن مستحيلة، بتدمير بيوتهم وقراهم تدميرا شاملا.([1])

كما رفضت الدولة منذ قيامها، الاستجابة لإرادة المجتمع الدولي في تسوية المسائل العالقة بينها وبين الدول العربية المجاورة لها، بغية الوصول إلى اتفاقيات تسوية بينها تهربا من استحقاقاتها، وفي مقدمتها إعلان حدودها، التي حددها قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، أو عودة اللاجئين التي نص عليها القرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، واستمر الموقف الإسرائيلي الرافض لعودة اللاجئين؛ والتأكيد على عدم نجاح أي حل بعيدا عن هذا الاعتبار، مما دفع بالإسرائيليين للبحث عن حلّ للقضية يتجاوز حدود فلسطين المحتلة.

إلاّ أن تطورا هاما طرأ نتيجة عدوان عام ١٩٦٧، حيث وجدت "إسرائيل" نفسها وجها لوجه أمام اللاجئين، الذين يشكلون معظم سكان الأراضي التي احتلتها نتيجة الحرب، فبدأت باتخاذ إجراءات اعتقدت أن من شأنها محو ملامح القضية وآثارها.

---

١) مصالحة، نور الدين، طرد الفلسطينيين ١٨٨٢-١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص.٤٥

ثانيا: الترحيل في المشروع الصهيوني

احتلت فكرة اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وترحيلهم للأقطار المجاورة، مكانة بارزة لدى القيادة الإسرائيلية، ولدى مراجعة الوثائق والأدبيات المتاحة تتبين مكانة فكرة الترحيل في الفكر والتخطيط والعمل لديها، كحل لما أطلق عليه "المسألة العربية" في فلسطين.

واستدعى الاستيلاء على الأرض بالضرورة فكرة الترحيل، لذلك لم يكن تهجير الفلسطينيين مجرد فكرة ثانوية في أذهان الآباء المؤسسين من النخبة الصهيونية السياسية؛ بل ثمة الكثير من الشواهد، التي تشير إلى أنهم وفي معرض الإفصاح عن خططهم المستقبلية للعمل لمشاريع الاستيطان في المجالس الداخلية للحركة الصهيونية، فكروا بتهجير واقتلاع وترحيل فلاحي فلسطين بانتظام، وإعادة توطينهم في البلدان المجاورة، لتمهيد الطريق أمام قيام المشروع الصهيوني.([1])

ذلك أنه منذ البداية تمثل الحلم الصهيوني في دولة لليهود فقط، حتى قبل إعلان "إسرائيل" وقيامها، وإن لم يعلن عن ذلك بصورة جلية في الفترات الأولى لصياغة المشروع، لكن الخطاب السياسي منذ مطلع القرن العشرين تضمن هذه الفكرة التي مثلت قاعدة أساسية للموقف من قضية اللاجئين بعد قيام الدولة.([2])

لقد حلم القادة الإسرائيليون بدولة يهودية خالصة، ولم يغادر هذا الحلم مخيلتهم قبل إنشاء الدولة، وإذ لم يعلنوا عنه لضرورات تكتيكية، ومع هذا فإن هناك الكثير من المواقف المعلنة التي تعد قاعدة راسخة لموقفهم الواضح في التسبب بمشكلة اللاجئين، ومنها:

- يرى "تيودور هرتزل" الأب الروحي للحركة الصهيونية بأن الدولة اليهودية لن تقوم إلا بالاستيلاء على الأراضي العربية، وشن حرب إبادة ضد السكان الأصليين،
- "يسرائيل رنغويل" المنظر الصهيوني الشهير، شارك "هرتزل" في رأيه، ورأى أنه لا مفر من إجلاء العرب ونقلهم إلى البلاد المجاورة بقوة السيف،
- دعا "مناحيم أوسيشكين" رئيس مجلس إدارة الصندوق ال يهودي للاستيلاء على الأراضي العربية بالقوة، وترحيل العرب القاطنين فيها للبلاد المجاورة ، على اعتبار أن المشروع الصهيوني "أعلى وأنبل" من المحافظة على مئات الألوف من الفلاحين العرب،
- كان الكاتب "أبراهام شارون" الأكثر وضوحاً واستجلاء للأهداف اليهودية، فهو لم يهتم فقط بإخراج العرب من فلسطين فقط، بل أراد ملء الفراغ الناجم بسكان يهود يشكلون القاعدة البشرية للدولة المزمع إنشاؤها، حيث نشر مقالاً عام ١٩٣٠ تحت عنوان "الإمبريالية العربية"

---

١) المصدر السابق، ص٥٤.

٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الأحياء العربية ومصيرها في حرب ١٩٤٨، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص.٢٧

ذكر فيه أن الحل الذي يراه يتمثل بنقل العرب للدول المجاورة، أي تفريغ البلاد لاستيعاب اليهود الجدد القادمين إليها، على أن يتم هذا النقل تدريجياً لضمان انتقال العتاد والأموال والأملاك بصورة متفق عليها، تسندها خطة تمويل من الحكومات العربية والدولية،([1])

- في القرن التاسع عشر أعرب البارون "إدموند روتشيلد" الممول الرئيس لمشاريع الاستيطان، عن استعداده لتقديم العون المادي للعرب الذين يغادرون فلسطين للعراق نهائياً،

- دعوة "فلاديمير جابوتنسكي" لترحيل العرب من فلسطين، مؤكداً أن الدولة اليهودية لن تقوم إلا بالترحيل الإجباري لهم، وهكذا يمكن أن تكون غالبية يهودية، وبعدها دولة يهودية، فقط برعاية القوة، ومن وراء جدار حديدي لا يقوى السكان المحليّون على تحطيمه،([2])

- ورقة العمل التي قدمها الناشط الصهيوني "فايتسي" لقيادة الحركة، بعد شهور من صدور تقرير لجنة بيل الملكية عام ١٩٣٧([3])، قال فيها: إن تهجير الفلسطينيين لا يهدف لإنقاص عددهم فحسب، بل يتطلع لإفراغ الأراضي الزراعية من هم، و"تحريرها" لصالح الاستيطان اليهودي، لأن الخلاص لن يأتي إلا بخلاص البلد فلسطين، ليبقى خالصاً لنا، إن السبيل الوحيد هو قطع العرب واقتلاعهم من الجذور، علينا العثور على الآذان المصغية في أمريكا، ثم في بريطانيا ثم في البلاد المجاورة، وهناك سيحل الهال المشكلة".([4])

- عمل "بن غوريون" طيلة حياته السياسية لانجاز هدف طرد العرب من فلسطين، واعتبر في جلسة لإدارة الوكالة اليهودية عقدت في حزيران ١٩٣٨ أن "نقطة الانطلاق والمخرج لحل مسألة العرب في الدولة اليهودية تكمن في التوقيع على اتفاقية مع الدول العربية، تمهد الطريق لإخراج العرب من "الدولة اليهودية" إليها، وأكد أكثر من مرة أن "ترحيل العرب أهم من جميع مطالبنا لزيادة مساحة الدولة... وإذا لم يكن بإمكاننا إخراج هم من بين ظهرانينا الآن ونقلهم إلى مناطق عربية، وهو ما تقترحه لجنة ملكية بريطانية، فلن يكون بمقدورنا القيام بذلك بسهولة، هذا إذا أمكننا القيام بذلك أصلاً بعد إنشاء الدولة، عندما يكون كل العالم المعادي لنا ينظر إلينا بسبع عيون، لمراقبة تصرّفنا نحن تجاه أقليتنا.([5])

- "بيرل كتسنلسون" منظّر اليسار الصهيوني شارك "بن غوريون" في آرائه حول موقفه من الطرد والترحيل، وفي خضم النقاش حول توصيات لجنة بيل، ذكر في اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، أن مسألة الترحيل أثارت نقاشاً حادّاً لديهم: هل هو مسموح أم

---

١) عدوان، عاطف، الأطروحات الإسرائيلية حول مشكلة اللاجئين، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، أغسطس ٢٠٠٦، ص.٢٨

٢) عوض، عثمان، العنصرية الصهيونية، مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، القاهرة، ط١، ٢٠٠١، ص.٣٨

٣) لجنة بريطانية وفدت إلى فلسطين لحل الاضطرابات الناجمة بين العرب واليهود، وأوصت بتقسيم فلسطين بين الطرفين.

٤) الأسدي، عبده، قضية اللاجئين، مجلة صامد الاقتصادي، العدد١٠٥، أيلول ١٩٩٦، ص١٤٣.

٥) بن غوريون، دافيد، المذكرات، المجلد الرابع، دار عام عوفيد، تل أبيب، ط١، ١٩٧٤، ص٢٩٩.

ممنوع؟ ضميري مرتاح جداً، جار بعيد خير من عدو قريب، هم لن يخسروا عند نقلهم، ونحن بالتأكيد لن نخسر، وبذلك فإن هذا الأمر يعتبر في نهاية المطاف إصلاحاً سياسياً استيطانياً لصالح الطرفين، كنت اعتقدت بأن هذا أفضل الحلول، ولكن لم يدر بخلدي أن نقل العرب خارج "إسرائيل" يعني النقل إلى جوار نابلس، فقد آمنت وما زلت أؤمن بأنهم سينقلون في المستقبل إلى سوريا والعراق".(١)

ورغم حضور فكرة تهجير العرب من فلسطين في أذهان الصهاينة مبكرا، إلا أنها لم تأخذ صبغة البرنامج أو المشروع الذي يطرح على جدول أعمال مؤسساتهم وهيئاتهم، وهكذا يمكن اعتبار المؤتمر الصهيوني العشرين، الذي عقد بمدينة زيوريخ بين ٣-١٩٣٧/٨/٢١، أول مؤتمر للمنظمة العالمية يبحث فكرة التهجير، ويمكن إجمال المناقشات التي شملها المؤتمر الخاصة بتهجير الفلسطينيين بفضل غالبية المؤتمرين لدراسة مشروع لجنة "بيل"، لأنه يطرح مزايا ومكتسبات كبيرة تتمثل في قيام دولة يهودية معترف بها، وركزوا على أهمية فكرة ترحيل العرب تحت عنوان تبادل السكان، ومن أبرزهم "حاييم وايزمان، بن غوريون" وقيادة حزب مباي بصفة عامة، حيث طغى تيار تهجير العرب من فلسطين على المؤتمر، ولعبت زعامة الحزب دوراً كبيراً في ذلك، وهو ما ورد في كلمات معظم المتحدثين في أروقته، رغم وجود أقلية عبرت عن رفضها للفكرة.(٢)

ولدى مراجعة الوثائق الصهيونية، يتبيّن تزامن نشوء فكرة الترحيل مع نشوء المستوطنات الأولى في فلسطين، ونشوء الصهيونية السياسية؛ بل يذهب بعض المؤرخين لأبعد من ذلك، للقرن السابع عشر تحديداً، عندما قدم البريطاني "ادوارد ميتفورد" عام ١٨٤٥ مذكرة لحكومته يطلب فيها إعادة توطين اليهود في فلسطين بأي ثمن، وإقامة دولة خاصة بهم تحت الحماية البريطانية، وهو من أوائل "الصهاينة الأغيار" الذين تعرضوا للوجود البشري الفلسطيني، فاقترح إجلاءهم وتوطينهم في أجزاء أخرى من الدولة العثمانية.(٣)

لكن فكرة الترحيل لدى الصهاينة الأوائل، صيغت في البداية بعبارات هادئة، وجرى التنبيه لضرورة إخفائها لأن الوقت لا زال مبكرا في حال ارتفعت نبرة الصوت، وخلال عشرينيات القرن الماضي، انتهج حزب "أحدوت هعفوداه" وهو التجمع الصهيوني السائد في الييشوف سياسة "تجنب أي إشارة للمسألة العربية في بيانات الحزب وتصريحاته السياسية، خاصة في ظل تزايد المقاومة للهجرة اليهودية، وتصاعد الاستيطان الصهيوني.(٤)

---

١) كتسنلسون، بيرل، المؤلفات، المجلد١٢، منشورات حزب العمال، تل أبيب، ط١، ١٩٦٢، ص٣٦١.

٢) مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، السنة التاسعة عشرة، العدد ٨، دمشق،١٩٩٢.

٣) محمود، أمين، الاستيطان اليهودي منذ الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية، عالم المعرفة، الكويت، ط١،١٩٨٤، ص.٢٤

٤) الهجرة اليهودية حقائق وأرقام، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، عمان، ط١،١٩٩١، ص.٦٥

وفي سنوات الثلاثينيات والأربعينيات، أصبح النهج القائل بوجوب ترحيل الفلسطينيين خارج الدولة اليهودية، ركيزة أساسية استندت إليها خطط الترحيل، كما ظهرت أصوات مثل "روتشيلد وجابوتنسكي" تنادي بترحيل الفلسطينيين للعراق، وليس إلى سوريا وشرق الأردن، حيث اعتبرت هذه المناطق جزءا من أرض "إسرائيل".

وتظهر الوثائق الإسرائيلية خطط البيشوف للترحيل منذ ١٩٣٠؛ فعند البحث الصهيوني المحموم عن حل جذري لـــ "مسألة الأرض"، و"المشكلة الديموغرافية" العربية معا، خطا "وايزمان" خلال توليه قيادة المنظمة الصهيونية وعضوية الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية، خطوة أخرى باتجاه الترحيل أثناء محادثاته مع مسئولين ووزراء بريطانيين، تمثلت باقتراح يدعو لترحيل المزارعين الفلسطينيين البالغ عددهم ٣٠.٠٠٠عائلة، إلى شرق الأردن.(١)

وجاء هذا الاقتراح على خلفية الاشتباكات بين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود، خاصة بعدما حددت لجنة "والتر شو" للتحقيق في تقريرها المقدم في مارس ١٩٣٠، أسباب تصاعد الاضطرابات في صفوف الفلسطينيين، وألقت الضوء على جدية وضع يؤدي نمو الاستيطان فيه لنزع الملكية حتما عن الفلاحين، وازدياد أعداد الذين لا أرض لهم.

وفي لقاء مع د."دامونـد شيلز" وزير المستعمرات البريطاني بتاريخ ١٩٣٠/٣/٤، أبدى "وايزمان" ترحيبا حارا باقتراحه القائل أن ترحيل عرب فلسطين أمر مستحب، وقام بتطوير الاقتراح بعد يومين من الاجتماع، وأثناء لقائه مع وزير المستعمرات ال بريطاني اللورد "باسفيلد" قال: من الواجب أن تستقر الأوضاع في البلد، ولذلك لعل شرق الأردن يمثل حلا.(٢)

وفي هذه الفترة، دعت الحركة الصهيونية للمجابهة مع الفلسطينيين بهدف الوصول إلى الترحيل، حيث تم بناء منظمة "الهاغانا" العسكرية التابعة لليشوف، وغدت القيادة الصهيونية مقتنعة بأن الحل الأساسي لـــ"المشكلة الديموغرافية العربية" لا يتحقق إلا من خلال القوة العسكرية، وخلق الحقائق الاقتصادية والعسكرية والاستيطانية في فلسطين.

وهذا ما أكده بن غوريون سنة ١٩٣٦ في اجتماع اللجنة المركزية لحزب ماباي بالقول: ليس ثمة من فرصة للوصول إلى تفاهم مع العرب إلا إذا وصلنا نحن أولا لتفاهم مع الانجليز بحيث نصبح القوة العظمى في فلسطين، ما الذي يرغم العرب على الوصول لاتفاق مشترك معنا؟ الحقائق...فقط بعد نجاحنا في إقامة حقيقة يهودية كبرى في هذا البلد ...عندها فقط سيلبى الشرط المسبق للمفاوضة مع العرب.(٣)

---

١) شريح، أسمهان، اللاجئون والسياسات الإسرائيلية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، شتاء ٢٠٠٦، ص١٩٣.

٢) غباش، حسين، فلسطين حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط١، ١٩٨٧، ص٦٧.

٣) ابراهام شارون، ملاحظات ليست في صلب الموضوع، هآرتس، ١٩٢٧./٨/٢٣

أما مؤسسة "ليليوياسو" الإيطالية، فقد رأت أن الحركة الصهيونية اعتبرت، في غزوها الاستيطاني لفلسطين منذ بداية القرن الماضي أن إعداد أتباعها نفسيا لفكرة استعمال العنف والتدرب على الأسلحة، والالتزام بالحصول عليها أمر لا مناص منه ... وأن نظرة الصهيونية للعسكرة، لا تهدف إلى تجنيد أتباعها فحسب، بل تشمل كل يهودي في فلسطين ، وعملت على تشجيع التدريب على الأسلحة، وإقامة الفرق المتخصصة في القتال، وسهلت ولادة مجموعات جديدة وصلت لأعلى درجات التخصص العسكري، وأن تلك المجموعات المسلحة لم تكن على أهبة الاستعداد للتدخل السريع ضد عرب فلسطين فحسب، بل ضد أي طرف تسول له نفسه أن يعرقل مسيرة الأهداف الصهيونية، حتى ولو كان يهودياً.(١)

وقد تبين للصهاينة منذ بداية الأمر أن هناك حلولا ممكنة للتمكن من إحلالهم محل العرب في فلسطين، وضعها البروفيسور من أصل إيطالي "روبيرتو باكي " الباحث الديموغرافي البارز، صاحب كتاب "الخاتمة السياسية لأبحاث التطور السكاني للعرب واليهود في أرض إسرائيل"، والحلول هي:

١ – ينبغي تحديد الإطار السياسي لأرض "إسرائيل"، بشكل لا يجعل من مشكلة التزايد السكاني أو لعبة الأكثرية والأقلية عقبة في سبيل إحلال السلام، والتفاهم المتبادل بين الشعبين،

٢ – القيام بتحركات لخلق أوضاع اقتصادية وسياسية للعمل على تسهيل انتقال أكبر عدد ممكن من العرب سلميا إلى البلدان العربية، بحيث يتجه التزايد السكاني للعرب باتجاه الشرق بدلا من الغرب،

٣ – إذا لم تفلح المساعي السياسية في تقسيم البلاد بين الشعبين عن طريق ترحيل العرب، أو في حالة التقسيم، فمن الواضح أن أقلية عربية داخل حدود المنطقة اليهودية قد تصبح مع الزمن تجمعا سكانيا كبيرا يهدد الأكثرية اليهودية، لذا يجب العمل على السماح للعرب أن يرحلوا للمنطقة العربية، بينما تمنع هجرتهم من المنطقة العربية إلى المنطقة اليهودية.(٢)

وقد بينت مناقشات أعضاء الهيئة التنفيذية للحركة الصهيونية في النصف الثاني من عقد الثلاثينات أن غالبيتهم تساند من حيث المبدأ، تبني سياسة غير معلنة وسرية يُروّج لها بصورة لبقة في المحادثات مع أعضاء اللجنة الملكية؛ وهو ما عبر عنه بن غوريون بالقول: إذا كان من المسموح نقل عربي من الجليل إلى يهودا "الاسم الإسرائيلي للضفة الغربية"، فلماذا يستحيل نقل عربي من الخليل إلى شرق الأردن، الذي هو أقرب بكثير؟ ثمة مساحات شاسعة من الأرض هناك ونحن هنا مكتظون، حتى المندوب السامي يوافق على الترحيل لشرق

---

١) طرد الفلسطينيين من ديارهم، مؤسسة ليليوياسو، ترجمة نور الدين حميد، دار الأقصى، دمشق، ط١، ٢٠٠١، ص٤٣، كتاب من أفضل من وثق النكبة الفلسطينية وبداية حكاية اللاجئين، لاسيما وأن تأليفه إيطالي، بمعنى ان غير منحاز مسبقا للرواية الفلسطينية.

٢) المرجع السابق، ص٢٧.

الأردن شرط أن نوفر الأرض والمال للفلاحين، وإذا وافقت لجنة "بيل" وحكومة لندن، فسنلغي مشكلة الأرض من جدول الأعمال، وبذلك يتضح عزمه على اقتراح ترحيل الفلسطينيين في المفاوضات المرتقبة مع اللجنة الملكية.([1])

ما يهمنا في هذه القراءة التاريخية المعمقة لبدء نشوء قضية اللا جئين بأيدي إسرائيلية بالأساس، أن بن غوريون علق أهمية بالغة على الترحيل القسري، ودون في يومياته بتاريخ ١٩٣٧/٧/١٢: إن ترحيل العرب قسرا عن الأودية التابعة للدولة اليهودية المقترحة يمنحنا شيئا لم يكن لنا قط عندما وقفنا على أقدامنا خلال أيام الهيكلين الأول والثاني؛ أي أن يك ون الجليل خاليا من السكان العرب، ورأى أنه إذا مارس الصهاينة الضغط على سلطات الانتداب ل نفيذ الترحيل القسري، فليس ثمة ما يحول دون تنفيذ خطة ترحيل مماثلة ، وعلينا المثابر ة للوصول لهذه النتيجة كما انتزعنا وعد بلفور، علينا أن نحضر أنفسنا للقيام بالترحيل.([2])

وجاء في كتاب "جوزيف هيللر" بعنوان: كفاح من أجل الدولة اليهودية والسياسة الصهيونية بين عامي ١٩٣٦-١٩٤٨، مجموعة من الوثائق تتعلق بالمناقشات التي د ارت في تلك السنين الحاسمة، مشيرا إلى أن الشغل الشاغل للحركة الصهيونية كان إقامة دولة يهودية فوق كل التراب الفلسطيني، وإن الوصول لهذا الهدف تطلب ترحيل السكان العرب.

ومنذ سنة ١٩٣٧، أخذت القيادة الصهيونية بالإعلان عن خططها واقتراحاتها الداعية لترحيل الفلسطينيين، بعدما شعر الييشوف بالقوة والثقة بالنفس نتيجة ازدياد رسوخه عددا وقوة عسكرية من جهة، وتلقيه دعم حكومة الانتداب والجيش البريطاني من جهة أخرى، مما أدى لتطور مقترحات الترحيل الصهيونية إلى خطط ومشاريع متكاملة ومفصلة.([3])

وهكذا تطورت فكرة الترحيل عبر مقترحات وخطط مبرمجة منذ سنة ١٩٣٧ إلى أن أصبحت خططا عملية توجت بخطة "دالت"، ثم أصبحت سياسة واقعية منذ سنة ١٩٤٨، وما بعدها، ومع اقتراب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من ذروته، تشكّل في نهاية الثلاثينات إجماع قومي بين الأحزاب اليهودية على طرد الشعب الفلسطيني إلى الدول العربية، خاصة سوريا والعراق، حيث تزعّم هذا الإجماع حزب "ماباي " الذي قاد الحركة الصهيونية وإسرائيل، منذ العام ١٩٣٣ إلى العام ١٩٧٧.

كما أيد الطرد قادة حزب "الصهيونيين العموميين" بزعامة "وايزمان "، أول رئيس للدولة، الذين هدفوا لتحويل فلسطين لدولة يهودية نقية تماماً، كما هي انجلترا انجليزية.([4])

---

١) عويس، عبد الحليم، الفكر اليهودي بين تأجيج الصراعات وتدمير الحضارات،مركز الإعلام العربي،القاهرة، ط١، ٢٠٠٣، ص.٦٧

٢) مصالحة، نور الدين، أرض أكثر وعرب أقل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص٢١.

٣) مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، السنة ١٩، العدد ٨، دمشق،١٩٩٢، ص.٤٥

٤) محارب، محمود، الصهيونية والترانسفير والأبرتهايد، موقع عرب ٤٨: www.arab48.com

وطالبت منظمة "ليحي" المحاربون من أجل الحرّية، بطرد الفلسطينيين، وجاء في البند الـ١٤ من مبادئها نص واضح يؤكد أن حل مشكلة "الغرباء" يتّم عبر تبادل السكان.([1])

وبانتهاء عقد الثلاثينيات، تشكل إجماع صهيوني ينادي بالطرد، بانضمام "غابوتينسكي" للداعين إليه، في رسالة بعث بها عشية موته لأحد أعوانه في فلسطين ، وفي هذه الظروف، ظهر بعض النشطاء المستقلين الذين أدلوا بوجهات نظرهم الخاصة في المسألة، ومن أبرزهم د. "أبراهام شارون" صاحب نظرية "الصهيونية الشرسة"، الذي دعا لطرد العرب نهائياً إلى العراق، بحيث لا يبقى في "دولتنا" سوى عدد ضئيل جداً من الأفراد والنوعيّات الذين يستحيل نقلهم بأية وسيلة.([2])

ومنذ عام ١٩٤٧-١٩٤٨، بدأ يدعي الإسرائيليون أن لهم حقا في احتلال الأراضي المخصصة للدولة العربية في قرار التقسيم، بحجة أنهم في وضع الدفاع عن النفس ضد الجيوش العربية، كما ادعوا أن اللاجئين فروا بناء على أوامر من تلك الجيوش، وليس بفعل الإرهاب الإسرائيلي، وهو ما فنده التقرير الذي أعده الكونت "برنادوت" الذي استندت إليه الأمم المتحدة في إصدار القرار ١٩٤، وجاء فيه: إن عرب فلسطين لم يغادروا ديارهم ويهجروا ممتلكاتهم طوعاً أو اختيارا، بل نتيجة لأعمال العنف والإرهاب التي قامت بها العصابات اليهودية ضد العرب الآمنين، وهكذا فإن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا إذا أتيح للاجئين العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.([3])

وبناء على التقرير أصدرت الجمعية العامة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ القرار الذي تضمن تشكيل لجنة ثلاثية تدعى "لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين"، أوكلت إليها عدة مهام ، أهمها تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، ودفع التعويضات عن ممتلكات من يقرر عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود وضرر.([4])

زارت اللجنة المذكورة تل أبيب في العام التالي، وتباحثت مع الحكومة الإسرائيلية كيفية تنفذ القرار ١٩٤، لكن الرد جاء بأن حل مشكلة اللاجئين مرتبط بالتسوية النهائية لقضية فلسطين، مصرا على رفض تنفيذ القرار ما لم يسبق ذلك عقد صلح نهائي مع العرب.

واستجابة لذلك، دعت اللجنة الحكومات العربية وحكومة "إسرائيل" لإرسال مندوبين عنها إلى مدينة لوزان السويسرية، وبعد محادثات منفردة بين الأطراف، وقعت "إسرائيل" على

---

١) لجنة نشر كتابات ليحي (جمع وتحرير)، وثائق المحاربين من اجل حرية إسرائيل، المجلد الأول، تل- أبيب، ط١، ١٩٥٩، ص٢٧.

٢) يوسي ملمان ودانيئيل رفيف، هذا تاريخ الترانسفير، ملحق دافار، ١٩٨٨./٢/١٩

٣) البديري، هند، أراضي فلسطين، جامعة الدول العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨١، ص١٤٣.

٤) البابا، جمال، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الثاني، أيلول ٢٠٠٠، ص.٧٨

بروتوكول لوزان بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٢، وتضمن عدة مواد أهمها عودة اللاجئين، وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحق التعويض للذين لا يرغبون في العودة.([1])

ومع ذلك، لم تحترم "إسرائيل" توقيعها، فما أن قبلت الجمعية العامة عضويتها في المنظمة الدولية حتى بادرت للتنكر من التزاماتها ورفضت تنفيذ مواده، ولما عجزت لجنة التوفيق عن إقناعها بالإيفاء بما التزمت به، أعلن عن فشل مؤتمر لوزان وإنهاء أعماله.

وفي رد على طلب "برنادوت" لإعادة اللاجئين، الذي رفضه وزير الخارجية "موشيه شاريت"، مطالبا بتوطين اللاجئين خارج فلسطين، وموصيا في الوقت ذاته بمسح القرى والمدن التي سكنها العرب حتى لا تترك أثراً يربطهم بأرضهم، ومؤكدا أن إعادة العرب لـ"إسرائيل" يهدد نقاءها.([2])

لقد أدرك الساسة الإسرائيليون أن الخروج الطوعي للسكان العرب أمر بعيد المنال ، حتى وإن صرحوا برغباتهم في تعاون المحيط العربي معها، فهم لم تنقصهم الرؤية لوضع إستراتيجية الطرد والإخلاء موضع التنفيذ كي يصلوا إلى الهدف الرئيس ، وهو دولة يهودية نقية عرقياً، وقد سأل أحد الضباط الإنجليز ضابطاً يهودياً عمل معه عن نوايا هم تجاه سكان فلسطين العرب، فرد بسرعة وعفوية وكأنه ناقش هذا الأمر سلفاً مع آخرين ووضعوا له خطة لتنفيذه: سنقوم بعدة مجازر رهيبة نقضي بها على قسم منهم، وحتما سيفر القسم الآخر"!([3])

وبالفعل ارتكب اليهود ٢٥ مذبحة، لم تكن دير ياسين أبشعها ولا أشرسها، إذ قتل في قرية الدوايمة ٣٥٠ عربياً بشكل بشع، حين هشموا رؤوسهم بالبلطات، كما قام الجيش بإخراج ٤١٣ ألف فلسطيني من ديارهم قبل انسحاب القوات البريطانية، وطردوا أهالي ٥٠ قرية تحت ضغط هجوم قادم، و٣٨ قرية بسبب الخوف من الهجمات الإسرائيلية.([4])

فيما تؤكد الوثائق الإسرائيلية ووثائق الأرشيف الأمريكي أن ٧٠% من الفلسطينيين غادروا ديارهم مكرهين بفعل الترويع والبطش والإرهاب النفسي ، وليس كما يزعم القادة اليهود من أنهم تركوا ديارهم بإيحاء من الدول العربية.([5])

وأجمع المجتمع الدولي منذ البداية على حدوث واقعة تشريد الشعب الفلسطيني من وطنه، كواحدة من أبشع وأخطر جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، كما تعتبر من أعظم وأخطر الانتهاكات للقانون الدولي بشكل عام، والقانون الإنساني بشكل خاص.

---

١) صلاحات، محمد، مستقبل قضية اللاجئين، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث، نابلس، العدد ٢٦ ربيع ٢٠٠٠، ص.١٤٣

٢) الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، بيروت، ط١، ١٩٨٤، ص.٥٤١

٣) غلوب باشا: جندي مع العرب، ترجمة عفيف حسن العمري، دار النشر للجامعيين، بيروت، ص .٤٢

٤) محاضرة حول اللاجئين، عقدت في المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ١٩٩٦./١/٨

٥) كيالي، ماجد، أسباب قضية اللاجئين، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، أيلول ١٩٩٦، ص .١٧

ثالثاً: الرواية الإسرائيلية لحملات التهجير

في هذا السياق، يمكن إيجاز الإدعاءات الإسرائيلية بشأن تهجير اللاجئين، وفقاً لما سبق وأن دونه مؤرخو الدولة العبرية الأوائل، وأبرزهم: ماري سيركن، جان ديفيد كيمحي، لورش، وجوزف شختمان، بالرواية التاريخية التي تشير إلى أن هجرة الفلسطينيين من ديارهم، أتت وفقاً لنداءات وأوامر القادة العرب، الداعية لابتعاد السكان المدنيين عن ساحات القتال، وإفساح المجال لدخول الجيوش النظامية وتمركزها عند انتهاء الانتداب بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥، وما لعبته أجهزة الإعلام العربية عبر المبالغات في وصف الأعمال العسكرية الصهيونية، مما أسهم في نشر حالة الرعب بين العرب ، ويحملون المسؤولية للدول العربية ودخول قواتها العسكرية إلى فلسطين، في وقت يؤكدون فيه طيبة النوايا الصهيونية إزاء السكان الفلسطينيين، وعزم قادتهم على التعايش المشترك معهم في استقرار وأمان!!

وما دأبت الدبلوماسية الإسرائيلية خلال السنوات الماضية التأكيد على تلك الرواية، وترديد وتبرير ما سبق لهؤلاء المؤرخين وأن كتبوه منذ بدايات الخمسينات ، ووفقاً لتلك الرؤية، رأت "إسرائيل" في ذلك التاريخ استقلالاً وطنياً، دون أن تحاول رؤية الجانب التراجيدي في الحدث المتمثل بالنكبة الفلسطينية، حيث بقيت هذه التعليلات والتفسيرات قائمة في الخطاب السياسي والتاريخي حتى ظهور ما يسمى بالمؤرخين الجدد، أبرز هم "بني موريس"، الذي حاول إعادة قراءة حدث عام ١٩٤٨، وفقاً للمعطيات والمقتضيات الجديدة، واستناداً للوثائق العبرية الأصلية، واعتماد المناهج العلمية في تحليل وقائع ما حدث.(١)

بدأت نشاطات "بني موريس" عملياً، منذ عام ١٩٨٠ ودراسته لوقائع وأحداث معركة اللد والرملة بتاريخ ١٢-١٩٤٨/٧/١٣، وتوصل لنتائج مغايرة لما سبق للمؤرخين أن توصلوا إليه، ولاحظ نوعا من أساليب الحرب النفسية في نشر الرعب بين السكان الفلسطينيين، بعد سقوط المدينتين، كالقصف البري والجوي، وتمثل الهدف في حمل السكان المحليين على الرحيل من ديارهم، وإضافة لترويع السكان الآمنين، عثر "بني موريس" على وثائق صهيونية أصلية تؤكد إقدام القوات على ذبح زهاء ٢٠٥-٣٠٠ شخص من سكان اللد، وإرغام ما يتراوح بين ٥٠-٧٠ ألف نسمة من أهالي المدينتين على الرحيل خارج بلادهم، تنفيذاً صريحاً ومباشراً لأوامر "بن غوريون"، رئيس الوزراء ووزير الدفاع آنذاك.(٢)

وضمن هذا الإطار، بدأت المنظمات الصهيونية تنفيذ عملياتها لإجبار العرب على ترك ديارهم، وتفريغ القرى والمدن من مواطنيها، وعلى الرغم من إبداء قيادتها الموافقة على

---

١) غروسمان، دافيد، حاضرون غائبون، المكتبة الحديثة، تل أبيب، ط١، ١٩٩٢، ص.٨٦

٢) فنلكستين، نورمان، صعود وأفول فلسطين، ترجمة أيمن حداد، دار كنعان، ط١، دمشق، ص.٦٨

قرار التقسيم، إلا أن المسألة لم تكن أكثر من مناورة للمراوغة، لفرض الأمر الواقع، باستيلائها على القرى والمدن العربية وتعزيز وجودها العسكري، وعلى ذلك تم قبول القرار ظاهريا فحسب، فيما واصل اليهود طريقهم للاستيلاء على فلسطين، بلدة تلو الأخرى.

وفي أوائل ديسمبر ١٩٤٧، تذرعت منظمة "الأرغون" بالهجمات العربية التي وقعت في التاريخ نفسه لشن هجماتها التي تسببت في مقتل الكثير من الفلسطينيين، في قرى ومدن عدة، وأوضح قائد المنظمة "مناحيم بيجن" رأيه في تلك الحقبة قائلاً: إن جل ما أقلقني خلال هذه الشهور، أن يقبل العرب مشروع الأمم المتحدة الخاص بقرار التقسيم، عندها ستحل بنا الكارثة الكبرى، دولة يهودية صغيرة جدا، بحيث لا تستوعب جميع يهود العالم.

علما بأن العصابات الصهيونية التي استخدمت ضد السكان الفلسطينيي لإخراجهم وترحيلهم، تعددت عناوينها وأسماؤها، لكن أهمها يتلخص في المنظمات التالية:

أ - قوات "الهاغاناه" بقيادة ييسرائيل جاليلى،

ب - منظمة "الارغون" بقيادة مناحيم بيغن،

ت - منظمة شتيرن بقيادة فريدمان يللين،

ث - المتطوعون المتدفقين إلى فلسطين للمشاركة بإقامة الدولة.(١)

واستمرت العمليات من مطلع أبريل إلى ١٤مايو١٩٤٨، واستهدفت تحقيق هذه الأهداف:

١ - سرعة السيطرة على مساحة الدولة اليهودية المنصوص عليها في قرار التقسيم،

٢ - تفريغ فلسطين من أكبر عدد ممكن من مواطنيها،

٣ - تأمين شبكة المواصلات البرية والبحرية التي تخدم أهدافها،

٤ - الاحتفاظ بالمستوطنات داخل وخارج القسم اليهودي من قرار التقسيم،

٥ - استيلاء اليهود على قرى ومدن تقع ضمن حدود دولتهم،

٦ - المساهمة في توطين عدد كبير من اليهود في القرى والمدن المفرغة،

٧ - تعزيز الوضع العسكري للمنظمات الصهيونية، ثم جيش الدفاع عقب الدولة.(٢)

وتكشف الفقرة السابقة عن أن الإستراتيجية العسكرية الصهيونية اتبعت سياسة الهجوم وتفريغ فلسطين من مواطنيها العرب، منذ مطلع أبريل ١٩٤٨، وشرعت بتنفيذ الخطة "دالت" التي وضعت تفاصيلها قيادة "الهاغاناه"، وأقرت بتاريخ ١٩٤٨/٣/١٠ من قبل قيادة الأركان العليا، ومن العمليات التي أوكلت لها:

- تدمير القرى، والقيام بعمليات تفتيش، وفي حالة المقاومة إبادة القوة المسلحة،

---

١) الحمد، جواد، في الذاكرة الإنسانية للمجازر الصهيونية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١، ٢٠٠١، ص١٣٥.

٢) السعدي، غازي، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين، دار الجليل للنشر، عمان، ط١، ١٩٨٥، ص.٦٥

- طرد السكان خارج حدود الدولة، واحتلال الأحياء العربية المنعزلة في المدن،
- السيطرة على طرق الخروج من المدن، والدخول إليها،
- في حال المقاومة يطرد السكان إلى المناطق البلدية المركزية للعرب.

وتم تجزئة الخطة إلى عمليات عدة استطاعت تنفيذ عدد منها، قبيل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، حيث بلغ مجموعها قبل مغادرة الإنجليز لفلسطين ١٨عملية، تمت بين ١٩٤٧/١٢/٢٠-١٩٤٨/٥/٨.([1])

ومنذ صدور قرار التقسيم وحتى انتهاء حرب ١٩٨٤، قامت بارتكاب الكثير من الجرائم والمذابح، ونظمت عشرات العمليات العسكرية ضد المدنيين العزل، بهدف بث الرعب بين أهلها، وترحيلهم عن أراضيهم، وتدمير حياتهم وقراهم، كما مارست الحرب النفسية الانتقامية، مما كان له أثر كبير في نزوح مئات الآلاف من أبناء فلسطين.

وضمن الخطط العسكرية تجلت إحدى صور الإرهاب الصهيوني ، بتدمير ٤٢٠ قرية أجلي أهلها بالقوة، أو فروا نتيجة المذابح، أو القصف المدفعي أو الجوي، وشكلت في حينه ٨٥% من مجموع القرى العربية في المناطق التي وقعت في نهاية الحرب ضمن حدود دولة "إسرائيل"، و٥٠% من إجمالي قرى فلسطين.([2])

وتصاعدت الأحداث الدموية ما بين ١٩٤٧/١١/٢٩-١٩٤٨/٥/١٤، وشهدت عمليات عسكرية وانفجارات القنابل وهجمات مدبرة، ناهيك عن المجازر التي اقترفت، حيث تمكنت من زرع الذعر لدى الفلسطينيين، ونجحت أكثر ما نجحت في إخلاء القرى والمدن.

كما تمثل العنصر الأهم في هذه الجريمة في كونها مبيتة ومخططة سلفاً، ونفذتها مع سبق الإصرار وحدات عسكرية إسرائيلية منظمة، إذ جرى حرق وتدمير قرى لم تبد أي مقاومة، ولم تؤوِ أية قوات نظامية وغير نظامية، واستخدمت فيها سياسة الأرض المحروقة والطرد، وارتكبت أكثر من ٢٥ مجزرة بحق الفلسطينيين، وما يزيد على ٥٣٢ محلة سكنية طرد الفلسطينيون منها، بينها ٤٢٠ قرية دمرت بالكامل ومسحها عن الوجود، وبحلول عام ١٩٥٠ اقتلع ٩٦٠ ألف لاجئ من وطنه، وفقاً لتقرير المفوض العام للأمم المتحدة آنذاك.([3])

وهكذا بلغ عدد اللاجئين الذين تركوا أراضيهم قبل وأثناء وبعد الحرب العربية الإسرائيلية، ٨٠٠ ألف لاجئ، غادر أكثر من نصفهم قبل نهاية الانتداب البريطاني في شهر مايو، وأجبروا على ترك قراهم ومدنهم بعد ارتكاب العصابات اليهودية لمذابح قدرتها بعض المصادر بـــ٣٣ مذبحة خلال عام ١٩٤٨ وحده، ونقل المحامي واكيم واكيم أحد نشطاء الدفاع

---

١) جدول إحصائي من إعداد الباحث يوضح أهم عمليات خطة دالت، لتوضيح دورها في تنفيذ فكرة الترحيل.

٢) السعدني، مصطفى، أضواء على الصهيونية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط١، ١٩٦٩، ص.٧٨

٣) التقرير السنوي لمدير الاونروا، ١٩٥٣، ص٥.

عن حقوق اللاجئين في فلسطين المحتلة شهادة يهودية بأن العصابات ارتكبت أكثر من ٩٠ مذبحة على غرار مذبحة دير ياسين.

واستكمالا لهذا النهج الدموي، واصل جيش الاحتلال أعماله الحربية العدوانية ضد العرب عام ١٩٦٧، وجرى تشريد ما يقارب نصف مليون لاجئ من الضفة الغربية وقطاع غزة، ليصبح عددهم اليوم ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ، وخلافاً لما هو سائد، فإن تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وممتلكاتهم، بدأ عملياً منذ الإعلان عن قرار تقسيم فلسطين لدولتين بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، إحداهما يهودية والأخرى عربية، كما سوقت الحركة الصهيونية أوائل القرن العشرين مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، ووجدت ترجمة ميدانية لها من خلال اللجوء لطرد سكان فلسطين وإحلال اليهود محلهم.

ومنذ صدور قرار التقسيم، بدأت القوات الصهيونية بالتنسيق مع القوات البري طانية اتخاذ إجراءات ميدانية، لتفريغ المناطق المخصصة لليهود من العرب، عبر عمليات تخريبية ومضايقات متنوعة، ترتب عليها هجرة الفلسطينيين خارج ديارهم، وتشكلت طلائع الهجرة من كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال، بعد أن شعروا بسخونة الحدث، وما ينتظر مدنهم من حروب وقلاقل، واستمرت عمليات التهجير حتى بدايات عام ١٩٤٩.([1])

صحيح أن موجات التهجير الكبرى حصلت عملياً، إبان الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ وما بعدها، إلا أن بدايات التهجير بدأت قبلها، وامتدت بعدها أيضاً، ذلك أن قيام الدولة العبرية، لم يجرِ على الأرض المخصصة لليهود وفقاً لقرار التقسيم، بل امتد ليشمل مناطق واسعة، مخصصة للدولة العربية، وبلغت نسبة ما أخذته نحو ٨٠% من مساحة فلسطين، في وقت بلغ عدد المهجرين الفلسطينيين نحو ٨٥٠ ألف شخص.([2])

وقد كرّس "إرسكين تشيلدرس" الصحفي والمؤلف الإيرلندي، شهورا من حياته للنظر في الادعاء الإسرائيلي حول التنصل من مسئولية إيجاد قضية اللاجئين، وتأكد عدم وجود أي أساس له من الصحة، حيث فحص سجلات المراقبة الأمريكية والبريطانية في كلّ الشرق الأوسط خلال ١٩٤٨، وقرر أنه ما كان هناك طلب أو نداء أو اقتراح واحد حول إخلاء العرب لمساكنهم من قبل أيّ محطة إذاعة عربية داخل أو خارج فلسطين، بل إن هناك تكرّار لتسجيلاتّ من الإذاعات العربية، تطالب المدنيين في فلسطين بالبقاء.([3])

فيما صرّح "ناثان تشوفشي" وهو كاتب يهودي هاجر من روسيا، بأنه إذا أراد أحد معرفة حقيقة ما حدث –وأنا أحد المستوطنين كبار السن في فلسطين من الذين شهدوا الحرب–

---

١) الحمد، جواد، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١، ٢٠٠٢، ص١٦٧.

٢) دومينيك، فيدال، خطيئة إسرائيل الأصلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص٥٨.

٣) الطحان، مصطفى، فلسطين والمؤامرة الكبرى، المركز العالمي للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٩٩٤، ص.٨٩

يمكن أن أخبركم أنه بأسلوبنا نحن اليهود، حيث أجبرنا العرب على ترك مدنهم وقراهم، لقد كان هنا شعب عاش في بيوتهم وعلى أرضهم لأكثر من ١٣٠٠ سنة، جئنا وحوّلنا هم إلى لاجئين، ونحن ما زلنا نتجاسر للافتراء عليهم والطعن بهم لتلويث سمعتهم، بدلا من أن نخجل مما عملنا، ونحاول تصحيح بعض من الشر الذي قمنا به عن طريق مساعد تهم على حل قضيتهم، ونبرّر أفعالنا الفظيعة ونمجدها.

وما إن تحقق هدف التهجير، حتى سارعت "إسرائيل" إلى تدمير ما يقرب من ٤٠٠ قرية بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٢، بهدف تغليب الصفة اليهودية في فلسطي ن سكانياً وثقافياً وحضارياً، وتحويل العرب لأقلية لا تزيد نسبتها عن ١٦% فقط، في وقت لم يزد عدد اليهود حتى العام ١٩٤٧، على ٦٥٠ ألف يهودي لا يمتلكون أكثر من ٧% من مساحة فلسطين ، وغداة الحرب وتهجير الفلسطينيين عنوة من ديارهم، سيطرت "إسرائيل " على ٨٠% من فلسطين، ولم يبق من الفلسطينيين البالغين مليون مواطن سوى ١٥٠ ألفا فقط.([1])

ولعل مراجعة تاريخية للتفسيرات الإسرائيلية لما حدث، تشير إلى أن الفلسطينيين هربوا من ديارهم، و بدت فلسطين فارغة من السكان، وعلى هوامش هذا المفهوم، أخذت الدراسات والأبحاث تضخم من الدور العربي في مناشدة الفلسطينيين ترك أراضيهم، ودور الجيوش العربية في ترحيلهم عن ديارهم إبان الحرب العربية الإسرائيلية الأولى.

لقد اتبعت الحركة الصهيونية قبيل قيام الدولة وسائل غير إنسانية البتة، للتخلص من الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، مما نجم عنه خلق قضية اللاجئين، ومنها ترويع وقتل الآمنين منهم، لضرورة إفراغ الأرض من أصحابها.([2])

إن الأحداث التاريخية التي وقعت بين ١٩٤٧/١١/٢٩-١٩٤٨/٥/١٥، تتطلب تفحصا دقيقا لمعرفة الدوافع التي خلقت قضية اللاجئين، وساعدت "إسرائيل" فيما بعد في تحقيق الأمر الواقع، على النحو التالي:

١ - في الوقت الذي هاجمت القوات الإسرائيلية المدن واحتلت القرى ، كانت الجيوش العربية في هذه الفترة خارج فلسطين، أما المنظمات شبه العسكرية كجيش الإنقاذ، فلم تحتل مستوطنة أو مدينة يهودية واحدة، وقد ذكر بن غوريون أمام تجمع صهيوني بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٢ بافتخار ما حدث قائلا:"ما حدث في أبريل ١٩٤٨ ساعد في تحويل مهمة التحرير من دفاع إلى هجوم، حيث تمكنا من الاستيلاء على بعض المدن والقرى ، ومنها "القسطل" الحصن المنيع قرب القدس، وعندما ترك البريطانيون فلسطين لم يدخل العرب أو

---

١) كناعنة، شريف، الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، رام الله، ط١، ٢٠٠٠، ص.٥٤

٢) بدر، حمدان، تاريخ منظمة الهاغاناه في فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة، بدون تاريخ، ص٥٦.

يستولوا على أية مستوطنة مهما كانت بعيدة، بينما احتلت الها غاناه مواقع عربية كبيرة، و"حررت" طبرية وحيفا ويافا وصفد".([1])

٢ – إن احتلال المدن والقرى لم يكن من صنع المنظمات الإرهابية غير المسئولة ، بل خطط لها بواسطة السلطات التي أصبحت فيما بعد دولة "إسرائيل"، ويمكن دعم هذا الإدعاء بالتأكيد على أن هذه الهجمات قامت بها الهاغاناه، اليد العسكرية الرسمية للوكالة اليهودية، والتي أصبحت فيما بعد جيش الدفاع الإسرائيلي، أو المنظمات المسلحة مثل شتيرن والبالماخ والأرغون، حيث قامت بالتعاون مع بعضها البعض.([2])

٣ – جميع التشريعات التي اتخذت خلال ١١ يوماً بعد إنشاء "إسرائيل"، تبين بما لا يدع مجالاً للشك أنها اعتبرت نفسها في حالة حرب في الفترة اعتباراً من ١٩٤٧/١١/٢٩([3])، وكان الجزء الذي تمت مهاجمته من فلسطين، ثم احتلاله من قبل القوات اليهودية قبل تاريخ ١٩٤٨/٥/١٥، مخصصاً للدولة الفلسطينية بموجب قرار التقسيم، ومنها مدينتي يافا وعكا، وبالتالي جاء احتلال القوات اليهودية لها بناء على تعليمات القيادة الرسمية في فلسطين، فضلا عن احتلال أجزاء من المساحة المخصصة للقدس المدولة.([4])

٤ – في الفترة التي قامت فيها القوات اليهودية بمهاجمة واحتلال أجزاء من المناطق التي خصصت للدولة الفلسطينية، كانت الحكومة البريطانية ما زالت مسئولة عن حفظ الأمن في فلسطين، أولاً بموجب صك الانتداب، وثانياً بموجب قرار التقسيم، وثالثاً بموجب قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٧.

في نفس الوقت توجه أهل فلسطين بنداءات للدول العربية المجاورة لإنقاذهم من بطش العصابات اليهودية وطردها لهم وتشتيتهم، حيث دخلت الجيوش العربية، وهذه الملاحظة في غاية الأهمية، للمناطق المخصصة للدولة الفلسطينية وما تبقى منها فقط بعد انسحاب الإنجليز منها بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥، بقصد حماية أرواح أهل فلسطين، لكنها لم تدخل على الإطلاق أية مساحة مهما صغرت من المناطق المحددة للدولة اليهودية في قرار التقسيم عام ١٩٤٨.

٥– لم يكن إعلان الدولة اليهودية منفرداً من قبل يهود فلسطين شرعيا من الناحية القانونية البحتة، لأن مصيرها تقرره أكثرية السكان لا أقليتهم، والأكثرية من الفلسطينيين العرب، أي ثلثي السكان، كما أن مشروع التقسيم أوصى بقيام الدولتين بعد شهرين من انسحاب القوات البريطانية في ١٩٤٨/٥/١٥، أي ليس قبل تاريخ ١٩٤٨/٧/١٥، وخلال هذه

---

١) بن غوريون، دافيد، إعادة مولد ومصير إسرائيل، ص.٥٣٠

٢) British Govt. Palestine ,Statement of information relating to acts of violence, July,1946 ,page 3 .

٣) طالع نظام الجيش الإسرائيلي، رقم ٤ بتاريخ ٤٨/٥/٢٦، وقانون الجنسية لعام ١٩٥٢.

٤) ربابعة، غازي، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط٢، ١٩٨٩، ص٦٧.

المدة كان من المفروض أن تقوم لجنة التوفيق الدولية، وفيما بعد الوسيط الدولي بتولي المسؤولية عن إدارة البلاد.([1])

ولعل قراءة دقيقة متأنية في الوثائق الصهيونية والبريطانية بين عامي ١٩٤٥-١٩٥٥، من شأنها أن تدلل بوضوح على أن ترحيل الفلسطينيين عن ديارهم جاء وفق خطط مدروسة سلفاً، نفذتها العصابات الصهيونية، ومن بعدها الجيش الإسرائيلي، ويمكن استخلاص عدة فرضيات تشير لوجود الخطة الشاملة لترحيلهم عام ١٩٤٨، ومن أبرزها:

١ - المجازر التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية لم تحدث عفواً أو حسب المتطلبات العسكرية المباشرة، بل أتت في إطار خطة جغرافية زمنية متكاملة ترمي لترحيل الفلسطينيين،

٢ - ما يسمى بالمليشيات الصهيونية "المنشقة" قامت بعملياتها بتنسيق تام مع الهاغاناه،

٣ - خطط مهاجمة القرى العربية تم رسمها بحيث تؤدي حتماً لترحيل الأهالي،([2])

٤ - أعد الإسرائيليون خطة متقنة لحرب نفسية هدفها الترحيل، وتم صياغة الخطط والأوامر العسكرية بمصطلحات أمنية وإستراتيجية، لكن تنفيذها تطلب الترحيل كنتيجة حتمية،

٥ - قيام الصهاينة باستخدام أساليب متنوعة لحمل الفلسطينيين على الرحيل، كنشر الرعب في نفوسهم، القصف الجوي والبري، ذبح قرابة ٣٠٠شخص من سكان اللد بعد دخول قواتهم، ارتكاب مجازر أخرى، ونشر أنباء هذه المجازر لإرهاب السكان وحملهم على الرحيل.([3])

وتروي قصة ربيع ١٩٤٨-كما يسميها بعض المؤرخين- السباق الذي حدث بين التطورات السياسية والدبلوماسية في الأمم المتحدة من جهة، والتطورات العسكرية في فلسطين من جهة أخرى، وعندما تبين أن المنظمة الدولية تميل لإلغاء التقسيم، أو إعادة النظر فيه، لجأ اليهود في فلسطين لاحتلال بقعة بعد الأخرى لمنعها من تغيير توصيتها، أو جعل أي توصية جديدة غير ذات جدوى، أي أن الصهيونية كعادتها وضعت العالم أمام سياسة الأمر الواقع، التي اتبعتها طوال الوقت منذ نشأتها.

وقبل التقسيم نادى بن غوريون بإنشاء الدولة اليهودية كأمر واقع، ففي ١٩٤٧/١٠/٢ وفي كلمة ألقاها أمام الجمعية المنتخبة للصهيونية في القدس قال: هناك إمكانية قوية في المستقبل القريب أن نجد أنفسنا في فراغ سياسي، إن السياسة تكره الفراغ، وإذا لم نملأه نحن فسيملؤه غيرنا، علما بأن بريطانيا أكدت لنا أنها لن تطبق أي قرار للأمم المتحدة، كما أنها لن تعارضه، نحن نقول لكل العالم بأننا سنطبقه، وأننا على استعداد لاستلام مقاليد الحكم فوراً.([4])

---

١) شامير، إسحاق، المذكرات، دار الجليل، عمان، ط١، ١٩٨٤، ص٧٦.

٢) السعدي، غازي، مصدر سابق.

٣) شاحاك، يسرائيل، حقيقة بيغن وشركائه، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص٥٥.

٤) بيغن، مناحيم، الثورة قصة الأرغون، دار هنري شومان، نيويورك، ط١،١٩٥١، ص١٦٢.

هذه هي الإستراتيجية الصهيونية التي شهدتها الفترة التي وقعت بين اتخاذ قرار التقسيم بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٩، وانسحاب القوات البريطانية من فلسطين بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٥، أي الربط بين التطورات الدبلوماسية والسياسية في الأمم المتحدة من جهة، والأمر الواقع العسكري الذي فرضته، من جهة أخرى.

وقد ذكرت المصادر التاريخية العديد من الإحصائيات التي تناولت القرى والمدن العربية التي هوجمت واحتلتها القوات الإسرائيلية قبل ١٩٤٨/٥/١٥، بينما كانت الأمم المتحدة تعيد النظر في مستقبل فلسطين، و في الوقت الذي ما زالت القوات البريطانية مسئولة عن النظام والأمن، وقبل إنشاء دولة "إسرائيل"، ودخول القوات العربية ل بعض الأجزاء التي خصصت للدولة الفلسطينية بموجب قرار التقسيم.

علما بأن منطقة الجليل نالها قسط كبير من عمليات التدمير والتهجير، على النحو التالي:

١ من بين ٧٣ قرية في قضاء صفد تم هدم ٦٨ قرية،
٢ من بين ٥١ قرية في قضاء عكا تم هدم ٢١ قرية،
٣ من بين ٢٣ قرية في قضاء طبريا تم هدم ٢٠ قرية،
٤ من بين ١٩ قرية في قضاء بيسان تم هدم ١٧ قرية،
٥ من بين ٤٠ قرية في قضاء حيفا تم هدم ٣٢ قرية،
٦ من بين ٢٣ قرية في قضاء الناصرة تم هدم ٤ قرى.([1])

كما ظهر تناقض ظاهر في تحديد المواقع التي أفرغت من سكانها ودمرت، على النحو التالي:

- "بني موريس" يذكر أنها ٣٦٩ قرية وبلدة، ويقدم تاريخ وظروف إفراغها من سكانها، معتمدا في الغالب على مصادر إسرائيلية أرشيفية وغير أرشيفية،([2])
- وليد الخالدي يقدم رقم ٤١٨ قرية، إلا أن هذا الرقم يساوي فقط نصف مجموع عدد القرى في فلسطين الانتدابية،([3])
- في فترة أحدث، قدم سلمان أبو ستة قائمة محدثة بـــ ٥٣١ قرية، وتتضمن قائمته المواقع التي أدرجها موريس والخالدي.([4])

وهكذا لجأت عصابات الأرغون والهاجاناه للإرهاب والقتل، بعد فشل طرق كثيرة، لكي تدفع الفلسطينيين العزّل غير المسلّحين لترك بيوتهم، ومن أبرز المذابح التي نفذتها

---

١) جميل، محمد، نظرة في واقع الإحلال الصهيوني، مكتبة ابن القيم، دمشق، ط١، ٢٠٠٥، ص٢٦٠.

٢) Morris,The Birth of the Palestinian Refugee Problem,1947-1949.

٣) Khalidi,Walid, All That Remains, Washington,Institute for Palestine Studies, 1992.

٤) Abu sitta, Salman,The Right to Return, London,Palestinian Return Center, 2000,p12.

الأرغون تحت قيادة بيغن–الذي أصبح لاحقا رئيس الوزراء وزعيم المعارضة في الكنيست– مذبحة دير ياسين قرب القدس في أبريل ١٩٤٨، وقدر عدد القتلى بثلاثمائة شخص.

ووفقا لما ذكره شاهد العيان "جاك رينير" المندوب الرئيسي للصليب الأحمر الدولي، الذي وصل القرية وشهد آثار المذبحة، فقد ذبح الفلسطينيون بدون أيّ سبب عسكري أو استفزاز من أيّ نوع، رجالا، نساء، عجائز، أطفالا، مواليد جدد قتلوا بشكل وحشي بالقنابل والسكاكين من قبل قوّات عصابة الأرغون، حيث وصل عدد ضحايا المذبحة أكثر من ٢٥٠ شخصاً، ألقيت جثثهم في بئر القرية، وما تبقى منهم، وضعوا في شاحنات جابت بهم شوارع القدس، أما القرية نفسها فقد دمرت عن بكرة أبيها، ويروي "بيغن" نفسه ما حدث بتفاخر ودون وخز ضمير، كما روى قصة المذبحة الصحفي "جون كيمش" الذي ذكر بالنص الحرفي أن الحادث تعتبر الأكثر حلاكة في التاريخ اليهودي.([1])

لقد كان الهدف وراء مذبحة دير ياسين وعشرات غيرها إفزاع السكان ، وإجبارهم على الهروب، وأفلحت الخطة، وهرب عدد كبير منهم خشية الإرهاب لإنقاذ حياتهم ، وقبل ١٩٤٨/٥/١٥، وفيما الحكومة البريطانية ما زالت مسئولة عن إدارة فلسطين ، احتل اليهود العديد من المدن كيافا وحيفا، وأعدادا كبيرة من القرى داخل الأقاليم التي خصّصت بقرار الأمم المتحدة للدولة العربية، وطردوا أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني من بيوتهم.

---

١) محيي الدين، صابر، اللاجئون: جوهر الصراع وعقدة التسوية، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، ط١، ٢٠٠٣، ص٩٩.

رابعا: أبرز المذابح المتسببة بنشوء قضية اللاجئين

١ -**مجزرة بلدة الشيخ بتاريخ١٩٤٧/١٢/٣٠:** حيث ألقت قوات "الأرغون" من شاحنة صغيرة ثلاث علب محشوة بالمتفجرات على مجموعة من العمال العرب، قرب مصفاة بترول حيفا فقتلت ٦ منهم وجرحت ٤٢ آخرين، وفي تلك الليلة وقع هجوم وسط المدينة، أدى لمقتل ١١ فلسطينيا وجنديين بريطانيين، ثم قامت "الهاغاناه" بعملية دموية في بلد الشيخ أدت لقتل ما يقرب من ١٠٠ فلسطيني، خلال نصف ساعة.

٢ -**مجزرة سعسع بتاريخ ١٩٤٨/٢/١٥:** حيث اقتحمت سرية "للبالماخ" تابعة للكتيبة الثالثة بقيادة "موشيه كالمان"، قرية سعسع وقامت بدفع العبوات المتفجرة في البيوت، ثم تفجيرها، فتصدعت نحو عشرة بيوت، وقتل العشرات من العرب، كما فتح الجنود النار دون تمييز في جميع الاتجاهات.

٣ -**مذبحة الخصاص بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٨:** حيث شنت "الهاغاناه" هجوما على القرية القريبة من الحدود السورية– اللبنانية، عندما عبرت القرية سيارتان محملتان باليهود، وهي تطلق نيران الرشاشات، وتقذف القنابل اليدوية على الآهلين، ونتج عن ذلك مقتل ١٠ فلسطينيين، وفي اليوم التالي قتل ٥ أطفال، عندما نسف منزل مختار القرية.

٤ -**مجزرة دير ياسين بتاريخ ١٩٤٨/٤/٩:** تقع البلدة غربي مدينة القدس، وتعرضت لأبشع مذبحة في تاريخ الشعب الفلسطيني، على يد عصابتي "الارغون" و"شتيرن "، حيث فوجئ أهلها بأصوات مكبرات تدعو الأهالي لإخلاء القرية بسرعة، واستغلت العصابات الصهيونية مشاركة رجال القرية في تشييع جنازة القائد عبد القادر الحسيني، بحيث وجد أهالي القرية أنفسهم محاطين من جميع الجهات من قبل أفرادها، وقامت بأعمال القتل والتمثيل بالأهالي، وتم الإجهاز عليهم دون إعطائهم فرصة للدفاع عن أنفسهم، حيث ذبح ٢٥٠ فلسطينيا في هذا الهجوم ومثل بأجسادهم، فقطعت الأوصال، وبقرت بطون ٢٥ امرأة حامل من النساء ، وذبح ٢٥ طفلا وقطعت أوصالهم، ومثل بنحو ٦٠ امرأة وفتاة أخرى، وجمعوا من بقى على قيد الحياة من النساء العربيات وجردوهن من ملابسهن، ووضعوهن في سيارات مفتوحة، وطافوا بهن في الشوارع اليهودية من القدس، حيث عرضن لسخرية الجماهير وإهانتهن.([1])

وقد لازمت الوكالة اليهودية في البداية تفسيرا للحادث يقول أن العرب أنفسهم كانوا وراء المذابح، إلا أنها أصدرت بيانا لاحقا اعترفت فيه بأن منظمات يهودية منشقة هي المسئولة عن المجزرة الوحشية بدير ياسين، التي كان لها ولما بثته من رعب في قلوب الفلسطينيين، الأثر

---

١) المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٩٩، المجلد السابع، ص.١٦٥

الكافي لهجرة الكثير من الذين تركوا قراهم ومدنهم، كما استغلتها الدعاية الصهيونية في حربها النفسية ضد الفلسطينيين، بتهديدهم بملاقاة مصير دير ياسين.

وقدم بيغن المشرف على المجزرة تقييمه الاستراتيجي لها، بقوله: إن ما اخترع حول دير ياسين ساعد على فتح الطريق لانتصاراتنا الحاسمة على أرض المعركة، فقد ساعدتنا هذه الأسطورة بصفة خاصة على إنقاذ طبريا، وفتح حيفا، كما أن جميع المدن التي صدت كل هجمات "الهاغاناه" أخليت ليلا، وسقطت دون قتال، وساعد سقوطها مع الاستيلاء على القسطل، على فتح الطريق إلى القدس، وفي بقية نواحي الإقليم بدأ العرب يفرون خوفا قبل الاصطدام بالقوات اليهودية.

٥ - **مذبحة بيت الخوري ونصر الدين بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٠:** وقدر عدد القتلى بنسبة ٦٠% من مجموع سكان القريتين.

٦ - **مذبحة الرامة بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٢:** ارتكبتها قوات "البالماخ" بعد سيطرتها على طريق صفد، مما جعل المدافعين يلتحقون بأهاليهم في الرامة، وبعد احتلال "البالماخ " للقرية جمعوا الأهالي في ساحتها، واختار القائد الصهيوني ٤٠ رجلا تراوحت أعمارهم بين ١٧ و٤٠ سنة، وأخذوهم في شاحنة وتم ذبحهم.

٧ - **مجزرة عين زيتون :** في غضون أسابيع من سقوط طبريا، خطط الصهاينة للاستيلاء على قرية عين زيتون، وحين دارت المعارك في القرية، ألقى جنود "البالماخ" بالقنابل اليدوية واستخدموا مدفع هاون بدائي من طراز "دافيدكا" يشبه المجارير، ويصدر عنه دوي هائل بقصد إفراغ القرويين.

وعندما سيطرت القوات على القرية قام الجنود بتجميع أهلها في باحة كبيرة، وهددوهم بالإعدام الجماعي، وعندما تذمر أحدهم قام أحد الضباط باختيار ٣٧ صبيا عشوائيا، بينما اقتيد باقي الأهالي عنوة واحتجزوا في غرفة المخازن التابعة لمسجد القرية، ولم يسمع إطلاقا عن الشباب الذين جرى اقتيادهم، أما النساء والأطفال فاقتيدوا على يد الجنود للطرف الغربي من القرية، وأطلقت النار فوق رؤوسهم لإجبارهم على الهرب، حيث سيؤدي لجوءهم للقرى المجاورة أن ينشر الذعر والخوف.

٨ - **مجزرة أبو شوشة بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤:** حيث انهالت عليها زخات الرصاص الذي تخللها قصف بمدافع الهاون على القرية والمدافعين عنها، وحينما حسمت المعركة لصالح اليهود ودخلوها، أطلق الجنود النار على كل شيء متحرك أمامهم دون تمييز، ولما بقيت بعض العجائز في القرية، فتحت النار عليهن وعددهن تسع عجائز، وأثناء المطاردة داخل القرية، دخلت مجموعة من أبنائها إحدى الدور للاختباء، فما كان من الجنود إلا أن ضربوا رؤوسهم بالبلطات وأردوهم قتلى، وتراوح عددهم من ٦–٨

أشخاص، وعقب ذلك قبضوا على عدد من الشباب، وساقوهم معهم وأمروهم بالاصطفاف، ووجوههم للحائط ورشوهم بالرصاص ، واستمرت عمليات القتل والذبح أسبوعا كاملا، وكانت حصيلتها ستين قتيلا.

٩ - **مجزرة دهمش بتاريخ ١٩٤٨/٧/١١:** حيث اقتحم موشى دايان مدينة اللد بكتيبة من الكوماندور، ويذكر أحد أعضاء "البالماخ"، أن جنديا جال في شوارع اللد واعدا عبر مكبر الصوت بأن من يدخل أحد المساجد سيكون آمنا، فتدفق مئات العرب لداخل مسجد دهمش، إلا أن الجنود قاموا بقتل أكثر من ٨٠ سجينا عربيا بقيت جثثهم متعفنة عشرة أيام، وأرعبت هذه المجزرة أهالي اللد، كما تجلى العنف ذاته في مدينة الرملة ، وقد أطرى قائد الجبهة الوسطى إيغال ألون على دايان بوصفه أنه قام بهجوم جرئ ، وأن هجوم اللد–الرملة هو الأعظم من بين الهجمات التي تمت آنذاك.(١)

١٠ - **مجزرة طيرة حيفا:** اخترقت "إسرائيل" الهدنة وحاصرت الطيرة، وبقيت القرية صامدة ثلاثة أشهر بعد سقوط حيفا، ولما كانت القرية مسطرة على الطريق الرئيسي تل أبيب–حيفا، استخدمت "الهاغاناه" كل الوسائل لاحتلالها بما فيها الحرب النفسية، فمن القصاصات التي ألقيت من الطائرات داعية الأهالي للاستسلام ، إلى قصف القوات البحرية، والغارات الجوية والبرية، إلى أن تم الاستيلاء عليها بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٦، وبعد أيام من احتلالها، بقي بضع عشرات أو مئات من الأشخاص سرعان ما هجروا، وظل فيها عدد محدود من الشيوخ والمكفوفين والمقعدين، وبضعة أفراد لخدمتهم، معتقدين أن اليهود لن يتعرضوا لهم بسبب شيخوختهم، إلا أنهم اقتيدوا وحملوا في حافلة اتجهت بهم صوب قرية اللجون ، وهم ٣٠ شخصا، غير أن أحداً لم يرهم لاحقا، ووجدوا جميعا محروقين في حالة يرثى لها، وتؤكد روايات أهالي القرية أن اليهود وضعوهم في حقل بجانب طريق به قش هشيم، وسكبوا عليهم مادة مشتعلة، ثم أطلقوا عليهم رصاصا حارقا فاحترقوا جميعا عندما اشتعل الحقل بهم.(٢)

١١ - **مجزرة الدوايمة في أكتوبر ١٩٤٨:** وتعتبر من أكثر المجازر وحشية، وقعت عندما استولت على البلدة سرية تابعة لكتيبة الكوماندوز، وتألفت من أفراد عصابتي الأرغون وشتيرن، ووصف الحدث أحد قدامى السرية بقوله: لقد شقوا رؤوس الأطفال وشجوها بالعصي، لم يوجد منزل دون جثث ، ثم ساق الجنود النساء والرجال إلى منازل كالقطعان، وأبقوهم دون ماء أو طعام، ثم فجروا المنازل بمن فيها، ويضيف :

---

١) كوهين، يسرائيل، إسرائيل والعالم العربي، سفريات بوعليم، تل أبيب، ط١، ١٩٦٤، ص.٢٤٧

٢) بدر، حمدان، مصدر سابق، ص.٧٦

حدث هذا كأسلوب للطرد والإبادة، فكلما قل عدد العرب الباقين كان أفضل ، وفيما تشير تحقيقات الأمم المتحدة لوقوع مجزرة، إلا أن المراقبين عجزوا عن تحديد عدد ضحاياها، ولكن من المرجح أن ٣٠٠ من المدنيين ذبحوا في البلدة.

١٢ - **مجزرة عيلبون بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٩:** بقى جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي في عيلبون لفترة من الزمن، لكنه لم يصمد أمام القوات الإسرائيلي ة، التي حين دخلت القرية التجأ مسيحيوها وعددهم ٧٥٠ نسمة، إلى الكنيستين الموجودتين في القرية، ورفعوا أعلام الاستسلام، كما أعلن الأب حنا داود راعي الأبرشية الكاثوليكية للجنود أنه يضع القرية تحت حماية دولة "إسرائيل"، لكن القوات لم تجب طلبه، وأمر القائد بجمع السكان كلهم في ساحة القرية، وأردى جنوده أربع شباب بالرصاص وأخذوا ثلاثة آخرين، وقضوا عليهم في حقل مجاور ، ومع الصباح بلغت حصيلة القتلى ١٣ شابا، وامتدت أيديهم لتطال الممتلكات والمقدسات.

١٣ - **مجزرة صفصاف بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٢٩:** وهي قرية صغيرة تقع على إحدى الطرق التي سلكها القوات الإسرائيلية، وطلبت من أهلها التجمع في ساحتها، واختاروا أربع فتيات، وطلبوا منهن مرافقتهم للبئر لجلب المياه ، إلا أنهم اصطحبوهن للمنازل الخالية في القرية لاغتصابهن، ولم يكن مصير الشباب بأفضل، حيث قتل ٧٠ منه م رميا بالرصاص، بعد أن عصبت أعينهم واحد تلو الآخر، ثم رميت جثثهم في النهر.

١٤ - **مجزرة قريتي البعينة ودير الأسد بتاريخ ١٩٤٨/١٠/٣١:** وقعت أثناء تنفيذ عملية حيرام، حيث حاصرت القوات الصهيونية القريتين، وسيطرت عليهما، وعندما أمر قائد العملية أهاليهما بمكبرات الصوت، التجمع في السهل الفاصل بينهما ترك الرجال والشيوخ والنساء واقفين ساعات طويلة دون ماء أو طعام، وحين بدأ الأطفال يتضورون جوعاً، ويلحون في طلب الماء، طلب القائد من الشباب الذهاب لبئر القرية لجلب الماء، فانتهز الجنود الفرصة، وقتلوهم عند البئر.

١٥ - **مجزرة مدينة عكا:** حيث ذبح ١٠٠ فلسطيني، لأنهم رفضوا الانتقال للقسم القديم من المدينة، رافضين إخلاء منازلهم وترك أراضيهم.([1])

شكل آخر من أساليب التهجير والترحيل إلى جانب العمليات العسكرية ، تمثل في الحرب النفسية الدعائية، لاسيما في المدن الكبيرة، كحيفا ويافا وطبريا وغيرها، من خلال:

١ - التهديد بمذابح مماثلة لدير ياسين عبر منشورات تطالب بإخلاء المدن والقرى،

٢ - نشر الإشاعات الهادفة إلى تثبيط همة الفلسطينيين،

---

١) جريس، صبري، العرب في إسرائيل،حيفا، ط١، ١٩٦٦، ص٦٥.

٣ – تشكيك الإذاعات الصهيونية بالقيادات الفلسطينية وحسن قيادتها ، وتوضح بعض النماذج من المدن العربية تعبيرات هذه الحرب،

٤ – إصابة المتطوعين العرب في جيش التحرير بمرض الجدري،

٥ – وجود صراعات ونزاعات بين القادة العرب،

٦ – مغادرة الأطباء الفلسطينيين للبلاد،

٧ – تآمر الدول العربية مع الإنجليز والعمل ضد الفلسطينيين.([1])

ويعلق الكاتب "آرثر كوسلر" الذي كان موجودا في مدينة حيفا خلال الحرب بقوله : استخدمت "الهاغاناه" الإذاعة والشاحنات المحملة بمكبرات الصوت لإذاعة الأخبار المشئومة على مقربة من الأسواق العربية، كما راحت تهدد العرب وتتوعدهم.

وكتب "ليو هايمن" الضابط في "الهاغاناه" عن الأساليب التي استعملوها في حربهم النفسية ضد العرب بقوله: جاءوا بسيارات تحمل مكبرات للصوت، وراحوا يبثون تسجيلاً لأصوات صرخات، وأنين ونحيب النسوة العرب، ورنين أجراس عربات الإطفاء، يقطعها صوت جنائزي مناشدا باللغة العربية "أنقذوا أرواحكم أيها المؤمنون، اهربوا لتنجوا"، وعمدت هذه المكبرات لتحذير العرب من أن اليهود يستعملون الغازات السامة، والأسلحة الذرية.

كما عمدت القوات لتفجير تجمعات الأسواق التجارية والأزقة، واستخدمت القنابل من البراميل المحشوة بمزيج من المتفجرات وزيوت الوقود، عند اصطدامها بالجدران والأبواب ، حيث كانت تحدث صواعق من اللهب وانفجارات كثيرة.

وبناء على ما سبق، تم تفريغ واحدة من أكبر المدن العربية من أهلها في إطار الهجوم الشامل والقصف والحرب النفسية والشائعات ، وتكرر ما حدث في حيفا في بقية المدن ، ففي القدس جالت مجموعات "الأرغون" بالسيارات المصفحة مخترقة شوارع الطالبية، وهي تذيع إنذارا للعرب بضرورة الرحيل، وجاء في النداءات: "إذا لم تتركوا بيوتكم، فإن مصيركم سيكون مثل دير ياسين، انج بنفسك، فإن الطريق إلى أريحا مفتوحة".([2])

وفي طبريا وزعت كميات كبيرة من المنشورات باللغة العربية، تحذر العرب من معارضة مشروع التقسيم، أو التعاون مع المقاومين، وفي أحد البيانات الموقعة باسم "الهاغاناه" جاء فيه: "على الناس الذين لا يريدون الحرب أن يرحلوا جميعا، ومعهم نساؤهم وأطفالهم كي يكونوا بأمان، لأنها ستكون حربا قاسية ودون رحمة، ولا ضرورة لأن تخاطروا بأنفسكم".

---

١) مصالحة، نور الدين، مصدر سابق، ص.١٥٩

٢) المرجع السابق، ص.١٦٣

ووزعت منشورات في الجليل، إضافة للملصقات على الجدران في القدس ويافا وحيفا وغيرها من المدن والقرى وحملت معظمها:"ارحل من أجل سلامتك"!

كما اشتغلت الحرب النفسية على إذاعة تفشي الأمراض الوبائية، كما حدث في حيفا عندما أذاع راديو "الهاغاناه" بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٦، تحذيرا لعرب المدينة من مرض الجدري الذي بدأ ينتشر فيها، وأن حالة اكتشفت بين رجال "جيش الإنقاذ" الذين حملوا الوباء معهم من سوريا والعراق، كما نشر راديو "الهاغاناه" في ٤/٢٨، و١٩٤٨/٥/١٨، حين حاصرت قوات "البالماخ" مدينة عكا، بيانا ادعى فيه أن مرض التيفوئيد انتشر في المدينة.(١)

وعقب سقوط مدينة صفد، وضع "إيغال ألون" هدفا في هذه الفترة تمثل في "تطهير الجليل الأعلى قبل انتهاء الانتداب البريطاني ودخول الجيوش العربية، ولما لاحظ أن "البالماخ" تكبدت خسائر فادحة، قرر استخدام جملة من الشائعات، ومنها:

- جمع كل مخاتير المستعمرات اليهودية، الذين كانوا على اتصال مع العرب في مختلف القرى، وطلب إليهم الهمس في آذان العرب بأن تعزيزات يهودية كبيرة وصلت الجليل،
- وأن اليهود سوف يحرقون جميع القرى في سهل الحولة،
- الإيحاء للعرب بوصفهم من أصدقائهم، أنه من الأفضل لهم الهرب والنجاة في الوقت المناسب، وهكذا انتشرت الإشاعة في سائر أنحاء الحولة، فحدث النزوح الجماعي.

وهكذا تضافرت جميع أشكال الإرهاب الصهيوني من المذابح والعمليات العسكرية، والحرب النفسية، على دفع الآلاف من الفلسطينيين لترك ديارهم، والنزوح منها.

---

١) أبو ستة، سلمان، سجل النكبة ١٩٤٨، مركز العودة الفلسطيني، لندن، ط١، ٢٠٠٠.

خامسا: ما بعد قيام الدولة

بعد إقامة المشروع الصهيوني لدولته على الجزء الأكبر من فلسطين، وبمساحة تزيد عما حدده لها قرار التقسيم، شرع في سن القوانين واتخاذ الإجراءات بهدف منع اللاجئين من العودة لأماكن إقامتهم التي شرّدوا منها نتيجة المجازر وإرهاب القوة المسلحة، وهنا بدأت مرحلة تعيّن معها على الدولة اليهودية الحفاظ على الوضع الناشئ عن تفريغ فلسطين من سكانها الأصليين، فقامت بعدد من الإجراءات لملء الفراغ الذي خلّفه ترحيل الفلسطينيين، كما رفضت الاقتراحات والحلول المقدمة لإعادة اللاجئين، أو حتى قسم منهم إلى ديارهم.

وهكذا تحقق الحلم الصهيوني بتفريغ فلسطين من أصحابها، وبات على زعماء الدولة الحفاظ على هذا الوضع الناشئ، فعملوا على عدة خطوط متسايرة لتثبيت ذلك، وفي المرحلة التي أعقبت قيام الدولة مباشرة كان أول قرار اتخذته منع عودة اللاجئين.

ومما يعزز هذا الموقف منذ بداياته الأولى، ما ذكره "بن غوريون" أمام قيادة حزب الماباي بتاريخ ١٩٤٨/٢/٦، قبل إعلان الدولة بثلاثة أشهر فقط، حين قال: إن العرب لديهم ما يخسرونه، والحقيقة أنهم خسروا، وخسارتهم ليست بالقليلة في حيفا، ويافا، والقدس، وما حدث في هذه المدن قد يحدث في أجزاء كبيرة من البلاد، إذا حافظنا على صلابتنا.([1])

إن كلامه لا يعتبر هاما فحسب، بل هو كاف لإعطاء صورة عن تفكير القادة الصهاينة وعن أعمالها، وما الذي طمحت إليه، وهو حديث يعكس القناعات التي سادت ولبت رغباتها، وتبين فيما بعد أن الرسائل التي تبادلوها احتوت على عبارات مختلفة تتفق جميعها في طرد السكان، مثل: إجلاء، إبعاد، ترحيل، وهي عبارات شديدة الوضوح تصب كلها في هدف طرد السكان العرب، وخلق مشكلة اللاجئين فيما بعد.

كما ذكر "بني موريس" أن الحكومة الإسرائيلية اجتمعت في يونيو ١٩٤٨، للبحث في الضغوط الدولية التي تعرضت لها، بدءا بتوجيهات الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة، ومن جانب الولايات المتحدة، بشأن عودة جماعات اللاجئين لبيوتهم، حيث ألقى "بن غوريون" كلمة شديدة اللهجة شرح فيها الأفكار التي ستعتمد عليها قراراتها بشأن اللاجئين، قائلا: أقول أنه يجب منع عودتهم، يجب علينا توطين اليهود في يافا، لتكون مدينة يهودية، الحرب هي الحرب، إن إعادة العرب ليافا ليس فيها عدل، إنما غباء، وسأظل أعارض عودتهم حتى بعد انتهاء الحرب، وهو من أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة الفتية عام ١٩٤٨.([2])

---

١) بن غوريون، ديفيد، حرب الاستقلال المذكرات، تل أبيب، ص٢٨.

٢) بني موريس، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، ترجمة دار الجليل، عمان، ط١،١٩٩٣، ص.٦٨

فيما تمثل موقف وزير الخارجية "شرتوك" في الاجتماع المذكور بقوله: يجب أن نعرب عن استعدادنا لدفع تعويضات عن الأراضي العربية المهجورة، لكن العرب لن يعودوا وهذه هي سياستنا..لن يعودوا، ومنذ انتهاء جلسة يوم ١٩٤٨/٦/١٦، أصبحت أقوال الرجلين في هذه الجلسة هي السياسة الرسمية لـ"إسرائيل"، حيث امتنعت عن الرضوخ للضغوط الدولية ممثلة بلجنة التوفيق، والضغوط الأميركية ممثلة بوزير خارجيتها "اتشيسون".

وتمهيدا لانعقاد مؤتمر لوزان أجرى سياسيون وموظفون إسرائيليون لقاءات لرسم السياسة التي يجب اتباعها في المؤتمر، اشترك فيها كل من "بن غوريون، شاريت، ي ادين، إيتان، وأعضاء لجنة الترانسفير، ساسون، إيتان"، ولم يتم بحث مشكلة اللاجئين بتوسع ، لأن عددا قليلا من المشاركين توقعوا أن تطرحها الوفود العربية على رأس جدول الأعمال.(١)

عقد المؤتمر بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢٧، لتطبيق الفقرة ١١ من قرار الأمم المتحدة ١٩٤ لحل مشكلة اللاجئين، وكانت المنظمة الأممية قد شكلت لهذا الغرض لجنة التوفيق ضمت كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، لجانب "إسرائيل" والأردن وسورية ولبنان ومصر.. ويلاحظ هنا غياب ممثلي الشعب الفلسطيني، الطرف المعني مباشرة بالمشكلة ، وأسندت إليها مهمة البحث عن الوسائل الكفيلة بإحلال "سلام ايجابي" بين العرب و"إسرائيل".

وقبل البدء بالمباحثات غير المباشرة بين الجانبين، اصطدمت اللجنة بعقبة اجرائية تمثلت بأولويات جدول الأعمال، ففي حين اتفقت الوفود العربية على أولوية حل مشكلة اللاجئين وفق القرار ١٩٤، كشرط مسبق لأية مباحثات سلام، أصرت "إسرائيل" على أولوية السلام قبل تناول مسألة اللاجئين، وهكذا وجدت اللجنة نفسها أمام حلقة مفرغة، علما بأنه كان بوسع الحكومة الإسرائيلية كسر الجمود عبر تقديم اقتراح بناء للمساهمة في حل المشكلة ، حسب رأي اللجنة ذاتها، مما دفع بالولايات المتحدة لاقتراح اتخاذ تدبير لإعادة ربع اللاجئين إلى ديارهم فوراً، نحو ٢٠٠ ألف لاجئ كبادرة حسن نية من "إسرائيل" تجاه المباحثات، إلا أن الأخيرة أصرت على موقفها، مما أزعج الأميركيين وحمل الرئيس "ترومان" للقول في رسالة موجهة منه لمندوبه في اللجنة "مارك إثريدج": إني مشمئز من الطريقة التي يتناول الإسرائيليون بها مشكلة اللاجئين، لقد قلت لهم ما أعتقده بهذا الخصوص بحضور سفيرهم.

وعقب هذا الرفض عشية المؤتمر، أخذ المندوب الأميركي يحث الإسرائيليين على إصدار إعلان متساهل يقبل مبدأ العودة الذي طرحه القرار ١٩٤، وكان من شأن هذه المبادرة أن تؤثر في المندوبين العرب وتدفعهم باتجاه المصالحة والسلام، على حد تعبيره ، لكن رئيس

---

١) ملف وثائق فلسطين: الجزء الثاني، وزارة الإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٢٤٩-١٢٥٢.

الوفد الإسرائيلي "والتر ايتان" أشار بوضوح منذ أول لقاء رسمي له مع أعضاء اللجنة، بتاريخ ١٩٤٩/٥/٣، إلى أن مواقف حكومته كما هي عليه لم تتغير، مذكرا بأسس هذه المواقف:

١ – "إسرائيل" لا تعتبر نفسها مسئولة عن وضع اللاجئين بأي حال من الأحوال، ويجب توجيه اللوم للعرب الذين شنوا الحرب، وحرضوا الفلسطينيين على الفرار من ديارهم،

٢ – تهتم "إسرائيل" كدولة في الشرق الأوسط بوضع الـ٥٥٠ ألفاً من اللاجئين ممن لا مأوى لهم لأسباب إنسانية، بمعنى رفض إسرائيلي للرقم ٨٠٠ ألف لاجئ الذي قدمته عادة الأمم المتحدة،

٣ – عودة هؤلاء اللاجئين لـ"إسرائيل" مستحيلة، سواء من وجهة نظر اجتماعية، أو من وجهة نظر عملية، ذلك أن هرب العرب جعل البلد أرضاً يهودية لن يكون بوسعهم التعرف عليها، وسيكون السماح لهم بالعودة بمثابة خطوة للوراء سياسياً واجتماعياً،

٤ – تعتقد "إسرائيل" أنه يجب توطين اللاجئين في البلاد العربية لأسباب اجتماعية وسياسية ودينية واقتصادية.(١)

على هذه الأسس تبلور الموقف الإسرائيلي في اللقاء الرسمي الأول، رافضاً رفضا صريحاً للمبدأ الذي طرحته الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، وهي النتيجة التي خلصت إليها اللجنة في تقريرها، غير أن الانتهازية السياسية دفعت إسرائيل للتراجع قليلاً، واتباع نهج المراوغة في مايو ١٩٤٩، عندما ناقشت الجمعية العامة قبولها في الأمم المتحدة، فعمدت إلى "تليين" مواقفها، لحمل الأعضاء على التصويت لجانب انضمامها للأسرة الدولية، دون إلزامها بتنفيذ القرار ١٩٤، حيث أوعزت لممثلها في الأمم المتحدة "أوبري إيبلن" للإدلاء بتصريح غامض عن موقف "جديد" من مشكلة اللاجئين أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة، لا يلزمها بشيء.

وهذه هي الخطوط العامة لهذا الموقف، كما وردت في وثائق الخارجية الإسرائيلية:

١ – تأكيد مسؤولية الدول العربية عن مأساة اللاجئين،

٢ – ليس هناك حل مرض ممكن لمشكلة اللاجئين قبل إحلال السلام في الشرق الأوسط، بحيث لا يمكن فصل حلها عن التسوية النهائية للنزاع.(٢)

٣ – "إسرائيل" مهتمة بالمساهمة في حل مشكلة اللاجئين، على الرغم من أنها لم تفعل شيئاً لإيجادها، وهو أمر ناجم عن اعتبارات أخلاقية لديها، ولأنها ترى لنفسها مصلحة حيوية في استقرار الشرق الأوسط،

---

١) عبد الكريم، إبراهيم، قصة تأسيس إسرائيل، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٣، ص٧٦.

٢) جريس، صبري، تاريخ الصهيونية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت، ط١، ١٩٧٧، ص٧٨.

٤ – اعتبار إعادة توطين اللاجئين في المناطق المجاورة المبدأ الأساس لحل مشكلتهم، غير أنه من غير الممكن، منذ الآن، تحديد عدد الراغبين في العودة، وفق الشروط التي نصت الجمعية العامة عليها، في ضوء الاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، فمدى هذه المساهمة مرهون بجملة شروط، منها إقامة سلام رسمي وعلاقات حسن جوار بين "إسرائيل " وبين الدول العربية،

٥ – سبق لـ"إسرائيل" أن أعلنت قبولها التزام تقديم تعويضات عن الأراضي المهجورة المزروعة في السابق، ويمكن تسوية مسألة التعويضات بالتفاوض في الوقت الذي تسوى فيه مسألة التعويضات عن أضرار الحرب أيضاً،

٦ – تأكيد "إسرائيل" التزامها حماية الأشخاص وممتلكات الطوائف داخل حدودها.

وتعقيباً على هذا الموقف الذي وصف بـ"الإيجابي"، كتب ترومان في رسالة وجهها للكاردينال سبيلمان، أسقف نيويورك قائلا: يبدو أن السيد ايبان قبل مبدأ العودة.([1])

والواقع أن قبول "إسرائيل" لهذا المبدأ أرفق ببعض الشروط، قلبت طبيعة الفقرة ١١ من القرار رأساً على عقب، ولإظهار "نواياها الطيبة" قدمت في مناقشات لوزان، اقتراحين:

١ – **الاقتراح الأول:** يتعلق بضم قطاع غزة، بكل من فيه من لاجئين ومواطنين إليها، ففي تاريخ ١٩٤٩/٥/٢٠ اقترح الوفد الإسرائيلي على اللجنة الدولية رسمياً أن تصبح ال حدود القديمة التي فصلت فلسطين عن مصر، هي الحدود التي تفصل "إسرائيل" عن مصر، وفي هذه الحالة تؤخذ غزة بالمقيمين فيها، وبهذا تقدم وفقاً لعبارة ممثلها، "مساهمة مرموقة في حل مشكلة اللاجئين"، علما بأن اللجنة الدولية المشرفة على المفاوضات أبلغت الإسرائيليين، قبل نقل الاقتراح للعرب، أن الأمل بالقبول به ضعيف، وهو ما حصل، حيث رفضته مصر بحكم إدارتها للقطاع رفضاً قاطعاً، وكذلك فعلت باقي الوفود العربيةأ

٢ – **الاقتراح الثاني:** يتعلق بجمع شمل الأسر، حيث قننته "إسرائيل" لأبعد الحدود، وأعطته تفسيراً أوروبياً ضيقاً، بحيث أن فردين أو ثلاثة للأسرة الواحدة جعلته غير واقعي، واعتبرته تنازلا نهائيا ومفرطا من طرفها، فيما لم تعلق الوفود العربية عليه، ولم تعط رأيها فيه.([2])

وهكذا شكلت إعادة اللاجئين مسألة حياة أو موت بالنسبة لـ"إسرائيل" إبان قيامها، لأن شغلها الشاغل حينها تمثل في استيعاب المهاجرين الجدد من اليهود؛ مما يعني أن عودة اللاجئين ستحبط فرص استيعابهم.

---

١) ياهاف، دان، مسألة اللاجئين الفلسطينيين، المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، يناير ٢٠٠٦.

٢) قهوجي، حبيب، استراتيجية الاستيطان في فلسطين المحتلة، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ط١، ١٩٧٨، ص٧٩.

وفي الوقت الذي تواصل فيه الرفض الإسرائيلي المعلن والقاطع لعودة اللاجئين، إلا أنها استخدمت أسلوب المراوغة، وتذرعت بمختلف الأعذار والحجج، مستندة لدع م القوى العظمى للتنصل من التزامها أمام الأمم المتحدة بتنفيذ القرار ١٩٤ القاضي بالسماح ل هم بالعودة لديارهم وممتلكاتهم التي أجبروا على مغادرتها، بينما هي في الحقيقة تلعب على عامل الوقت لخلق وقائع جديدة على الأرض لتقضي على إمكانية عودتهم.(١)

ولدى اجتماعه مع أعضاء لجنة التوفيق، في ١٩٤٩/٢/٧، أعلن "شاريت" أن عودة اللاجئين ليست واردة قبل إحلال السلام ، ورغم أنه لم يرفض صراحة عودة أحد، لكنه اعتبر أن العودة حل سيئ لمشكلتهم، والبحث عن الحل يأتي بتوطينهم في الدول العربية، مشددا على واقعة كون المعتدين مسئولين عن خروج اللاجئين؛ فضلا عن أن الحرب غيرت "إسرائيل " وجعلتها بلدا يهوديا مختلفا بالكامل عن البلد الذي عاش العرب فيه ، وعليه فإن العودة للوضع السابق باتت مستحيلة كليا، وتطرح مشكلات سياسية واقتصادية وأمنية يستحيل التغلب عليها، وبالتالي يجب دراسة إمكانية توطينهم في شرق الأردن وسوريا والعراق.(٢)

لقد ضمن القرار ١٩٤ حماية إنسانية وقانونية وسياسية للاجئين، وإن كان يراد من لجنة التوفيق توفير الحماية السياسية، علم ا أنها قامت بإنجاز عمل كبير من حصر وتقييم لأملاك اللاجئين وعددهم، وإعداد آليات لعودتهم، لكن الرفض الإسرائيلي الدائم أفشل مهامها، وكان مؤتمر لوزان الدليل الأكبر على عدم جديتها في المثول لقراراتها.

وبذلك، ذهبت جهود اللجنة مع الإسرائيليين أدراج الرياح بشأن أي حل لقضية اللاجئين، مما دفع بالمندوب الأمريكي "مارك أثريدج" لتحميلهم مسؤولية ضياع فرصة التسوية، ووصل لنتيجة مفادها: لو أبدى الإسرائيليون بادرة، مجرد بادرة توافقية، حيال مشكلة اللاجئين، لكان في وسع اللجنة إنجاز مهمتها للعمل في وجهة السلام.(٣)

تنبه الوفد الأميركي بسرعة إلى أن الموقف الإسرائيلي من اللاجئين يوشك أن يدخل المفاوضات في طريق مسدود لا خروج منه، فعمدت حكومته لإ بلاغ "إسرائيل"، في مذكرة حملت تاريخ ١٩٤٩/٥/٢٩، أنها إذا ما واصلت رفض النصائح الودية، ستضطر الولايات المتحدة لمراجعة موقفها إزاءها، وحثتها على قبول عودة عدد مهم من اللاجئين لديارهم، مقترحة بدء ذلك فوراً وبنسبة معقولة إنقاذاً لمباحثات لوزان، التي وصلت لطريق مسدود.

وعقب هذه الضغوط الأمريكية، وتهديد الأمم المتحدة بوقف المساعدات للاجئين مع ما يعنيه هذا من مضاعفات، قدم السفير الإسرائيلي في واشنطن "أ. ايلات " اقتراحاً للرئيس

---

١) توما، إميل، جذور القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت، ط١، ١٩٧٣، ص.١٨٧

٢) شاريت، موشيه، يوميات سياسية ١٩٣٦- ١٩٣٨، دار عام عوفيد، تل أبيب، ط١،١٩٧١،ص.٤٥٠

٣) شريح، أسمهان، مصدر سابق.

ترومان ووزارة الخارجية، قبل أن يقدم للجنة التوفيق، بإعادة مائة ألف لاجئ، على أن يضم هذا الرقم أفراد الأسر العائدين بجمع الشمل "والمتسللين" لـ"إسرائيل"، معتبرة هذا الرقم الحد الأعلى الذي يمكن أن تقبل به، علما بأن طرح "بن غوريون" تلخص في أن الحل الصحيح للجزء الأكبر من المسألة يكمن بإعادة توطينهم في الدول العربية، وفي الشروح الإسرائيلية لهذا الموقف انطلقت عملية إدماجهم في المجال العربي، اقتصاديا وسياسيا، من تفضيلات معينة، منها:

أ – أن يجري توطينهم في نقاط بعيدة عن جغرافية "إسرائيل" من الناحية الإقليمية، فإن لم يكن ممكنا، فإن الأردن يمثل مكانا مناسبا لهذا الحل، لأن دفع اللاجئين بعيدا، لداخل العالم العربي، يقطع فكرة التواصل مع الوطن والحنين إليه، ويزيل فكرة العودة من رؤوسهم،

ب – أن إدماجهم في إطار إقليمي عربي يتفق ومبدأ "أنهم عرب سوف يعيشون بين عرب"، والمنطقة العربية مليئة بالموارد التي ستمكن من استيعابهم، وفي هذا الإطار لن يعانون من صدمة لغوية أو قومية أو ثقافية حضارية.([1])

وقد ذهبت "إسرائيل" في موقفها من جهود تسوية القضية داخل الأمم المتحدة وخارجها، لربطها بتطورات إقليمية واسعة النطاق أمنيا وسياسيا واقتصاديا، منها:

١ – أن تطال هذه الجهود بعلاقاتها مع الدول العربية من جميع هذه الجوانب، معتبرة أنه يمكن النظر في القضية ضمن تسوية سلمية مع العرب وحسب شروطها،

٢ – عودة اللاجئين يمكن أن تقوض الأمن والنظام في "إسرائيل"،

٣ – من الضرورة بمكان إثارة مشكلة الممتلكات اليهودية في الدول العربية، إن أثار العرب قضية التعويض للاجئين،

٤ – إعادة اللاجئين لـ"إسرائيل" سيطرح مشاكل اقتصادية عليها،وهي محدودة الموارد.([2])

من الواضح تماما أن هذا الموقف الإسرائيلي يدعو لحل قضية اللاجئين في سياق ترتيبات إقليمية مع الدول العربية إلى حد المساومة، ويبدو ذلك أكثر وضوحا في الربط بين بحث القضية وإقرار تسوية سلمية يعترف فيها العرب بها، وبين مصير ممتلكات اليهود في الدول العربية ومصير اللاجئين، وما ينطوي على إجراء مقايضة كبرى بين طرفي هذه المعادلة: اللاجؤن العرب وممتلكاتهم، واللاجؤن اليهود وممتلكاتهم، علماً بأن المصادر الإسرائيلية حرصت –وما تزال– على تقريب المسافة العددية بين هذين الطرفين ، وكذا التقديرات الخاصة بممتلكاتهما.([3])

---

١) الأمم المتحدة ، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩٦٧-١٩٧٧، منشورات الامم المتحدة، نيويورك ١٩٧٨، ص٥٢.

٢) شحادة، رضا، اللاجؤن في المفاوضات متعددة الاطراف، المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٢، ص٢٦.

٣) سيدهم، ادوارد، مشكلة اللاجئين العرب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٦٣، ص٥٦.

وكحافز على القبول العربي بهذا الطرح، بدا الموقف الإسرائيلي أكثر مرونة في الشق الخاص بالتعويضات، حيث ألمح إلى أن التعاطي مع توطينهم في الدول العربية، سيسهل تعاطيها مع التعويضات، وجاء في أحد هذه التقارير "إن الحكومة مساعدة منها في تمويل مشاريع إعادة التوطين للاجئين في الدول العربية المجاورة، مستعدة لدفع تعويض عن الأراضي التي هجرها العرب والموجودة في "إسرائيل".

بيد أنها قرنت هذا الإجراء بشروط أخرى تدل على أن عيونها كانت على ترتيبات إقليمية موازية لحل قضية اللاجئين بالتوطين مع التعويض، كالتفاوض بشأن تسوية سلمية عامة مع العرب، والتعويض العربي عن الخسائر الإسرائيلية في حرب ١٩٤٨، وإثبات اللاجئين لحقوق الملكية، ورفع المقاطعة الاقتصادية العربية عنها، ووضع حد نهائي للمطالب المتصلة بقضية اللاجئين.(١)

ومع أن إسرائيل كان بوسعها التحايل على تطبيق حق العودة وتنفيذ القرار ١٩٤ بدوافع مختلفة، وقادرة على إجراء تغييرات هيكلية كبرى في البنية الأساسية الفلسطينية بمحو مدن وقرى من الخارطة كما سبقت الإشارة، وعولت كثيرا على حل قضية اللاجئين من منظور إقليمي، إلا أنها لم تكن في موضع يمكنها من تمرير هذا الحل الأخير.

وتم صياغة هذا الاقتراح، ضمن "شروط تعجيزية" حين قدم رسمياً للجنة التوفيق، حيث أعلن "رؤوفين شيلواح" رئيس الوفد الإسرائيلي في مباحثات لوزان، أن حكومته تبنت الموقف التالي:

١ – الاستعداد لمناقشة مسألة اللاجئين خارج سياق تسوية نهائية للنزاع الفلسطيني،

٢ – الالتزام رسمياً خلال المفاوضات –إذا رغبت اللجنة بذلك– قبول عدد محدد من اللاجئين دون الإشارة لرقم معين،

٣ – ومع ذلك فإن العودة الفعلية للاجئين المذكورين لن تبدأ قبل:

- صياغة خطة عامة لعودتهم وتوطينهم، وضمان وسائل تنفيذها،
- التيقن من تحقيق تقدم فعلي تجاه تسوية المسألة الفلسطينية ، لكن "إسرائيل" لن تصر على معاهدة سلام بحسب الأصول.(٢)

وفي اليوم التالي أرفق هذه اللائحة بشرط ثالث ينص على "أن تدور المفاوضات بشأن اللاجئين مباشرة بين العرب والإسرائيليين بحضور اللجنة "، لكن اللجنة رفضت تقديم هذه النقطة للوفود العربية كشرط، وحين عرض عليها بصورة غير رسمية رفضته، لأن الاتفاق

---

١) الموعد، حمد، الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة من اللاجئين، مجلة صامد، ع١٠٦، ١٩٩٦، ص٢١٩.

٢) زريق، إيليا، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨، ص.١٢

الذي تم بينهما نص على مبدأ المفاوضات غير المباشرة، وفي تطور "مفاجئ" أعلنت الوفود العربية، بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢ قبولها الشروط الإسرائيلية كقواعد لمناقشة مشكلة اللاجئين.([1])

وعقب هذا القبول العربي استدعت اللجنة "شيلواح" لمعرفة الحدود الحقيقية للاقتراح، حيث أخبرها رسمياً أن ما تفكر حكومته فيه هو مائة ألف لاجئ كحد أعلى ، مما دعا ها لاعتباره اقتراحا غير مرض، رافضة نقله رسمياً للوفود العربية، مكتفية بإبلاغهم إياه على سبيل الإشعار فقط، حيث رفضه العرب بدورهم بوصفه "مخالفاً للشرعية الدولية".

وقد أدى هذا الفشل لانتهاء مؤتمر لوزان بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٥، وتعليق جلسات اللجنة المعنية بحل مشكلة اللاجئين، وبهذه النهاية أسدل الستار على إمكانية حلها بالوسائل السياسية، وتأسيساً على ما تقدم من وقائع المؤتمر يمكن استنتاج الموقف الإسرائيلي من الحلول المطروحة لحل قضية اللاجئين في تلك المفاوضات كما يلي:

١ – تصرفت تصرف الطرف المنتصر، حيث راوغت في المباحثات لتكسب الوقت، وتضفي على مكاسبها طابع الأمر الواقع، خاصة في مجال رفض عودة اللاجئين، واستطاعت تحقيق أهدافها بهذه الأساليب مستفيدة من النظام الدولي الجديد الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، المتعاطف مع اليهود عامة، ومع أهداف الحركة الصهيونية في فلسطين خاصة،

٢ – ما ساعدها في تكريس سياسة الأمر الواقع، وتجميد قرارات الشرعية الدولية الخاصة باللاجئين، الأداء الضعيف للوفود العربية، فرغم شعورها بمرارة الهزيمة، فقد سعت في بداية المفاوضات، للتسلح بالشرعية الدولية ممثلة بالقرار ١٩٤، لإلزام "إسرائيل" التقيد به وتنفيذ بنوده، إلا أنها فشلت بسبب الضغوط التي مورست عليها من واشنطن، بحيث أخذت تقدم التنازل تلو الآخر لها إلى أن شعرت أن المطلوب منها هو الاستسلام دون شروط، وهو ما لم تقو عليه، كما أن غياب ممثلي الشعب الفلسطيني عن المفاوضات، والخلافات التي دبت بين تلك الوفود في مرحلة لاحقة، أضعف مطالبها وقوى الموقف الإسرائيلي،([2])

٣ – ظهر من خلال الوثائق التي أميط اللثام عنها أن الولايات المتحدة حرصت على تثبيت سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية، مقابل ثمن بخس يرضى به العرب يتمثل في عودة قسم صغير من اللاجئين، وحفاظا على مصالحها النفطية والإستراتيجية في المنطقة من الخطر السوفيتي المزعوم، لأنها تخوفت أن غياب الأمن وعدم الاستقرار السياسي بسبب اللاجئين، ربما سيساعد على "تغلغل الشيوعية في الشرق الأوسط".([3])

---

١) عبد الحافظ، محمد حسن، جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين، صامد الاقتصادي ، العدد ١٠٥ ، سبتمبر ١٩٩٦، ص١٢٩.

٢) جبر، مروة، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٨– ١٩٦٥، مركز أبحاث منظمة التحرير، يوقوسيا، ١٩٨٩، ص.٥٤

٣) نشرة مركز بديل غير الدورية رقم ٥. نيسان ٢٠٠١.

وعما يقال بأن "إسرائيل" وافقت على عودة عدد محدد من اللاجئين، يؤكد "بني موريس" أنه بينما كانت محادثات لوزان جارية، أعرب بعض الدبلوماسيين في الولايات المتحدة عن استعداد إسرائيلي لاستيعاب عدد من اللاجئين وإبداء بعض المرونة ، وبالنظر لاطلاعه على وثائق تلك المرحلة، وإلمامه جيدا بحقيقة الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين في تلك المرحلة، فقد عبر عن اعتقاده بأنه ربما كانت تلك تلميحات مخطط لها سلفا، أو ربما وهم تمناه الأميركيون.

ومردّ ذلك، قول "أبا إيبان" المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة أن دولته لا ترفض مبدأ عودة اللاجئين، وسرعان ما التقط السياسيون الأميركيون –المتلهفون لسماع ولو تلميحاً واحداً يشير إلى أي مرونة تجاه هذا الموضوع الحاسم– هذه التصريحات ونقلوها لكل من اجتمعوا به، مما اعتبره الإسرائيليون أمرا يولد انطباعا لدى الأميركيين بشأن مرونة في موقفهم، وهو أمر مفيد لها على كل الأحوال.

إلاّ أن هذا التضليل سرعان ما افتضح، وأدرك واضعو السياسة الأميركيون بأن تل أبيب لم تتراجع أبدا عن معارضتها لعودة اللاجئين، مما دفع "تيدي كوليك" أحد مستشاري "بن غوريون" للسعي في لندن مع قادة بريطانيين بينهم السير "ماركوس زيف" لتمويل مشاريع تطوير في الشرق الأوسط توفر مصادر عمل للاجئين، على أن يكتب قائلا: يبدو أن مشكلة اللاجئين ستصبح بطريقة أو بأخرى، المشكلة الرئيسة في علاقاتنا الخارجية ، متوسلا للزعماء الإسرائيليين اتخاذ موقف إيجابي بالإعلان عن استعدادها لإعادة عدد محدود من اللاجئين.

وكمحصلة لهذه الوقائع، نشأ وضع الجمود الناجم عن رفض العرب مناقشة أي حل شامل، قبل أن تعلن "إسرائيل" قبول عودة اللاجئين، ورفض الإسرائيليون التفكير في حلول للمشكلة قبل قبول العرب باتفاق السلام، مما دفع الدبلوماسي الفرنسي "كلود دي بوازانجيه " للتقدم بمبادرة تضمنت اقتراحا تجم يعيا للطرفين العربي والإسرائيلي، يقوم على دمج قرارين للأمم المتحدة، وهما ١٨١ قرار التقسيم، والقرار ١٩٤ الخاص باللاجئين، والاعتراف المتبادل بين الجانبين، وتدويل القدس، وعرفت هذه المبادرة بـــ"بروتوكول بوازانجيه"، أو بروتوكول الثاني عشر من مايو، وتم توقيعه من قبل العرب والإسرائيليين بتاريخ ١٩٤٩/٥/١٢.([1])

---

١) عبد السلام، جعفر، من أوراق القضية الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٨٢.

الفصل الثاني

الموقف الإسرائيلي من القرارات والمشاريع الدولية الخاصة باللاجئين

أولا: المواثيق الدولية المتعلقة باللاجئين

ردا على الجريمة التاريخية التي ارتكبت بحق الفلسطينيين، من خلال طردهم من أراضيهم وتشريدهم في مخيمات اللجوء، صدرت العديد من القرارات الدولية المطالبة بعودتهم لأراضيهم، لاسيما وأن حق العودة للاجئين بشكل عام لأوطانهم حق مضمون بموجب مواثيق دولية أخرى.

- فالمادتان ٩ و١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٢ من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والمادتين ٣٥ و٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، تؤكد جميعها على حق اللاجئين بالعودة لديارهم،

- وفي الحقيقة فإن هناك أربع مجالات قانونية دولية منفصلة أقرت حق العودة : كالحق في التجنّس، والقانون الإنساني، وقوانين حقوق الإنسان، وقوانين اللاجئين، ومن ناحية عملية، تم التأكيد على حق العودة في أكثر من اتفاقية سلام دولية، كاتفاقيات السلام في يوغسلافيا السابقة، خاصة اتفاقية "دايتون" عام ١٩٩٥؛ رواندا؛ موزمبيق؛ غواتيمالا وكمبوديا، وغيرها،

- كما أشارت اتفاقية جنيف في وصفها للاجئ بأنه "كل شخص هاجر خارج البلد الذي يحمل جنسيته، نتيجة لأحداث وقعت، وسببت خوفاً له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لفئة اجتماعية معينة، أو بسبب آرائه السياسية، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف من العودة لذلك البلد".(١)

- كما عرفت بعض المنظمات الإقليمية اللاجئ بتعريفات أخرى، لم تخرج في مضمونها عما أتى به تعريف الأمم المتحدة، وأدبيات المفوضية العليا للاجئين ، ومعاهدة ١٩٥١ للاجئين، وبروتوكول اللاجئين الصادر عام ١٩٦٧،

- فمنظمة الوحدة الأفريقية ترى أن اللاجئ "هو تعبير ينطبق على كل شخص أرغم على مغادرة موطنه الأصلي بحثاً عن ملاذ في مكان آخر خارج وطنه المنشأ أو الأصل، نتيجة عدوان خارجي أو احتلال أو غزو أجنبي، أو أحداث خطرة تهدد السلامة العامة في جزء من وطنه أو كله".(٢)

- أما الميثاق الأوروبي فيرى أن اللاجئين "هم غير القادرين أو غير الراغبين ولأسباب عدة بالعودة إلى أوطانهم المنشأ".(٣)

---

١) جرار، لاجح، اللاجئون الفلسطينيون، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، باسيا، نابلس، ١٩٩٤، ص١٠.

٢) ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية،١٩٦٩، المادة الأولى الفقرة الثانية.

٣) زريق، إيليا، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٩٧، ص١١.

هذه التعريفات المتعددة وغيرها لا تخرج عن جوهر مفهوم اللاجئ، حيث تلتقي على اعتباره كل إنسان اضطر لأسباب خارجة عن إرادته لمغادرة وطنه لمكان آخر ، ولا يستطيع كما لا يرغب بالعودة لذلك الوطن.

أما عن اللاجئين الفلسطينيين بصورة خاصة، فقد عرفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" بأن "اللاجئ هو الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته المعتاد لمدة حدها الأدنى سنتان على الأقل قبل الحرب العربية–الإسرائيلية عام ١٩٤٨، ونتيجة لهذه الحرب فقد بيته ومصادر رزقه وترك بلاده"(١)، ويلاحظ أن هذا التعريف ينسجم في مضمونه مع مضامين التعريفات السابقة للاجئين.

وقد حدد الوفد الفلسطيني المفاوض في مجموعة العمل الخاصة باللاجئين تعريفهم باعتبارهم "أولئك الفلسطينيون، ومن تحدر منهم، ممن طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها بين نوفمبر ١٩٤٧ وديسمبر ١٩٤٩، من الأراضي التي تسيطر "إسرائيل" عليها في التاريخ الأخير".(٢)

كما علقت بعض الدراسات القانونية على موقف الأمم المتحدة في قضية تعريف اللاجئ وعلاقتها باتفاقية جنيف، من حيث أن اتفاقياتها الخاصة بوضع اللاجئين عام ١٩٥١ استثنت بشكل صريح ومقصود اللاجئ الفلسطيني من تعريفها، وأعفت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من مسئولية الإشراف عليهم، وتم التأكيد على دور الأونروا في م ساعدتهم ، مما يساعد في صون قضية اللاجئين من مخاطر الإذابة.

وفي حين حددت التعريفات الرائجة أن الصنف الأول من اللاجئين، هم أولئك الذين تركوا أرضهم وديارهم في نهاية الأربعينيات لأسباب الخوف والرعب والحروب الدائرة ، وهذا العدد يمثل الجزء الأكبر منهم، حيث امتدت شعبات لجوئهم لكثير من بلدان العالم، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الصنف الثاني فهم أولئك الذين تركوا فلسطين في الضفة والقطاع إثر حرب ١٩٦٧، وأسماهم البعض "النازحون" تمييزاً لهم عن لاجئي الـــ١٩٤٨.(٣)

ورغم التحفظ على التسمية لأنها تضمنت تمييزاً في الاسم والحقوق، إلا أن "إسرائيل" ميزت بينهم وبين لاجئي الـــ٤٨ في معالجتها المفاوضية، مما انعكس على مستوى الحقوق والضمانات الثانوية والسياسية المتاحة، وأدى للاعتقاد بوجود مصائر مختلفة لكل منهما.

أما عن الصنف الثالث من اللاجئين، فهم الذين بقوا في بيوتهم وأراضيهم بعد حرب ٤٨، وقامت "إسرائيل" باقتلاعهم وإعادة توطينهم في مناطق داخل فلسطين المحتلة ، وهناك

---

١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨ ،الموسوعة الفلسطينية، ج٢، م١، ص.٣٣٩

٢) زريق، إيليا، مصدر سابق، ص١٥.

٣) اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، ص.١٣

أكثر من ربع مليون لاجئ داخل الوطن، ممن عاشوا في مناطق معينة ثم صودرت أراضيهم وانتقلوا لأراضٍ أخرى، وتم اقتلاعهم إثر قيام الاحتلال بتدمير أكثر من ٨٠% من القرى وإقامة مستوطنات على أنقاضها، بعد أن سجلت على أنها أراضي دولة.(١)

وبغض النظر عن التعريفات المختلفة، والتسميات المتعددة، فإن هذه الدراسة معنية بكل الذين حرموا قسراً من الاستمرار في العيش بديارهم، واضطروا للهجرة خارجها في مناطق أخرى بسبب الاحتلال، باعتبار أن جميعهم يعانون من فقدان ديارهم وأراضيهم، وحرموا من العودة إليها نتيجة للحروب العربية-الإسرائيلية المتكررة، وبالتالي يقع كلهم تحت خانة "اللاجئين الفلسطينيون"، وأوضاعهم بحاجة لحل عادل ليمارسوا حياتهم العادية شأنهم شأن الآخرين، وليس فقط أولئك الذين هجروا في حرب ١٩٤٨، أو ١٩٦٧.

١) لجنة إحياء ذكرى النكبة، صحيفة الأيام، رام الله، ٢٠٠٠/٦/١٠.

ثانيا: المركز القانوني للاجئين

بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ قررت الأمم المتحدة تقسيم البلاد بتبنيها قرار التقسيم رقم ١٨١، الذي وافقت عليه ٣٣ دولة ضد ١٣، بينما تغيب ١٠ عن التصويت، إلا أنها كلفت الكونت "فولك برنادوت" بإجراء بعض التعديلات في القرار، وذكر في توصياته أن على "إسرائيل" تسهيل عودة اللاجئين في أقصر وقت ممكن، وتأكيد وتنفيذ حق الشعب البريء الذي طرد من بيته بالرعب والنهب بالعودة لبيته، علما بأن هذا الموقف كلفه حياته، إذ تم قتله من قبل العصابات الصهيونية.(١)

المثير أن "إسرائيل" وعلى ضوء تحول قضية اللاجئين لقضية بارزة وضاغطة على الصعيد الدولي، لجأت لتفسير خاص بها لقرارات الشرعية الدولية، فادعت أنَّ القرار ١٨١ نص على قيام دولتين يهودية وعربية، وبالتالي فإ نَّ المطالبة بعودة اللاجئين ل ديارهم وممتلكاتهم في مناطق ١٩٤٨، أي داخل حودها، سيحّولها لدولة ذات أغلبية عربية، اما يعني أنَّ اليهود فقدوا دولتهم، وان الفلسطينيين بات بحوزتهم دولتين لا دولة واحدة.

وجاء هذا التفسير ليطالب بعودة اللاجئين لدولتهم الفلسطينية التي ستقوم على أجزاء من أراضي الضفة والقطاع، مع الاستدراك بضرورة تقنين هذه العودة حتى لا يؤدي التدفق غير المدروس للاجئين لدولتهم إلى حصول اضطرابات اقتصادية واجتماعية وأمنية، سرتكون لها انعكاساتها السلبية على "إسرائيل".(٢)

وعلى قاعدة هذا التفسير بنى الرئيس الأميركي "جورج بوش" رؤيته لـــ"الدولتين"، كما بنى موقفه من قضية اللاجئين، حين أكد في رسالته الموجهة لـــ"أريئيل شارون " بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٤ على "يهودية" الدولة الإسرائيلية، داعياً في الوقت نفسه لتوطين اللاجئين في الدولة الفلسطينية بدلاً من "إسرائيل".(٣)

ويمكننا استعراض أبرز القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين، وصولا إلى مناقشة التعامل الإسرائيلي معها:

١ - القرار ١٩٤ الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١

كان الموقف الأممي واضحاً بشأن طرد الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين الذين أقاموا في المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية بموجب قرار التقسيم ، وجاء في القرار : تقرر الجمعية العامة أن اللاجئين الراغبين في العودة لأوطانهم والعيش بسلام مع جيرانهم، يجب أن

---

١) Fred J.khouri, The Arab Israeli Dilemma, 2nd Edition, Syracuse university press, 1976, New York, P56.

٢) جمعة، حازم، مفهوم اللاجئينذفي المعاهدات الدولية والإقليمية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٢.

٣) معاريف، ١٨-٥-٢٠٠٤، يمكن مراجعة نص رسائل بوش إلى شارون في كتاب خطة فك الارتباط، قيس عبد الكريم وآخرون، شركة دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، ط١، آذار، ٢٠٠٥، ص٣٦٥.

يسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية ممكنة، ويجب دفع تعويض لممتلكات الذين لا يرغبون في العودة، وتعويض للخسارة والضرر الذي أصاب الممتلكات لأصحابها وإرجاعها لأهلها من قبل الحكومات والسلطات المسئولة، بناء على قواعد القانون الدولي والعدالة "، ودأبت المنظمة الدولية على تأكيد القرار كل سنة بالرغم من الاعتراض الإسرائيلي والأمريكي.([1])

ويمكن إبراز القيمة القانونية للقرار ١٩٤ من خلال كونه:

أ - ينص صراحة على وجوب العودة أو التعويض لمن لا يرغب في العودة،

ب - يعتبر الأساس للموقف الدولي والجماعي والفردي،

ت - لم تصدر مقابله قرارات مناقضة،

ث - لم تتبن الدول ما يناقض هذا الأساس، وخصوصاً موقف الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان.([2])

وفي الوقت الذي أكدت الأمم المتحدة على القرار، تعبيرا عن تقاعس "إسرائيل" في التنفيذ، إلا أن الأخيرة استمرت في إنكارها لحق اللاجئين في العودة و/أو التعويض، ونتيجة لذلك بقوا يعيشون حالة العوز والحاجة في البلاد العربية التي نزحوا إليها، حيث قدمت لهم هذه الدول، وهي دول نامية، كل ما استطاعت من عون ومساعدة، بينما يرون بأم أعينهم مئات الآلاف من اليهود يحتلون وطنهم، ويستقرون فيه لمجرد أنهم يهود.

٢- القرار ٣٩٣ الصادر عام ١٩٥٠

وجاء فيه: "إن مجلس الأمن يقرر أنه يجب السماح للمدنيين العرب الذين أجلوا عن المنطقة المنزوعة السلاح من قبل "إسرائيل"، بالعودة حالاً لديارهم، حيث تابعت الجمعية العامة مناقشاتها في القضية الفلسطينية ، فأصدرت ذلك القرار بشأن اللاجئين، الذي نص على تأسيس صندوق لإعادة دمج اللاجئين، وتنفيذ العودة والتعويض.

٣- القرار ٢٣٧ الصادر عام ١٩٦٧

الذي دعا في فقرته الأولى لتسهيل عودة السكان الذين فروا من المناطق بداية الأعمال الحربية، ووفقاً له فان القرار يطالب "إسرائيل" بإعادة اللاجئين الذين شردوا خلال عدوان ها عام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية والسورية والمصرية.

٤ - القرار ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧

وفقاً للفقرة الثانية من القرار، يطالب المجلس بتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، ويوفر إطارا أوسع لحلها يضم جميع الذين شردوا عام ١٩٤٨، وخلال العمليات العدوانية

---

١) وثيقة الأمم المتحدة رقم:A/3199 ، بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٤ .

٢) هواش، محمد، الموقف الإسرائيلي من القرار ١٩٤، مركز شمل، العدد٢، ١١-٧-٢٠٠٠، ص٥.

الإسرائيلية عام ١٩٦٧، وفي ضوء أن القرار لم يحصر الأمر باللاجئين لهذه المرحلة، جاء النص دون تحديد زمني شاملاً اللاجئين بشكل عام.([1])

هذا الجزء من القرار يقود منطقياً بل ويكاد يكون أحادياً لقرار ١٩٤، إذ أنه القرار الوحيد الذي تكرر تأكيده مرات عديدة، وبالرغم من أن العدالة بمعناها المطلق غير قابلة للتحقيق بالنسبة للاجئين، الذين لم يفقدوا ممتلكات وموارد رزق فقط، وعانوا سنوات طويلة في منافيهم، بل وفقدوا فوق كل ذلك "وطناً"، فليس أقل من يوفر لهم حقهم الشرعي والطبيعي بمنحهم خيار العودة مع التعويض، أو التعويض الكامل بمفهومه المادي والمعنوي للذين لا يمكنهم العودة، ولا يرغبون فيها في ظل الظروف والأحوال الراهنة.

ومع ذلك فقد نبعت المصاعب التي وضعتها "إسرائيل" في طريق تطبيق القرار، بشقيه العودة و/أو التعويض تنبع من سببين بارزين هما:

١ –وقوفها بكل قواها لمنع تطبيق القرار لأسباب تدعي أنها "أمنية" وديموغرافية، بالرغم من وصول أعداد غفيرة من اليهود السوفيت وغيرهم، وأن القرار يفرغ الصهيونية من محتواها الأصلي بتجميع يهود الشتات، أي اعتبار كل يهود العالم في المنفى،

٢ –ثقتها بأن الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، التي يمكن أن تمارس ضغطاً عليها، لا ترفض فقط إمكانية النظر في القيام بهذا الضغط، بل تتبنى فكرة عدم الخوض أصلاً في موضوع العودة وبحثه، مخالفةً بذلك مواقفها السابقة المتكررة منذ عام ١٩٤٨ في الأمم المتحدة والمتعلقة بالقرار ١٩٤، وناقضة بذلك الأعراف والشرائع الدولية.([2])

٥ – القرار رقم ٢٥٣٥ الصادر عام ١٩٦٩

الذي ذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقر بأن مشكلة اللاجئين العرب نشأت عن إنكار حقوقهم السابقة، وهي تعود لتؤكد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

٦ – القرار ٣٢٣٦ الصادر عام ١٩٧٤

الذي يعتبر ذو أهمية خاصة لأنه يعطي فكرة عم ا سبقه ولحقه من قرارات، ويتحدث بشكل شبه شامل عن الحقوق الفلسطينية ، ومما جاء فيه: "إن الجمعية العامة وقد نظرت في قضية فلسطين، يقلقها عميق القلق أنه لم يتم حتى الآن التوصل لحل عادل لها، وتؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:

أ –الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي،

ب –الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين،

---

١) Zafarul – Islam Khan, p 63 .

٢) بابادجي، رمضان، وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ط١، بيروت، ١٩٩٦، ص ٥٦.

ت حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة لديار هم وممتلكاتهم التي شردوا واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم.([1])

وهكذا، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة تسعة وأربعين قرارا بصيغ مختلفة تذكر بالقرار ١٩٤، وتؤكد على مضمون حق العودة، وتعرب عن أسفها لعدم حصول العودة والتعويض المنصوص عليهما، مما يؤكد أن حق العودة الذي تضمنته الفقرة رقم ١١ من القرار ١٩٤ يبقى مستحقا، ويشكل مفتاح العدالة المنصوص عليها في القرار ٢٤٢.

١) طعمة، جورج، قوارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي ١٩٤٧ – ١٩٧٤ ، مؤسسة الدرا سات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٧٥، ص٨٧.

ثالثا: أبرز المشاريع الدولية الخاصة باللاجئين

أدرك المجتمع الدولي منذ النشأة الأولى لقضية اللاجئين، أن هناك معضلة نشأت في المنطقة، وأن بقاءها دون حل يعني بقاء الصراع على حاله بين العرب و الإسرائيليين، مما دفعه لوضع العديد من المشاريع والمقترحات الدولية والإقليمية لحلها.

ولابد بداية من تقديم فكرة مختصرة عن أبرز المشاريع، للوصول إلى الموقف الإسرائيلي منها مجتمعة:

١ -مؤتمر باريس للسلام بتاريخ ١٩٥٠/٩/١٣

جاء في مقررات المؤتمر العديد من المطالب الدولية من "إسرائيل"، أهمها:

أ - الموافقة على إعادة توطين عدد محدد من اللاجئين في فئات يمكن دمجها باقتصادها،

ب -الالتزام بدفع تعويضات عن الممتلكات التي تخلى عنها اللاجئون ليعاد توطينهم ، واحتساب التعويضات على أساس القيمة التي يحددها مكتب اللاجئين التابع للجنة التوفيق،

ت - وضع خطة تراعى فيها قدرة الحكومة الإسرائيلية على الدفع من قبل لجنة خاصة مؤلفة من خبراء اقتصاديين وماليين يقوم بإنشائها وصي تابع للأمم المتحدة،

ث - تدفع التعويضات على طريقة المطالبة الفردية.

٢ -مشروع باروخ

وهو مشروع خاص باللاجئي قطاع غزة، ودعا لتشكيل لجنة دولية للاجئين، تتولى مهمة إيجاد حلول دائمة ومعقولة من بينها:

أ - بذل الجهود لإعادة بعض اللاجئين إلى "إسرائيل"،

ب - استيعاب البعض الآخر في مصر وسوريا ولبنان والعراق،

ت - تأمين الهجرة للبعض الثالث لباكستان وكندا والولايات المتحدة وسواها،

ث - العمل على تأمين بيوت مجانية ودائمة للاجئين في مزارع تستثمرها تكفي لإعالتها ، وتأمين ضرورات ثقافية كالأفلام السينمائية والمكتبات العامة لهذه القرى،

٣ -مشروع جونستون

وهدف لتصفية قضية اللاجئين عن طريق تعاون الدول العربية و "إسرائيل" في استثمار مياه نهر الأردن استثمارا مشتركا، أعلنه "أريك جونستون" مبعوث الرئيس الأمريكي "ايزنهاور " خلال زيارته للمنطقة عام ١٩٥٣، ثم عاد لزيارتها ثلاث مرات آخرها في خريف ١٩٥٥.

٤ -مشروع انطوني ايدن ١٩٥٥

وهو رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، ونادى لتقديم الضمانات الرسمية اللازمة لكل من "إسرائيل" والدول العربية إذا ما تم التوصل لاتفاق هدفه موضوع الحدود بين الطرفين.

٥ -مشروع دالاس ١٩٥٦

وزير الخارجية الأمريكي، الذي حدد سياسة بلاده تجاه القضية الفلسطينية، وتتلخص في:

- وضع حد لبؤس مليون لاجئ، مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة لوطنهم الأول ضمن حدود الممكن، وتوطينهم في المناطق العربية الموجودين فيها،
- استصلاح المزيد من الأراضي بمشاريع الري ليتمكن اللاجئون من العمل فيها،
- دفع تعويضات للاجئين يتم تحويلها عبر قرض دولي، تكون الولايات المتحدة طرفا فيه.

٦ -مشروع جاما

جاء بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية، ونص في الفقرة الثانية منه على وجوب موافقة "إسرائيل" من حيث المبدأ على قبول اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم ، إلا أن المشروع مات ودفن نتيجة رفض "بن غوريون" مناقشة التفاصيل بالتنازلات الإسرائيلية.([1])

٧ -مشروع جونسون ١٩٦٢

وهو رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي، حيث كلفته الإدارة الأمريكية بإجراء دراسة جديدة عن اللاجئين، وبتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢، واقترح مشروع حل تضمن ما يلي:

أ -يعطى كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر، وبمعزل عن أي ضغط من أي مصدر بين العودة لفلسطين أو التعويض،

ب -ينبغي أن يكون كل لاجئ على علم تام بالأمور التالية:

- طبيعة الفرصة المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذا اختار العودة ، وكمية أو قيمة التعويضات التي سيتلقاها كبديل إذا اختار البقاء حيث هو، واحتسابها على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عام ١٩٤٨ مضافا إليها الفوائد المستحقة،
- تقوم الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها "إسرائيل" بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات ، ومن حقها إجراء كشف أمني على كل لاجيء يختار العودة إلى أرضه،
- يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي مقطوع لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطين فيها،
- يحق لكل حكومة الانسحاب من المشروع إذا اعتبرت فيه تهديد لمصالحها الحيوية ، على أن يتم تطبيقه بصورة تدريجية، لأن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع في تنفيذه.([2])

---

١) رباح، رمزي، اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، دار التقدم العربي للصحافة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص.١١

٢) منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الرئيس، النكبة١٩٤٧ -١٩٤٨، مركز التخطيط، غزة، ١٩٩٨، ص.٣٨

رابعا: المواقف الفلسطينية والإسرائيلية من المشاريع الدولية

١ - المواقف الفلسطينية

يمكن وضع عدة ملاحظات فلسطينية على هذه المشاريع الدولية:

أ - انصبت بدرجة كبيرة على لاجئي قطاع غزة ، لطبيعة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة التي يعانونها، الذي استوعب أضعاف عدد سكانه الأصليين، و ضعف موارده وإمكاناته الاقتصادية،

ب - قدمت معظمها من قبل الولايات المتحدة، أو بدعم منها ، وهدفت لطمس قضية اللاجئين، وجاءت العديد منها في إطار مشاريع تسوية سياسية،

ت - خالفت معظمها الشرعية الدولية وحاولت الالتفاف عليها،

ث - ركزت على الأبعاد الإنسانية والاقتصادية، متجاهلة البعدين الوطني والسياسي.([1])

ج - جاءت في صالح "إسرائيل"، وحاولت مساعدتها في تجاوز قضية اللاجئين ، وإعفائها من المسؤولية السياسية والقانونية عنها،

ح - وجدت بعضها تجاوبا من بعض الدول العربية، وتعاطي من قبل الجامعة العربية،

خ - رغم أنها برزت في فترة انحسار العمل الوطني والقومي، فإنها واجهت رفضاً شعبياً اتخذ شكل المظاهرات والعرائض والمؤتمرات.([2])

٢ - المواقف الإسرائيلية

ادعى العديد من الساسة والكتّاب الإسرائيليين بأن القرار الأممي ١٩٤ لا يعطي "الحق" للاجئين بالعودة لديارهم، وجادل ساسة آخرون بأن القرار يفرض حلاً معيناً معهوداً للاجئين، رغم أنه واضح لا لبس فيه، فالجملة الأولى من الفقرة ١١ تؤكد ثلاثة حقوق تمثّل جوهر الحل الدائم والشامل للاجئين، وهي مبدأ العودة، واستعادة الحقوق ، وبلغة واضحة "العودة إلى منازلهم"، وتلقي التعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية.

وبالرغم من تلك القرارات والتوصيات القانونية، وبالرغم من أن العقود الأخيرة شهدت عودة ملايين اللاجئين إلى ديارهم في جنوب أفريقيا، ناميبيا، موزامبيق، وغيرها من الدول الأفريقية، إضافة لدول آسيا الوسطى، وجنوبي شرق آسيا ، وأخيرا عودة لاجئي كوسوفو لمدنهم وقراهم بفضل التدخل العسكري الدولي أو ما يسمى بـ"التدخل الإنساني"، إلا إن اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم أقدم وأخطر قضية لاجئين في العالم بقيت دون حل، وبقوا الوحيدين الذين لم تشملهم التطورات الايجابية التي حدثت في العالم ، ومكنت الملايين من

---

١) صافي، خالد، مشاريع توطين اللاجئين، المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١٢-١٤ مايو ٢٠٠٦.

٢) أبو النمل، حسين: قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، ١٩٧٩، ص.٤٨

العودة لديارهم، مع أنهم الوحيدين الذين يمتلكون قرارات دولية واضحة صادرة عن الأمم المتحدة تأمر بعودتهم.

وربما يعود التعامل الإسرائيلي والموقف من القرارات الدولية، لثلاثة عوامل:

١ – عقيدة الاستيطان الصهيوني والضم الزاحف والمحموم للأراضي الفلسطينية ، التي نهضت على مرتكزات أيديولوجية استعمارية، وتمثلت في اقتلاع شعب وإحلال شعب آخر مكانه، وإجلاء الفلسطينيين عن أرضهم بمختلف الوسائل، ثم جاءت السياسة العدوانية الإسرائيلية المدعومة من الدول الاستعمارية الكبرى لت رفض الاعتراف بوجود قضية اللاجئين، وتتنكر لحقهم المشروع في العودة الطوعية لديارهم،

٢ – التعامل الخاطئ والجاهل مع قضية اللاجئين من قبل القيادات الفلسطينية، تخوفا من فقدان الطابع السياسي للقضية ، وتحويلها إلى قضية إنسانية فحسب، كانت وراء امتناعها عن التركيز على قضية اللاجئين كقضية قائمة بذاتها ، لكنها متشابكة الأهداف والميادين مع قضايا الصراع الأخرى، ولها آلياتها وقوانينها وأبعادها الخاصة والمتفردة، حيث توجب إدارتها بطريقة تحولها لقضية سياسية وإنسانية كبرى تضغط بكل ثقلها على من صنع هذه المأساة،([1])

٣ – الجهل بالنظام الدولي لحماية اللاجئين وآليات عمله وسنده القانوني وكيفية التعامل معه، حيث أدى الجهل وانعدام التقدير السليم لأهمية قضيتهم في إدارة الصراع مع "إسرائيل" وأبعاده الدولية، وانعدام الخبرة والقدرة على إدارة المعركة بكل ما لديها من خصائص وعوامل وقوانين خاصة بها، إلى سحب راية عودتهم من المسرح الدولي، فاستأثرت به راية عودة اليهودي لأرض الميعاد، ولتسهيل عقد المقارنة فحسب بين طريقة التعامل الفلسطيني الرسمي مع قضية اللاجئين والأساليب التي ما زالت يتبعها الإسرائيليون في تضليل الرأي العام العالمي، دأبت المنظمات اليهودية العالمية على إصدار بطاقة أو ملصق يحمل صورة "أينشتاين"، وكتب عليه كلمة واحدة فقط وهي: اللاجئ.([2])

ومع أن "إسرائيل" سبق وأن وافقت لحاجتها للاعتراف الدولي على عودة اللاجئين ، وتعويض من لا يرغبون في العودة ، والتزمت في طلبها الانضمام للأمم المتحدة بتنفيذ القرار ١٩٤ بشكل غير مشروط، إلا أنها عارضت أكثر من ٥٢ قرار صادر عن مجلس الأمن ، وأكثر من ١١٠ قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وهكذا غيرت موقفها من قضية اللاجئين بشكل جذري، ففي مذكرة أرسلتها للجنة دولية خاصة بفلسطين أكدت فيها: إن عقارب الساعة لا تعود للوراء، وإن عودة اللاجئين

---

١) صندوقة، زهير، حق العودة .. مشكلة أم حل؟، مجلة البرلمان العربي، السنة ٢٦، العدد ٩٦، ديسمبر.٢٠٠٥

٢) الحسن، نافع، حق العودة مرجعية المفاوض الفلسطيني، موقع المجموعة ١٩٤ على شبكة الانترنيت.

لأماكنهم السابقة شيء مستحيل ، وتساءلت: هل من المعقول خلق ذلك المجتمع الثنائي الذي ابتليت به الساحة الفلسطينية طويلاً وأدى في النهاية إلى حرب مكشوفة؟ في أحسن الأحوال سينشأ وضع معقد وغير مستقر ، حيث يشترك في دولة واحدة شعبان يختلفان في العنصر والدين واللغة، إن معظم الأوضاع الشبيهة بها تم حلها عن طريق الهجرة طوعاً أو قسراً ، وبموافقة دولية أو بدونها، وباتت المعالجة العقلانية الوحيدة للاجئين تكمن في دمجهم في البلاد العربية التي تتسع لهم، حيث لا مجال لنشوء مشاكل ازدواجية العنصر والثقافة.([1])

ولكن لن نستطيع معرفة أسباب الموقف الإسرائيلي مع القرارات الدولية ذات الصلة بقضية اللاجئين، دون التعرف على خلفيات تاريخية وسياسية لعدد من الأطراف المشتركة في هذا الملف، وجميعها منحها هذا التشدد في التعامل مع القرارات، وهي:

١ – **الطرف الإسرائيلي:** للوجود الإسرائيلي في فلسطين طابع فريد من نوعه ، فدولة الاحتلال صناعة المؤسسة الصهيونية، التي جلبت "الشعب" بالهجرة والاستيطان، وجلبت الأرض بالاستيلاء عليها بالقوة والإرهاب، ولم تقبل فكرة الاندماج، أو المساواة مع الشعب الفلسطيني على أسس ديمقراطية، ومع الزمن تزايد إصرارها على تجاهل حق العودة تمهيداً لتبديد هذا الحق وطمسه، حيث أفضت هذه السياسة لتغييب الشعب وإنكار وجوده، والتعامل معه كمجرد سكان، وليس على أساس أن له حقوق الجماعة القومية في تقرير مصيره،

٢ – **المجتمع الدولي:** نجحت "إسرائيل" في توظيف الجهود الدولية لصالحها ، وتمتعت بالاستقرار والتطور بفضل دعم الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، وبالتالي كانت– وما زالت– امتداداً للغرب في المنطقة، والحليف الأكثر ثباتاً، مما يفسر تحايلها على القرارات الدولية بشأن قضية اللاجئين، حيث اقتنعت بضرورة إيجاد حل لهم خارج "إسرائيل"،

٣ – **الصعيد العربي:** شجع واقع الضعف والتشتت العربي بشكل غير مباشر "إسرائيل " على تجاهل حق اللاجئين في العودة، والتساهل في تطبيق القرارات الدولية، ولم يعد النظام العربي الرسمي يشكل ضغطاً عليها، كما لم يتح المجال أمام المسارات التي تمكن اللاجئين من التعبير عن هويتهم الوطنية وبناء مؤسساتهم المدنية، وتنظيم أوضاعهم، وكانت "إسرائيل" المستفيد الأكبر من هشاشة هذا النظام العربي،

٤ – **الصعيد الفلسطيني:** استفادت "إسرائيل" من غياب الحركة الوطنية الفلسطينية خلال المرحلة التي تلت قيامها لطمس حق العودة أمام مواطنيها والرأي العام العالمي، وعندما برزت الحركة الوطنية في ظروف التشرد والاستلاب، لم تميز هذا الحق الذي تماهى مع

---

[1] Elia Zureik: Palestinian Refugees and the peace process. Institute for Palestine studies , Washington 1996 P 41 – 43.

هدف تحرير فلسطين، ولم يتحول الخطاب السياسي لثقافة سياسية شعبية، بل ظلّ محصورا في إطار مجموعة من المثقفين والسياسيين.([1])

إن الرفض الإسرائيلي الرسمي لحق عودة اللاجئين الذي أقرته الأمم المتحدة، يعود إلى اعتبارها للقرار الأممي تهديدا مباشراً لاستقرارها، فضلا عن تخوفها من عودة ملايين الفلسطينيين وأبنائهم، لأسباب رئيسة ثلاثة هي:

١ – تأثير هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين على التركيبة السكانية والمجتمع الإسرائيلي الذي أقام مدنه على بقايا مدن وقرى فلسطينية، مما يعرض الطابع اليهودي للدولة للخطر،

٢ – تشكيل بعضهم خطرا على الأمن، بتعاونهم مع "المتطرفين" الفلسطينيين في ضرب المصالح الإسرائيلية في الداخل،

٣ – عدم القدرة الاستيعابية لأراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ للمزيد من أعداد الفلسطينيين، في ضوء تناقص المساحة الجغرافية من الأراضي.([2])

إن تفنيد السبب الأخير يظهر في التحليل السكاني لـ"إسرائيل" اليوم الذي يشير بوضوح إلى عدد من الملاحظات الإحصائية التحليلية:

أ – أن تركيز اليهود في الغالب داخل الأراضي التي تملكوها قبل عام ١٩٤٨ وما حولها، وهناك منطقة مساحتها الإجمالية ١٦كم٢ تمثل ٨% من المساحة الإجمالية يقطنها ٦٨% من اليهود حسب إحصائيات عام ١٩٩٤، وهذه المنطقة هي ذاتها التي أقاموا بها قبل قيام الدولة في فلسطين تحت الانتداب.،

ب – المنطقة الثانية مساحتها الإجمالية ١٣١٨ كم٢، وتمثل ٥٧% من المساحة الإجمالية، ويقطنها ١٠% من اليهود، و٢٠% من الفلسطينيين، وهي منطقة مختلطة تمثل الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون الذين بقوا فيها، وتدحض الأرقام أية ادعاءات من خلال تأكيدها أن ٧٨% من اليهود يعيشون في منطقة لا تتجاوز مساحتها ١٥% من المساحة الإجمالية،

ت – ما يتبقى من الأراضي فمساحتها الإجمالية ١٧٣٢٥ كم٢، وهي بالأساس أراضي اللاجئين، ومعظمها مدن فلسطينية يستغل أراضيها نحو ١٥٤ ألف يهودي فقط، مما يفضح الادعاءات الإسرائيلية ونظريات الاستيعاب.([3])

ويمكن أن نستشهد بما أورده معهد الدراسات التطبيقية الإسرائيلي ، حيث ذكر أن المساحة المبنية لسنة ١٩٩٥ باستثناء النقب الذي يشكل ٦٥% من مساحتها، تبلغ ٦% أي نحو

---

١) عباس، عبد المنعم، السلوك الدولي المقارن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص٦٧.

٢) Fred J.khouri, The Arab Israeli Dilemma, 2nd Edition Syracuse university press 1976 New York P56

٣) حق العودة مقدس.. وقانوني .. وممكن، مرجع سابق.

٤٦٥ كم٢، ويتوقع أن تصل إلى ٨% سنة ٢٠٢٠، وإذا نسبت المساحة المبنية للمساحة الكلية بما فيها النقب، فإن نسبة المساحة المبنية ستكون ٣% فقط.([1])

ويقول السفير الإسرائيلي السابق في ألمانيا "آفي بريمور": إن أكثر ما نخشاه هو الاختلال السكاني، خاصة إذا ما أصر الفلسطينيون على حق العودة للاجئين، مؤكدا أن عدد الفلسطينيين الذين يسكنون في المناطق الواقعة ما بين النهر والبحر، سيكونون أكثر من اليهود بحلول عام ٢٠١٥، ويرى أن هذه المعطيات لا تحمل في طياتها إلا معنى واحداً: اختيار أحد أمرين مؤلمين:

- أن تفقد الدولة شخصيتها اليهودية،
- أو أن تتوقف عن الادعاء بأنها دولة ديمقراطية.

ويختم السفير مستخلصا: إن فقدان الطبيعة اليهودية للدولة، يعتبر أسوأ السيناريوهات المحتملة، وبداية النهاية لها.([2])

ونورد هنا بعض الآراء التي تعلن أن القرار ١٩٤ لا يعني عودة اللاجئين لأراضيهم، ومنها:

- وزير القضاء السابق "يوسي بيلين" يجادل بأن القرار لم يذكر أي مرّة كلمة "إسرائيل"، وبذلك لم يحمّلها أي مسؤولية عن خلق مشكلة اللاجئين، وبالتالي ليس هناك أي مسؤولية إسرائيلية لحلها، كما أن القرار لم يذكر أيضاً "جنسيتهم"!([3])
- رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الأسبق، العميد متقاعد "شلومو غازيت"، زعم أن "القرار ١٩٤ لا يؤسس أي حق على الإطلاق، وأن قرار الجمعية العامة ليس به أي إلزام لوقفة دولية، بل إنها مجرد توصيات"![4]
- "روث لابيدوث" بروفيسور القانون الدولي في الجامعة العبرية، يرى أن "القرار لا يفرض حلاً معيناً، ولا يحدد وقتاً معيناً لتنفيذ توصيات العودة التي يتضمنها".([5])

ونستطيع حصر القواسم المشتركة في الرؤية الإسرائيلية للقرارات الدولية الخاصة بحق العودة، بالنظر إلى أنها جميعا:

١ -الرفض المطلق تبعات اقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم وتشريدهم سواء بشكل قانوني أو بشكل سياسي، وبدلاً عن ذلك تلقى باللوم على البلاد العربية التي لم تقم

---

١) دمج، ناصر، هل يوجد حل للقضية الفلسطينية، مؤسسة الأسوار، عكا، ط١، ١٩٩٦، ص١٣٨.

٢) يديعوت أحرونوت، ١٥-٧-٢٠٠٣

٣) هآرتس، ٢٥-١٢-٢٠٠٠

٤) صحيفة جيروزاليم بوست، ٦-٢-٢٠٠١

٥) معاريف، ١٦-١-٢٠٠١

بتذويب وجودهم واستيعابهم فيها، مما يعني أن ما طلب منها مباركة الاحتلال، والقيام بدمج اللاجئين في مجتمعاتها والتسليم بما حدث،

٢ -رفض الاعتراف بعودة جميع اللاجئين، وما قيل عن إمكانية إعادة عشرات الآلاف ، كان من قبل التكتيك التفاوضي لا أكثر ، فهي تتحفظ على أعداد المتوقع دخولهم أراضي السلطة الفلسطينية، وتريد أن تشرف على عملية إدخالهم، حفاظاً على أمنها كما تدعي، فكيف توافق على دخول عشرات الآلاف إلى أراضي فلسطين المحتلة؟

٣ -التلميح بأن موضوع اللاجئين الذي تحدث عنه قرار ٢٤٢ لا يتناول الفلسطينيين فقط، لكنه يشمل اليهود الذين غادروا البلدان العربية، وترغب في عمل مقايضة في موضوع التعويض بحث تساوى بين ممتلكات اللاجئين من كلا الطرفين،

٤ -التمييز بين اللاجئين على نوعين وهم: اللاجؤن الذين غادروا فلسطين عام ١٩٤٨، والنازحون الذي خرجوا إثر حرب ١٩٦٧،

٥ -السعي لتفكيك المخيمات وإلغاء المكانة القانونية والسياسية والمعنوية للاجئ، بما فيها إلغاء الاونروا، لأنها شاهدة على المسؤولية الدولية تجاه اللاجئين ، والعمل على توطينهم في البلاد المقيمين بها، والمشاركة في تأهيلهم بالخبرة أو المشاركة المادية،

٦ -الرغبة في إنهاء الصراع بإعلان رسمي بعد المفاوضات ينص على ذلك.([1])

وهكذا يمكن القول أن الإسرائيليين يرون في عودة اللاجئين مقتلاً ونهاية لدولتهم ، ويصرح "إسحاق شامير" بأن ذلك يعني القضاء على الدولة، ولا تختلف اللغة كثيراً عند "بنيامين نتنياهو، إسحاق رابين، شمعون بيريز، إيهود باراك، إيهود أولمرت"، ومع ذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه على رافضي حق العودة من الإسرائيليين:

- أليس من حق الفلسطيني أن يعود إلى وطنه كأي إنسان في هذا العالم؟ هل اليهودي الذي لا علاقة له بأرض فلسطين، لم يولد، ولم يعش فيها، له هذا الحق؟

- أية دولة عنصرية يريدها هؤلاء تحافظ على نقاوتها اليهودي؟ وأية قيم إنسانية تبرر للإنسان أن يحتل بالقوة بيت إنسان آخر؟

- كيف تزعم "إسرائيل" أن العرب يتحملون مسؤولية محنة اللاجئين وتبرر بهذا رفضها إعادتهم لديارهم، فهل يوجد قانون في العالم يسمح بمنع مواطن من العودة إلى وطنه لأنه هرب منه في ظروف الحرب؟ لنفترض أن ما تزعمه صحيح، بمعنى أن الفلسطينيين تركوا ديارهم بمحض إرادتهم استجابة لنداءات عربية ، فهل هذا الزعم يعطيها الحق بمنعهم من العودة لديارهم، إنه تبرير لا يمكن لعاقل قبوله، ويناقض كل القوانين المعروفة في العالم.

---

١) عدوان، عاطف، مصدر سابق.

- كما تزعم أنها تريد الحفاظ على نقاوتها كدولة يهودية، ولو طبقنا هذا المقياس على كثير من الدول فإنها ستتفكك ، بل سيصبح العالم ساحات مشرعة للحروب الأهلية القومية والطائفية، لنتصور الهند وقد أعلنت أنها دولة الهندوس فقط، ولنتصور أمريكا وقد أعلنت أنها دولة البيض فقط.

- يدعي قادتها أن فلسطين غير قادرة على استيعاب اللاجئين ، إذا كان الأمر كذلك لماذا يطالب رؤساء الحكومات المتعاقبين بأن تستوعب ملايين اليهود، أو على الأقل خمسة عشر مليون يهودي، حيث استطاعت "إسرائيل" دون أن تتوقف لها جفن استقبال مليون يهودي من الاتحاد السوفيتي خلال عشر سنوات ، مع ضمان تأهيلهم الاقتصادي الكامل ، وفي احتفال رسمي قال "باراك" أنه سيكون سعيداً باستقبال مليون آخر ، هل فلسطين قادرة فقط على استيعاب ملايين اليهود، أما العرب فلا مكان لهم في وطنهم!

خامسا: الموقف الإسرائيلي من مسألة التعويض

يتسم الموقف الإسرائيلي من دفع التعويضات للاجئين بالتحفظ، وتربط بينه وبين التعويضات التي ترى ضرورة دفعها للاجئين اليهود الذين غادروا البلاد العربية بعد قيام الدولة، وعلى سبيل المقارنة والتدليل على سياسة الكيل بمكيالين، فقد تسلمت "إسرائيل" تعويضات بقيمة ١٠٢ مليار مارك ألماني دفعتها ألمانيا لما تعرضوا له على أيدي النازيين ! كما كان لليهود حملات ناجحة في استعادة ممتلكاتهم من الدول الأوروبية ، غير مرتكزين لأي قانون أو إقرار دولي، وسخرت لذلك الإدارة والكونغرس الأمريكيين وحلف الناتو، واستجابت الدول الأوروبية لمطالبهم تحت ضغط التهديد بالمقاطعة الأميركية!

وفي الفترة ١٩٤٩-١٩٥٠ وافقت "إسرائيل" بشروط على دفع تعويضات للاجئين بحيث لا يكون دفع التعويض فردياً، بل على أساس إجمالي، من خلال دفع تعويض لتوطينهم في الدول المضيفة، على أن يتوفر المبلغ من المجتمع الدولي وبإشراف منظمة دولية ، كما عرضت في تلك الفترة استعدادها لإعادة ١٠٠ ألف لاجئ وتوطينهم حيث تشاء، لكنها سرعان ما عادت وتراجعت عن ذلك.

وفي عام ١٩٥٦ أثناء زيارته للولايات المتحدة أبدى "موشيه شاريت" استعداده للنظر بجدية لمبدأ التعويض شريطة أن يتم توطين اللاجئين في البلاد التي لجأوا إليها ، وبعد تسع سنوات قدم "ليفي أشكول" مشروعا للكنيست اقترح فيه تحويل مبالغ مالية للدول العربية التي تستضيفهم، بغية دمجهم فيها مقابل فتح أبواب التجارة أمام البضائع الإسرائيلية فيها.(١)

ويعتقد البروفسور "دان بيرتينر" الخبير في شؤون الشرق الأوسط، والمتخصص في قضية اللاجئين، أنها القضية الوحيدة التي لم يتفاوض بشأنها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني، لتعقيدها وكونها أسوأ عواقب النزاع، لدرجة أن لجنة اللاجئين النابعة من مؤتمر مدريد تجنبت البحث في أسسها مثل موضوعي العودة و/أو التعويض، وحاولت اللجنة متعددة الأطراف التركيز على النواحي الإنسانية لا السياسية للمشكلة دون جدوى ، وبالتالي اكتفت بالبحث في موضوع لم الشمل، وتحسين الأحوال المعيشية للاجئين.

ويقول أن أحد جوانب القضية هو موضوع التعويض حيث الاختلافات بشأنه واسعة ، متسائلا: من المسئول عن دفع التعويضات، وأية أملاك سيعوضون عنها؟ وأي شكل ستأخذ ؟ وماذا عن التعويضات لأملاك اليهود الذين تركوا البلاد العربية؟ هل س تظل المشكلة هي مصدر التعويضات، ومن أين ستأتي الأموال؟

---

١) زريق، إيلي، مصدر سابق، ص٣٤.

ويعتقد أن الأموال التي يفترض أن يدفعها الطرف الإسرائيلي المسئول عن خلق قضية اللاجئين، الذي ما زال يرفض وينفي ذلك نفياً قاطعاً، و يدعي بأنه على استعداد للمساهمة في بعض التعويضات على أساس إنساني فقط، وعبر عن هذا الرأي الخبير الاستراتيجي "زئيف شيف"، مطالبا بضرورة مطالبة "إسرائيل" للدول العربية بتعويضات عن أملاك اليهود الذين تركوا باختيارهم هذه الدول.(١)

السؤال الآخر هو: ما الذي سيعوض عنه؟

هناك نوعان من الأملاك: أملاك ثابتة هي الأراضي والمباني، وأخرى منقولة تضم المعدات الصناعية، والمعروضات التجارية، والسيارات والأدوات الزراعية، وا لمحتويات المنزلية، يضاف لها المعاناة النفسية، ونصيب اللاجئين في مخلفات الانتداب، كسكك الحديد والمطارات ومصادر المياه، وما تحتويه سجلات لجنة التوفيق، وحارس الأملاك الإسرائيلي.

وتقدر اللجنة أن ٨٠% من الأراضي التي أقيمت عليها "إسرائيل" تمثل أملاكاً أجبر اللاجئون على تركها من قبل العصابات اليهودية ، وكانت أملاكا عربية استعملها البدو العرب لأغراضهم مدة طويلة.

وسترتبط قيمة التعويضات بالتأكيد ببعض الحقائق التي فرضها الاحتلال على الأرض، ومنها الإحصائيات الصادرة عن حارس الأملاك من أن ٣٧٠ مستوطنة أقيمت بين عامي ١٩٤٨– ١٩٥٣، و٣٥٠ أقيمت على أراضٍ عربية، وثلاثة أرباع مليون من المهاجرين اليهود عام ١٩٥٤ استوطنوا مدناً عربية، مثل يافا وعكا واللد والرملة وبيسان والمجدل ، كما أن ٣٨٨ مدينة وقرية عربية تضم ربع مليون من المباني أصبحت إسرائيلية في ذلك الوقت، وكذلك ١٠.٠٠٠ محل تجاري، ونصف محصول الحمضيات في نفس العام ١٩٥٤.(٢)

والسؤال الأكثر أهمية: لمن تدفع التعويضات لو تمت؟

تدعي "إسرائيل" أنها إن وافقت على دفع تعويضات للاجئين على أساس إنساني فقط وليس على أساس سياسي، فإنها سترتدفع مبلغاً كلياً وليس لأفراد، يصرف على أساس إنشاء مشاريع إسكان لاستيعابهم وتوطينهم، علما بأن مشروع "جونستون" أخفق لأسباب سياسية بين الغرب والعرب، حيث أصروا حينها على أن التعويضات يجب أن تسدد للاجئين والحكومات المضيفة، وعلى "إسرائيل" الموافقة على حق عودتهم، وهو حقهم الشرعي والإنساني وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان، وعليه رفضوا الاشتراك في أية مشاريع إقليمية للتوطين.(٣)

---

١) The Palestine Refugees Issue-RAND-March ,1996

٢) فياض، علي، اللاجئون من النكبة إلى المأزق، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد ٩٢، شباط ٢٠٠٠، ص.٣٧.

٣) تقرير صحفي لوكالة قدس برس، بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣ .

وتشير بعض المصادر الإسرائيلية إلى أن قضية التعويضات طرحت في مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام ٢٠٠٠، حيث اعتمدت قيمة التعويض للأسرة الواحدة في الخارج هي ٥٠ ألف دولار ، و٤٠ ألف دولار للأسرة الواحدة في الداخل، علما بأنها طرحت التعويض من الناحية النفسية عما بدر منها تجاه اللاجئين إبداء للأسف ليس أكثر، وتبدي استعدادها للمساهمة في صندوق دولي يشرف على عمليات التعويض.([1])

من جهة أخرى، ورغم أنها حصلت على مليارات الدولارات تعويضاً من ألمانيا الاتحادية، نجد المشرع الإسرائيلي يقضي بمصادرة الأراضي والأملاك العربية بحجج مزعومة وتلفيقات قضائية، وبموجب قانون أملاك الغائبين أجاز لنفسه الاستيلاء على أملاك اللاجئين المنقولة وغير المنقولة، متجاهلا مبادئ وأعراف قانونية متعارف عليها في القانون الدولي والقانون الطبيعي.

ولهذا فإن أي تسوية لا يمكن أن تكون عادلة وكاملة ما لم يتم الاعتراف من قبل بمسؤولية "إسرائيل" القانونية والسياسية عن القضية بكل جوانبها، وبحقهم في العودة لمنازلهم التي طردوا منها، واستعادة أموالهم وممتلكاتهم، وتعويضهم عن خسائرهم المادية والنفسية.

الغريب في الأمر، أن الرفض الإسرائيلي الاعتراف بالقرارات الدولية ذات الصلة، تحاول تحميله للاجئين، فضلا عن أسبابها الخاصة، بحيث تشيع في كثير من المحافل أن عودتهم أمر غير عملي فعلا من جهة، ومن جهة أخرى لن يعود معظم هم لبلادهم مرة أخرى بعد أكثر من نصف قرن، لو أعطوا تعويضاً مناسباً واعترافاً بالمعاناة التي مروا بها، وجنسية أو جوازاً يتنقلون به، فهم سيتنازلون عن حق العودة، وبالتالي إغلاق هذا الملف للأبد.

وقد تم دحض هذه المزاعم في الكثير من الدراسات الموضوعية العلمية، وتبين أن معظمها ليست سوى تنصلا إسرائيليا من تطبيق القرارات الدولية، ومقولات من نتائج اتفاقات أوسلو ومروجة لها، بما تلاها من إحباط عام، علما بأن الشيء الذي يغيب عن هؤلاء المشككين هو أن العودة حق، وليس رخصة أو تأشيرة سياسية تفقد مفعولها بعد زمن، ويحق لكل لاجئ أن يمارس هذا الحق متى شاء، وهو حق لا يسقط بالتقادم، ولا علاقة له برغبته في العودة أو ممارستها في وقت ما، ولا نحسب أن الأتراك في ألمانيا، واللبنانيين في الأميركيتين، واليونانيين في كل بلاد العالم يفقدون حقهم في العودة لبلادهم لو عاشوا في تلك البلاد سنوات طويلة، وأخذوا جنسيتها، ويكفي مراجعة تقارير المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين على مدى خمسة عقود، لنرى كيف يبدو إصرار اللاجئين على العودة للوطن.([2])

---

١) هل أصبح حق العودة في خبر كان؟ صحيفة الاستقلال، ٢٠٠٠/٧/٢٠.

٢) حق العودة مقدس وقانوني وممكن، مصدر سابق.

الفصل الثالث

الموقف الإسرائيلي من حق العودة

أولاً: الأطروحات الرسمية والبحثية

أخذت اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة تدرس الوضع في فلسطين مس تندة لرؤية الكونت "برنادوت" و"رالف بانش" الذي قام بعمله لاحقاً، فخلصت لمشروع أقرته الجمعية العامة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ وهو القرار رقم ١٩٤ الخاص بقضية اللاجئين، ويسمح لمن يرغب منهم بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، أما الذين لا يرغبون فتدفع لهم تعويضات بمقتضى القوانين الدولية ولمن أصابهم الضرر في ممتلكاتهم، وعلى لجنة التوفيق التي نص عليها القرار في فقرته الأولى تسهيل أمر إعادتهم واستقرارهم.(١)

وأكدت الأمم المتحدة هذا الحق الذي عرف فيما بعد بحق العودة (١١٠) مرات خلال خمسين عاماً وفي إجماع غير مسبوق، وقد مر معنا استعراض القرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية، الداعية جميعها لعودة اللاجئين، حيث تبنت جميع القيادات السياسية والأمنية الإسرائيلية، وجميع الأطياف السياسية بشكل شبه كامل منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم سياسة رافضة لعودة اللاجئين، معتبرة أن ذلك يشكل خطراً على مستقبل الدولة.

وقد بني الموقف الإسرائيلي الرسمي على أساس رفض عودة اللاجئين ، بحجة عدم تهديد الصبغة اليهودية للدولة، والرغبة بالمحافظة على نقائها العرقي انطلاقاً من مبادئ أيد يولوجية مصبوغة بصبغة دينية، وقد كرست جميع الحكومات المتعاقبة في سياساتها المتبعة تجاه اللاجئين، أكثر من ذلك، فقد تجاوزت إلى اشتراط تخلي الفلسطينيين عن حقهم في العودة إذا ما أرادوا التوصل لتسوية سياسية معها.

علما بأن رفض عودة اللاجئين استند اللعب على عامل الزمن، إذ راهنت على أن الجيل القديم الذي ارتبط بأرض فلسطين وغادرها سيفنى خلال مرحلة زمنية قصيرة، تاركاً الجيل الجديد في متاه ات الشتات، ومناطق السكنى المتفاوتة، بالإضافة لإغراءات التذويب في المجتمعات التي يعيشون فيها ، وبالتالي فإن المطالبة بحق العودة ستختفي تدريجياً ، وفي حالة إذا ما وافقت على تخيير بعضهم للعودة فلن يقبلوا، وكل ما يمكن أن تتحمله هو التعويض.

وبتاريخ ١٩٤٨/٦/٥ التقى "يوسي فايس" مدير الصندوق القومي اليهودي، مع "بن غوريون" أول رئيس حكومة، مقترحا خطة تحول دون عودة اللاجئين لمساكنهم ، واشتملت خلق حقائق تعمل على استحالة عودتهم، وهي:

١ – تدمير أكبر عدد ممكن من القرى العربية بعمليات عسكرية،

٢ – منع العرب من العمل في أراضيهم المهجورة، بما في ذلك الزراعة والحصاد،

٣ – الحيلولة دون قيام فراغ يجعل اليهود يستوطنون في المدن والقرى العربية المهجورة،

---

١) هويدي، فهمي، موسم بيع القضية، الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/٧/٢٠.

٤ – إصدار قوانين تمنع عودتهم، والنهوض بحملة دعائية تمنع عودتهم،

٥ – مساعدة الدول العربية في استيعابهم.([1])

"بن غوريون" من جهته وافق على بنود الخطة كلها باستثناء بندها الأخير، الذي لم يكن آنذاك على سلم أولوياته، لكنه ناقش الخطة بتفصيل أكثر في اجتماع عقد في ١٩٤٨/٨/٢٦، وأعلن عدم السماح للاجئين بالعودة لأنهم سيكونون طابوراً خامساً، وعلى الدول العربية رعاية شؤونهم، وعلينا ألا نذعن لأي ضغط تمارسه الأسرة الدولية حال حدوث ذلك، وإذا أجبرنا على إعادتهم فإننا سنسمح بعودة عدد محدود من سكان المدن، لكننا لن نسمح أبداً بعودة أي من القرويين.([2])

ويعود السبب في رؤيته هذه لرغبته في استقدام أيدي عاملة من نوع خاص لا تنازعها ملكية الأرض، فالمزارع لا يستطيع العيش دون العمل في الأرض التي استولى عليها مزارع يهودي في غيابه، لكنه في نهاية المطاف وضع القاعدة وهي الرفض، أما في حالة الاستثناء فإن الدولة هي التي يجب أن تحدد من الذي سيعود؟

ومنذ نشوء قضية اللاجئين، اجتهد الفكر الصهيوني في ابتكار المشاريع والأفكار الهادفة لحل قضيتهم دون التنازل عن الثوابت المتمثلة برفض الوجود الفلسطيني ، وتقدم تصورا واضحا عن المفهوم الإسرائيلي للقضية، وبالتالي كيفية حلها، على امتداد الفترة الزمنية الواقعة بين بداية ظهورها بشكلها الصارخ سنة ١٩٤٨ وصولا لمفاوضات التسوية.

فخلال هذه الفترة الزمنية قدمت في "إسرائيل" عشرات المشاريع لمعالجة أوضاع اللاجئين داخل الأرض المحتلة وفي الخارج، حيث أسهم كثير من الكتاب وفقهاء القانون الدولي بكتابات حول القضية، وكان القاسم المشترك لجميع كتاباتهم أنها تطابقت مع الرؤى الرسمية من حيث رفض حق العودة لديارهم وممتلكاتهم ، والدعوة لتوطينهم في المناطق التي يتواجدون فيها، أو في مناطق يتم اختيارها في البلاد المجاورة، لأنهم يرون أن إعادتهم إليها ستؤدي إلى تحول كبير في المجتمع الإسرائيلي، مما سيؤدي بالتالي إلى دمار الدولة.

وعلى الرغم من محاولاتها بكل قوة تثبيت فكرة أن حل القضية يأتي من خلال توطينهم في الدول العربية التي لجأوا إليها، فقد بدأت تطرح بقوة من قبل الساسة الإسرائيليين بعد حرب حزيران ١٩٦٧، حيث وجدت نفسها مسيطرة على مئات الآلاف من اللاجئين، مما يمثل مشكلة ديموغرافية في المنظور الإستراتيجي، وفي المقابل تصورت أن لديها فرصة

---

١) سالم، وليد، حق العودة..البدائل الفلسطينية، مركز بانوراما، رام الله، ط١، ١٩٩٧، ص.٦٢.

٢) زريق، إيليا، مصدر سابق.

لفرض حلول للقضية بصفتها مسيطرة على هذا العدد الكبير منهم، مما دفعها لاقتراح العديد من المشاريع والمخططات.([1])

ومن الضرورة بمكان قبل استعراض المشاريع،التطرق لطبيعة المناقشات التي حظيت بها القضية في أروقة النقاشات البرلمانية والحزبية والحكومية، لنتبين الخلفية التي أتت منها.

شغلت قضية اللاجئين حيزا هاما من اهتمام أعضاء الحكوم ات، ونواب الكنيست، سواء في نقاشاتهم البرلمانية، أو على صفحات الصحف، وعكست هذه المناقشات والكتابات آراء ومواقف أحزابهم وكتلهم البرلمانية، وبالتالي عبّرت عن السياسة الإسرائيلية تجاه هذه القضية الهامة، كما بيّنت المصلحة في إقصائها، وإنهائها.

فأثناء المناقشات الأولى في الكنيست عام ١٩٦٨، انطلق النقاش من الموقف القائم على اعتبار أن لا حلّ لمشكلة اللاجئين كليا إلاّ في أماكن إقامتهم، وكما بينت مناقشات الكنيست هذه السياسة، فقد كشفت نواياها في الاستيلاء على أراضي الضفة والقطاع ، ومما رشح عن هذه المناقشات، طرح النائب "شلومو روزن" من حزب مبام، توطين اللاجئين في سيناء، كما أشار إلى أن هناك ممن يوصون بسياسة اقتصادية معينة، تؤدي في النهاية لتشجيع هجرتهم للبلاد العربية.([2])

في حين اقترح النائب "جدعون هاوزنر" من حزب "الأحرار المستقلون" إقامة أحياء إنتاجية بالقرب من المدن في الضفة الغربية، وتفريغ مخيمات اللاجئين، فيما ألقى النائب "موشي أونا" من حزب المفدال بالمسؤولية على الدول العربية، وكرر مقولة التماثل بين هجرة اليهود من البلدان العربية، وتهجير الفلسطينيين من فلسطين، داعيا البلدان المضيفة لتوطينهم فيها، والاقتداء بـ"إسرائيل" في توطينها للمهاجرين اليهود.

أما النائب "شموئيل تمير" من حزب المركز الحر، فيعود ليذكر بأقواله واقتراحاته الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وأرضه؛ حيث بارك إجراءات الحكم العسكري في المناطق المحتلة، التي تمثلت في عمليات الطرد وهدم البيوت وعدم السماح بعودة الذين غادروا أثناء الحرب، لكنه اعتبره ليس كافيا، وطالب بمبادرة لحلّ مشكلة اللاجئين في المناطق الواقعة تحت السيادة الإسرائيلية، سواء عن طريق دفع تعويضات سخية، لمن يختار بإرادته مغادرة البلاد، أو تأهيل من يريد البقاء، لأن مبادرة كهذه، إلى جانب مبادرة موازية لها، وعاجلة جدا، للاستيطان اليهودي الشامل في المناطق المحتلة، من شأنها أن تفرض السيادة الإسرائيلية كاملة على هذه المناطق.

---

١) تماري، سليم، مستقبل اللاجئ الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص.٥٤

٢) المصدر السابق، ص.٥٥

كما اعترف النائب "موشي ارام" من حزب العمل بأن مرور الوقت لم ولن يحل مشكلة اللاجئين قائلا: الآن، وبعد حرب الأيام الستة، بقيت مشكلة اللاجئين قائمة، تواجه وتتحدى شكل وصورة الدولة، وإن كل مبلغ يستثمر في تأهيلهم وتوطينهم، وفي إقامة مشاريع تنمية في المناطق المحتلة، سيكون له مردود مضاعف من الناحية الأمنية.([1])

في المقابل، سمعت تحت قبة الكنيست أصوات مغايرة للسياسة الرسمية، ومنها ما اعتقده النائب "أوري أفنيري" من كتلة "هاعولام هازيه"، من أن مشكلة اللاجئين ملحّة وجدية، وهي المفتاح لمشكلة أرض "إسرائيل"، ومشكلة السلام في المنطقة كلها؛ وأن حلّها يتمّ من خلال إقامة دولة فلسطينية، قائلا: إن حلا حقيقيا للمشكلة يكون ممكنا فقط، إذا جاء وفقا لرغبة ورأي الشعبين، الإسرائيلي والفلسطيني، من خلال جهود مشتركة، يجب أن تكون جزءا من اتفاق شامل بينهما ينهي حالة الحرب، عن طريق وضع ميثاق بين الدولتين، دولة "إسرائيل"، والجمهورية الفلسطينية التي ستقام، ما يفهم منه رغبة في مقايضة حق العودة بالدولة.([2])

وحمل النائب توفيق طوبي من الحزب الشيوعي (راكاح) على سياسة الحكومة تجاه اللاجئين، مشيرا لعدم جدواها بقوله: كان بودّي فهم المشاعر الإنسانية لأصحاب الاقتراحات من النوّاب؛ عندما لا يستندون في اقتراحاتهم للاعتراف بالحقوق الأساسية والمشروعة للاجئين، وحقهم في حرية الاختيار بين الحصول على تعويضات، أو العودة للسكن في وطنهم، فإنهم يحصلون على أجوبة ساخرة وملتوية، على غرار إجابة رئيس الحكومة.([3])

وواصل قائلا: إن ردّ الحكومة على هذه الاقتراحات، مبني في الأساس على عدم احترام حقوق اللاجئين، بل تجاهل هذه الحقوق وإنكارها، ففي أعقاب حرب عام ١٩٦٧ اقتلع نصف مليون لاجئ للمرة الثانية، معظمهم من لاجئي عام ١٩٤٨-١٩٤٩، يعيشون الآن ظروفا لا إنسانية.

ويمكن الاستنتاج من هذه المناقشات، أنها لم تكن جدية، بل سعت لاستعراض إعلامي أمام الرأي العام العالمي بدعوى الديمقراطية، في حين تم إدخال وحدات من حرس الحدود، ووحدات من سلاح المظلات للضفة والقطاع لقمع السكان اللاجئين، وبالتالي دفعهم للهجرة.

---

١) جريدة معاريف، ٢٢-١٢-١٩٧٠

٢) أسمهان، شريح، مصدر سابق.

٣) دمج، ناصر، مصدر سابق.

ثانيا: مشاريع عقب قيام الدولة

بقيت قضية اللاجئين بعد قيام "إسرائيل" العقدة التي تحول دون الوصول لتسوية في المنطقة، ورغم الضغوط الدولية والأميركية التي مورست عليها، بهدف حثها على إعادة اللاجئين، أو أعداد قليلة منهم على الأقل، إلا أنها جابهتها بحزم، ولما اشترطت الأمم المتحدة عليها القبول بالقرار ١٩٤، الذي تضمن حق اللاجئين بالعودة، لقبول عضويتها في المنظمة الدولية، استخدمت المراوغة والمماطلة حتى تمكنت من استصدار القرار ٢٣٧، الذي منحها عضوية الأمم المتحدة، بعد ذلك أخذت بتقديم المشاريع والخطط القاضية بإيجاد حل للمشكلة، دون أن تتضمن عودتهم لديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها، كما نص القرار ١٩٤.([1])

وفي الفترة التي أعقبت إعلان الدولة عام ١٩٤٨، وسبقت احتلال باقي الأراضي الفلسطينية خلال حرب عام ١٩٦٧، قدمت العديد من المشاريع للتخلص من قضيتهم، وحاولت تنفيذها، وتوجهت بشكل أساسي إلى ما اصطلح عليه "عرب إسرائيل"، وهي الأقلية العربية التي بقيت داخل حدود الدولة، حيث هدفت المشاريع للتخلص منهم، والاستيلاء على أراضيهم لصالح المهاجرين اليهود الجدد، والسعي نحو دولة يهودية فقط.

في ظل هذه الظروف، جاء اقتراح الـ١٠٠ ألف لاجئ، الذي حظي باهتمام بالغ لدى الدبلوماسيين والسياسيين في واشنطن، وتل أبيب ولندن، وأوحى بأن ثمة حلاً لهذه المشكلة المزعجة بالنسبة للدولة العبرية!

يتلخص المشروع، بنقل السيادة على قطاع غزة، الذي يرابط فيه الجيش المصري منذ مايو ١٩٤٨، للسيادة الإسرائيلية مع كل ما فيه من سكان محليين ولاجئين ، أيد "بن غوريون" المشروع، ويعتقد العديد من المؤرخين أن تطبيقه كان سيمنح "إسرائيل" ثروة إستراتيجية ، وبنفس الوقت يمكنها من الادعاء بأنها ساهمت بنصيبها بالنسبة لعودة اللاجئين، لكن المشروع توقف بسبب الرفض المصري له، ثم ما لبث الإسرائيليون أن رفضوه بدعوى أنهم اكتشفوا أن عدد السكان الحقيقي فيه وهو ٢١١ ألف لاجئ، و٦٥ ألف مواطن أصلي، ما يجعل استيعاب هذا العدد الكبير من الفلسطينيين أمرا يفوق طاقة الدولة.

ونتيجة لذلك، لم تثمر الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة ولجنة التوفيق سوى عن مشروع جمع شمل العائلات، حيث أعلن "شاريت " عنه بتاريخ ١٩٤٩/٦/١٥ أمام الكنيست قائلا: إننا سننظر بإيجاب لطلبات العرب الذين يعيشون في "إسرائيل" لتمكينهم من استعادة نسائهم وأولادهم الصغار، دون سن ١٥ سنة، والبنات غير المتزوجات.([2])

---

١) الهور، منير، وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، دار الجليل، عمان، ط١، ١٩٨٦، ص.٥٤

٢) شاريت، موشيه، المذكرات الشخصية، معاريف للنشر، تل أبيب، ط١، ١٩٧٩، ص.١٠٧

كما أسهب الإسرائيليون في إطراء المشروع والترويج له؛ فصوروه أنه يساهم وعلى نطاق واسع في تخفيف معاناة عدد كبير من العائلات الفلسطينية ، إلا أن الحقيقة، والتي اعترف بها "بني موريس" أن المشروع لم يخفف سوى عن حفنة صغيرة من العائلات؛ إذ أنه حتى ١٩٥١/٩/٢٠، عاد لـ"إسرائيل" ١٩٦٥ لاجئا فقط.

في هذا السياق، يتضح أن هذا العرض لم يتعد كونه بمثابة مناورة سياسية، قامت بها الحكومة، بهدف جس نبض الأميركيين، وهو ما تبينه العديد من المراجع، حيث هدف الموقف الإسرائيلي لوقف الضغط الأميركي عليها؛ وهو ما حدث بالفعل، مما أسفر في حينه عن قيام "جون هيلدرنغ" أحد مساعدي الرئيس "ترومان" بإبلاغ الإسرائيليين أن الرئيس راض جدا عن الاقتراح، ويعتقد بأن اقتراح الـ١٠٠ ألف قد يساهم في كسر الجمود ، بعدها، أبلغ الإسرائيليون الولايات المتحدة رسميا، باستعدادها لاستيعاب ١٠٠ ألف لاجئ، إلاّ أنها أخذت بوضع العراقيل، فاشترطت الموافقة على مشروع شامل لتوطين اللاجئين من جديد، وحصولها على مؤشرات حقيقية من شأنها أن تؤدي إلى سلام، كما عارضت جميع الحركات والأحزاب الإسرائيلية هذا العرض الحكومي الرسمي.([1])

ثم بدأت المشاريع لتصفية قضية اللاجئين تعرض على النحو التالي:

١- خطة عملية يوحنان ١٩٥٠

وضعها "يوسي فايتس" مدير دائرة استيطان الأراضي في الصندوق القومي اليهودي ، وهدفت لترحيل إرادي للأقلية العربية في "إسرائيل"، بحيث يتم ترحيل أكثر من ٢٠ عائلة عربية مسيحية من قرى الجليل إلى الأرجنتين، ولاقت دعم "بن غوريون" ومعظم الوزراء، وراسل "فايتس" بشأنها السفير في الأرجنتين "يعكوف تسور "، لكن الخطة فشلت لأن الفلسطينيين الذين عبّروا بداية عن رغبتهم بالترحيل فقدوا اهتمامهم بها أوائل سنة ١٩٥٣.([2])

٢- خطة العملية الليبية ١٩٥٣-١٩٥٨

بعد فشل الخطة السابقة، سعى "فايتس" لخطة بديلة تقوم على توطين فلسطينيين من عرب إسرائيل ولاجئي فلسطين من بلدان عربية مجاورة في الأراضي الليبية، حيث يتم شراء أراض واسعة لصالح الإسرائيليين من خلال المستوطنين الإيطاليين الراغبين في ترك ليبيا ، كما يتم تبادل لأملاك العرب في إسرائيل مع أملاك اليهود المقيمين هناك وهم حوالي ٣٥٠٠ شخص، والذين سيتم تشجيعهم للهجرة لإسرائيل.

---

[1]) خالد علي، فلاح، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩ – ١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠، ص٢٧٥.

٢) مصالحة، نور الدين: أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير في التطبيق ١٩٤٩-١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص٣٣.

وتم التفكير بهذه الخطة استغلالاً للوجود البريطاني والأمريكي في ليبيا الواقعة تحت السيطرة والهيمنة البريطانية الأمريكية، وتبنى الخطة "موشي ساسون" الدبلوماسي والمستشرق في دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية، وأصبح لاحقاً مستشاراً لرئيس الحكومة للشؤون الفلسطينية، ولاقت الخطة تشجيعاً من قبل وزير الخارجية "موشي شاريت "، و"يهوشوع بالمون" مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية.([1])

وتمت المصادقة على الخطة في اجتماع عقد بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٣ برئاسة وزير الخارجية "شاريت" ومشاركة وزراء المالية "ليفي إشكول"، والزراعة "بيرس نفتالي"، والمدير العام لوزارة المالية "بنحاس سابير"، ومستشارا الشؤون العربية "مردخاي شنتر وشموئيل ديفون"، وبحضور "يوسف فايتس"، حيث استمر العمل لتنفيذ الخطة بشكل سري لمدة أربع سنوات، إلا أنها فشلت في النهاية بسبب التطورات السياسية في المنطقة في الفترة بين ١٩٥٤-١٩٥٨، وتسربت تفاصيل الخطة للصحافة، وتم ملاحقة العناصر الإسرائيلية في ليبيا من قبل رجال المفتي محمد أمين الحسيني.([2])

٣- عملية حفرفيرت ١٩٥٦

هدفت لاستغلال حرب ١٩٥٦ حيث العدوان الثلاثي على مصر لطرد الفلسطينيين من عرب إسرائيل من المثلث الصغير إلى الأردن، في الحرب المحتملة معه، وتم في إطارها التحضير لمجزرة كفر قاسم بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩، وراح ضحيتها ٤٩ فلسطينياً من القرية.

تم الإعداد للخطة بتوجيه من رئيس الأركان "موشى دايان" وبعلم من "بن غوريون "، إلا أنه في نهاية الأمر تم إلغاء عملية الترحيل بسبب إلغاء خطط الحرب مع الأردن، وبالرغم من فشلها يمكن النظر إليها كجزء من الاتجاه العام في المؤسسة الإسرائيلية لاستغلال حرب ١٩٥٦ لتنفيذ عمليات طرد لعرب إسرائيل، لاسيما في التجمعات الموجودة على الحدود، ومع ذلك نجحت الحكومة في استغلال أجواء الحرب وطرد ت نحو ٢٠٠٠-٥٠٠٠ فلسطيني معظمهم من قريتي كراد الغنامة، وكراد البقارة الواقعتين جنوب بحيرة الحولة إلى سورية.([3])

٤- خطة لجنة دانين ١٩٥٦-١٩٥٧

منسوبة لـ"عزرا دانين" رئيس اللجنة الرسمية لإعادة توطين لاجئي قطاع غزة، وهي لجنة سرية شكلها "بن غوريون" في ديسمبر ١٩٥٦ لدراسة مقترحات توطين مئات الآلاف من اللاجئين من القطاع في أماكن أخرى، بعد أن تم اجتياح ه بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٩ خلا ل العدوان الثلاثي، وصدرت تصريحات عن نواياها لضم القطاع إليها، لكنها وأمام تكدس

---

١) فايتس، يوسف، يومياتي ورسائلي إلى الأولاد، دار مساده، تل أبيب، ط١، ١٩٦٥، ص.٧٩

٢) عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية والحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، المكتبة العصرية، بيروت، ط٤، ١٩٩٢، ص٢١١.

٣) البرغي، رولا: الإطار النظري لمشاريع التوطين، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٤، أكتوبر ٢٠٠٣، ص.٧٢

اللاجئين فيه سعت لإعادة توطين مئات الآلاف منهم في أماكن أخرى كالعريش وبلاد عربية أخرى، وكذلك دول أوروبية من خلال اللجنة الحكومية المشتركة للهجرة الأوروبية.

ومع ذلك، لم تدخل الخطة حيز التنفيذ بسبب انسحاب "إسرائيل" منه في مارس ١٩٥٧ نتيجة ضغوط دولية، لاسيما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.([1])

٥- خطة شارون ١٩٦٤

عادت قضية طرد اللاجئين تطغى على السطح سنة ١٩٦٤، عندما طلب الكولونيل "أرئيل شارون" رئيس هيئة الأركان في القيادة الشمالية أن يعرف عدد الباصات والشاحنات التي تلزم في حال وقوع الحرب لنقل نحو ٣٠٠ ألف مواطن عربي خارج البلاد، وقصد من ذلك أن تكون خطة احتياطية معدة وجاهزة للتنفيذ في حال وقوع الحرب، بمعنى أنها محاولة منه لاستغلال وضع الحرب مع بلد عربي ليدفع بالمواطنين العرب خارج البلاد باسم الأمن، وهي بذلك تسير على نهج عملية "حفرفيرت".([2])

٦ مشروع أشكول ١٩٦٥

تقدم به رئيس الوزراء "ليفي أشكول" في الكنيست بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٧، لتحقيق تسوية بين العرب و"إسرائيل"، وتحدث عن توجيه جزء من الموارد الضخمة للمنطقة باتجاه إعادة توطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية، أي الدول العربية، مؤكداً أنه على استعداد للمساهمة المالية مع الدول الكبرى في عملية توطينهم، باعتبارها الحل الوحيد الذي يناسب مصالحهم الأساسية والحقيقية، ويناسب المصالح الإسرائيلية أيضا.([3])

٧ مشروع شاريت ١٩٥٥

تقدم بها وزير الخارجية "موشيه شاريت" بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢١ خلال زيارته للولايات المتحدة، لتحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي الإسرائيلي، ومما اقترحه : الاستعداد لجمع الأموال اللازمة لتعويض اللاجئين، وقبول القرض الذي عرضته الولايات المتحدة للمساهمة في إعادة إسكانهم وتوطينهم، مع التأكيد على ضرورة توطينهم في الدول العربية.([4])

---

١) شليم، آفي، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط١، ١٩٨٨، ص٥١.

٢) مركز غزة للحقوق والقانون: مشاريع توطين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ حتى تاريخه، ١٩٩٩/١١/٢٩، ص١٤.

٣) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول، ص ٥٤٩.

٤) الجندي، إبراهيم: اللاجئون بين العودة والتوطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١، ص٤٩.

ثالثا: مشاريع بعد حرب العام ١٩٦٧

أحدثت نتائج حرب يونيو عام ١٩٦٧، تغييراً على الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين؛ حيث ضمت الأراضي الفلسطينية التي استولت عليها عددا كبيرا من هم، بحيث وجدت نفسها في مواجهة مشكلتهم مباشرة، وبالتالي لم يعد الهدف من طرح الحلول لقضيتهم الوصول إلى سلام، بل ظهر مفهوم ضمان أمن "إسرائيل"، خاصة أن مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة تحولت إلى حاضنة للمقاومة الشعبية ضد الاحتلال.

وهكذا حدث تحول في الهدف من وراء طرح مشاريع حل القضية، حيث لم تعد مطروحة لمخاطبة المجتمع الدولي، بل غدت جزءاً من الهم اليومي، والهاجس الأمني للاحتلال، وتمحورت الحلول حول التنمية الزراعية والاقتصادية كمدخل لحل يزيل المخيم ، ومن ثم يقضي على صفة اللجوء.

وقد يكون صحيحا أن نتائج حرب ١٩٦٧ أعطت دفعة قوية للأطروحات الإسرائيلية بشأن التخلص من اللاجئين، بسبب تصاعد بديل التسوية السلمية والاعتراف العربي الضمني، ثم العلني بوجودها، ووجود فرص لتغيير معالم البيئة الفلسطينية في رحاب الاحتلال للضفة والقطاع ومخيمات اللاجئين فيهما، ووجود محاولات فعلية بهذا الاتجاه.

وعلى كل حال، شهدت سنوات ما بعد ١٩٦٧، وفرة في المشروعات الإسرائيلية المنادية بفكرة التعاون وإعادة الهيكلة الإقليمية، الاقتصادية والسياسية كسبيل لحل قضية اللاجئين، وهناك مشروعات مماثلة أخرى، القاسم المشترك بين بعضها البعض وبينها وبين ما سبق طرحه في فترات سابقة، عدم التنازل بحق العودة، ومحاولة إشراك جهات عربية دولية في حل القضية إقليميا، وأولوية البعد الاقتصادي من منطلقات إنسانية على البعد السياسي في القضية، وإغراء الدول المعنية بهذه الصيغة بالعوائد التنموية من مشاركتها في تطبيقها.([1])

ومن أهم المشاريع التي تداولتها الدوائر السياسية الإسرائيلية عقب هذه الحرب:

١ -مشروع فايتس ١٩٦٩

"رعنان فليتس" رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية في الفترة بين ١٩٦٣-١٩٨٤، عمل مهندس زراعي، وعضو مجلس أمناء معهد التخنيون في حيفا، وقدم عددا من المشاريع في مراحل مختلفة، تناولت جميعها مشكلة اللا جئين بشكل مباشر وغير مباشر، وجمعت كلها لاحقا تحت عنوان "مشروع فايتس"، الذي يقوم على تقديم مقترحات لحل المشكلة، مناديا باقتلاع الآلاف من مخيماتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة لإعادة

---

١) الهور، منير، ومصدر سابق.

توطينهم في مواقع جديدة، مقترحا توطين ٦٠٠ ألف لاجئ بعد تصفية مخيماتهم المنتشرة على الأراضي الفلسطينية، لإنهاء جميع الأشكال الدالة على وجودهم.

وفي فترة لاحقة، عدل مشروعه حين طالب بعودة ٤٠٠ ألف لاجئ، إضافة لـ٦٠٠ ألف موجودين في المناطق، مقترحا إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع الفلسطيني.([1])

كما نادى بفكرة الاستفادة من مياه نهر الليطاني لإقامة مشروعات في الضفة والقطاع، بهدف تشغيل اللاجئين واستيعابهم، وملخص الفكرة: أن يتم نقل فائض مياه الليطاني عن طريق الأنابيب، ودمجها في مشروع المياه الإسرائيلي القطري لتطوير الأقاليم العربية المحتلة، وإنشاء مشروعات زراعية وصناعية فيها، وإنشاء منطقة تجارية حرّة في غزة؛ لاستيعاب مليون لاجئ، بما فيهم ٤٠٠ ألف من خارج المناطق المحتلة.([2])

أما الخطوط العريضة للمشروع فقد نشرت عام ١٩٦٩، وتحدثت عن توطين ٥٠ ألف لاجئ في العريش والضفة الغربية ، مركزا على تخفيف الكثافة السكانية داخل المخيمات، وتوطينهم على أساس ١٠% في الزراعة، والباقي في الحرف الصناعية والخدمات العامة، في أماكن ثابتة تقام لهذا الغرض ، ومن ثم دفع تعويضات للاجئين الذين سيكونون بحاجة للمال لشراء المساكن وترتيب حياتهم الجديدة ، ومن الممكن، إيجاد مناطق في الضفة يتم توطين هم فيها، على أساس تجمعات صغيرة، وربما متوسطة، على أن لا تأخذ طابع المخيمات.([3])

٢ -مشروع ألون ١٩٦٨

"يغآل ألون" نائب رئيس الوزراء ووزير الهجرة والاستيعاب ، وأول من بادر للتعامل مع القضية، حيث توجه فور انتهاء حرب ١٩٦٧ لرئيس الحكومة "ليفي اشكول " مطالباً بالشروع فوراً بدراسة وسائل حل وتصفية قضية اللاجئين، خاصة المتواجدين في الضفة والقطاع، وبات من الواضح أن سيطرة "إسرائيل" على أعداد جديدة منهم بعد الحرب دفع قادتها للانشغال بإيجاد بدائل وأوضاع جديدة لمشكلتهم، وبلغ اهتمامه بالقضية أنه بعد انقضاء شهر واحد فقط على الحرب، وفي شهر يوليو أصدر كتابه "مشروع ألون" متضمنا أفكاره لحل قضية اللاجئين، باعتبارها مدخلا للتسوية السلمية مع الدول العربية عامة، والأردن خاصة.

---

١) صحيفة عل همشمار، ١٩٦٧/١٠/٧

٢) معاريف، ١٩٧١/٨/٢٠.

٣) معاريف، ١٩٧١./٧/٢٦

يقوم المشروع على إنكار مسئولية "إسرائيل" عن المشكلة ودوامها، متهما العرب بها ، ومؤكدا أنه لا يوجد لدى الدولة القدرة الاستيعابية لإعادة اللاجئين وتوطينهم في ضوء قدوم عدد من المهاجرين اليهود من البلاد العربية، معتبرا هذه العملية تبادلا سكانيا بين الجانبين.(١)

وقال: "إسرائيل" وحدها لا تستطيع حل المشكلة بأسرها، أو الجزء الأكبر منها من النواحي الاقتصادية والسياسية والديموغرافية ، فالمشكلة تقع في خانة تبادل السكان ، نحن استوعبنا اليهود، والدول العربية استوعبت اللاجئين بنفس العدد، وعلى أساس أثني قومي.(٢)

علما بأن "ألون" طرح مشروعا متكاملا للتسوية مع الأردن عام ١٩٦٨، تضمن تصوراً لمشكلة اللاجئين وطريقة حلّها، تتضمن النقاط التالية:

أ – توطينهم اللاجئين من غزة إلى جانب اللاجئين من الضفة الغربية في الضفة نفسها،

ب –توطين جزء منهم في شبه جزيرة سيناء، والأفضل القيام فورا، ببناء قرية نموذجية على حساب "إسرائيل" الخاص، كي تكون مثلا وبرهانا للعالم،

ت –القيام بهذا العمل دون أن يفسر على انفرادنا في تحمل مسؤولية حل المشكلة،

ث –بعد تفريغ قطاع غزة من اللاجئين، يجب ضمه لـ"إسرائيل"، وليس لمنطقة الاستقلال الذاتي إذا وجدت بعد ذلك منطقة كهذه، ولا موجب لإعادته للحكم المصري، بل يجب ضمه لها دون لاجئين.(٣)

ج – تكثيف الزراعة والتنمية الصناعية وتطوير الخدمات الملائمة في المناطق المحتلة حتى يمكن استيعاب اللاجئين القادمين للضفة، وكي يضع المشروع موضع التنفيذ ناد ى بضرورة إيجاد تمويل دولي لحل المشكلة في البلاد العربية.(٤)

٣ -مشروع أبا إيبان ١٩٦٨

وزير الخارجية إبان حرب العام ١٩٦٧، قدم مشروعه في خطاب أمام الأمم المتحدة في العام التالي، مستندا إلى خطة خمسية في إطار سلام دائم يبدأ بمؤتمر دولي يضم دول الشرق الأوسط مع الحكومات التي تساهم في إغاثة اللاجئين ، والحل لا يتم بعودتهم لبيوتهم وأراضيهم، عبر توطينهم في أماكن اللجوء التي يعيشون فيها بمساعدة دولية وإقليمية.(٥)

---

١) يونس، مكرم، المشروعات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين ١٩٦٧– ١٩٧٨، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث في م. ت. ف، بيروت، العدد ٨٦، يناير١٩٧٩، ص ١٠٩.

٢) المصدر السابق، ص١١٥.

٣) محاضر الكنيست الإسرائيلي، ١٩٦٨/٨/٧،ص ٣١٢٠– ٣١٢١.

٤) كيالي، أسباب قضية اللاجئين، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، أيلول ١٩٩٦، ص١٧.

٥) المرجع السابق.

٤ -**مشروع موشيه ديان ١٩٧٣**

شغل "دايان" مناصب عسكرية رفيعة، خاصة رئيس أركان الجيش خلال حرب ١٩٦٧، ووزير الدفاع خلال حرب ١٩٧٣، وشغلته قضية المخيمات كهاجس أمني ، لأنها تسببت في نشأة المقاومة واستمرارها، والمشروع فضلا عن كونه غير متكامل لحل قضية اللاجئين، فقد غلب عليه الجانب الأمني، بمعنى الشروع في اتخاذ إجراءات أمنية بهدف تحقيق ثلاث نتائج:

أ - تصفية المخيمات بذريعة تخفيف الكثافة السكانية فيها ، خاصة مخيمات قطاع غزة ، بشكل تدريجي، وتجسد هذا عملياً في عدد من القوانين، أصدرها بصفته وزيرا للدفاع، كالعقاب الجماعي، الإبعاد ونسف البيوت، وشق الطرقات الأمنية في المخيمات، بث الذعر والهلع وعدم الاستقرار، بهدف دفع اللاجئين للهجرة للضفة الغربية، وربما وهو الأفضل خارج حدود فلسطين،

ب - توزيع اللاجئين في قرى جديدة، عن طريق الإغراء بالمساكن الأفضل، والخدمات العامة، وأماكن التشغيل، وبالتالي تحقيق الهدف نفسه،

ت - تجريد اللاجئين من صفة لاجئ بعد نزوحهم من المخيمات ، وإسكانهم وتشغيلهم، مما يسقط مشكلتهم في تصور الرأي العام العالمي، ويعفي "إسرائيل" من البحث عن حلول لها، كما يسقط بند الفلسطينيين في أية مفاوضات سلام، أو تسويات جزئية أو شاملة.

وفي التفاصيل، هدف المشروع لإعادة توطين اللاجئين في قطاع غزة، وشرع في تطبيقه أوائل الثمانينات، وحسب تصريح نائب وزير الخارجية حينها "بنيامين نتنياهو" الذي أصبح رئيس الوزراء بين العامي ١٩٩٦-١٩٩٨، فإنه سيكلف مليار دولار، مطالبا مساهمة الحكومة البريطانية بنسبة ١٥% من الرصيد الإجمالي، فيما وعدت الولايات المتحدة بتحمل بعض نفقاته، ما يبيّن ضلوع أميركا وبريطانيا مبكرا، في مشاريع التوطين.([1])

لقد خطط المشروع لتوطين ٣٠٠ ألف لاجئ من سكان القطاع، أي ما نسبته ١٥.٣% من مجموع اللاجئين، لكنه لم يتحقق لأن عدد اللاجئين خارج المخيمات بلغ آنذاك ٤٦ ألف لاجئ، أي ما نسبته ١٨.٤% من مجموع سكان المخيمات، وفي إطار تنفيذه، قامت السلطات الإسرائيلية بإتباع الإجراءات التالية ضد مخيمات قطاع غزة، على النحو التالي:

أ - **مخيم الشاطئ:** تم نقل بعض اللاجئين من سكانه لحي الشيخ رضوان، حيث حصلوا على وحدات سكنية، مقابل تسليم منازلهم للسلطات، وبلغ عدد المواطنين ١٦ ألف نسمة،

---

١) جرار، ناجح، مصدر سابق.

ب – **مخيم خانيونس:** تم نقل ٨٥٠٠ نسمة من لاجئي لمشروع حي الأمل المقام على أرض مساحتها ٥٠٠ دونم، وتحتوي على ١٠٢٦ وحدة سكنية،

ت – **مخيم رفح:** تم نقل ٨٥٠٠ نسمة أيضاً، من لاجئي وإسكانهم في مشروعي البرازيل وتل السلطان، حيث أقيم مشروع البرازيل شرق رفح، وقسم لثلاثة أقسام،

ث – **مخيم العريج:** تم إسكان بعض سكانه في مشروع النزلة، الذي أعده "مردخاي بن فودان" خلال عهد حكومة شامير عام ١٩٨٤.([1])

وهكذا عمل على تبديد المخيمات وتشتيت سكانها اللاجئين، على أمل أن يؤدي لنسيان سبب لجوئهم، ونكبتهم، ومع أن المشروع وإن كان مختلفاً من حيث الشكل، عن المشروعات الأخرى، فإنه يحقق أهداف المشاريع الأخرى ذاتها، بل يمتاز عنها بعدم إثارته لردود فعل عنيفة، فهو لا ينص على توطين اللاجئين، بل على إيجاد الحلول للعائلات التي تهدمت منازلها بسبب العقاب الجماعي، أو شق الطرقات الأمنية، وتخفيف كثافة السكان.

إضافة لهذا، أشار "دايان" إلى أن أماكن السكن المعدة ربما تكون في العريش، وربما في الضفة، وربما خارج "إسرائيل" كلياً، قائلا: لو أننا أخرجنا من مخيمات اللاجئين في القطاع ١٥٠ ألف لاجئ كمرحلة أولى، ووزعناهم في مدن الضفة، فستنخفض دون أدنى شك عمليات قتل الإسرائيليين في القطاع، خاصة وأن في مدن الضفة أماكن كافية للسكن والعمل.

وبذلك يمكن استخلاص الأهداف التالية للمشروع على الشكل التالي:

أ - اتخاذ تدابير ردع وعقاب جماعي ضد السكان الذين يتعاونون مع الفدائيين في المخيمات،

ب -توزيع اللاجئين في مناطق جديدة تسهل السيطرة الأمنية عليها،

ت -تحقيق هدف سياسي يتمثل في تجريد اللاجئين من صفتهم بعد تركهم المخيمات،

ث -تصفية المخيمات تحت ستار تخفيف كثافة السكان، خاصة في قطاع غزة على أن يتم ذلك تدريجياً، مقترحا المخيمات الكبيرة في القطاع كجباليا، الشاطئ، رفح،

ج -إعادة تأهيل اللاجئين، من خلال إقامة أحياء سكنية جديدة تخترقها شوارع عريضة ذات مواصفات أمنية، وليس ضرورياً أن تكون في المخيمات نفسها، بل يمكن أن تكون في الضفة، أو في العريش، لكن لن تكون داخل حدود "إسرائيل" لما قبل ١٩٦٧/٦/٤.([2])

وقد قدمت الصحف الإسرائيلية غطاء كاملاً لمشروع "دايان" ومما ورد في الصحافة: إن الازدحام في المخيمات يجعل مهمة قوات الأمن صعبة للغاية، حيث إن أكثر من عشر سكان مخيمات قطاع غزة البالغ عدد سكانها ٣٥٠ ألف نسمة يتجمعون في مخيم جباليا، هذا

---

١) السهلي،نبيل، اللاجئون الفلسطينيون ..معطيات أساسية، الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٤٩، شتاء ٢٠٠٢، ص١٠٤.

٢) عطايا، أيمن محمود، قضية اللاجئين، جذور المشكلة وآفاق الحل، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، أيلول ١٩٩٦، ص١١٦.

المخيم الذي وقعت فيه معظم عمليات الفدائيين ضد قوات الأمن ، فالمخيم مزدحم بـــ"المخربين"، والسكان لا يساعدون في أعمال الكشف عنهم.([1])

٥ -مشروع شارون ١٩٧١

شغل في هذه الفترة منصب قائد القوات العسكرية في قطاع غزة، واقتصر مشروعه على تهدئة الأوضاع الأمنية، مقترحا نقل ٤٠ ألف شخص من مخيمات القطاع لمكان آخر لتخفيف الازدحام السكاني الذي يثير القلاقل الأمنية، وقام فعلاً بشق شوارع في المخيمات الرئيسة لتيسير دخول القوات إليها وتسهيل حركتها، فأدى ذلك لهدم آلاف البيوت ونقل أصحابها إلى مخيم كندا داخل الأراضي المصرية، وعندما وقعت اتفاقية السلام مع مصر لم توافق "إسرائيل" على عودتهم، وشكّلوا جسماً جديداً أضيف إلى سجل اللاجئين السابق ، وقد ارتند شارون في مشروعه هذا على الأسس التالية:

أ - الفلسطينيون يشكلون خطرا وجوديا على "إسرائيل"، سواء الذين يسكنون داخل أراضي الـــ٤٨، أو في الضفة والقطاع،

ب - اعتبار الأراضي المحتلة عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، أراض محررة، ووحدة واحدة من الناحية الجغرافية والسياسية، فلا وجود لخط أخضر، ولا يوجد ما يسمى بالضفة الغربية، فقط يوجد يهودا والسامرة،

ت - تكثيف بناء الاستيطان وتوسيعها في كل وقت، لأن ذلك مانع للتنازل عن الأرض.([2])

٦ -مشروع غاليلي ١٩٧٣

خلال المناقشات التي جرت في حزب العمل صيف ١٩٧٣، لوضع برنامج انتخابي للحزب، تمهيدا للانتخابات المقررة أواخر ذلك العام، تم التوصل بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٢ لاتفاق بين وزراء حزب العمل حول السياسة التي سوف تتبع في المناطق المحتلة خلال السنوات الأربع التالية، حيث صادقت سكرتاريا الحزب ومؤسساته على الاتفاق الذي عرف باسم "اتفاق دايان–سابير" أو "وثيقة غاليلي"، نسبة للوزير "يسرائيل غاليلي" الذي وضع صيغة المشروع بشكل يتضمن كل مطالب "الصقور"، دون الإشارة لفكرة ضم المناطق المحتلة إرضاء للحمائم، وهكذا تكرس خط التشدد في المشروع الذي وصفه "آرييه إلياف" أحد أقطاب الحزب آنذاك، وسكرتيره العام الأسبق بأنها "وثيقة الضم الزاحف".

وأهم ما ورد في المشروع:

---

١) معاريف، ١٩٧١./٧/٢٦

٢) أرونسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص٨٧.

أ – **المقدمة:** لا يعتبر المشروع الذي جاء نتيجة اتفاق وزراء حزب العمل حول سياسة "إسرائيل" في المناطق، قرارات مصادقا عليها من الحزب والتجمع العمالي، وإنما ه و توصيات من وزراء الحزب، وستعرضه رئيسة الحكومة على المؤسسات المخولة: الحزب، التجمع العمالي، والحكومة لإقراره، وسيتم التعبير المبدئي عن هذه النقاط، في البرنامج الانتخابي للتجمع العمالي، ويجري تضمينها في خطة العمل العامة للحكومة.

ب – **المبادئ:** تستمر الحكومة المقبلة بالعمل في المناطق المحتلة على أساس السياسة التي تنتهجها الحكومة الحالية، خاصة فيما يتعلق بتطوير الخدمات، والحكم العسكري، والاستيطان.

ت – **تأهيل اللاجئين والتطوير في غزة:** توضع خطة عمل لأربع سنوات، تهدف لتأهيل اللاجئين والتطوير في قطاع غزة، كإنشاء المساكن، وإصلاح المخيمات، والتدريب المهني والخدمات، من خلال السماح ببناء بيوتهم خارج المخيمات ، على أن تقوم الحكومة بإعطائهم قطع الأرض اللازمة لذلك ، ومن ثم تزويدهم بإمكانيات مادية قليلة، وإذا أراد اللاجئ البناء داخل المخيم فلا مانع من ذلك ، والهدف هو تحويل المخيمات إلى مدن وإلحاقها بالمدن المجاورة، حيث قام الحكام العسكريون بتنفيذ هذا المشروع جزئياً ، من خلال توزي ع قطع أرض لسكان مخيمي جباليا والشاطئ في منطقة الشيخ رضوان، وربما ما أدى لقبول بعض اللاجئين بهذا العرض هي حالة الازدحام الشديد التي غصت بها المخيمات ، حيث لم تجد الأسرة مكاناً كافياً لأفرادها، فاستغلت "إسرائيل" هذه الأزمة.([1])

ث – **التطوير في الضفة:** توضع خطة عمل لأربع سنوات، تهدف لتطوير البنية التحتية الاقتصادية، والخدمات وشبكة المياه، والتعليم المهني والعالي، والكهرباء والنقل والطرق، والحرف والصناعة.

ج – **تسهيلات للإسرائيليين:** تقديم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الإسرائيليين على إقامة مشاريع صناعية في مناطق الضفة والقطاع.

وهكذا، اختزل "غاليلي" موضوع اللاجئين بالموجودين في الضفة و القطاع، مع إيلاء اهتمام خاص بوضع لاجئي القطاع الذين يشكلون غالبية السكان، ورأى أن حل مشكلتهم يتلخص في التأهيل والتطوير، وتحسين ظروف السكن ، مع ملاحظة أن التطوير في الضفة كان أشمل، مما يكشف مبكرا النوايا الإسرائيلية تجاه الضفة لضمها مستقبلا، وهو نهج اتبعه جميع أصحاب مشاريع التسوية لاحقا.([2])

---

١) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثالث، هيئة الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٨٤، ص٣٨٣-٣٨٤.

٢) المصدر السابق.

٧ -مشروع مردخاي بن بورات ١٩٨٢

شغل منصب رئيس منظمة اليهود القادمين من العراق ، وتم تكليفه بترأس لجنة وزارية عام ١٩٨٢ للنظر في قضية اللاجئين، وقدمت اللجنة خطة مفصلة استهدفت تذويب وجود اللاجئين وما يدل على وجودهم من جهة، وتحقيق الاستقرار الأمني للقوات العسكرية في المناطق المحتلة من جهة أخرى.

وجاءت تفاصيل الخطة بأن تقوم السلطات بنقل ٢٨ مخيماً في الضفة والقطاع، ما يوازي ٢٥٠ ألف لاجئ إلى مناطق جديدة على أن لا تحمل شكل المخيم، بل عبارة عن مدن جديدة بكل معنى الكلمة، وتقوم بتشجيع اللاجئين في المخيمات على بناء بيوتهم بأيديهم تحت شعار : ابن بيتك بنفسك، معتقدا أن هذه الخطوة سترقلل تجاوب الناس مع الفدائيين وأعمال المقاومة ، خوفاً على بيوتهم من التعرض للهدم في حالة كشف التعاون بين السكان والفدائيين ، مقترح ا خطة زمنية تستغرق خمس سنوات تنتهي "إسرائيل" فيها من وجود اللاجئين في الضفة والقطاع بشكل متدرج، من خلال قيامها بالخطوات التالية:

أ -العمل على حصول نسبة ٥% من اللاجئين على مساكن جديدة في السنة الأولى،

ب -في السنة الثانية ترتفع النسبة لـ١٥%، وفي السنة الثالثة ٢٥%، وفي السنة الرابعة ٢٥%، وفي السنة الخامسة ٣٠%،

ت -منح المدن الجديدة مكانة بلديات مستقلة بجوار مناطق البناء القديمة في المدن،

ث -مواءمة نشاطات الأونروا مع مؤسسات الحكومة المماثلة، وإيجاد التنسيق مع الأمم المتحدة كي تنتهي هذه العملية بإنهاء وجود الأونروا داخل الأراضي المحتلة.([1])

ج -ضم مخيمات اللاجئين في قطاع غزة للقرى والمدن ، بحيث يصبح سكانها مواطنين وليس لاجئين، من خلال الإجراءات التالية:

- تقسيم مخيم جباليا لقسمين، يضم الأول منها لبلدية بيت لاهيا، ويضم الثاني ل بلدية جباليا،
- ضم مخيمات المنطقة الوسطى المغازي، البريج، النصيرات لمدينة دير البلح،
- ضم مخيم خانيونس لبلدية خانيونس،
- ضم مخيم رفح لبلدية رفح،
- ضم مخيم الشاطئ لبلدية غزة.([2])

---

١) زريق، إيليا، مصدر سابق، ص.٤٥

٢) المصدر السابق.

ورغم أن هذا المشروع يعد من أخطر المشاريع التي طرحت لتصفية مخيمات الضفة والقطاع، وبعد أن قررت الحكومة في حينه رصد مبلغ ١.٥ مليار دولار لتنفيذ ه، على أن تجمع باقي التكاليف من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بيد أنه لم ير النور بسبب تورطها في حرب لبنان عام ١٩٨٢، وخشيتها من قيام هبة شعبية بين سكان المخيمات لمحاربة المشروع فيما هي مشغولة بحربها.([1])

٨ -مشروع أبراهام تامير

الأمين العام لوزارة الخارجية، ومن كبار الأدمغة الإستراتيجية في "إسرائيل "، قدم مشروعه للحكومة واتفق عليه كلا الحزبين، العمل والليكود، ويهدف لتوطين ٧٥٠ ألف لاجئ في لبنان، على أن يرتفع هذا العدد إلى مليون لاجئ لاحقاً.

ويقضي المشروع بأن تقوم الحكومة بترحيل نصف مليون لاجئ من الضفة والقطاع إلى لبنان والأردن، على أن يتحمل المجتمع الدولي تكاليف توطينهم وإعادة تأهيلهم، وأرسل المشروع للرئيس الروماني "نيكولاي شاوشيسكو" الذي أدار حواراً غير مباشر بين مسئولين إسرائيليين وفلسطينيين، معتبراً أن الأوضاع الدولية الجديدة باتت مؤهلة لولادة كيان سياسي فلسطيني في الضفة والقطاع، وحل مشكلة اللاجئين بالتوطين.([2])

٩ -مشروع رحوبوت

شكلت الحكومة لجنة رسمية لحل قضية اللاجئين م لكونة من : "باروخ كوني ئيلي" والبرفيسور "عاموس دي شيلف" أطلق عليها اسم لجنة "رحوبوت"، استهدف مشروعها تطوير المناطق المحتلة من خلال رفع مستوى حياة السكان ، وزيادة الإنتاج ليكون بالإمكان التصدير منه للخارج بقصد جلب الأموال، وتطوير الضفة الغربية لجذب لاجئي قطاع غزة إليها ، وقدمت اللجنة مشروعها بعنوان "اللاجئون وتطوير المناطق المحتلة"، وتضمن ستة بنود هي:

أ -يشمل المشروع سكان المناطق كافة، وهدفه الحقيقي إيجاد حلّ عملي لقضية اللاجئين، بحيث تقع على "إسرائيل" المسؤولية المباشرة لرفع مستوى حياة السكان في المناطق المحتلة، ومهتمة بتطوير المناطق نفسها، وإلى أن تتهيأ حلول فيها، فإن تشغيل العمال العرب داخل "إسرائيل" مقبول، كما يجب إشراك عناصر خارجية في عملية التطوير،

ب -يهدف المشروع للإسراع في رفع مستوى سكان المناطق المحتلة وزيادة الإنتاج، ليتاح التصدير منه للخارج، ويستهدف جلب رؤوس أموال خارجية، وتقديم حوافز ومغريات للعمال من لاجئي غزة لجذبهم إلى الضفة،

---

١) شريح، أسمهان، مصدر سابق.

٢) المصدر السابق.

ت -تكون مصادر التمويل لهذه المشاريع حسب قائمة الأفضليات التالية : من العرب المحليين سكان المناطق المحتلة، ومن عناصر عربية دولية، وإسرائيلية،

ث -تتحدد مجالات العمل المطلوبة بـــ : الصناعة، الورش، الزراعة، السياحة، التسويق، التجارة، البناء، الإسكان والخدمات العامة، على أن تتم المساعدة على إقامة مكاتب عمل عليا لتطوير المناطق المحتلة، بحيث يكون له ا قوة تنفيذية، ومن تلك الوسائل إقامة شركات اقتصادية، ومؤسسات للتمويل، وشركات للإسكان، في هذه المناطق.([1])

ولما افترض المشروع أن سرعة الإخلاء تتراوح بين أربعة – خمسة آلاف عائلة سنويا، فإنها ستؤدي لحل مشكلة اللاجئين في غضون ثماني سنوات.

١٠ – مشروع دوف زاكين

عضو سابق في الكنيست عن حزب "المابام"، وقدم مشروعه لحل مشكلة اللاجئين في أوائل السبعينات، واشتمل على النقاط التالية:

أ - إفراغ المخيمات من اللاجئين تدريجيا عن طريق منح حوافز اقتصادية، كتقديم مساكن بأسعار رمزية في مناطق قريبة من أماكن التشغيل التي سيتم إنشاؤها ، وتحسين الخدمات العامة في مدن الضفة والقطاع بهدف خلق حوافز للاجئين تدفعهم لمغادرة المخيمات،

ب - ضرورة أن تكون الحوافز والخدمات منتشرة في المدن، تجنبا لإمكانية أن تحمل طابع تجمعات اللاجئين، بجانب الحرص على الحيلولة دون إعادة الإسكان في المخيمات المخلاة،

ت - الانتباه إلى أن إسهام الزراعة في زيادة العمال سيكون ضئيلا،

ث - التحديث عن طريق التصنيع خاصة، نظرا لمحدودية قطاع الصناعة في المناطق المحتلة، وقربها من السوق، ووجود أيدي عاملة رخيصة نسبيا، مما يسهم في تسهيل إقامة صناعات جديدة، إضافة لتطوير الصناعات الموجودة.

ولاحظ المشروع استنادا لأبحاث ميدانية، أن مخيمات اللاجئين في أوضاعها الراهنة آنذاك، تشكل عاملا مساعدا على الاحتفاظ بالمشكلة؛ وفي هذه الحال ينبغي أن يشكل إخلاء المخيمات هدفا للسياسة الإسرائيلية؛ وإن لم يتم لها ذلك عن طريق وضع الحوافز لتشجيع اللاجئين على مغادرتها طوعا، وإلاّ يجب القيام بعمل مباشر يؤدي إلى تجميد الميزة الاقتصادية للسكن في المخيم، مع التنبيه والحذر من خلق انطباع بأن من شأن هذه السياسة القضاء على وضع اللاجئ.([2])

---

١) قهوجي، حبيب، إستراتيجية إسرائيل تجاه المنطقة العربية، مؤسسة الأرض، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٨٢، ص.٣٩

٢) شعبان، فاطمة، اللاجئون في المشاريع الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧، مجلة صامد، عمان، العدد ١٠٦، خريف ١٩٩٦، ص ٢٠٣.

وهكذا تميز هذا المشروع عن غيره بالإلمام ببعض التفاصيل المتعلقة بحياة اللاجئين، وبالتالي المحاذير التي يجب تجنبها لإتمام عملية تفريغ المخيمات من سكانها.

١١ - مشروع مناحيم بيغن

رئيس الوزراء، وصاحب اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، قدم رؤيته للتسوية متضمنة اقتراحه لحل مشكلة اللاجئين انطلاقا من برنامجه الانتخابي عام ١٩٧٣، خلال المؤتمر الثاني عشر لحزب الليكود عام ١٩٧٥، وتضمن مجموعة نقاط تمثل وجهة نظر أقطاب الحزب للتسوية، ونصت النقطة الرابعة منه على بذل الجهود لإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين وممتلكاتهم، ومسألة ممتلكات اليهود الذين تركوا الدول العربية وهاجروا لـ "إسرائيل".

الجديد في المشروع، اشتراطه موافقة "إسرائيل" على حل القضية؛ التي لا زال موقفها رافضا لعودتهم، مما يعني استمرار المشكلة بدلاً من حلها، بل إنها أمعنت في التنكر لحقوق الفلسطينيين في وطنهم، وأنكرت عليهم التعويض بطرحها مقايضة أملاكهم مقابل أملاك اليهود الذين غادروا الدول العربية بمحض إرادتهم استجابة لطلب الحركة الصهيونية.(١)

وفي إطار السياسة الجديدة التي أقرتها بتاريخ ١٩٧٧/٨/١٤، حول المساواة التدريجية في الخدمات بين "إسرائيل" والمناطق المحتلة، كشفت حكومة الليكود أنها تعد لمشروع يتضمن حلا لمشكلة اللاجئين وتصفية المخيمات، مشيرة إلى أن جهودا كبيرة ستبذل لجمع أموال من العالم بهذا الصدد، وهو مؤشر جديد على تنصلها حتى من المساهمة المادية في حل المشكلة، خشية أن يفسر ذلك على أنه شكل من أشكال الإقرار بمسؤوليتها عن هذه المشكلة.(٢)

وفي إطار أجواء المصالحة التي سادت العلاقات بين مصر و"إسرائيل"، التقى بيغن بالسادات بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٥، حيث طرح المشروع، ونص على منح سكان الضفة والقطاع حق الاختيار بين الجنسيتين بامتلاك أرض فيهما، مقابل منح الحق نفسه للعرب الذين يختارون الجنسية الإسرائيلية، وفي هذا الطرح ثمة خديعة حقيقية، تتمثل بأن الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨، هي ملك عام للصندوق القومي اليهودي والحكومة الإسرائيلية؛ وبالتالي فلا يبقى من هذا الطرح للتنفيذ سوى الشق المتعلق بالسماح للإسرائيليين بتملك أراضي الضفة والقطاع، وفي التفاصيل يظهر أن كل ما هو مطروح على الفلسطينيين مجرد إدارة مدنية، مقابل احتفاظ "إسرائيل" بالسيادة على المناطق، ويلاحظ أنه أبدى تجاهلا تاما لموضوع اللاجئين، حتى أولئك المقيمين في الضفة والقطاع، فاعتبرهم جميعاً سكاناً مقيمين.

---

١) شوفاني، إلياس، مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧- ١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص١١.

٢) الزرو، نواف، مشاريع التصفية الإسرائيلية للمخيمات، صامد الاقتصادي، العدد ٨٣، ص٤٣.

الجدير ذكره أن حكومة بيغن هي أول حكومة ليكودية ، وبذلك فإن مشروعه ينضوي في إطار السياسة العامة لحزبه، الذي طرح إبان وصوله لسدة الحكم للمرة الأولى عام ١٩٧٧، حلا لقضية اللاجئين يتضمن توطينهم في أماكن إقامتهم، والعمل على تصفية مخيماتهم في الضفة والقطاع، كما ظهرت دعوات عن أعضاء الحزب تحت شعار "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل، بموجب كتاب إسرائيل" تدعو لترحيل الفلسطينيين.([1])

١٢ - مشروع لجنة برونو

وضع البروفيسور "ميخائيل برونو" مشروعه على مرحلتين: تتم المرحلة الأولى مع بداية عام ١٩٦٨، والثانية مع أواخر عام ١٩٦٩، حيث قدم تصوراً لحل قضية اللاجئين في الضفة والقطاع غزة، وينص على تحرير التجارة بينها وبين "إسرائيل" مع إفراغ المخيمات تدريجياً من سكانها عن طريق منح حوافز اقتصادية لهم، وإقامة مساكن لهم ، وإقامة تنمية زراعية وصناعية في المناطق التي لجأوا إليها، وخلق فرص عمل لهم بتمويل دولي.([2])

بقيت الإشارة إلى أن جميع المشروعات السياسية في تلك المرحلة التاريخية امتازت بالنقاط التالية:

- استندت إلى ركائز أبحاث الخبراء بتكليف من الحكومات نفسها، ولم تأت عرضاً أو نتيجة اجتهادات فردية،
- أرادت وضع حل لقضية اللاجئين ضمن المنظور الأمني، وليس الحل السياسي،
- لم تتضمن عودة اللاجئين لحدود الدولة قبل ١٩٦٧، بل شملت القيام بإجراءات تنقل داخل الضفة والقطاع، وتفريغ سكان المخيمات من مخيماتها ، وتوزيعهم على قرى ومدن يذوبون فيها مع مرور الزمن،
- استندت معظمها على تنمية اجتماعية واقتصادية ، ولا تتعلق بالجوهر السياسي لقضية اللاجئين.([3])

---

١) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، الجزء الأول، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٤، ص٤٢٢.

٢) عبد ربه، صلاح، اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، مركز المعلومات البديلة، رام الله، ط١، ١٩٩٦، ص٥٧.

٣) مشاريع توطين اللاجئين، المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة.

رابعا: مشروعات خلال انتفاضة الحجارة

شكلت انتفاضة الحجارة التي انطلقت أواخر العام ١٩٨٧، عامل ضغط نفسي ومادي وعملي على الوجود الإسرائيلي في المناطق المحتلة، وقدرت "إسرائيل " أن معظم أعمال الانتفاضة تأتي من داخل المخيمات، لأنها بؤر المجتمع الشبابي، وبالتالي لن تنتهي إلا بتخفيف التوتر فيها، مما دفع المسئولين الإسرائيليين لتقديم المشروعات التصفوية لعلها تقدم حلاً للمأزق الذي تمثل في الانتفاضة، ومن أهمها، مشروع إسحق شامير رئيس الوزراء.

أعد شامير مشروعه للترويج له في زيارته للولايات المتحدة بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤، ونادى بعقد مؤتمر دولي لحل مشكلة اللاجئين، وتقديم الأموال اللازمة من قبل المجتمع الدولي، على أن تتمثل مساهمة حكومته في تقديم الخبرات لتوطينهم مستندة لتجربتها في توطين اليهود، وهو تأكيد على أن تقتصر مساهمتها في حل المشكلة على الجانب النظري، إمعاناً في إصرارها على التنكر لمسؤوليتها عن سبب نشوئها أولاً، واستمرارها ثانياً.

وبعد أن أقرت الحكومة المشروع في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤ بغالبية ٢٠ صوتاً ضد ستة، قام "موشيه آرنس" السفير في واشنطن، ولاحقاً وزير الدفاع، بمناشدة الولايات المتحدة لجمع ملياري دولار لإعادة توطين اللاجئين.

ويطرح المشروع أسس المبادرة السياسية للحكومة لمعالجة استمرار مسيرة السلام وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، والحل لعرب الضفة والقطاع والسلام مع الأردن؛ إضافة لحل مشاكل سكان مخيمات اللاجئين فيها، لتحسين أوضاعهم المعيشية، وإعادة تأهيلهم، وهي مستعدة لأن تكون شريكاً في هذا الجهد، وفي توضيح لاحق لمشروعه وعدم جديته، واستمرار النظر لأطراف الصراع المقابلة، على أنهم أعداء، رغم كل ما بدر منها من تنازلات، وحسن نوايا ورغبة حقيقية للوصول لتسوية؛ أجاب "شامير" أمام اجتماع للحاخامات عقد بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٧ في القدس المحتلة حين سئل عن عودة اللاجئين لديارهم وممتلكاتهم: إن حق العودة للفلسطينيين لن يتم مطلقاً، وهذه عبارة فارغة لا معنى لها ، لأن حق العودة فقط لليهود القادمين لأرض إسرائيل.([1])

---

١) الجيروزاليم بوست، ١٩٩٢/٥/١٤

خامسا: مشروعات عقب اتفاق أوسلو

شكل الاتفاق الموقع بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ مخرجا تاريخيا مبدئيا لـ"إسرائيل"، لتلقي عن نفسها عبء تحمل قضية اللاجئين من الناحيتين التاريخية والسياسية، بعد أن تم ترحيل البحث في موضوعهم من موضوع إسرائيلي فلسطيني بحت، إلى مرحلة التفاوض متعددة الأطراف، بحيث تتحمل جميع الأطراف، وليس لوحدها، مسئولية إيجاد حل عملي ومقبول ، وتبدى ذلك من خلال إشارة نائب وزير الخارجية آنذاك "يوسي بيلين" إلى أن القرار ١٩٤ مهم في رمزيته فقط بالنسبة للجميع، بمن فيهم الفلسطينيون، وهي لهجة فيها نوع من التحايل على مدة ووضع القرار.(١)

ومع ذلك، بقيت قضية اللاجئين رغم الاختراق والتنصل منه، تؤرق صانع القرار الإسرائيلي، وتجعله في حالة توتر دائمة، وتبحث في مؤسساته البحثية والإستراتيجية عن حل دائم أبدي لها، يريحها من التفكير الدائم بهذا الكابوس الأزلي.

ومن المشروعات التي أعقبت اتفاق أوسلو:

١ - وثيقة رسمية للحكومة الإسرائيلية

صدرت في أكتوبر عام ١٩٩٤، حين أصدرت الحكومة ورقة عمل حول مسألة اللاجئين منذ ١٩٤٨، ذكرت فيها عددا من الملاحظات التاريخية، ومنها:

أ - مسألة اللاجئين من صنع البلاد العربية،

ب - هناك مهاجرين يهود تركوا أراضيهم في البلاد العربية لا يقلون عدداً عن اللاجئين، يزيد عددهم عن ٦٠٠ ألف مهاجر،

ت - عدد اللاجئين الذين تم اقتلاعهم عامي ٤٨ و٦٧ أقل بكثير مما تدعى البلاد العربية،

ث - تعريف اللاجئ حسبما جاء في القرار ١٩٤ غير دقيق، ولا يتواءم مع الوضع القانوني الدولي.(٢)

ثم كررت الوثيقة ما جاء على لسان "بن غوريون" بتاريخ ١٩٤٨/٨/١ فيما يتعلق بسياساتها نحو اللاجئين بقوله: عندما تصبح البلاد العربية مستعدة للوصول لمعاهدة سلام مع "إسرائيل"، فإن موضوع اللاجئين سيجد حلاً كجزء من المعاهدة الشاملة، وستأخذ في اعتبارها مصلحتنا الأمنية، ومصالح السكان العرب، واستمرار السلام بيننا وبين جيراننا.

كما طرحت الوثيقة فهمها الخاص لهذه القضية وجاء فيها: وفقاً للوثائق الدولية نفسها، فإن حق العودة ملك للمواطنين، أو على الأقل ملك للمقيمين إقامة دائمة بالدولة ، ولم يكن

---

١) Beilin,Yossi,Touching Peace: From the Oslo Accord to a final Agreement,London,1999,p65.

٢) يديعوت أحرونوت، ٢٢-١٠-١٩٩٤

اللاجئون قط مواطنين أو مقيمين إقامة دائمة في "إسرائيل"، فقد هربوا إما قبل إنشاء الدولة سنة ١٩٤٧ أو في عام ١٩٦٧.([1])

٢ - مشروع دونا آرزت

محامية يهودية، قدمت مشروعها من خلال وفد من مجلس العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي عام ١٩٩٧، وبإيعاز من اللوبي الصهيوني، حين زار الوفد عدداً من البلاد العربية، خصوصاً دول الخليج، واقترح على كل منها توطين ٣٥ ألف لاجئ سنويا في كل دولة لمدة عشر سنوات، وبحساب الرقم تراكمياً يتعدى العدد ٢ مليون شخص.([2])

٣ - مشروع شلومو غازيت

وهو جنرال متقاعد، وباحث كبير في مركز جافي للدراسات الإستراتيجية، شغل منصب منسق الأنشطة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ورئيس الاستخبارات العسكرية، وصديق مقرب من رئيس الوزراء السابق "إسحاق رابين".

أنجز عام ١٩٩٦ دراسة مهمة بعنوان: اللاجئون..الحل الدائم من منظور إسرائيلي ، شكلت مرجعاً لأصحاب القرار في "إسرائيل"، وهي دراسة هامة، تعتبر أفضل تعبير عن الموقف الإسرائيلي من اللاجئين، وتكمن أهميتها في كونها وُضعت لتكون مرشداً للمفاوض الإسرائيلي في مفاوضات الحل الدائم، الذي كان يُفترض أن يصل إليه اتفاق أوسلو، وعرضها على النحو التالي:

أ - خلال عام ١٩٤٨، وفي حمى معارك حرب الاستقلال الإسرائيلية([3])، اضطر مئات الآلاف من السكان العرب لترك ديارهم والبحث عن ملجأ في مناطق عربية بعيدة عن ساحة القتال، أو حتى خارج حدود أرض فلسطين الانتدابية؛ في دول عربية مجاورة،

ب - يبدأ المشروع بنحت المصطلحات التي تخدم الرؤية الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني وأرضه، وإمعاناً في التهرب من المسؤولية عن نكبة الشعب الفلسطيني، التي حولت ثلاثة أرباعه إلى لاجئين؛ يرى عدم أهمية طرح السؤال: كيف ولدت مشكلة اللاجئين في حينه؛ لأن قسما من اللاجئين سمع نداءات القيادة العربية الداعية للجلاء مؤقتاً، على أن يعود إلى منازله بعد هزيمة "إسرائيل" واستجاب لها؛ وقسم طُرد أو أُجلي بواسطة الجيش الإسرائيلي في أثناء استيلائه على مدنه وقراه؛ وقسم ثالث غادر هرباً من أهوال الحرب والمصير المجهول الذي ينتظره عند سيطرة قوات الجيش على بلدته، وبذلك يكشف سبب عدم

---

[1] Government of Israel,Refugee Issue: A Background Paper. Jerusalem Government Press office, 1999

[2] أبو ستة، سلمان، اللاجئون: الواقع الراهن والحل، محاضرة في المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة ٢٠٠١.

[3] الاسم الذي يطلقه الإسرائيليون على نكبة الفلسطينيين عام ١٩٤٨.

أهمية السؤال لأنه لم يتمكن من تجاهل أن العصابات الصهيونية المسلحة قامت بطرد الفلسطينيين، وقامت بفظائع أسماها "أهوال الحرب" لدفع الفلسطينيين للهرب،

ت – لم يجد مناصاً من الاعتراف بأن مشكلة اللاجئين التي تسبب بها كيانه، ما زالت دون حلّ، لأن الأكثرية الساحقة منهم لم يسمح لها بالعودة لبيوتها وممتلكاتها في الجزء الذي اغتصبته العصابات الصهيونية المسلحة من فلسطين نتيجة حرب ١٩٤٨، وبجرة من قلم ه أصبح اسمها المجال الإسرائيلي،

ث – رغم الصفة الأكاديمية التي تمتع بها المشروع، فقد لجأ للعبة الأرقام لخفض عدد اللاجئين، بغرض التقليل من حجم المشكلة ، وبالتالي أهميتها؛ مستنداً في ذلك للدور الذي أدته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، عندما استثنت من مجال عملها وخدماتها اللاجئين في المناطق المغتصبة من فلسطين عام ١٩٤٨، والعراق ومصر، وبقي ة أماكن اللجوء التي انتشروا فيها إبان طردهم،

ج – وعليه لا يرى ضيراً من استخدام التعريف المعتمد لدى الأونروا في تعريف اللاجئ وهو: "الشخص الذي كان يقيم بصورة اعتيادية في أرض "إسرائيل" خلال فترة لا تقل عن عامين قبل نزاع عام ١٩٤٨، وفقد منزله ومصدر رزقه، ولجأ لإحدى الدول التي يقدم معونة فيها جهاز تابع للأونروا، إن اللاجئين الذين ينطبق عليهم هذا التعريف وأنسالهم المباشرين، يحق لهم الحصول على مساعدة الوكالة إذا كانوا مسجلين في سجلا تها، ويقيمون في المنطقة التي تعمل فيها، ويعيشون في ضائقة".([1])

ح – يعتمد المشروع تقديرات الأمم المتحدة لأعداد اللاجئين عام ١٩٤٩ المحدد بـــ ٧٠٠ ألف نسمة، رغم وجود معطيات أخرى تحدد عدد اللاجئين بأكثر من ذلك، لأن التهجير استمر بعد هذا التاريخ، إلا أن "غازيت" يفضل إيراد التقديرات الإسرائيلية ا لتي قلصت العدد الإجمالي إلى ٦٠٤ ألف نسمة، ومع ذلك فلا أهمية بنظره للفارق بين الرقمين، حيث يتوجب النظر إليهما على أنهما يعبران فقط عن حجم المشكلة،

خ – عند استعراض مواقف الأطراف المعنية من قضية اللاجئين، يعتبر المشروع أن الفترة التي مضت لم تساعد في حل المشكلة بسبب الموقف العربي الحاسم والزعماء والدول العربية المضيفة، الذي حال دون توزيع اللاجئين واستيعابهم، وإعادة تأهيلهم وإعادتهم لنمط حياة طبيعي، وقد استفادت هذه السياسة من إنشاء الأونروا التي رسخت مكانتهم من خلال منح بطاقة اللاجئ، وإنشاء المخيمات كوحدات قائمة خارج مسؤولية الدول الموجودة فيها، ومتميزة عن بيئتها الطبيعية، وتوزيع وجبات غذائية لهم بصورة منتظمة،

---

[1] غازيت، شلومو، قضية اللاجئين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي، الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥، ص ١١٣.

د – يحمل المشروع جميع الأطراف المعنية بالقضية المسؤولية عن استمرار مشكلتهم، في حين يبرئ الطرف الذي تسبب بخلقها أصلا، وهي "إسرائيل"، وإمعاناً في التضليل، يرى "غازيت" أنه في حين أبدت الحكومة استعداداً للسماح بعودة ١٠٠ ألف لاجئ لقراهم سنة ١٩٤٩، فإنها تراجعت عن اقتراحها بعد ذلك بفترة وجيزة، على أرضية رفض العرب قبول هذه البادرة، ومنذ ذلك الحين، رفضت الحكومات الإسرائيلية كلها مناقشة إعادة لاجئين، من الناحيتين المبدئية والعملية، وعلى مر الأعوام الماضية استجابت لالتماسات فردية، وسمح ت لبضع عشرات من آلاف اللاجئين بالعودة لأراضيها لأسباب إنسانية، في إطار جمع شمل العائلات، لكنها في الوقت نفسه، رفضت عودتهم بصورة جماعية رفضاً باتاً،

ذ – يقرّ المشروع بأن أي تسوية إسرائيلية– فلسطينية دائمة لا تحل المشكلة من الأساس، لا يمكن أن تكون حلاً فعلياُ للنزاع وقابلاً للبقاء، وفي هذه الحال، لن يكون نشوب موجة جديدة من العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين سوى مسألة وقت ، لأن عطش الفلسطينيين لحل عادل، سيبقى عاملاً أساسياً مستفزاً ومحرضاً في جدول الأعمال السياسي العربي عامة ، والفلسطيني خاصة، أما في الجانب الإسرائيلي، فإن عدم تسويتها سيترك رواسب عميقة من الخوف في قلوب الكثيرين، ممن سيخشون أن يواصل الفلسطينيون السعي لمحو "إسرائيل" من خريطة الشرق الأوسط.([1])

ر – يستغرب صاحب المشروع من موقف المؤسسة السياسية الإسرائيلية ، بمختلف اتجاهاتها الحزبية، التي تتجاهل المشكلة وضرورة إيجاد حل لها، ناهيك عن إيلائها أولوية سياسية عليا، ومن الظواهر التي يراها باعثة على الدهشة في هذا السياق، الموقف الذي اتخذته الحكومة في المباحثات المتعددة الأطراف التي تعالج المسألة، فبدلاً من أن تكون هي الجهة التي تدفع لمناقشتها والبحث عن حلول لها، وبدلاً من أن تطرح الموضوع في المباحثات مع الفلسطينيين بشأن اتفاقيّ أوسلو والقاهرة، فقد تجنبت طرح الموضوع ومناقشته، ومطالبة الفلسطينيين بتبني مقاربة واقعية على الفور،

ز – حدد المشروع مستويين للرفض الإسرائيلي لحق العودة، على النحو التالي:

– **المستوى الأول مبدئي:** حيث ينطوي اعتراف "إسرائيل" بهذا الحق على الإقرار بمسؤوليتها عن نشوء المشكلة، وربما بتحمل تبعاتها، خاصة أنها لا تعتبر نفسها قطعياً مسئولة عن حرب ١٩٤٨، بل على العكس من ذلك، فإنها تلقي تبعات المشكلة كلها على عاتق الجانب العربي الفلسطيني، ولا فارق إطلاقاً في هذه الحال ما إذا كان زعماء عرب هم الذين شجعوا السكان الفلسطينيين على مغادرة ديارهم، أو إذا ما كان هروبهم نجم عما يسميه "أهوال

---

١) المصدر السابق.

الحرب"، إن هذا التحفظ، يبقى قائماً حتى في حال لم تطرح على جدول الأعمال عودة فعلية لهم للأراضي الإسرائيلية، فكيف بالأحرى إذا كان ثمة إمكان لأن يرغب عدد صغير أو كبير منهم في العودة هناك، في حين أن الاعتراف بمبدأ حق العودة يحرم "إسرائيل" حق النقض، ويحرمها من التحكم في عدد العائدين.([1])

- **المستوى الثاني عملي:** حيث لا توجد إمكانية عملية لإعادة اللاجئين لمنازلهم وأراضيهم دون تقويض نسيج الشعب والمجتمع الإسرائيلي كله، وهو حجة يفندها السعي المحموم من قبل السلطات الإسرائيلية لجلب المزيد من المهاجرين اليهود ، وفي حال تعذر جلبهم، فإنها تلجأ لتهويد قبائل هندية مستغلة سوء أوضاعها الاقتصادية ! ويبلغ الموقف ذروته بالقول: إنه أمر طبيعي ومفهوم أن يكون الرأي السائد معارضاً لعودة نازحي ١٩٦٧، الذين كانوا من لاجئي ١٩٤٨، حتى لمخيماتهم في الضفة والقطاع.

س -يرى المشروع أن حل قضية اللاجئين حلاً جذرياً يلعب لمصلحة "إسرائيل "، لأن وجودها يعني استمرار الصراع، ويوصي بأن وضعية سلطة الحكم الذاتي ليست مؤهلة لتقديم حل كامل لها، لأنها ما دامت دون سيادة فإنها سترفض ، وستكون غير مؤهلة لتولى مسئولية اللاجئين خارج حدودها، ولن تكون قادرة كونها لا تملك السيادة على أن تطلب من الأمم المتحدة إلغاء دور الأونروا المشرفة على وجود اللاجئين داخل سيادتها،

ش -في هذا السياق يعرب "غازيت" عن استغرابه واستيائه من عدم إقدام "إسرائيل" على مطالبة الفلسطينيين التعهد بالعمل على تصفية المشكلة إبان مباحثات أوسلو والقاهرة، سواء أثناء بلورة المبادئ، أو خلال البحث في تفصيلات تطبيق اتفاق غزة- أريحا، حيث تعين عليها على الأقل، المطالبة بأن يتعهد الفلسطينيون العمل، مع خروجها من قطاع غزة وإقامة السلطة الفلسطينية، على تصفية مشكلة اللاجئين المقيمين داخله، من خلال الإجراءات التالية:

- إلغاء المكانة القانونية الرسمية الخاصة باللاجئ،
- السعي لخروج الأونروا من مناطق القطاع،
- وقف دعم الوكالة وتوزيع الحصص الغذائية من قبلها،
- بدء مشروع لتفكيك المخيمات عبر إقامة أحياء ومواقع سكنية لسكانها.

ص -ومع ذلك يعتبر المشروع أنه من غير المستبعد أن تسنح الفرصة مجدداً للبحث في هذا المطلب مع الجهات الفلسطينية ، وهو ما يبدو أنه تم فعلاً، بدليل أن إجراءات السلطة الفلسطينية في القطاع بحق المخيمات، تشي بأنها قد تستجيب لهذا المطلب ، كما طالبت "إسرائيل" الأونروا بوقف عملها في القطاع إبان إخلاء المستوطنات صيف العام ٢٠٠٥، إلاّ

---

١) المصدر السابق.

أنها رفضت الطلب بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعانيها السكان بسبب ممارسات الاحتلال إبان الانتفاضة،

ض –استكمالا لإنهاء قضية اللاجئين، يشير "غازيت" لضرورة إلغاء دور الأونروا لأن وجودها يشكل دلالة استمرار قضية يجب أن تنتقل للسلطة الفلسطينية، ولإنهاء المشكلة بشكل كامل، يقترح قيام "إسرائيل" بإصدار وثيقة تعتذر بموجبها عن المعاناة التي سببتها للاجئين في الخمسين سنة الماضية، وإذا تعذر عليها قبول ذلك يقترح بأن يتبنى المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة قراراً دولياً يرحب بالاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، ويعترف بالمعاناة الشديدة التي لاقاها اللاجئون، ويبدي الاستعداد لدخول العالم في برنامج إعادة تأهيلهم، وفي نفس الوقت يلغى حق العودة بموجب الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، ثم تقوم بالموافقة على هذا الاقتراح، وهذا في ذاته يعني أنها أقرت بمعاناة اللاجئين.([1])

ط – لا يكتفي المشروع بالتأكيد على موقف "إسرائيل" المتنكر لحق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، بل يتدخل وبشكل فظ، حتى في مسألة عودة نازحي عدوان ١٩٦٧ للمناطق التي ستكون خاضعة للسلطة الفلسطينية، فيشترط أن تكون عود تهم بأعداد قليلة ومضبوطة، ووفق قيود تتمثل بأن يكون لهم بيوت وعائلات، وأن تقترن بالقدرة الاقتصادية التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، ووضع دراسة حذرة لتوزيع العائدين في المنطقة كي لا يشكلوا مشكلة توسعية أمنية، وبذلك فإن القيود المفروضة على عودة نازحي ١٩٦٧ لمناطق السلطة الفلسطينية بموجب عملية التسوية، تقارب رفض حق العودة لاجئي ١٩٤٨.([2])

ظ – يقرن المشروع قضية اللاجئين بقضية المهاجرين اليهود من البلاد العربية، ويؤكد أنه لو أجريت حسابات دقيقة في هذا المجال، فإن "إسرائيل" ستحصل على تعويضات اللاجئين، ويقسم التعويضات البديلة عن حق العودة إلى جماعية وشخصية ، حيث تستخدم الأولى لإقامة مشاريع كبرى لإسكانهم وتأهيلهم وتوطينهم في أماكن إقامتهم، أما الثانية فهي صرف مبلغ عشرة آلاف دولار للعائلة الواحدة بغض النظر عن قيمة الممتلكات التي فقدتها.([3])

ع – يطالب المشروع كخطوة تالية بمنح اللاجئين جنسية الدولة التي يكونون فيها ، وفتح أبواب العمل الخليجي لهم، لتأكيد ذوبانهم في المجتمعات العربية،

غ – فيما يتعلق بتمويل التعويض والتأهيل، نادى المشروع بإقامة سلطة دولية وصندوق دولي لتمويل التعويضات ، تشارك فيه "إسرائيل" لتضمن عملية التطبيع واندفاعها للأمام، ويطمئنها بأنها لن تدفع شيئاً، حيث ستقوم ألمانيا في حينه بدفع مبلغ ٥– ١٠ مليار دولار هي

---

١) اللاجئون الفلسطينيون، جذور المشكلة وآفاق الحل، مرجع سابق، ص١١٥.

٢) غازيت، شلومو، مصدر سابق، ص٥٦.

٣) المرجع السابق، ص٥٧.

حصرتها في تعويض لليهود، ويطرح إمكانية اعتراف "إسرائيل" بدولة فلسطين شريطة تنازل الفلسطينيين عن مكانة اللاجئين، وتفكيك المخيمات، والاعتراف بحل مشكلتهم.([1])

٤ -مشروع شماي كهانا

صدر المشروع باسم "لاونرد ديفيس" عام ١٩٩٣، وهو عبارة عن مداخلة أكاديمية إسرائيلية قديمة-جديدة لعرض موضوع اللاجئين وحق عودتهم، من خلال عرض المواقف المختلفة والمتعددة من هذه القضية منذ أكثر من خمسين عاما من الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى بداية الحديث عن إطار مفاوضات التسوية، ويتناول المشروع بالتفصيل ثمانية منعطفات هامة في تاريخ الصراع فيما يختص باللاجئين، على النحو التالي:

- القرار ١٩٤ الخاص بحق اللاجئين في العودة، والرفض الإسرائيلي له،
- دور مؤتمر الصلح في بيروت ورفض اقتراحات الحلول الاقتصادية باسم حق العودة ١٩٤٩-١٩٦٧،
- أبعاد حرب الأيام الستة ١٩٦٧ ونتائجها التي أدت لنشوء قضية لاجئين جديدة،
- حرب ١٩٧٣ وقرار الأمم المتحدة ٣٣٨،
- من مؤتمر جنيف إلى اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٤-١٩٨٠،
- صعود الحزب الجمهوري للحكم في الولايات المتحدة، وولادة خطة الرئيس "رونالد ريغان"، ومن ثم مبادرة وزير خارجيته "جورج شولتز" ١٩٨١-١٩٨٩،
- الدراسات والحوارات والنقاش الأكاديمي الأمريكي- الإسرائيلي-العربي للتوصل إلى أفكار جديدة تساهم في حل قضية اللاجئين،
- العملية السلمية في نشاطاتها ١٩٨٩-١٩٩٣، والتحول لاتفاق المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني المعروف باتفاق أوسلو.([2])

وينطلق المشروع من الافتراض بأن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي هو القضية الفلسطينية، وأن جوهر هذه القضية هي قضية اللاجئين التي يطلق عليها اسم "ظاهرة "، وأن نقطة الخلاف المركزية بين "إسرائيل" والفلسطينيين فيها هي المطالبة الفلسطينية بحق العودة، التي لعبت دورا كبيرا في التأثير على مجريات المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية منذ بداياتها وحتى اليوم، ويمكن إلقاء نظرة فاحصة على المشروع من خلال استعراض أهم محاوره:

أ -الجديد في المشروع هو الحديث عن نشوء هدف استراتيجي مشترك بين الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات والحوارات بالنسبة لضرورة وجود اعتراف إسرائيلي بحق العودة،

---

١) المرجع السابق، ص.٥٨

٢) ديفيس، لاونرد، حق عودة الفلسطينيين ومعانيها بالنسبة لإسرائيل، الجامعة العبرية، القدس، ديسمبر ١٩٩٣.

ليس من أجل عودة جميع اللاجئين، كون ان هذه الأطراف تعترف بواقعية التخوفات الإسرائيلية من نتائج ذلك، وإنما من أجل ان تتوفر لهم الإمكانية للاختيار بين ممار سة حق العودة، وبين الحق بالحصول على التعويض،

ب -المشروع يؤكد على الدور الكبير للصراع الديمغرافي في التأثير على واقع ومستقبل الصراع، الذي يتمثل في السباق بين العرب واليهود في سبيل التوصل لوضع يحتل فيه أيهما الأغلبية السكانية، علما بأن "إسرائيل" تسعى بكل الطرق المتاحة لجلب يهود العالم لفلسطين على حساب السكان الأصليين، في الوقت التي تحاول بشتى الطرق منع تزايد الفلسطيني،

ت -يعترف "كهانا" بأن حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ منحت اليهود الغالبية السكانية، إلا أنه لا يمكن ضمانها على مدى السنين القادمة، خصوصا ضمن معطيات التزايد الطبيعي غير المتساوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وليس من قبيل الصدفة وجود من ينادي إسرائيليا بضرورة إعلان الحرب على الفلسطينيين، وبالتالي تنفيذ عمليات "ترانسفير" جماعية مرة أخرى،

ث -في الوقت الذي احتلت قضية اللاجئين مكانا كبيرا في التأثير على الموقف الفلسطيني خلال العملية السلمية لضمان التوصل إلى حل عادل، عمد الإسرائيليون لدراسة الظاهرة عبر تجزئتها إلى عوامل وأبعاد مختلفة، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أمنية، قومية، ودينية، على أمل حلها من خلال برنامج التصفية، وليس من خلال الاستجابة للمطالب الفلسطينية.([1])

ج -يتعرض المشروع ثلاثة معسكرات فعالة ومؤثرة في الماضي والحاضر، وشكلت إلى حد ما نقطة البداية قبل البدء في الحديث عن المفاوضات بين العرب و"إسرائيل"، وهي:

أولا: المعسكر العربي: الذي سيطرت عليه خلال عشرات السنين فكرة وأمل العودة من خلال انتصار عسكري على "إسرائيل" يؤدي لتحرير كامل فلسطين، أو من خلال فرض حق العودة عليها دون مفاوضات، لكن المشروع يؤكد على وجود توجه جديد في العالم العربي يطمح لتحقيق الإنجازات في إطار المفاوضات مع ها، ويأمل بواسطة الضغط الدولي عليها الوصول لعودة فورية أو قريبة للاجئين للضفة الغربية، في الوقت الذي ما زال فيه التوجه القديم موجودا، ويضم حركات ومنظمات المعارضة الإسلامية وغيرها، ولا يمكن الاستهانة بها وبقدرتها على التأثير على الحكومات العربية والأطراف المشاركة في المفاوضات السياسية.

ثانيا: المعسكر الإسرائيلي: ويتمثل بثلاث اتجاهات مختلفة، وهي:

الاتجاه الأول: ويتمثل باليمين القومي الديني المتطرف، ويبالغ في التحذير من المخاطر الديموغرافية والجغرافية لأي حل سياسي، ويفضل المبادرة بالحرب ، ومن ثم تهجير الفلسطينيين من جديد،وأي حديث عن إمكانيات العودة للفلسطينيين أمر غير مقبول بالنسبة له،

---

١) حق عودة الفلسطينيين ومعانيها بالنسبة لإسرائيل، مصدر سابق.

الاتجاه الثاني: ويتمثل بجهات كبيرة وواسعة في المجتمع ولا يعتبر شريكا لفكرة الترانسفير، إلا أنه يرفض الحديث عن أي حل يؤدي لعودة اللاجئين، دون الحديث عن العودة داخل "إسرائيل"،

الاتجاه الثالث: ويتمثل باليسار المستعد للقبول بدولة فلسطينية ، والادعاء السائد يؤكد استعداده القبول بعودة اللاجئين لحدودها، وأي عودة داخل "إسرائيل " ستكون مشروطة ومحدودة جدا في إطار لم شمل العائلات.

ثالثا: المعسكر الدولي: ويتمثل بالأمم المتحدة التي أصدرت القرارات والتصريحات من جهة الدول الأعضاء، وبموافقة رسمية من الولايات المتحدة التي تبنت موقفا مؤيدا وغير مشروط لحق عودة اللاجئين، إلا أن التغير الجديد على مواقفها وعدد من الدول المؤثرة أنها أصبحت تعتقد بأن حل القضية يجب أن يرتبط بإجراء المفاوضات المباشرة بين العرب و"إسرائيل" في إطار مفاوضات شاملة ومن خلالها.

ح يؤكد المشروع أن الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين ينطلق من اعتبارات أمنية قومية وأيديولوجية، تعتبر أن الحق اليهودي في أرض "إسرائيل" فوق جميع الاعتبارات، ويربطه بطريقة غير مباشرة بوجود البديل المعيشي والحياتي للفلسطينيين في الأراضي العربية، وهو بحد ذاته استمرار للموقف الإسرائيلي بأن ما تم في الماضي هو تبادل سكاني بين الفلسطينيين واليهود من الدول العربية،

خ الانتفاضة و"العنف" الفلسطيني كما يسميه المشروع، ساهما في دفع "إسرائيل" لتبني سياسة الفصل بين الفلسطينيين واليهود، اعتقادا منها بأن الحروب العرقية والقومية التي حدثت في يوغسلافيا والاتحاد السوفييتي السابق تؤكد على أن عودة اللاجئين الجماعية ستزيد من فرص الاحتكاك والمواجهات على أسس عرقية.([1])

٥ – وثيقة بيلين إيتان

في محاولة من قبل الحزبين الكبيرين العمل والليكود في أواخر التسعينات، قبل نشأة حزب كديما، لوضع موقف مشترك من قضايا الحل النهائي مع الجانب الفلسطيني، تم تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن تكتل الليكود "الليكود–تسوميت–غيشر" برئاسة عضو الكنيست "ميخائيل ايتان"، وممثلين عن حزب العمل برئاسة "يوسي بيلين"، وتوصلت اللجنة فيما عرف "خطة اتفاق وطني حول مفاوضات الوضع الدائم مع الفلسطينيين "، أو وثيقة "بيلين –ايتان "، وتمثل ما تعلق فيها بموضوع اللاجئين في:

أ – الاعتراف بحق دولة "إسرائيل" في منع دخول لاجئين داخل مناطق سيادتها،

---

١) المصدر السابق.

ب – السلطة الفلسطينية مخولة باستيعاب كل شخص داخل أراضيها حسب اعتباراتها،

ت – إجراءات دخول السكان للكيان الفلسطيني وقيود الدخول تبحث في مفاوضات التسوية الدائمة،

ث – تقام منظمة دولية تلعب فيها "إسرائيل" دوراً هاماً تستهدف تحويل وتطبيق خطط التعويض وتأهيل اللاجئين في أماكن سكناهم، وتبحث مطالبها بالتعويضات لصالح المهاجرين اليهود في دول عربية،

ج – "إسرائيل" والكيان الفلسطيني، كل واحدة في مجالها، تعملان على تأهيل اللاجئين على قاعدة حل وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة، وإلغاء مكانة اللاجئ، وترتيب سكن دائم وخلق فرص عمل بمساعدات دولية،

ح – تواصل "إسرائيل" سياستها بشأن لم شمل العائلات حسب المواصفات الحالية.([1])

٦ – مشروع شمعون بيرس

المعروف بـــ"الحل الشرق أوسطي لقضية اللاجئين"، ويقوم تصوره على المرتكزات التالية:

أ –نفي مسؤولية "إسرائيل" عن ولادة القضية، واتهام الدول العربية ب عدم استيعابها اللاجئين الفلسطينيين بنفس الروح التضامنية التي أبدتها "إسرائيل" تجاه لاجئي الحرب من اليهود، وتنطوي هذه المقدمة على أكثر من مغالطة: فاللاجئون عرب بين عرب لا صفة وطنية محددة لهم، وهناك لاجئون يهود، وهذا غير صحيح، كما أن "إسرائيل" مسؤولة عن عمليات اللجوء بالإكراه وفق دراسات عربية وإسرائيلية موثقة،

ب –لا ينبغي التوقف عند تاريخ المشكلة، لأن هذا غير مجد عمليا في حل القضية،

ت –ما حدث في الشرق الأوسط من عمليات لجوء له سوابق في جهات كثيرة بفعل الحروب والكوارث..انها إذن حالة من حالات..لا أكثر،

ث –يتعين تحسين أحوال المخيمات بالتعاون بين "إسرائيل" والدول المعنية،

ج –تكوين بنك للمعلومات الإقليمية حول اللاجئين، للتخطيط لتأهيلهم وتوطينهم في الشرق الأوسط، بعد إعداد البنية التحتية اللازمة، وإنشاء مشاريع إسكان ملائمة على نطاق الدول العربية، ينتقلون إليها، أما المقيمون في الدول العربية فسيكون لهم الخيار في امتلاك البيوت التي سيقيمون فيها،

ح –التعاون الدولي المطلوب يقوم بأن تتولى الاتحادات المالية الدولية معالجة تمويل وإنشاء البنية التحتية المادية، بالإضافة للمؤسسات التعليمية والدينية والرعاية الصحية

---

١) قراءة في خطط إسرائيلية للحل الدائم، مركز التخطيط الفلسطيني، مكتب الرئيس، دراسة رقم ٣٧، ١٩٩٧.

والمراكز الحديثة للصناعة والتجارة والخدمات الاجتماعية، بهدف إدماج اللاجئين في المجتمع المحلي،

خ -إفساح المجال من قبل الأونروا لنظرية إعادة التأهيل، بدلا من استراتيجية الإغاثة،

د -لا مجال لحق العودة، الذي سيؤدي إلى محو الوجه القومي لدولة "إسرائيل".([1])

١) بيرس، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٤، ص .٢١٦

سادسا: المواقف الإعلامية الداعمة للموقف الرسمي

بعد مرور ما يقرب من ستين عاما على قضية اللاجئين، ورغم تأكيد العديد من الخبراء والمؤرخين على إمكانية تطبيق حق عودتهم إلى أراضيهم المحتلة، ادعت تلك المشاريع بأن العودة إمكانية غير عملية وغير قائمة، لأن القرى التي تعود أصولهم إليها أصبحت مدمرة، وهناك مستوطنات يهودية جديدة أقيمت على أراضيها.

وكدليل على استحالة هذه الفرضية، يجادل الإسرائيليون بأن العودة أشبه بنقل مخيمات اللجوء داخل "إسرائيل"، وهناك آخرين خيالهم أكثر إيحاءاً، يقترحون بأن العودة تتطلب تدمير المدن والبلدات اليهودية، وبهذا سوف تخلق موجات هجرة جماعية أخرى، ولكن هذه المرة ضد اليهود، ويستخدمون لذلك مقولة "ارموهم في البحر".

وقد اعتمدت المؤسسة الرسمية في الكثير من مواقفها السياسية لرفض حق العودة على ما ترددده جوقة من المثقفين، الذين يرفضون الإقرار بهذا الحق، ويؤكدون في الكثير من المحافل البحثية والفكرية والإعلامية أنه ادعاء كاذب ومخادع بشكل سافر، وهو خيار لا وجود له، ولن يكون متاحا في أي مستقبل منظور.

ومن هؤلاء الكاتب المعروف "أندريه درزنين"، والأكاديمي اليميني من جامعة حيفا البروفيسور "يوئاف غيلبر" مؤلف كتاب "النكبة والاستقلال" الذي يوجه لومه للفلسطينيين لتمسكهم بهذا الحق، بعد أن يجدد رفضه الاعتراف به، ويقول: غالبية اليهود يريدون دولتين لشعبين، والفلسطينيون لا يتحدثون عن حل، إنما يتحدثون عن العدل، هم لا يرون بما نتنازل عنه تنازلا إنما عودة لما أخذ منهم، والعدل من ناحيتهم هو عودة اللاجئين ! متذرعا بأن الفلسطينيين هم من بدأ حرب عام ١٩٤٨، وبالتالي هم من سيدفعون الثمن.([1])

وهكذا بقيت الغالبية العظمى من السياسيين والكتّاب الإسرائيليين ضد حق العودة، ويؤكدون في كل مناسبة أنه غير قابل للتطبيق، حيث صرّح وزير القضاء "يوسي بيلين" في ديسمبر ٢٠٠١ أن "إسرائيل" لن تستطيع أبداً السماح للاجئين بالعودة لديارهم الأصلية، لأنه يعني أن تكون بالضرورة "مجرد دولة عادية، وليس دولة كما أردناها دوماً"، آخرون وضعوا الموقف الإسرائيلي في معانٍ أكثر حدة، مصرحين بأن المواجهة والعنف هي شيء مفضل لديهم على عودة اللاجئين!

وقد دارت تعليلات هؤلاء برفضهم لحق العودة لاعتبارات عديدة، أهمها:

١ – التخوف من تشكيل "كابوس ديمغرافي" و"غيمة سوداء" تهدد الوجود اليهودي برمته ، طالما أنهم لن يتخلوا عن أغلبية يهودية داخل الدولة، وبالتالي ففي حال عودة اللاجئين، لن

---

١) مجلة قضايا اسرائيلية، تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٤، ص٨٠.

يصبح من حقهم المطالبة بحقوق خاصة وامتيازات هي حالياً ممنوحة لهم فقط دون سواهم ، لكن الأمر المثير حقا أنه بغض النظر عن العودة فقد توصلت جميع الدراسات الدولية والفلسطينية والإسرائيلية لنتيجة مفادها أن السكان الفلسطينيين في "إسرائيل" والمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ سيتجاوز عدد السكان اليهود خلال عقدين من الزمن،

٢ – الرغبة في المحافظة على دولة يهودية مقتصرة على اليهود، على أساس قرار التقسيم ١٨١ الذي أصدرته الأمم المتحدة، علما بأن التفسير القانوني لـ لقرار يدحض الحجة الإسرائيلية، لأنه أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، مع اشتراطه بشكل واضح على عدم التمييز على أسس عنصرية، كما تبنّى مبدأ حماية حقوق الأقلّيات السياسية والمدنية والدينية، مؤكّدا وجوب الحفاظ على تساوٍ ديم وغرافي أساسي بين السكان اليهود والفلسطينيين داخل الدولة اليهودية المقترحة،

٣ – أثار هذا الرفض المطلق فكرة تهجير الفلسطينيين خارج المنطقة، تحت بند سياسة "الترانسفير"، فيما دعا آخرون لوجوب المحافظة على أنظمة الطوارئ منذ عام ١٩٤٨،

٤ – يستند الإسرائيليون في رفضهم للعودة بغية المحافظة على أغلبية يهودية ساحقة، إلى مبادئ عنصرية فئوية تتعارض مع جميع القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية الإنسانية ، وتم تدعيم تلك الحجج بالعديد من الكتابات والآراء البحثية والإعلامية، نورد بعضا منها للأهمية:

أ – الكاتب الصحفي "داني روبنشتاين" محلل الشؤون الفلسطينية، قال: إن الحق الطبيعي للاجئين المهجرين بالعودة أثناء الحرب، نزوحاً أو طرداً، للمناطق التي هجّروا منها، هو موضع خلاف في القانون الدولي، ومن الصعب إيجاد داعمٍ متناغمٍ مع هذا الحق حتى في المعاهدات الدولية!([1])

ب – المحاضر في جامعة تل أبيب، والباحث في مركز جافي للدراسات الإستراتيجية "مارك هيلر" زعم أن حق العودة "هو حق ليس مطلوب ولا مضمون للاجئين آخرين".([2])

ت – "روث لابيدوث" بروفيسور في القانون الدولي بالجامعة العبرية رأى أن حق العودة في قوانين حقوق الإنسان "من المفترض أن يطبّق على الأفراد، التأكيد على حق الفرد وليس لمجموعات كبيرة من الناس الذي غادروا كضحايا للحرب"!([3])

ث – "شلومو غازيت" يزعم أنه عندما تم تبني القرار ١٩٤ لا زالت المنازل والممتلكات موجودة، ومنذ ذلك الوقت دمرت المنازل وبنيت مستوطنات جديدة ذات طابع مختلف ، وهكذا بينما كان مبدأ عودة اللاجئين لمنازلهم الأصلية مناسباً وممكناً عام ١٩٤٨، أصبح خياراً غير

---

١) هآرتس، ٤-١-٢٠٠١

٢) نشرة صادر عن المركز بتاريخ ١٤-٧-٢٠٠٠

٣) معاريف،١٦-١-٢٠٠١

واقعي منذ سنوات مضت، وتطبيقه هذه الأيام هو تفكيك وهدم البنية التحتية الجديدة التي بنيت على مدار الخمسين عاماً الماضية.([1])

ج – يشير "غازيت" في موضع آخر بقوله: سمعت وقرأت بتمعّن توقعات الخبراء الديموغرافيين، ورأيت الكتابات على الجدران، وإذا لم تأخذ "إسرائيل" الخطوات المناسبة والضرورية لمنع عودة اللاجئين، فإنها ستتعرّض وجودها كدولة يهودية للفناء، كدولة بأغلبية يهودية ساحقة، نحن– الإسرائيليون– نحتاج للاعتراف بوجود الخطر، الضرورة والحاجة الملّحة لرؤيتها كتهديد موجود، وضرورة وضع هذا الخطر في أول وية الهموم الوطنية وموضعاً لاتخاذ سياسات طارئة.([2])

ح – المعلق السياسي "تسفي بارئيل" يستغرب من تخلي الفلسطينيين لنكبتهم ومأساتهم من خلال نقلهم من مخيمات اللجوء في لبنان أو غزة إلى مخيمات أخرى، زاعما أن أغلبهم لن يتمكنوا من العودة لمنازلهم الأصلية، حتى لو وافقت "إسرائيل" على عودتهم داخل حدودها.([3])

خ – الكاتب والمؤلف "ديفيد غروسمان" عبر بلسان حال الإسرائيليين عن رغبتهم بالاحتفاظ بالتفوّق العددي، نافيا أن تكون هذه الرغبة عنصرية أو وطنية متطرفة.

د – المحلل السياسي البارز "دان مرغليت" كان الأكثر وضوحا عن مكنونات السياسة الإسرائيلية من رفضها لعودة اللاجئين، حين قال أن جذور جميع العائلات الفلسطينية ستتحدر في التاريخ حتى نصل النبي محمد، ومعنى ذلك أنه سيضع حداً للدولة اليهودية.([4])

ح –الأكثر غرابة من بين المعارضين لحق العودة للاجئين كان السياسي اليساري "يوسي بيلين" الذي يقدم نفسه كداعية سلام مع الفلسطينيين، حين قال: أنا مقتنع تماماً أن هذا ليس الخط الأحمر الوحيد، لأنه في اللحظة التي تفقد فيها "إسرائيل" أغلبيتها اليهودية، س تفقد هويتها الوطنية، ولن تكون قادرة على الوجود بنفس المكونات التي قامت على أساسها، حيث ستكون مجرد دولة عادية، وليس دولة كما نريدها.([5])

خ –الخبير العسكري والاستراتيجي الأكثر شهرة "زئيف شيف" قال بكل وضوح: إذا ما كانت هناك ضرورة ملحة لـ"إسرائيل" للاختيار ما بين تقديم تنازلات حول حق العودة وبين الحرب، فسوف تفضّل المخاطرة بخوض مواجهة عنيفة محتملة.([6])

---

١) جيروسالم بوست، ٦ -٢-٢٠٠١

٢) جيروزالم بوست، ٢٨-٣-٢٠٠١

٣) هآرتس، ٣١-١٢-٢٠٠٠

٤) هآرتس، ١٧-٧-٢٠٠٠

٥) معاريف، ٤-١٢-٢٠٠١

٦) هآرتس، ٣-١-٢٠٠١

ولأهمية المواقف الإعلامية والبحثية التي استند إليها الساسة الإسرائيليون في مواقفهم المتعنتة من قضية اللاجئين، تورد الدراسة عددا من هذه المقالات والكتابات الصحفية والبحثية، لعدد من كبار المعلقين والمحللين الإسرائيليين، كما هي دون أي تعديل.

١ – اللاجئون.. لب القضية الفلسطينية([1])

بقلم: رامي لفني([2])

رغم ما يبدو تغيرا للهجة في المبادرة السعودية، إلا أن "إسرائيل" قد تضيع فرصة السلام مرة أخرى بسبب فرضيات متحجرة وقصر إدراك تاريخي، رغم تصريحات رئيس الوزراء الايجابية، إلا أن "إسرائيل" ترفض التفاوض على أساس المبادرة السعودية طالما تضمنت ذكر قضية اللاجئين، رغم أن صيغة المبادرة تقول ان كل حل لمشكلة اللاجئين سيكون متفقا عليه بينها وبين الفلسطينيين، أي أنها تعطي "إسرائيل" حق الفيتو على التسوية في هذه القضية.

ورغم التجربة الإسرائيلية في إدارة الصراع والتفاوض، إلا أنها ما زالت تعاني من قصر النظر وعدم فهم جذور المشكلة الفلسطينية، بعد عشرات السنين من الحديث عن وحدة القدس الأبدية، يسود إجماع واسع منذ محادثات كامب ديفيد: الأحياء العربية في القدس ستكون فلسطينية، بعد سنوات من الرفض الشامل لمبدأ العودة لحدود حزيران ١٩٦٧، أصبح من الواضح اليوم أن الحدود ستمر وفقا للخط الأخضر مع تعديلات حدودية متفق عليها، التأخر في إنضاج الوعي الإسرائيلي لقبول ما سيعتبر بعد زمن مسألة بديهية، تسبب بالإضافة لعوامل أخرى، في إهدار سنوات عزيزة وتضييع الفرص، هذا ما قد يحدث الآن أيضا.

قضية اللاجئين ليست ملحقا فرعيا بالمشكلة الفلسطينية، يمكن إبقاؤه حتى النهاية ، اللاجئون هم لب الصراع، ونواة القيم العليا القومية الفلسطينية، كثيرون في "إسرائيل" كانوا يتمنون ربما بأن تنشأ قومية فلسطينية غربية تكتفي بمظلة الدولتين لشعبين، بينما تتلاشى مشكلة اللاجئين من تلقاء نفسها، ولكن ليست هناك قومية فلسطينية كهذه، ليست هناك قومية فلسطينية لا تعتبر اللجوء الفلسطيني جزءا لا يتجزأ منها، باعتباره أساسا باعثا ومميزا للحكاية القومية والتجربة الشخصية والجماعية في الواقع السياسي الحالي.

نشوء ظاهرة اللجوء إثر نكبة ١٩٤٨ هو الحدث الذي يبلور التاريخ الفلسطيني الجديد الذي ولدت فيه الهوية الفلسطينية الحديثة، من وجهة النظر الفلسطينية حكاية كارثة ١٩٤٨ هي حكاية لم تُحكَ بعد، ومسألة نجحت "إسرائيل" والعالم في كنسها تحت بساط التاريخ وكأنها

---

١) معاريف، ٢٠٠٧/٣/٢٥

٢) كاتب يساري.

لـــم تحدث، باستثناء مجموعة قليلة من التذكير غير الـــملزم في الـــمحافل الدولية، يمكن القول إن ضائقة اللاجئين قد نُسيت، وأنها ليست جزءا من أي خطة متعارف عليها للتسوية ، التجاهل، حسب وجهة نظر الفلسطينيين، هو ليس فقط تجاهلا لأُمنية انسانية وشخصية، بل طمس للحكاية الفلسطينية.

"إسرائيل" تخشى أن يشبه اعترافها بمشكلة اللاجئين الاعتراف بعدم شرعية الصهيونية، لكن ليس بالضرورة تفسير الأمر على هذا النحو ، الفلسطينيون من ناحيتهم سيضطرون لقبول نتائج الأحداث التاريخية التي لا يمكن إعادتها للوراء، وعلى أساس هذا الفهم، سيكون من الواجب بلورة الحل المعقد بلا شك، لكن هناك من يعتقد أن مجرد الاعتراف سيزيل قسما مهما من ترسبات قضية اللاجئين، وسيشق الطريق نحو تسويات إبداعية.

٢ – مشكلة اللاجئين: الوهم.. والخديعة([1])

بقلم: بن درور يميني([2])

الوهم والخديعة من الأسس القوية التي تقوم عليها قضية اللاجئين ، الوهم بوجود حق عودة، والاعتقاد بأن "إسرائيل" هي التي تتحمل مسؤولية مشاكل العالم العربي عموما واللاجئين خصوصا، والخديعة التي حوّلت اللاجئين إلى قلب الصراع، "رامي لفني" كأغلبية اليسار الاسرائيلي، برهان آخر على أن الوهم والخديعة ليسا من نصيب الجزء الفلسطيني فقط، بل تغلغلا إلى العالم الواسع، هذا الوهم وهذه الخديعة سيطرا على وسائل الإ علام والمؤسسات الاكاديمية، وهما موجودان داخلنا، وليس فقط بواسطة المناهضين المتعصبين للصهيونية، ءما موجودان أيضا داخل المعسكر الذي يفترض به أن يكون عقلانيا.

يتوجب التكرار مثل الببغاء "أنا أعترف بالذنب"، لقول الحقائق الأساسية : الجانب العربي هو الذي رفض أي تسوية عام ١٩٤٨، وهو الذي أعلن الحرب على حل التقسيم ، وأعلن عزمه تنفيذ "مذبحة جماعية" ضد اليهود لمنع اقامة الكيان اليهودي ، الذي قررت الامم المتحدة إقامته، ويرفض الكثيرون جدا في الجانب العربي الاعتراف به.

اذاً، فـ"العدوانية العربية" هي التي تسببت بمشكلة اللاجئين والمشاكل المشابهة الموجودة في بؤرة الصراع منذ سنين، هناك مشاكل مشابهة لقضية اللاجئين يعاني منها ٣٨ مليون شخص من الذين اضطروا اجتياز هذه التج ربة غير اللطيفة من تبادل السكان ، هذا حدث أيضا خلال العقود الأخيرة في قبرص ويوغسلافيا سابقا ، ولم يتم تضخيم "مشكلة اللاجئين" بأي حالة من هذه الحالات للحجم الضخم الذي وصلت اليه الحالة الفلسطينية ، كل

---

١) معاريف، ٢٠٠٧/٣/٢٥

٢) كاتب يميني

ملايين اللاجئين تقريبا لم يعودوا لاجئين منذ مدة طويلة ، والفلسطينيون وحدهم فقط ظلوا جرحا مفتوحا، ويمدون عشرات الجمعيات والصحافيين والباحثين الذين يُضخمون المشكلة.

"لفني" ينضم لهذه الخديعة، حيث يدعي أن "اسرائيل" والعالم نجحوا في كنس قضية اللاجئين تحت البساط، قرأت ما كتبه وفركت عيوني ، عفوا؟ هل هناك مجموعة أخرى من اللاجئين في العالم حظيت بنسبة واحد في المائة مما حصل عليه اللاجئون الفلسطينيون في العلاقات العامة العالمية؟ وهل يمتلك "لفني" ذرة من التصور حول ما يتحدث عنه؟ الحقيقة معاكسة، المشكلة ضُخمت إلى أبعاد رهيبة بواسطة الخديعة والغش، وبذلك فقط يُبعدون الحل.

وبدلا من التعامل مع الفلسطينيين كأشخاص ناضجين، وبدلا من القول لهم إن الحلول التي طُبقت في العالم في المائة سنة الأخيرة، مناسبة لهم أيضا، يقولون لهم العكس ، الحل سيكون فقط اذا قيلت الحقيقة: أن عدد اليهود الذين جاؤوا من الدول العربية لـ"إسرائيل" أكثر من عدد الفلسطينيين الذين توجهوا للدول العربية، وأنه إذا طُبق حق العودة وفقا للرؤية الفلسطينية وتصورات مُضخمي المشكلة، سيتحول العالم إلى حالة من الفوضى، وأن الامم المتحدة نفسها وكذلك الأسرة الاوروبية قد اعترفت بأن إعادة اللاجئين ستزيد من المشكلات ولن تحلها، هذا ما حدث في قبرص وفي يوغسلافيا سابقا، وبدلا من تبديد الوهم يتطوع الكثيرون، بمن فيهم "لفني" لتغذية الوهم القائم.

المبادرة السعودية ملائمة وجديرة، لكن السؤال ما الذي يقصده العرب حين يقولون إن قضية اللاجئين لم تُحل بعد، الاحتمالية الوحيدة للتقدم في المسار السعودي تتم من خلال العزل التام لقضية اللاجئين، لأن الوهم الذي يتكرر مائة مرة لا يتحول الى حقيقة من خلال ذلك.

لدينا ما يكفي من الأطراف التي تفضل الوهم والخديعة، هم يكرسون فقط وجود هذه المشكلة، الامر لا يتعلق بالعمى الاسرائيلي، بالتأكيد لا، هذه الخديعة الفلسطينية التي تحصل على قدر كبير جدا من التعزيزات على المستوى الإعلامي والأكاديمي، لكن في الواقع هناك عمى في الجانب الإسرائيلي أيضا.

٣ – درس في التطهير العرقي([1])

بقلم: أوري أفنيري[2]

"جمعت بيديّ أشلاء جثتي ولديّ، قذيفة واحدة أطلقها المعتدون قضت عليهما، وخلال ثانية واحدة قضت على حياتي إلى الأبد"، تحدثت المرأة بهدوء، ابنها الثالث ويبلغ من العمر ٨ أعوام يقف بجانبها ويكفكف الدموع بين الفينة والأخرى عن وجنتيها، امرأة أنيقة، يجمع

---

١) المشهد الإسرائيلي، ٢٠٠٦/٢٨/٦

٢) أبرز نشطاء السلام الإسرائيليين

خصلات شعرها منديل وردي، ملبسها أنيق، منضبطة ، لكن الكراهية تملأ قلبها تجاه "المعتدين" الذين تسببوا في كارثتها، الصربيون، باقة ورد كبيرة وصور الأولاد على عتبة البيت تذكر بأن اليوم هو يوم ذكرى كارثتها، حدث ذلك قبل ١٥ سنة، في اليوم الأول من الحصار على سراييفو.

من اللحظة التي حطت فيها طائرتنا ، راحيل وأنا، في المدينة، تشبثت بنا سراييفو وألقت بنا في دوامة من المشاعر، التي لم تتركنا للحظة واحدة، لا يمكن أن يكون الإنسان غير مكترث في سراييفو، حتى حجارة الجدران تستغيث، بكل ما في هذه الكلمة من معنى، فالجدران مزقتها العيارات، خرب كانت بيوتا في الماضي، أشخاص يحملون حكايات تقشعر لهولها الأبدان وكأنها حدثت بالأمس، مدينة تستهوي القلوب وتمزقها.

كانت سراييفو، طيلة أربع سنوات كاملة، تحت الحصار. من الصعب التصديق أن هذا قد حدث قبل عشر سنوات فقط. عاصمة دولة أوروبية محاصرة من كل حدب وصوب، منكوبة، مجوّعة، مجزأة، معذبة، وأوروبا كلها تقف مكتوفة الأيدي.

عاصمة البوسنة والهرسك مدينة رائعة الجمال، وجمالها بالذات سبب كارثتها ، سراييفو التي تحيط بها الجبال، تقع في واد، تحيط بها التلال العالية من كل ناحية، تلال خضراء، تكسوها الغابات، أو تلال مرصوفة بنقاط متكاثفة من أسطح القرميد الحمراء ، لا يوجد مكان في المدينة لا يمكنك من رؤية التلال ، هنا يكمن جمالها، لكن لكون كل قمم هذه التلال قد احتلها الجيش الصربي الذي هاجم المدينة، لم يكن في المدينة مكان لم يكن فيه السكان مكشوفين أمام القناصة، ليس يوما ولا أسبوعا ولا شهرا، بل أربع سنوات كاملة.

سراييفو هي مدينة من القبور ، هناك عشرات المقابر تنتشر داخل المدينة، منها الصغيرة ومنها الكبيرة ومنها الكبيرة جدا ، عشرات الشواهد يبهر بياضها الأبصار، موحدة على الأغلب من ناحية شكلها والكتابة المختصرة عليها، وتحتها باقات من الورد النديّ، لقد أبيد ١٢ ألف من سكان المدينة في الحصار، ١٥٠٠ منهم من الأطفال الذين لم يبلغوا ١٤ عامًا بعد، ما زالت المدينة بأكملها تعيش في حالة صدمة.

"الحرب العرقية"، من وجهة نظري، تختلف عن أي حرب أخرى ، الحرب "العادية " تدور رحاها بين الدول، وفي معظم الأحيان تكون بسبب خلاف على منطقة بين هذه الدول ، هكذا قاتل الألمان الفرنسيين طيلة مئات السنوات بسبب منطقة الإلزاس ، وأما الحرب العرقية فهي حرب بين الشعوب على أرض معينة، كل منها يدعي بأنها وطنه، في مثل هذه الحرب لا يتطلع كل طرف من الأطراف لاحتلال معظم الأراضي، بل وبالأساس، إلى طرد أبناء الشعب الآخر منها، لذلك فهذه الحرب تكون دائما قاسية بشكل خاص.

حرب العام ١٩٤٨ كانت حربا عرقية بين اليهود والعرب ، كل طرف من الطر فين آمن بأن البلاد كلها له، تم طرد نصف أبناء الشعب الفلسطيني من بيوتهم في هذه الحرب، البعض منهم بسبب أحداث الحرب ، والبعض الآخر بسبب سياسة منتهجة ، لتوخي العدل التاريخي يجب أن نذكر أنه في المناطق مع أنها قليلة التي احتلها العرب، لم يبق فيها يهود ، لكننا احتللنا ٧٨% من البلاد، ولم يبق عرب في هذه الأراضي تقريبا ، تم تهجير ٧٥٠ ألف عربي وبقي أقل من مائة ألف ، تم تدمير مئات القرى، وأقيمت على أنقاضها بلدات يهودية ، أحياء كاملة في المدن أخليت من سكانها، وتم إسكان القادمين الجدد فيها، الاحتلال والطرد يلازمان بعضهما البعض، باختصار: تطهير عرقي.

الحرب في البوسنة كانت مشابهة، غير أنه لم يكن فيها طرفان كما كانت الحال لدينا، بل ثلاثة أطراف : البوسنيون المسلمون، الصربيون المسيحيون الأرثوذكس ، والكرواتيون المسيحيون الكاثوليك، كل طرف من الثلاثة حارب الطرفين الآخرين ، كانت الحرب مصحوبة بمجازر فظيعة، "كان الفلاحون الذين يحرثون أراضيهم يكتشفون كل يوم مقابر جماعية جديدة"، قال لنا بوسني حزين.

كما حدث لدينا قبل حرب العام ١٩٤٨، عاشت في البوسنة فئات سكانية مختلفة تتداخل فيما بينها، كانت المدن مختلطة مثل حيفا والقدس، وكانت القرى تقع إحداها بجانب الأخرى، قرى برزت فيها مآذن المساجد، وارتفعت فيها أبراج الكنائس الكاثوليكية، وبدت فيها قبلب الكنائس الأرثوذكسية، وهكذا فإن الحرب العرقية في البوسنة، كما هي الحرب العرقية في "إسرائيل"، لم تنته بعد.

٤ – مسألة اللاجئين لن تختفي تلقائياً[١]

بقلم: د. دان ياهف[٢]

تختزل معظم الأدبيات البحثية والنظرية التي تعالج قضية لا جئي العامين ١٩٤٨ و١٩٦٧ مواضيع بحث هذه القضية في حدود زمان ومكان الحدث ، وتتجاهل توجه "البيشوف" والدولة والحركة الصهيونية من مسألة عرب "أرض إسرائيل" بمجملها.

لقد تبنى زعماء "البيشوف" والحركة الصهيونية على الدوام توجه إقصاء العرب الفلسطينيين، ونادى من تطرق لهذه المسألة بالترانسفير وتفريغ البلاد من عربها بطردهم إلى مناطق "الضفة الغربية"، وإلى الدول العربية وحتى لأميركا الجنوبية.

---

١) يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/١/٢٣

٢) أستاذ جامعي في كلية "بيت بيرل".

على هذه الأرضية الرحبة يمكن "فهم" تجاهل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لضرورة إيجاد حل معين لوضعية اللجوء قد يسهم في تقريب السلام المنشود، وسط الرفض والاستبعاد التامين لـــ"مبدأ حق العودة".

مع ذلك فإن مسألة اللاجئين لم تبارح بساط البحث منذ العام ١٩٤٨، على العكس فقد نالت شهرة واسعة، ونشر عنها الكثير، في وسائل الإعلام العالمية والإسرائيلية على حد سواء: حقهم بالعودة إلى بيوتهم التي تركوها أو شردوا منها، أو عن طريق منحهم تعويضات ملائمة.

لقد بحثت مسألة اللاجئين مراراً في اجتماعات الأمم المتحدة، حيث عادت الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية وأكدت مطالبتها بوجوب تعاطي إسرائيل بشكل ملائم فيما يتعلق بحل المشكلة.

جميع رؤساء الولايات المتحدة، مثل هاري ترومان، دوايت آيزنهاور وجون كينيدي، طالبوا بتسوية مشكلة اللاجئين، وتحدث ممثلوهم عن استيعاب ٧٥ ألف لاجئ ولاحقاً عن ١٠٠ ألف، ووعدوا بالمساعدة في تقديم تعويضات للاجئين الذين سيبقون خارج حدود "إسرائيل".

حكومات "إسرائيل" تعمدت عدم البحث في حلول إبداعية للمشكلة التي اقتصرت مناقشتها على محافل أكاديمية وجماهيرية ومنظمات غير برلمانية، غير أن مشكلة اللاجئين طرحت مجدداً وبقوة أواخر العام ٢٠٠٠، بعد مرور أكثر من خمسين عاماً على ولادتها، وكذلك في أعقاب اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، واندلاع الانتفاضة، والانسحاب المستقبلي من "المناطق" والمفاوضات مع منظمة التحرير ومع السلطة الفلسطينية.

لقد بدأ هروب وطرد السكان الفلسطينيين من بيوتهم مباشرة بعد قرار الأمم المتحدة الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ بشأن تقسيم البلاد وإقامة دولة "إسرائيل"، واتسع نطاق عمليات الهرب والطرد المذكورة بشكل هائل في ربيع العام ١٩٤٨، وعلى إثر ذلك بلورت الزعامة الإسرائيلية موقفاً يقضي بوجوب عدم تمكين اللاجئين من العودة إلى داخل حدودها، وفي نهاية نيسان ١٩٤٨ ناقشت الحكومة الإسرائيلية الانتقالية اقتراحاً بإقامة "لجنة ترانسفير" مهمتها تقديم المشورة ضد عودة اللاجئين، والترويج لاستيعابهم في بلدان الخارج، بما فيها الدول العربية.

وفي جلسة الحكومة المؤقتة بتاريخ ١٩٤٨/٦/١٦ صرح موشيه شاريت: أكثر شيء مفاجئ في نظري أن تصبح البلاد فارغة من سكانها العرب، في تاريخ أرض "إسرائيل" هذا مفاجئ أكثر من إقامة الدولة العبرية، علينا أن نكون مستعدين لدفع ثمن الأرض، سنحصل في المقابل على ممتلكات وعقارات وأراض، وسوف يستخدم الثمن الذي سندفعه في توطين اللاجئين الفلسطينيين في بلدان أخرى، ولكنهم لن يعودوا، هذه هي سياستنا: لن يعودوا، وفي

مكان آخر، قال: سيكون الحدث الأروع في أرض "إسرائيل" هو الإخلاء الشامل والكامل للسكان العرب، أما العودة للوضع القائم من قبل فهي غير واردة في الحسبان".

في ديسمبر ١٩٤٨ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٩٤، ودعا لتمكين اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم من القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ، وبهدف العيش بسلام مع جيرانهم، وفيما يتعلق باللاجئين الذين يفضلون عدم العودة أقرت الأمم المتحدة بديلاً يتمثل في الحصول على تعويضات ملائمة عن ممتلكاتهم المتروكة والمسلوبة.

وبعد حرب "الأيام الستة"، عاد مجلس الأمن للتأكيد مجدداً على القرار المذكور، وسط توسيع نطاقه ليشمل لاجئي العام ١٩٦٧، وجاء ذلك في صيغة القرار ٢٣٧.

بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢١ صرّح وزير الخارجية شاريت في مؤتمر صحفي بواشنطن بأن "إسرائيل" ستساعد، في نطاق تسوية شاملة، بتوطين وتأهيل اللاجئين في الدول المجاورة بوسائل مالية، وأضاف: أن حكومة "إسرائيل" تعترف بمبدأ التعويض عن ممتلكات مفقودة.

في صيف العام ١٩٤٩، وفي مؤتمر لوزان الذي عقد برعاية لجنة المصالحة المنبثقة عن الأمم المتحدة ومشاركة ممثلي الحكومة الإسرائيلية واللاجئين الفلسطينيين أعلن رئيس الوزراء دافيد بن غوريون ووزير خارجيته موشيه شاريت، إثر ضغط أميركي، عن موافقة مبدئية على بحث إمكانية السماح بعودة عَدد يصل لغاية ١٠٠ ألف لاجئ، لكن هذا الاقتراح لم يطرح مجدداً، وبالتالي فقد طواه النسيان.

في آب ١٩٤٩ عينت الحكومة الإسرائيلية لجنة مهمتها تزويدها بمعطيات حول موضوع اللاجئين واقتراح طرق لحل مشكلتهم، وفي نهاية شهر أكتوبر من العام ذاته قدم أعضاء اللجنة لوزارة الخارجية "مذكرة لتسوية بشأن اللاجئين العرب" نصت في جوهر توصياتها على توطين اللاجئين خارج حدود "إسرائيل".

في ١٩٤٩/١٠/٢٠ عينت لجنة أخرى لفحص مسألة التعويض مقابل أملاك الغائبين ، غير أن وزير المالية في حينه، اليعيزر كابلان، رفض عملياً تنفيذ توصيات اللجنة التي قدمت في آذار ١٩٥٠، وفي أوائل الخمسينيات "اختفت" مسألة "حق العودة"، واختفى معها الاستعداد الإسرائيلي المتحفظ بدفع تعويضات معينة للاجئين.

وفي آذار ١٩٥١ أبلغت "إسرائيل" الأمم المتحدة أنه وعند حساب التعويضات المحتملة للاجئين، ينبغي أن تُؤخذ بالحسبان مطالب اليهود الذين هاجروا من البلدان العربية، وقد طرح إدعاء آخر في السياق ذاته، مؤداه أن "إسرائيل" استوعبت قرابة ٢٠٠ ألف مهاجر يهودي من الدول العربية، وبالتالي فإن "إسرائيل" تكون ساهمت ووفت بما عليها في حل مشكلة اللاجئين.

في أيلول ١٩٥١ عقد في باريس تحت إشراف الأمم المتحدة مؤتمر حول قضية اللاجئين، أعلنت فيه "إسرائيل" أنها لن تتمكن من دفع تعويضات طالما استمرت المقاطعة

الاقتصادية العربية المفروضة عليه، وطالما ظلت الحكومة المصرية تمنع الملاحة الإسرائيلية عبر قناة السويس.

في السنوات التالية، ولغاية اليوم من ناحية عملية، ظلت "إسرائيل" متشبثة بمواقفها التقليدية التي اكتسبت مكانة ونفاذ مبادئ رسمية مُوجِّهة في هذا الصدد، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- العرب هم الذين خلقوا مشكلة اللاجئين، وبالتالي فإن مسؤولية حلها تقع على عاتقهم،
- الحكومات العربية تستخدم اللاجئين ومشكلتهم لأهداف سياسية،وسلاح ضد "إسرائيل"،
- الدول العربية كبيرة وغنية بما يمكنها من استيعاب وتوطين اللاجئين،
- من الأفضل للاجئين أن يعيشوا في الدول العربية على العيش في دولة يهودية،
- لا تمتلك إسرائيل مكاناً أو مساحة لاستيعاب اللاجئين، على الرغم من أنها استوعبت قرابة مليون مهاجر منذ العام ١٩٩٠!
- "إسرائيل" ستكون مستعدة لبحث تقديم تعويضات للاجئين شرط التوصل إلى سلام كامل وإيجاد مصادر تمويل دولية، مع احتساب حسم التعويضات المستحقة لليهود الذين هاجروا من الدول العربية، وأضرار الحرب الاقتصادية العربية ضد الدولة العبرية،
- "إسرائيل" مستعدة لاستيعاب عدد محدود من اللاجئين في نطاق جمع شمل العائلات.

وفي نيسان ١٩٦٤ قدمت لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة وثيقة تقدير ، أعدها الكولونيل غرفيس بشأن قيمة الممتلكات العربية المتروكة في "إسرائيل"، وعلى إثرها عينت وزيرة الخارجية "غولدا مئير" لجنة برئاسة "عزرا دنين" أعدت وثيقة مضادة بعنوان "تحليل، ملاحظات وتحفظات على تقرير غرفيس"، لكن التقريرين رفضا وأُهملا في نهاية المطاف.

وأجرت الأمم المتحدة على مر السنوات مناقشات ومداولات لا حصر لها حول موضوع اللاجئين، تعرضت "إسرائيل" خلالها مراراً للإدانة والتوبيخ بسبب رفضها الامتثال والعمل بناءً على قرار الأمم المتحدة.

وفي ١٩٦٧/٦/١٥، وبعد أيام معدودة من حرب "الأيام الستة"، طرحت مجدداً مسألة حل مشكلة اللاجئين، وزير الشرطة "الياهو ساسون" توجه لرئيس الحكومة "ليفي أشكول " بصيغة اقتراح مكتوب جاء فيه: علينا أن نكون السباقين للاعتراف بحقيقة أن اللاجئين كانوا وما زالوا أساس النزاع، وباستثناء مشكلتهم فليس لنا أي نزاع مع العالم العربي، لذا يجب أن نسارع لإيجاد حل ملائم لمشكلتهم، بموافقتهم، ضمن حدود المنطقة المحتلة من قبلنا".

في غضون تلك السنوات توجه ساسون إلى أشكول مرات عديدة في الصدد ذاته، لكن كل توجهاته ذهبت سدى ولم تلق أية استجابة ، ضابط الاقتصاد الرئيسي في "الحكم العسكري" باروخ يكوتيئيلي، تقدم باقتراح على هامش نقاش جرى في معهد "فان لير" في القدس نهاية

العام ١٩٧٥، جاء فيه: إعلان بشأن عودة اللاجئين، وتعلن "إسرائيل" من جانب واحد عن استعدادها السماح بدخول واستيعاب جميع الفلسطينيين الراغبين بذلك في المناطق المدارة.

كما قدمت "مجموعة رحوفوت" تقارير مفصلة حول مسألة اللاجئين، وصلت المؤسسة السياسية الإسرائيلية، غير أن الموضوع غاب عن جدول الأعمال الإسرائيلي لسنوات طوال عقب حرب يوم الغفران في أكتوبر ١٩٧٣.

وبعد التوصل إلى "اتفاقيات أوسلو" وعودة ياسر عرفا ت وغيره من الزعماء الفلسطينيين لقطاع غزة والضفة الغربية، وفي ضوء ما لاح من فُرص لناحية إ قامة دولة فلسطينية ذات سيادة فيهما، راود "إسرائيل" الأمل بشطب مسألة اللاجئين من الأجندة السياسية.

وفي ظل الواقع الراهن، وطالما لم تتوفر تسويات وحلول سلمية شاملة مع الدول العربية كافتها، ومع الفلسطينيين بشكل خاص، فإن مسألة اللاجئين واللجوء ستظل تلاحقنا وتقض مضاجعنا، والسلام لن يتحقق دون حل ملائم ومقبول لدى جميع الأطراف، يشمل حل مسألة اللاجئين.

٥ – عن العودة والعنصرية([1])

بقلم: د. إيلان بابي([2])

أعترف بحق اللاجئين الذين طردوا من قبل "إسرائيل" في حرب ١٩٤٨، من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٤٨، التي واصلت المصادقة على هذا المشروع ولا تزال ملتزمة به هذه الأيام أيضًا ، وحق العودة هذا راسخ في القانون الدولي وفي مبادىء العدالة الكونية، ويمكن الادعاء كذلك، أمام كل من لا يرغب بالتسويغات الأخلاقية ويحتقر المواقف الأخلاقية والأيديولوجية، أنه بدون الاعتراف الإسرائيلي بحق العودة وتطبيقه بصورة تكون مقبولة على اللاجئين أو على من يتحدثون باسمهم، فإن جميع محاولات المصالحة سيكون مصيرها الانهيار، كما حصل فعلاً في عملية أوسلو التي تحطمت إلى شظايا في قمة كامب ديفيد، في صيف ٢٠٠٠.

لكن قضية اللاجئين هي أكثر من سؤال حول حلّ صحيح أو غير صحيح للتطهير العرقي الذي اقترفته "إسرائيل" عام ١٩٤٨، هذه القضية هي الأساس لفهم المشروع الصهيوني كافة، في لبوسه الحالي، وربما هي الأساس أيضًا للبديل الوحيد لوجوده، التسويغ الإسرائيلي الأكثر أساسية، الإجماعي، ضد عودة اللاجئين يتمثل في الخوف من فقدا ن الأكثرية الديمغرافية اليهودية، وهذا الخوف يبدو أقوى من الرغبة في إنكار النكبة والسعي للتهرّب من

---

١) المشهد الإسرائيلي، ٢٠٠٥/٥/٦

٢) محاضر في جامعة حيفا.

المسؤولية عن ارتكاب الجريمة في ١٩٤٨، والموقف الإسرائيلي الأخلاقي والدولي تآكل جدًا، إلى حد لم يعد معه خوف إسرائيلي من الإدانة، ولا رغبة يهودية في التكفير عن الذنب.

هناك في صلب هذا الموقف المأزق الذي أرّق الصليبيين حين اكتشفوا أنهم أنشأوا دولة ليس في أوروبا وإنما في لبّ العالم الإسلامي، وأرّق الكولونياليين البيض الذين سعوا لإقامة دولة قبلية خاصة بهم في أفريقيا ولم يقدروا على القارة السوداء، لكنه لم يؤرّق بالمقدار نفسه الكولونياليين في الأميركتين الذين أبادوا على نطاق واسع البيئة غير البيضاء بمجرّد قدومهم.

في سنة ١٩٢٢ نجحت مجموعة من المستوطنين اليهود من أوروبا الشرقية في إنشاء دولة عتيدة على حراب بريطانية، وأملوا بأن يحافظوا على جيب "أبيض" في لبّ العالم العربي، وقلّل الهولوكوست في أوروبا مخزون اليهود البيض، وفضلت بقية الشتات بغالبيتها الولايات المتحدة أو حتى أوروبا نفسها، وبصورة ليست اختيارية قررت القيادة الأوروبية الشرقية استيراد مليون يهودي عربي مررتهم في عمليات إلغاء لعروبتهم أصبحت موثقة جيدًا الآن بفضل الدراسات لما بعد الصهيونية والشرقية، وهكذا فإنه حتى مع وجود أقلية فلسطينية داخل "إسرائيل" كان بالإمكان بناء الوهم بأن الجيب الصهيوني مبني بكل الفخامة، حتى لو أن الثمن هو التطهير العرقي لغالبية السكان المحليين، والسيطرة على ٨٠% من فلسطين.

غير أن العالم العربي والحركة الوطنية الفلسطينية كانا قويين بما يكفي ليمررا على الأقل رسالة مؤداها أنهما لن يعيشا بسلام مع جيب كهذا، وإزاء ذلك فإن التيار الصهيوني العلماني الذي ولد سنة ١٩٤٨ سوية مع النجاح في احتلال البلاد لم يكتف بنسبة الـ ٨٠%، وعندما التقت هاتان النزعتان، في العالم العربي وفي المركز السياسي الصهيوني سنة ١٩٦٧، ربحت الصهيونية وسيطرت على كل فلسطين وأجزاء من سوريا ومصر والأردن، لأنه لا حدود للشهية، وسنة ١٩٨٢ أضيفت قطعة من لبنان وكل ذلك للدفاع عن الجيب الأبيض في قلب العالم العربي الذي استوطن فيه.

ومنذ سنة ٢٠٠٠ لم تعد الدولة الصهيونية تحتل مناطق جديدة، لا بل إنها أخذت تنسحب في هذه الأثناء من أجزاء احتلتها في مصر ولبنان، وقباطنتها مقتنعون بأن القوة النووية والتأييد غير المحدود من جانب الولايات المتحدة والجيش القوي بمق دورهم حماية الجيب الذي بنوه هنا، بل وظهرت حتى براغماتية صهيونية جديدة– قديمة: يمكن السيطرة فقط على ٩٠% من فلسطين، ومن أجل ذلك ينبغي العيش داخل أسوار عالية، لأنه على رغم الجبروت والتأييد والجيش لم تنجح "إسرائيل" في سحق حركة المقاومة الفلسطينية ، وهناك حفنة من المهاويس، مع وجبة زائدة من الصهيونية، لا يفهمون ذلك، ولذا توجد ظاهريًا "حرب

أهلية" حول "الانفصال" إلى داخل الـ ٩٠%، غير أن غالبية الجمهور تؤيد الموقف المنطقي للحكومة، وتجد بينهم حتى بعض أفضل أصدقائي.

لكن ما الذي يجري داخل الأسوار؟ صحيح أن كثيرًا من غير اليهود أتوا من الاتحاد السوفياتي السابق غير أنهم بيض، أو ليسوا عربًا على الأقل، ولذا يمكنهم البقاء داخل الأسوار، العمال الأجانب ربما يجري طردهم أو لا، هؤلاء هم عبيد عصريون، ليسوا عربًا، ولا يشكلون "مشكلة ديمغرافية"، اليهود العرب أصبحوا بمعظمهم، والحمد لله، أشدّ عداءً للعرب مما كانوا عليه، ولذا يمكن الاتكال عليهم في تبييض الجيب الصهيوني والافتراض بأن القلائل بينهم، الذين يتجاسرون على البحث عن الطريق نحو جذورهم، والطريق من هناك صوب اندماجنا في المنطقة، لا يشكلون خطرًا حقيقيًا على رأي المجموع المقرّر.

لذا كيف يمكن بشكل عام البدء بنقاش مع الفلسطينيين حول مجيء "عرب" إضافيين إلى داخل الجيب، صحيح أنه لم يعد في الجيب الآن أكثرية يهودية متماسكة، مع كل المسيحيين الذين أتوا من الاتحاد السوفياتي السابق ومع العمال الأجانب ومع اليهود العلمانيين، لكن جميع هؤلاء هم بيض، بكلمات أخرى فقط باستثناء الأثيوبيين، لكن هؤلاء هم يهود تقريبًا، وهم في أحياء فقيرة، وهم قلائل ولا أحد يراهم، وهكذا فإنه حتى لو تم طرح جميع التسويغات الجيدة في العالم أمام أفراد اليسار الصهيوني حول العدالة والأخلاق والمصالحة ، ولو تم طرح جميع الاعتبارات البراغماتية أمام الأشخاص العمليين، وأصحاب نزعة "الواقعية السياسية" في مركز الخارطة السياسية بشأن معقولية الاعتراف بحق العودة وتمكين عودة اللاجئين، فإن الرغبة في عدم إدخال مزيد من "العرب" إلى داخل الجيب هي التي تقرّر وتحسم.

لكن "إسرائيل" جففت منابع الهجرة اليهودية، وأخفقت في تشجيع الولادة اليهودية، ولم تجد حلاً إقليميًا بمقدوره تقليص عدد "العرب"، بل إنها تنجح فقط في إنتاج حلول تزيد من عددهم، الجميع يؤيد ضم القدس الكبرى والكتل الاستيطانية الكبرى وهضبة الجولان والسيطرة غير المباشرة على الأقل على المناطق التي سيتم إخلاؤها ، فضلاً عن ذلك فإنه إذا كانت هذه الحلول التي تبيعها حكومة شارون– بيريس، بموافقة صامتة من جانب اليسار الصهيوني، ترضي بعض الأنظمة العربية فإنها لا ترضي المجتمع المدني العربي ال هائج ، الذي يتحكم فيه سجال سياسي إسلامي راديكالي، صحيح أنه توجد قوات أميركية في العراق غايتها مساعدة هذه الأنظمة، و"إسرائيل" بطبيعة الحال، باسم "الديمقراطية الأميركية "، لكن بكيفية ما فإن هذا الوجود لا يسهل الحياة داخل الجيب الأبيض، مستوى معيشة بعض سكان الجيب يرتفع، لكن مستوى معيشة الأغلبية ينخفض، مع ذلك فلمن يوجد وقت لمعالجة هذه

المشكلة أو مشكلة تلوث البيئة ومكانة المرأة؟ الأهم من ذلك أننا أكثرية من البيض في خضم بحر من السود.

معارضة عودة اللاجئين الفلسطينيين معناها التأييد غير المتحفظ لفكرة الجيب الأبيض، وكثيرون من هؤلاء كانوا في الأصل جزءًا من الحضارة العربية وحاولوا أن يتبيضوا، أي أن يتشكنزوا من الأشكناز، وهم الآن من المؤيدين المتحمسين للفكرة، رغم أن غالبيتهم العظمى، خصوصًا القادمين من شمال أفريقيا ومن القفقاس، وكذلك أبناء المجتمعات الدرزية والبدوية والأثيوبية، ينتظرهم حاجز سميك من الزجاج يستحيل عبوره في الطريق إلى مكان جيد على الجزيرة البيضاء، واستمرار هذا التأييد الواسع والشامل هو الضمانة الرئيسية لاستمرار النزاع مع الفلسطينيين ومع العالم العربي والإسلامي، ولا توجد في التاريخ قوة تستطيع في نهاية الأمر الصمود أمام قوى كتلك التي تحركها مشاعر من الإحباط والرغبة في التحرّر، من ماليزيا حتى المغرب إلى فلسطين وإنقاذها.

المعرفة الحميمية من جانب الفلسطينيين هنا داخل "إسرائيل" وفي قسم من المناطق لتعقيدات الوجود الإسرائيلي تضمن إمكانية مصالحة على رغم السنوات الطويلة من الأبرتهايد والطرد والقمع، وهي تعقيدات تنطوي على احتمال قيام شيء ما ليس أفضل من الدولة الصهيونية فحسب، وإنما أفضل أيضًا من دول الظلم العربية المحيطة بنا ، غير أن نافذة الفرص للفلسطينيين واليهود آخذة في الانغلاق، وإذا ما سقط "إسرائيل" الجيب الكولونيالي الأوروبي الأخير بقوة السيف، ولم ينحل بإرادته ويتحول إلى دولة متساوية ومدنية، فإنه سيستبدل من قبل نظام ثأري وقوموي ومتطرف دينيًا، وفي البنك الفلسطيني عندما يحدث مثل هذا السيناريو الحتمي، فإن حساب المظالم سيكون طويلاً جدًا وشديد الوطأة، حتى يصبح من غير الإنساني المطالبة بالاعتدال والتروي والبناء، يجوز أن يأتي كل ذلك لاحقًا، لكن إذا حكمنا على الأمر وفقًا لكل أرجاء العالم العربي الذي اجتاز عملية إلغاء الكولونيالية بواسطة النضال وليس المصالحة، فإن احتمالات ذلك ضئيلة للغاية.

إذا فإن كل من يؤيد الآن حق العودة تأييدًا كاملاً، يؤمن بأن هذه النافذة ما زالت مفتوحة، وإن من يجتهد بإمكانه أن يندمج في شبكات الاتصال السياسية، وأن يفهم بأن الكوة لم تغلق بعد، وإن من يتحدث على الدوام مع لاجئين هنا وفي المناطق والشتات ، يعرف أن ذلك ممكنا، وأن هناك أساسًا بعد لواقع مغاير ، ومن يفهم ذلك يعرف الهوة بين ضخامة الجريمة التي ارتكبت عام ١٩٤٨ وبين ضعف شهوة الانتقام الفلسطينية.

لكن كم من مثل هؤلاء يوجد بيننا الآن؟

٦ – متي يمكن الحديث عن حق العودة؟([1])

بقلم: عكيفا الدار([2])

يخيل أنه لم تكن هناك في أي وقت خطة سلام تحظى بالكثير من "الطنطنة" والعناوين، وبالقليل من التوقعات والآمال كخطة "خارطة الطريق"، وزير الخارجية الأميركي "كولن باول" الذي كان واحدا من العرابين الرئيسيين للخطة، "أغفل" التذكير أثناء زيارته للقدس الغربية بأن الرئيس جورج بوش ينتظر قرارا رسميا من "إسرائيل" بشأن خريطته.

سيتضح بعد أيام قلائل من بدء المفاوضات حول التسوية الدائمة، ان الخريطة لا تستطيع احتواء الهوة السحقية التي تفصل بين الطرفين في كل واحدة من القضايا الخلافية ، والمنطق السديد يقول بأن الدولة الفلسطينية الوليدة لن تسلم بمحاولة إسرائيلية لتحويل الحدود المؤقتة إلى حدود دائمة، كما أن هذه الدولة الفلسطينية لن تتنازل عن القدس الشرقية والسيادة في الحرم القدسي الشريف، ولن تتخلى أيضا عن اللاجئين الفلسطينيين.

عندئذ سيكون تجدد أعمال العنف مسألة وقت، بيد أن "إسرائيل" ستصبح إذ ذاك أمام دولة عربية مستقلة، ولعل الحالة العراقية تدلل على أن غزو أراضي دولة عضو في الأم م المتحدة ليست بالمسألة الهينة أو العابرة.

فمصر والاردن ستواجهان صعوبة في ضبط لنفس والسكوت إزاء احتلال مدن دولة تتمتع بمكانة عضو كامل في جامعة الدول العربية، في الوقت الذي تكافح فيه هذه الدولة من أجل تحرير المقدسات الاسلامية من قبضة الاحتلال اليهودي ، هذا فضلا عن أن مصداقية الولايات المتحدة، التي وضعت توقيعها على خارطة الطريق، ستصبح عندئذ على المحك.

إن مطالبة ارئيل شارون بأن يتنازل الفلسطينيون أولا عن حق العودة، توحي بأنه يقر بالخطر المترتب على ولوج النفق، وهو يعلم علم اليقين ان هذا النفق يقود نحو الهاوية ، وإذا كان من المتوقع ان يتم التفاوض مستقبلا حول الحل الدائم، فلا شك أن الفلسطينيين سيصرون على حق العودة، ما يعني أن صريحات المعركة المقبلة تلوح في الأفق بوضوح، ومن هنا السؤال: ما هي مصلحة "إسرائيل" في تحسين مواقع العدو توطئة لمجابهة متوقعة سلفا؟ ! واذا كان الفلسطينيون قد عقدوا العزم على المطالبة بعودة لاجئي العام ١٩٤٨ إلى ديارهم، فمن الأفضل لنا ان نعرف ذلك قبل ان تتحول السلطة إلى دولة.

---

١) هآرتس، ٢٠٠٣/٥/١٢

٢) كبير المعلقين السياسيين في الصحافة الإسرائيلية

لا حاجة لأن يكون المرء رئيس حكومة ماكرا كشارون كي يدرك بأنه ما من زعيم فلسطيني يقبل بمقايضة حلم عودة اللاجئين بإمكانية او فرصة بائسة للحصول على دولة فوق ٤٠% من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ومن الممكن التسلي فقط بتصور ما الذي سيفعله شارون إذا ما أعلن محمود عباس بأنه يوافق على التباحث فورا حول التخلي عن حق عودة اللاجئين إلى يافا، بشرط أن توافق "إسرائيل" على التباحث الآن حول تخليها عن "حق عودة اليهود إلى الخليل"، وما الذي سيحدث اذا ما أعلن مجلس الوزراء الفلسطيني بأنه يكتفي بأن تضع "إسرائيل " المستوطنات تحت تصرف اللاجئين؟ ان من المثير للفضول رؤية إذا ما كان شارون سيقوم عندئذ باخلاء موقع استيطاني مأهول واحد من أراضي فلسطينية في جبل الخليل، او التنازل عن "النمو الطبيعي" للمستوطنين والمستوطنات؟

لقد أحسن شارون صنعا عندما استبق الأمور، وقام بإخراج واستبعاد مشكلة اللاجئين من جدول أعمال مرحلة المفاوضات حول التسوية الدائمة، فهو بذلك أزاح عن الطاولة تسوية مؤقتة أخرى لا لزوم لها بل وخطيرة، لكن خطط السلام ليست خططا مفصلة حسب طلب طرف واحد من أطراف النزاع، حتى إذا كان مؤقتا، هو الطرف القوي.

٧ – حق العودة.. تطبيق جزئي([1])

بقلم: د. داني رابينوفيتش([2])

تتضارب تقديرات الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن ما يمكن ان يحدث إذا نال اللاجئون الفلسطينيون الاعتراف بحقهم في العودة لـ"إسرائيل"، فالاسرائيليون مقتنعون ب أن خطوة من هذا القبيل من شأنها أن تجر في أعقابها "هجرة جماعية" للفلسطينيين ، وإخلالا بالميزان الديمغرافي، فيما يعتقد الفلسطينيون الذين يستندون لاستطلاعات جرت مؤخرًا في أوساط اللاجئين، بأن الغالبية يطالبون بالاعتراف بحق العودة لكنهم لا يعتزمون تجسيد هذا الحق، وعلى سبيل المثال فقد صرح نصف اللاجئين الذين شملهم الاستطلاع بأنهم سيعودون فقط إذا كان بيتهم داخل الخط الاخضر لا يزال قائمًا، وأعرب الكثيرون منهم عن رفضهم العيش تحت الحكم الإسرائيلي، كما أبدى الكثيرون استعدادًا للتفكير بالحصول على تعويضات بدلا من العودة.. الخ.

---

١) هآرتس، ٢٠٠٣/٨/٩

٢) المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية

مثل هذا التباين في التقديرات المتعلقة بالنتائج، يمكن له، ظاهرياً، إع اقة اية محاولة للتوصل إلى اتفاق، والمفارقة، أنه يمكن لهذا الأمر في ظروف معينة الإسهام بالذات في التوصل إلى حل يشعر فيه كل طرف بأنه الرابح والمستفيد.

ففي الجانب الفلسطيني، يتيح الإقرار المتزايد بأن قلة فقط سترغب في العودة إلى "إسرائيل"، تليين المطلب الأخلاقي بحق عودة كامل شامل والاستعاضة عنه بـــ"كوته" أو سقف عددي محدود، ويعرب فلسطينيون ضمناً عن استعدادهم للقبول بعودة أعداد لا تزيد عن ٢٠٠ ألف لاجئ، وهو في الواقع ضعف العدد الذي وافقت "إسرائيل" كما يبدو، على دراسته أثناء محادثات طابا عام ٢٠٠١، لكن البعد الديموغرافي لمثل هذا الرقم يبقى هزيلا، قياسًا بالتخوفات والهواجس الاسرائيلية من "هجرة– عودة– جماعية".

وفي الجانب الإسرائيلي، يمكن للتقدير القائل بأن كل لاجئ فلسطيني قادر سوف ينتهز فورًا فرصة العودة إليها، أن يتيح بالذات الموافقة على "كوتة" عددية أعلى، ولكن بطريقة تحد من المخاطر الديموغرافية، هنا أورد صيغة من هذا النوع، كنت قد اقترحت عددًا من مكوناتها خلال مؤتمر أكاديمي حول قضية اللاجئين، عقد مؤخرًا في هايدلبرغ.

تستطيع "اسرائيل" أن تعلن من الآن، وقبل التوصل للتسوية الدائمة، عن بادرة رمزية مؤداها الاستعداد لمنح جنسية إسرائيلية لكل لاجئ ولد داخل حدود الخط الاخضر قبل عا م ١٩٤٨، وهناك حوالي ٢٠٠ ألف شخص ينطبق عليهم هذا التحديد، جميعهم تخطوا سن الـــ ٥٥، وغالبيتهم لم يعد بمقدورهم الإنجاب، ويشار إلى ان الاستطلاعات تدل على أن اللاجئين المتقدمين في السن أقل حماسًا للعودة، لاسيما إذا كان الأمر مرتبط بفراق أبنائهم وأحفادهم ، من هنا فإنه حتى اذا اختارت قلة من هؤلاء العودة، فإن ذلك سيقلل من "كوتة" اللاجئين التي سيتم تثبيتها نهائيًا في التسوية الدائمة.

أما الذين سيختارون، من بين هؤلاء، عدم العودة، فسوف تقترح عليهم فترة انتقالية تصل لنحو عشر سنوات تفصل بين الجنسية والإقامة، وسيكون باستطاعتهم الاحتفاظ بجنسية إسرائيلية، بما فيها الحقوق الاجتماعية والمخصصات دون القدوم لـــ"إسرائيل"، وفي حال أدرج أفراد أسرة لاجئ مسن ضمن "كوته" العائدين، سيكون باستطاعته بطبيعة الحال العودة معهم، واذا اتضح أن أسرته غير مشمولة ضمن "الكوتة"، وقرر من جهته البقاء معه م فان استحقاقه للعودة، سيعاد بعد انتهاء الفترة الانتقالية للكوتة العامة ليستغل من قبل لاجئ آخر.

بهذه الطريقة سينقلب التقدير الإسرائيلي القائل بأن جميع اللاجئين يريدون العودة بأي ثمن، من نقيصة إلى ميزة، فهذه الصيغة تفضل لاجئين مسنين، وتعطيهم امكانيات وخيارا ت متنوعة ومهلة زمنية للتفكير، وبالتالي تعزز الاحتمال في أن يكون وزن ه ؤلاء النسبي في "كوتة" العائدين أكبر من سواهم.

أعتقد أن باستطاعة هذه الصيغة أن تهدئ بعض الشيء المخاوف الديموغرافية لدى الاسرائيليين، كما أنها تتيح "كوته" عائدين أعلى، تقترب من الحد الأدنى الممكن من وجهة نظر الفلسطينيين، وإن الفائدة التي سيجنيها الفلسطينيون تتمثل هنا بالمغزى الأخلاقي والرمزي للإعتراف بالحق المبدئي لمواليد البلاد، والتفضيل الحقيقي لمن ترمز مسيرة حياتهم، أكثر من سواهم، للظلم التاريخي الذي أحاق بالشعب الفلسطيني، فضلا عن أن مثل هذه البادرة الإسرائيلية ستسهم في بناء الثقة، وإتاحة المجال أمام نقاش براغماتي حول تجسيد جزئي لحق العودة في إطار حل سياسي.

٨ – اللاجئون والنزاع بين الجغرافيا والديموغرافيا([1])

بقلم: يوسي ألفر([2])

عندما تفاوضت "إسرائيل" على خطوط الهدنة مع الأردن ومصر في رودس ع امي ١٩٤٨ – ١٩٤٩ أصرت على ضم قرى وأراض عربية معينة في السامرة إليها، بغرض توسيع "خصر إسرائيل النحيل" في منطقة الخضيرة–نتانيا، وبهذا فإن "إسرائيل" وعن وعي تام، عملت على زيادة الفلسطينيين العرب فيها إذ أرادت تحقيق هدف آخر هو تحسين الوضع الجغرافي، وبلغ الأمر بها آنذاك للتهديد باستئناف القتال مع الأردن والعراق، التي كانت لها قوات في الضفة الغربية، ما لم يوافق الطرف العربي على تحريك الخط الأخضر باتجاه الشرق.

وعلى نحو مشابه ففي سياق محادثات سلام مجهضة في لوزان بعد نحو سنة، وتحت ضغط من واشنطن، عرض رئيس الوزراء دافيد بن غوريون إعادة ١٠٠ ألف أو حتى ٢٠٠ ألف لاجئ من قطاع غزة مقابل السلام وضم "إسرائيل" للقطاع، خطوة كهذه لو أن العرب قبلوها، كان من شأنها أن تزيل الخط الأخضر عند غزة.

هذه الطريقة من التفكير تعكس فهم قادة الدولة لورطتهم الإستراتيجية آنذاك، فقد كان مئات آلاف من المهاجرين اليهود يتدفقون على البلاد، ولم يكن التوازن الديموغرافي يبدو مشكلة، من جهة أخرى كان الدرس الذي تعلمته "إسرائيل" من حرب ١٩٤٨، حرب الاستقلال التي خاضتها وظهرها إلى البحر، هو أن الأرض مهمة جدا، وعلى هذا ففي سنواتها الأولى فضلت الجغرافيا على الديموغرافيا.

وفي حرب ١٩٦٧، حرب الأيام الستة، كانت الجغرافيا مهمة، وفي هذه الحرب أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال، في ذلك الوقت لم تُلق سوى قلة قليلة من

---

١) المشهد الإسرائيلي، ٢٠٠٣/٣/٣

٢) مدير سابق لمركز "جافي" للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، وكبير مستشاري رئيس الوزراء إيهود باراك، ومسئول التقديرات في الموساد، وممثل اللجنة اليهودية الأميركية في القدس.

الإسرائيليين بالا للعواقب الديموغرافية البعيدة المدى للحكم الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين في المناطق الواقعة للجهة الأخرى من الخط الأخضر، كان يبدو أن الأراضي المحتلة أهم، كعمق استراتيجي وكورقة تفاوضية في المستقبل، من أي شيء آخر.

إن نشوة الانتصار، والقراءة الإسرائيلية لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ بتركيزه على "حدود آمنة ومعترف بها" و"الانسحاب من أراضٍ محتلة"، أي ليس من جميع الأراضي ، وإشارته "لكل دولة في المنطقة" فقط، أي ليس للمناطق الفلسطينية التي لم تكن قانونيا جزء من أية دولة، كل هذا شجع صانعي السياسة الإسرائيلية على التفكير في حدود مستقبلية مختلفة جدا عن الخط الأخضر، وأنعش حركة "أرض إسرائيل" التي انبعثت م ن رقدتها لكي تنشئ المستوطنات.

إن رسوخ الخط الأخضر في السنوات الخمس والثلاثين اللاحقة وتحوله، في عيون المجتمع الدولي، إلى مرادف للحدود المذكورة في قرار ٢٤٢ لشاهد على الإصرار العربي، والفلسطيني على وجه الخصوص، والخط الأخضر، بعد، ليس حدا دوليا خلافا لحدود "إسرائيل" مع مصر والأردن وسوريا ولبنان، ومنظمة التحرير لم تبدأ التمسك بحل يقوم على نشوء دولتين بمقتضى ٢٤٢ إلا في أواخر الثمانينات.

مع ذلك فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بما فيها حكومة إيهود باراك التي حاولت عام ٢٠٠٠ التوصل بالمفاوضات مع منظمة التحرير إلى حل نهائي، حاولت وفشلت في إرساء مبدأ بديل كنقطة انطلاق للتفاوض على الأراضي، كان الخط الأخضر ذا قدسية عند المفاوضين الفلسطينيين في كامب ديفيد الثانية في يوليو ٢٠٠٠، وفي طابا في يناير ٢٠٠١ لدرجة أنهم أصروا على مبدأ دونم مقابل دونم في تبادل الأراضي، مقابل أية مستوطنات تريد "إسرائيل" ضمها إليها.

ومنذ كمب ديفيد الثانية نجح الفلسطينيون، بتمسكهم بحق العودة للاجئي ١٩٤٨، في التشكيك بالتزامهم بحل الدولتين، وبالمقابل نجحت "إسرائيل" في إقناع معظم العالم الغربي وبعض الدول العربية بأن منظمة التحرير لا يمكنها الحصول في وقت واحد على حل الدولتين، المستند إلى دولة يهودية ودولة عربية، وعلى إعلان إسرائيلي بالموافقة من حيث المبدأ على قيام أعداد كبيرة من الفلسطينيين بالإقامة في الدولة اليهودية، مما يحولها في الواقع إلى دولة مزدوجة القومية.

لكن إصرار منظمة التحرير على حق العودة كان عاملا أساسيا في إقناع الإسرائيليين بأن مشكلتهم الاستراتيجية الأساسية مع الفلسطينيين اليوم ديموغرافية لا جغرافية، ولو قيض لنا اليوم أن نعود لمحادثات رودس للتفاوض من جديد على الخط الأخضر، لوافقنا بالتأكيد على خصر أشد نحولا، شرط أن يصبح عدد أقل من الفلسطينيين مواطنين إسرائيليين.

ومن المؤكد أنه عندما نستأنف المفاوضات ، فسيكون هناك تعاطف كبير في الجانب الإسرائيلي مع فكرة تعويض فلسطين على الكتل الاستيط انية التي سيتم ضمها بالقدر نفسه ، على الأقل من الأرض شرط أن تضم الأراضي التي ستعطى لفلسطين تلك المدن والقرى العربية ذاتها، التي كانت "إسرائيل" أصرت على ضمها إليها في عام ١٩٤٨.

سابعا: قراءة تاريخية سياسية في هذه المشاريع

ما يمكن استخلاصه من تلك المشاريع التي تناولتها الدراسة بالتفصيل، تجاهلها التام للاجئين خارج فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، مع ملاحظة إجماعها على ضرورة القضاء على صفة المخيم، والرغبة في تهجير المزيد من الفلسطينيين ، كما لم تخل من تأثير المفاهيم التوراتية، التي تعتبر وجود عدد من الفلسطينيين ضروريا لخدم ة اليهود، وكما مر سابقا ، تحول الموقف الإسرائيلي من اللاجئين من إنكار الوجود الفلسطيني قبل ١٩٦٧ إلى الإقرار بوجود المشكلة، ولكن اقتصارها على المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، مع ملاحظة تجاهل اللاجئين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، أو ما يطلق عليهم الغائبون الحاضرون.

وعليه، اجتهد السياسيون الإسرائيليون في تقديم المقترحات والمشاريع الهادفة إلى حلّ مشكلة اللاجئين في الضفة والقطاع، إدراكا منهم أن استمرارها إنما هو تجسيد حيّ للجريمة المرتكبة عام ١٩٤٨؛ رغم صدور العديد من الأصوات الفلسطينية والعربية والدولية، بل والإسرائيلية التي انتقدت، بل ونقضت، الأسطورة التي روجّت لها الحركة الصهيونية، وهي أن فلسطين أرض خالية من السكان.

وتبين تلك المشاريع أن الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، لم يتبدل من حيث الجوهر منذ ظهور المشكلة عام ١٩٤٨، بل شهد تبدلا شكليا، تمثل بالتجاهل التام للاجئين المقيمين خارج فلسطين وداخل الخط الأخضر، والاهتمام فقط بالمقيمين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وتعتبر "إسرائيل" أن المسؤولية عن اللاجئين المقيمين خارج نطاق سيطرتها، تترتب على الدول التي تؤويهم، وهو نهج بدأت بإتباعه وما زالت؛ بل أنها أشركت الأونروا في هذه المسؤولية، بسبب استمرارها في تقديم بعض الخدمات لأعداد منهم.

وهكذا يمكن الوصول إلى أن "إسرائيل" بنت سياستها من قضية اللاجئين وفق مبادئ ثابتة تضمنتها العديد من المشاريع التي حملت أسماء مختلفة، وقدمت في فترات متفاوتة ، واستندت للنقاط الرئيسة التالية:

١ – رفض الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية والسياسية والتاريخية عما لحق باللاجئين من نكبات واقتلاع وتشريد، وتحميل مسؤولية ذلك للدول العربية، بذريعة أنها شجعت الفلسطينيين على الهرب، ومغادرة مساكنهم على أن تعيدهم إليها بعد انتهاء الحرب،

٢ – رفض الاعتراف بحق اللاجئين في العودة لديارهم وممتلكاتهم التي هجّروا منها عام ١٩٤٨، لأنها تتعارض مع فكرة قيام دولة يهودية، ومن شأنها تحويل الفلسطينيين إلى أكثرية، وأن تقضي على يهودية الدولة، وبالتالي التنصل من المسؤولية عن استمرار مشكلة اللاجئين، من خلال تحميل الدول المضيفة لهم، بالإضافة للأونروا مسؤولية استمرار ها، وتزمينها ،

بحجة أن الأولى أبقت على المخيمات، ورفضت منح قاطنيها لجنسياتها؛ وأن الثانية حافظت على وضعية اللجوء ومكانة اللاجئ باستمرارها تقديم المعونات لهم،

٣ – مطالبة الدول المضيفة للاجئين، بأن تتبع حيالهم السياسة التي اتبعتها "إسرائيل" تجاه اليهود الذين غادروا الدول العربية، حيث منحتهم جنسيتها، ووطنتهم، وتبن ي مفهوم لحق العودة، يقضي بعودتهم لأراضي الدولة المزمع قيامها، وحتى هذه فلن تكون مطلقة وعشوائية، بل يجب أن تكون تدريجية، وتخضع لتفاهمات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي،

٤ – الترويج لفكرة أن الدولة الفلسطينية في حال قيامها، لن يكون بمقدورها استيعاب جميع اللاجئين؛ وبذلك فإن تجنيس الفلسطينيين، ودمجهم في محيطهم حيث يقطنون يغدو الحل الأمثل، وتجزئة قضية اللاجئين عبر التمييز بين لاجئي الضفة والقطاع، ولاجئي الشتات ، وعليه ترى "إسرائيل" أن الحل وفقاً لهذه الرؤية، يتكون من شقين:

أ – **الشق الخاص بلاجئي الضفة والقطاع:** ويقوم حل مشكلتهم بالتطوير الاقتصادي عبر إنشاء المشاريع الهادفة لتوفير عمل لهم؛ وأن يسبقه تخفيض أعداد اللاجئين في القطاع، حيث تتجاوز نسبتهم ثلثي تعداد السكان عبر ترحيلهم للضفة، وبناء مساكن لهم تلغي صفة المخيم، باعتباره الشاهد على نكبة التهجير، وبذلك لا يتجاوز الحل الإطار الاقتصادي والإنساني،

ب – **الشق الخاص ببقية اللاجئين:** حيث تحل مشكلتهم بتوطينهم في الدول التي يقيمون فيها ومنحهم جنسياتها.

٥ – الاستعداد للمساهمة في توفير الأموال اللازمة لتمويل حل مشكلة اللاجئين عبر التوطين والتعويض، دون أن يعني اعترافاً منها بمسؤوليتها عن نشوء هذه المشكلة، وضرورة حل وكالة الغوث وإنهاء خدماتها، كشرط لازم لحل قضية اللاجئين، باعتبارها شاهداً على وجود قضيتهم، كما أن استمرارها يوفر لهم الإحساس الدائم باللجوء، والحاجة للمساعدة،

٦ – التأكيد على حل قضية اللاجئين كشرط لازم للوصول لحل دائم للصراع مع الفلسطينيين، مما يعني عدم أحقيتهم بإثارة أية مطالب أمام الإسرائيليين، بل المقايضة بين الموافقة على قيام دولة فلسطينية، وحل قضية اللاجئين عن طريق إلغاء حق العودة.([1])

علما بأن المتابع للمشروعات الإسرائيلية الرسمية وشبه الرسمية أو الفكرية بخصوص الحلول المفترضة لقضية اللاجئين، سيثير تأمله على الفور مستوى الثبات في الخط الناظم للفكرة الحاكمة الأصل، وهي ضرورة:

أ – حل القضية خارج النطاق الجغرافي الإسرائيلي،

ب – حل القضية بمعزل عن الأطر القانونية،

---

١) شريح، أسمهان، مشاريع التوطين الإسرائيلية ١٩٧٣– ١٩٩١، المجموعة ١٩٤، العدد ١٦، خريف ٢٠٠٥، دمشق، ص.٢١

ت – العمل على إشراك المجتمعين العربي والدولي في حلها،

ث –أرجحية المدخل الاقتصادي في المقاربة الإسرائيلية عموما.([1])

وهكذا، هناك حالة من الثبات والخطوط الحمر تجاه حل القضية، وان كانت أفكار التسعينات، اتخذت أثوابا جديدة قشيبة وتدثرت بفلسفة متكاملة للتعاون الإقليمي في أجواء السلام المحلق افتراضا بين العرب والفلسطينيين و"إسرائيل"، وبوسع المنشغلين بهذه الأفكار العثور على أكثر من ملف إسرائيلي يضم تصورا شرق أوسطيا لحل قضية اللاجئين.

يعتقد الإسرائيليون، رسميون وباحثون، أنه لا ينبغي إطلاقا منح الفلسطينيين خيارا في مسألة العودة، وإذا قررت "إسرائيل" فعلا إعادة بعض اللاجئين على أساس إنساني، وفي مرتبة ثانية بعد همومها الأمنية والقومية، فلا ينبغي أن يكون للفلسطينيين قول في عدد الذين سيعودون.([2])

وبالرغم من الحسابات الإسرائيلية، فقد أكد بحث جاد وبصورة واضحة وواقعية أعده الخبير الفلسطيني د.سلمان أبو ستة الإمكانية العملية لعودة اللاجئين إلى ديارهم ومنازلهم الأصلية، بناء على الاعتبارات التالية:

١ – ٧٨% من السكان اليهود يقطنون ١٥% فقط من أراضي دولة "إسرائيل"،

٢ – عودة اللاجئين لا تعني على الإطلاق هجرة جماعية لليهود من "إسرائيل"،

٣ – عملياً، في حال عودة اللاجئين الراغبين في العودة للمناطق التي لم تدمر عام ١٩٤٨، واستعادتهم لحقوقهم على أسس القانون الدولي، فسوف تضمن عدم المساس بحقوق الفلسطينيين العائدين والمواطنين اليهود على أسس غير عنصرية متكافئة.([3])

---

١) بيرس، شمعون، مرجع سابق، ص.٢٠١

٢) مسعد، جوزيف، عودة أم منفى مقيم؟ ورقة عمل لمؤتمر العودة.

٣) أبو ستة، سلمان، مصدر سابق.

ثامنا: المشاريع الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة

لا يستوي الحديث عن المشاريع الإسرائيلية، سواء ما قدمتها المؤسسة السياسية ممثلة بالوزراء والمسئولين الأمنيين، أو المؤسسة البحثية ممثلة بالخبراء والأكاديميين الذي حاولوا خدمة مشروعهم التاريخي بالتخلص من قضية اللاجئين، دون الحديث عن بعض الجهود التي تقدم بها بعض الفلسطينيين الرسميين لحل هذه القضية، حلا عادلا كما أطلقوا عليه.

فقد أدى التصلب الإسرائيلي الرافض لعودة اللاجئين لديارهم وممتلكاتهم، إضافة لظروف ذاتية وموضوعية، إلى دفع بعض الأطراف الفلسطينية، من بينهم قيادات مسئولة للإعلان عن استعدادها للتخلي عن حق العودة، هذا إن لم تكن تخلت عنه فعلاً، مقابل الوصول لتسوية مع الجانب الإسرائيلي، وبذلك فإنها اعتمدت في مواقفها على الحدود التي يرسمها هو، ما يعرّض للخطر ليس فقط قضية اللاجئين، بل كل الحقوق الوطنية الفلسطينية ، وبالتالي يغدو الحديث عن عودة مزعومة للاجئين إلى الدولة الفلسطينية من باب التمنيات، ليس إلاّ، ولا يستند لأية مقومات حقيقية.

وقد حفلت ذاكرة اللاجئين خلال العقد الأخير بعدة وثائق ومشاريع إسرائيلية فلسطينية مشتركة خاصة بمستقبلهم، مما يحتم الحديث –ولو بصورة مختصرة– عن السبب في هذه المشاريع المشتركة، وما الذي يجبر مسئولا فلسطينيا– أيا كان موقعه– للتطوع لإخراج "إسرائيل" من مأزقها التاريخي ومسئوليتها الأخلاقية.

وكان من الواضح أن اتفاق أوسلو، وما تلاه من اتفاقيات سياسية واقتصادية فلسطينية وعربية مع "إسرائيل"، أثر سلبا على الخطاب الرسمي الفلسطيني والعربي الذي تناول حق عودة اللاجئين، حيث تجاوز المسئولون الفلسطينيون والعرب الحديث عن ضرورة تطبيق هذا الحق، للحديث عن إيجاد حل عادل لقضيتهم، ثم تنازل إلى حل يتم التفاوض والتوافق عليه مع الإسرائيليين، وحتى هذا الحل باتت ملامحه واضحة ومحددة، قبل أن يجري التفاوض عليه ، في الوثائق والمبادرات المشتركة، والتي وصلت حد إسقاط حق العودة نهائيا.

ويمكن إعادة أسباب هذا التراجع الذي أصاب قضية اللاجئين لعدد من الأسباب الجوهرية، التي أدت في مجملها لمحاولات "إسرائيل" التنصل من مسئوليتها تجاه هذه القضية الإنسانية السياسية معا:

١ – تخلي النظام الرسمي العربي عن دوره القومي تجاه القضية الفلسطينية وخضوعه بالكلية للضغوط الأمريكية، وعجزه أمام القوة الإسرائيلية،

٢ – تجزئة الصراع العربي الإسرائيلي إلى صراعات قطرية، وتسابق العديد من الأطراف لعقد اتفاقات جزئية وانفرادية مع "إسرائيل"، وترك الشعب الفلسطيني يواجه مصيره بنفسه ، وبالتالي سقوط شعار وحدة المسار والمصير،

٣ – سعي العديد من البلدان العربية البعيدة جغرافيا عن ميدان الصراع لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وإقامة علاقات سياسية وتجارية معها، دون أن تستخدم هذه الورقة كشرط ضاغط عليها للاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وعلى رأسها حق عودة اللاجئين،

٤ – وبذلك أصبح الموقف العربي الرسمي عاملاً ضاغطاً على الطرف الفلسطيني، بدلاً من أن يقف لجانبه، بل لم يتورع هذا النظام على الإعلان عن أن دوره لا يتعدى دور الوسيط بين شقيقه الفلسطيني والمحتل الإسرائيلي!

كل هذه التطورات، والمفاهيم المغلوطة، هيأت المناخات لأن تخرج من الصف الفلسطيني شخصيات قيادية ومؤسسات بحثية، بالتعاون مع شخصيات ومؤسسات إسرائيلية، وبتشجيع سياسي ومادي من أوساط ومراكز دولية، لإطلاق مبادرات أو اتفاقات أو تفاهمات، يدعي أصحابها أنها تشكل أساساً لتسوية متوازنة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، وشكلت قضية اللاجئين عنصرا أساسيا منها، بحيث فوض المبادرون أنفسهم ليتحدثوا باسم ملايين اللاجئين في مختلف أصقاع الأرض، ويقرروا بدلا عنهم.

في هذا المناخ السياسي بسقفه المنخفض وشروط ه المحددة رسم للأداء الفلسطيني حدود الحركة التي يمكنه ممارستها ، وهو ما طبع الأداء التفاوضي في مسار مجمل العملية التفاوضية وما أنتجته من محطات محكومة منذ بدايتها، بموقف سياسي وتفاوضي وأهداف محددة ومتفق عليها في الجانب الإسرائيلي، ومأزق فلسطيني محكوم بما قبله من شروط، يضاف إليه شهية إسرائيلية لمزيد من التنازلات في مجالات الأمن والأرض والسيادة، مع استبعاد أي حل لقضية اللاجئين إلا بمنظور إسرائيلي يقوم على إسقاط حق العودة ، وإعفاء "إسرائيل" من مسؤوليتها التاريخية عن هذه المشكلة.([1])

لم يكتفِ الطرف الفلسطيني المفاوض بتقديم التنازلات على طاولة المفاوضات، بل دفع بعدد من أركانه والمقربين منه للدخول مع أطراف إسرائيلية، رسمية وغير رسمية، في مباحثات أسفرت عن أوراق عمل وتفاهمات ومشاريع حلول اعتبرت تمهيداً للحل الدائم، حملت في طياتها العديد من التنازلات والإشارات إلى مدى استعداد الطرف الفلسطيني المفاوض للتنازلات اللاحقة.

هذا المحور من الدراسة سيتناول المحطات التفاوضية وما رسمته لقضية اللاجئين من مشاريع وحلول، مع رصد السياق السياسي الذي وردت في إطاره ، ومدى انعكاسها السلبي على الحقوق الوطنية بشكل عام، وعلى قضية اللاجئين وحق العودة بشكل خاص.

---

١) عبود، غسان، المشاريع الإسرائيلية– الفلسطينية المشتركة لتسوية قضية اللاجئين، ص٢٢.

١- وثيقة أبو مازن- بيلين أكتوبر ١٩٩٥

وهي مشروع للاتفاق على قضايا الحل الدائم، توصل إليها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، و"يوسي بيلين" وزير القضاء الإسرائيلي المعروف بحماسته للاتفاق مع الفلسطينيين على قضايا الحل الدائم بأسرع وقت ممكن، خلافاً لـ"رابين" الذي دعا للتمهل لأن تخضع تطبيقات اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين لمعايير أمنية معينة تضمن سلامة "إسرائيل".

جاءت الوثيقة نتاج مباحثات مطولة بين الرجلين، انطلقت سراً في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو بعيداً عن الأضواء، تجنباً لردود الفعل المعارضة في الجانبين، واعتمدا الصيغة السرية كمنهج تفاوضي، يعفي المفاوض الفلسطيني من ضغوط المعارضة الواسعة لاتفاق أوسلو، ويوفر للجانب الإسرائيلي فرصة الضغط والتنازلات عليه.

وضعت الوثيقة على طاولة "رابين" ليعلن عنها لاحقاً في إطار البرنامج الانتخابي لحزب العمل في انتخابات يونيو ١٩٩٦، غير أن اغتياله بتاريخ ١٩٩٥/١١/٥ أبقى الاتفاق قيد الكتمان، وأدخل مجمل العملية التفاوضية في مرحلة جديدة.

ورغم أنه لم ينشر نص رسمي للوثيقة، إلا أن الإسرائيليين والأميركيين أكدوا وجودها، ففي تصريحات له يومي ٧/١٣ و١٩٩٦/١١/٢٩ أقر "بيلين" بوجود الاتفاق، كما نشرت بعض عناصره صحف إسرائيلية وغربية، وقالت أنه النص الكامل للاتفاق.([1])

استندت الوثيقة باعتبارها مبادئ أساسية للحل النهائي، على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وأكدت الالتزام بما ورد في اتفاق أوسلو واتفاقية القاهرة، وبهذا أكد ترابطه بما تم التوصل إليه من حيث المرجعية، وتواصله معها بما حملته من تنازلات إضافية لصالح الجانب الإسرائيلي، وأقرت الوثيقة النقاط التالية:

أ - قيام دولة فلسطينية خلال سقف زمني لا يتجاوز مايو ١٩٩٩،

ب -اعتراف متبادل بين الدولتين،

ت -اعتبار القدس مدينة مفتوحة ، والاعتراف بها عاصمة للدولتين بتنازلات جغرافية لصالح "إسرائيل"، مع تفاصيل تتعلق بإدارتها وتقاسم المسؤولية فيها،([2])

ث -اعتراف "إسرائيل" بأن للاجئين حق العودة للدولة الفلسطينية، ولهم حق في التعويض عن خسائرهم المعنوية والمادية الناجمة عن حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، على أن يترافق ذلك مع اعتراف فلسطيني أن حق اللاجئين في العودة لديارهم كما نص عليه القرار ١٩٤ بات غير عملي، وتدعو الوثيقة لتشكيل لجنة دولية لتعويض اللاجئين والإشراف على تأهيلهم،([3])

---

١) جريدة الخليج الإماراتية، ٢٩-١١-١٩٩٦

٢) الاكسبريس الفرنسية، ١٩٩٦/٥/٨

٣) هآرتس، ١٩٩٦/٢/٢٣

ج – البحث في اتجاهات اللاجئين والدول العربية فيما يخص رغبات الهجرة ومواقف الحكومات العربية لاستيعابهم، حسب جدول يتم إعداده في المفاوضات النهائية،

ح – يتم التعامل مع لاجئي ١٩٤٨ وأنسالهم بمبادئ منها:

- يسمح لكل أسرة لاجئة بالتعويض المعنوي بمبلغ مالي بمعرفة اللجنة الدولية،
- تقرر اللجنة الادعاءات الخاصة بالخسائر غير المنقولة وتعويضها،
- توفر اللجنة المصادر المالية اللازمة لإعادة التوطين والتأهيل للاجئي المخيمات،
- يتلقى اللاجئون دعما ماليا واقتصاديا من اللجنة لتحقيق هدفي التوطين والتأهيل،

خ – تساهم حكومة "إسرائيل" في حل مشكلة اللاجئين بمواصلة برامج "جمع شمل العائلات"، بموافقة اللجنة الدولية في حالات خاصة،

د – يشجع الطرف الفلسطيني عمليات التوطين وإعادة التأهيل للفلسطينيين المقيمين حاليا في الضفة وغزة،

ذ – تعتبر منظمة التحرير تطبيق هذه المواد بمثابة إنهاء لكافة الدعاوى والمطالب الن اشئة عن القضية.

وهكذا تحقق هذه الوثيقة ما تطمع فيه "مدرسة الحل الشرق أوسطي"، فلا هي تنص على حق العودة للأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وتدعو لتكوين لجنة دولية تمول إقليميا ودوليا، ولا تتحدث عن قرارات الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين، وتستمرئ التوطين والتأهيل في مناطق اللجوء العربية والخارجية، أو في حدود الضفة وغزة بصفته ما سينبغي أن يتم.([1])

ويمكن التعليق على هذه الوثيقة، وتبيان أوجه الاستفادة الإسرائيلية، من خلال مراجعة نصوصها على النحو التالي:

أ – تغييب المفاوض الفلسطيني للمرجعية الدولية لقضية اللاجئين، ورسم سقف للتسوية بحلول تقارب الموقف الإسرائيلي الرافض والمعطل لحق عودتهم لديارهم، والداعي لتوطينهم حيث مكان إقامتهم،

ب –فتح الباب لرسم أساس تفاوضي يستند إليه في الحلول المطروحة على المستوى الدولي، على غرار مقترحات كلينتون في مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام ٢٠٠٠،

ت –تعزيز الموقف الإسرائيلي، وإمداده بمزيد من التصلب رفضاً لفكرة حق العودة ولتحمل أي مسؤولية قانونية تجاه اللاجئين،

ث –تعزيز المخاطر التي أطلت على قضية اللاجئين منذ بداية التسوية ١٩٩١، وشكلت مناخاً ملائماً لمزيد من المحاولات الساعية للتخلص من قضيتهم بمضامينها السياسية

---

١) الوثيقة صادرة في ١ نوفمبر ١٩٩٥ تحت عنوان: Framework for the Conclusion of A final Status Agreement Between Israel and the Palestinian Liberation Organization.

والقانونية، وتحويلها لقضية إنسانية تستند في حلولها لتحسين أوضاعهم المعيشية والتأهيل والتوطين، وإعفاء المجتمع الدولي من مسؤولياته تجاههم عبر إقامة لجنة دولية تنوب عن وكالة الغوث وتحل محلها، ليس لتقديم المساعدة لهم ، بل لإعادة تأهيلهم وتأمين استيعابهم وتطوير أوضاعهم، بعيداً عن تلبية تطلعاتهم المتعلقة بالتمسك بالعودة لديارهم ، وإبقاء وكالة الغوث باعتبارها ركناً من أركان قضيتهم،

ج – إفساح المجال للإعلان أن أي اتفاق يتم التوصل إليه يعتبر حلاً نهائياً، ويمنع أية مطالب ويلغي كل القرارات والاتفاقات، ويحظر أي تصريح يناقضه، ما يعني أن كل الحقوق التي جرى انتقاصها أو تجاهلها باتت في حكم المنتهية، وإغلاقاً للملف الفلسطيني عموماً وملف اللاجئين خصوصا،

ح – فتح المجال لمطالب وتوجهات تسعى لإلغاء القرار ١٩٤ الذي يجري تأكيده سنوياً من قبل الجمعية العامة، وكل ما يمت للقرار ويتصل به،([1])

وقد بذلت أطراف إسرائيلية وفلسطينية جهودا لإعادة إحياء هذا الاتفاق عشية انتفاضة الأقصى، حيث تضمنت المحاولة الحديث عن:

– العمل على إنشاء منظمة دولية تتولى مساعدة اللاجئين على الاندماج في المجتمعات التي يقيمون فيها، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية،

– تسعى حكومة حزب العمل بجديّ مع الحكومات المجاورة للدول المضيفة لإزالة الصعوبات والمعوقات أمام قرار السلطة الفلسطينية بهذا الشأن،

– تخويل السلطة الفلسطينية إصدار تأشيرات دخول مؤقتة للاجئين لزيارة أقاربهم، بما لا يدع مجالاً لإقامتهم في أراضيها، مع حق "إسرائيل" بالاستفسار عن حالات تشك بنواياها.

وقد توالت التصريحات بشأن استحالة عودة اللاجئين ، والبحث عن حلول ميدانية إجرائية لحل قضيتهم، وعدم إمكانية عودتهم لديارهم وممتلكاهم التي أرغموا على مغادرتها بفعل إرهاب العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨، ثم توجت التصريحات بدعوة الدول المضيفة للاجئين لمنحهم جنسياتها؛ وشكلت أبرز خطورة واجهتها قضية اللاجئين منذ ولادتها عام ١٩٤٨، رغم محاولة تجنب الآثار المترتبة على هذه الدعوة بالادعاء أن التجنيس لا يعني التوطين، إلا أن غالبية القانونيين والسياسيين على حد سواء، فنّدوا هذا الادعاء.

٢– مشروع نسيبة– أيالون يونيو ٢٠٠٢

أدى المسار المتعثر للمسيرة التفاوضية لاتفاقات أوسلو وما جاورها من محاولات، وصولاً لمفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز ٢٠٠٠ والفشل الذي منيت به، إلى اندلاع

---

١) جريدة الحياة اللندنية، ٢٠–١–١٩٩٧

الانتفاضة الثانية بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨ كرد على عقم السياسة التفاوضية وعجزها عن تحقيق تقدم باتجاه الحل، وكرد على السياسات والممارسات الإسرائيلية القائمة على التوسع والاستيطان والتنكر لمجمل الحقوق.

غير أن السلطة الفلسطينية من جانبها، لم تعتمد الانتفاضة خياراً سياسياً وحيداً، بل بقيت تبحث عن السبل الآيلة لاستئناف العملية التفاوضية مع "إسرائيل"، ودافعها في ذلك أكثر من سبب، أبرزها الحرص على رسم سقف للانتفاضة لا يتيح لها تجاوز القيادة الرسمية في الحالة الفلسطينية، أو تجاوز قراراتها وتوجهاتها السياسية، بما في ذلك الحفاظ على هامش تفاوضي يتيح لها الاستمرار بالإمساك بالملف التفاوضي ، والحرص على بقائها جزءاً من معادلة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ومعترفاً بها كشريك في العملية التفاوضية، لذلك بعثت للجانبين الأميركي والإسرائيلي بأكثر من رسالة، مفادها استعدادها لاستئناف العملية التفاوضية، مع إزالة العقبات التي تحول دون الوصول لاتفاق على الحل الدائم.([1])

في هذا السياق ولدت وثيقة "نسيبة- أيالون" التي تم التوصل إليها في مباحثات سرية استضافتها وزارة الخارجية اليونانية برعاية من الوزير "جورج باباندريو"، مثل فيها الجانب الفلسطيني سري نسيبة مسئول ملف القدس في منظمة التحرير، ومثل الجانب الإسرائيلي "عامي أيالون" الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي "الشاباك"، وحضرها إلى جانبهم مسئول العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي "خافير سولانا".

تناولت الوثيقة أبرز قضايا الحل الدائم، والنقاط الخاصة باللاجئين هي:

٥ - إسقاط حق عودة اللاجئين وحقوقهم المترتبة على تهجيرهم ، وإسقاط المرجعية القانونية والسياسية للقضية، واعتبارها قضية إنسانية،

٦ - البحث عن أماكن لإيواء اللاجئين بتوطينهم في مكان إقامتهم أو في بلد ثالث أو بعودة محدودة، لمن يتاح لهم للدولة الفلسطينية،

٧ - تشريع الهجرة اليهودية، واستقدام المستوطنين الجدد باعتبار ذلك عودة اليهود لدولتهم،

٨ - إنشاء صندوق دولي لتعويض اللاجئين تساهم به "إسرائيل"، دون أن يعني أو يترتب عليه أي مسؤولية تجاه هم.([2])

تظهر الوثيقة وفقا لما أشار إليه نسيبة نفسه، أنه ا امتداد لورقة سياسية توصل إليها "شمعون بيريس" ومحمود عباس كأساس تفاوضي حول الحل النهائي عشية انتفاضة الأقصى، وهي استمرار لمسلسل من المفاوضات السرية والمبادرات الرسمية عبر القنوات الجانبية،

---

١) جريدة الرسالة، ٢٣-٧-٢٠٠٣

٢) المشاريع الإسرائيلية- الفلسطينية المشتركة لتسوية قضية اللاجئين، مرجع سابق.

التي تتبع سياسة الخيارات المفتوحة، وتواصل تهربها من استحقاق العودة للخيار الوطني الذي أطلقته الانتفاضة عبر برنامج إجماع وطني، يتناول مكونات القضية الوطنية بتكاملها، ومنها قضية اللاجئين.([1])

أثارت الوثيقة عاصفة سياسية ومعارضة وطنية واسعة لما حملته من تنازلات خطيرة، وصلت حدودها المطالبة بإقالة نسبية من موقعه وضرورة محاسبته ، إلا أن مركز القرار في السلطة الفلسطينية لم يتخذ خطوات بهذا الاتجاه، كونه إحدى قنواته الجانبية التي يسعى من خلالها لاستعادة آليات ومسار التسوية.

وتكمن خطورة هذه الوثيقة في الفوائد التي حصلت عليها "إسرائيل" من خلال امتدادها خارج محيط من قام بصياغتها لتصل في نتائجها للبعد الأوروبي الذي أشرف على المباحثات المؤدية إليها بمستوى رفيع، والإقرار الذي جاء على لسان "ميغيل موراتينوس" مبعوث الاتحاد الأوروبي للشرق الأوسط الذي أفاد بأن حق العودة لم يعد جزءاً من النقاش العام، و هناك تفهم بأنه يشكل تهديداً على الطابع اليهودي لدولة "إسرائيل".([2])

٣- وثيقة جنيف "عبد ربه-بيلين" ديسمبر ٢٠٠٣

تكتسب وثيقة جنيف- البحر الميت أهمية خاصة في سياق المشاريع الفلسطينية-الإسرائيلية المشتركة بسبب الإعلان الاحتفالي الذي جرى في العاصمة السويسرية جنيف، الذي ضم لجانب الوفد الفلسطيني برئاسة جبريل الرجوب، والجانب الإسرائيلي برئاسة يوسي بيلين، وهو حضور جرى إعداده ليشمل العديد من الشخصيات الدولية لترويج وتسويق إعلاميين، وإظهار المبادرة بمظهر اتفاق يحظى برعاية وقبول دولي واسع.([3])

قدمت الوثيقة باعتبارها مشروعا للتسوية النهائية، وملخص ما يتعلق منها باللاجئين يكمن في:

١ -إلغاء حق العودة مع وضع آليات لإنهاء قضية اللاجئين، وما يتعلق بها من قرارات دولية ومؤسسات،

٢ -ما تقدمه من حل نهائي، يضع حداً لأي مطالب حين يجري تنفيذ هذا الحل، ومطالبة مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني الاتفاق، وإلغاء القرارات السابقة المتعلقة بها،

٣ -التجاهل التام لحق اللاجئين في العودة لديارهم، من خلال بنودها وفقراتها ، حيث ترسم وجه الحل باتجاه إسقاط حق العودة واستبداله بالتعويض عن لجوئهم وعن

---

١) قويدر، رشيد، الإمكانات الواقعية لحق العودة دراسة في التحديات، ص٣٢.

٢) يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٢/٦/١٩

٣) راجع النص الكامل للوثيقة، وما جاء فيها عن حلول لقضية اللاجئين، قيس عبد الكريم وآخرون. قبل الرحيل- في السياسة والنظام الفلسطيني، دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، ط١، ٢٠٠٥، ص.٥٣

فقدانهم لممتلكاتهم في مكان إقامتهم الدائم، مع إقرارهم بحق الدول المضيفة بالحصول على مكافأة مالية مقابل استضافتهم،

٤ – استبعاد حق العودة بتحويلها للاجئ لمكان إقامة دائم ليس له خيار فيه، وتضع أمامه خيارات:

أ – العودة للدولة الفلسطينية أو إلى المناطق التي جرى نقلها للدولة العتيدة ، أو الإقامة الدائمة في دولة ثالثة، وهو أمر مرهون بما توفره هذه الدولة من استعداد للاستقبال بالتعاون مع المفوضية الدولية،

ب – الإقامة في "إسرائيل" وضمن قرارها السيادي والمعروف برفضه لأي عودة، باستثناء جمع شمل عدد محدود من العائلات بشروط تعجيزية،

ت – الإقامة في الدول المضيفة حالياً، أي التوطين المرتبط بالتأهيل وتنفيذ مشاريع وبرامج تنموية.

٥ – تتوارد التنازلات فيما تطرحه الوثيقة حول تعويض اللاجئين وفق التالي : قيمة التعويض تحدد وفق التقديرات العائدة للزمن الذي خسر به اللاجئون ممتلكاتهم، واستناداً لسجلات لجنة التوفيق، ووفق سجلات حارس أملاك الغائبين، وأية سجلات أخرى ، أي أن على اللاجئ قبول التعويض بحسابات عام ١٩٤٨، وأن تشارك "إسرائيل " عبر سجلاتها لتحديد أملاكه، وعليه أن يقبل بأن يدفع قيمتها تعويضاً على ما ستتركه من أصول غير منقولة في المستوطنات التي بنيت على أساس غير شرعي وفق قرارات الأمم المتحدة،

٦ – ترى الوثيقة أنه فيما يتعلق بتعويض اللاجئين من خلال الصندوق المالي المزمع إنشاؤه، فإن "إسرائيل" مطالبة فقط بالمشاركة بمبلغ مقطوع يجري تحديده، بينما على دول العالم ومنها الدول العربية توفير الأموال، لتتحمل بالنيابة عنها ما ارتكبته ضد الشعب الفلسطيني، منذ قيامها عام ١٩٤٨ وما بعدها،

٧ – لا تغفل الوثيقة في تفاصيل معالجة قضية اللاجئين، الآليات والهيكليات اللازمة لإنهاء خدمات الأونروا كجزء من مرحلة انتقالية تدريجية مدتها خمس سنوات، وصولاً لإلغاء وضعية اللاجئ، وشطب القرار ١٩٤ وما يتعلق به، يقوم بعدها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة بتبني الاتفاق ، وإلغاء كافة القرارات الدولية السابقة المتعلقة بالقضية الفلسطينية بما فيها المتعلقة باللاجئين.([1])

وهكذا يتضح من العرض السابق، أن "إسرائيل" حتى ولو بصورة غير رسمية، سعت لتحقيق هدف أساسي يتمثل باستمرار المحاولات الرامية لتصفية قضية اللاجئين، باعتبارها

---

١) عوز، عاموس، وثيقة جنيف المحاولة الشمولية الأولى لإنهاء الصراع، يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٣/١٠/١٧.

المشكلة الأكثر تعقيداً في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وبالتخلص منها يمكن الوصول لتسويات بالسقف المحدد سلفا.

ولعل من الأمور التي منحت وثيقة جنيف كل هذه التغطية الإعلامية الإسرائيلية والنقاش السياسي المحتدم، أنها وضعت تفصيلات دقيقة لقضية اللاجئين وغيرها من القضايا الأخرى، كالقدس والمستوطنات والحدود، ومع ذلك فإنها تجاوزت جميع القرارات الدولية ذات الصلة، التي تشكل المرجعية القانونية لها، علما بأن "كل قضايا المرحلة النهائية هي حقوق أصيلة ثابتة للشعب الفلسطيني، وتؤكدها مبادئ القانون الدولي، ميثاق وقرارات الأمم المتحدة التي تشكل المرجعية الشرعية الدولية لهذه الحقوق، غير القابلة للسقوط أو التنازل عنها أو التصرف بها، بالإضافة لمرجعيتها الطبيعية والتاريخية، وقد صدرت القرارات الدولية العديدة التي تؤكدها وتدين استمرار اعتداء "إسرائيل" عليها باحتلالها للأراضي الفلسطينية، وتعتبر الاحتلال انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية".([1])

لقد احتل موضوع اللاجئين الحيز الأكبر في النقاشات التي دارت حول الوثيقة، لأسباب كثيرة، أهمها ما ورد على ألسنة الموقعين الإسرائيليين عليها، الذين صرحوا بما لا يدع مجالا للشك أن الفلسطينيين الموقعين تنازلوا عن حق العودة، ونكتفي بعرض عدد محدود مما ورد في هذا السياق:

١ - طالبت الوثيقة بتحديد لجنة دولية لتعريف من هو اللاجئ، وما هي التعويضات التي يستحقها، وستتمتع "إسرائيل" بصلاحية اتخاذ قرارات حول كم، ومن الذي يجب إدخاله لحدودها، مما دفع "رون بونداك" أحد مهندسي اتفاق أوسلو الذي شارك في الوثيقة، للقول: أن هذا الاتفاق هو ما كان يحلم به إبان مفاوضات أوسلو.([2])

٢ - أكد الإسرائيليون أن الوثيقة تعني أن حق العودة سيتحقق داخل الدولة الفلسطينية، وبالتالي فإن خوف "إسرائيل" الكبير من عودة جارفة للاجئين إليها، وهو شيء سيلغي الأكثرية اليهودية، أوجدت الوثيقة له إجابة مرضية، فلن يعود اللاجئون إليها، سوى لم شمل عائلات بنسب رمزية، وهذا بحد ذاته اعتراف فعلي وقانوني من قبل الفلسطينيين بها كدولة يهودية.([3])

في المقابل امتاز موقف الموقعين الفلسطينيين بالضبابية وعدم الوضوح، ومن ذلك السؤال الذي طرحه الوزير هشام عبد الرازق في تعقيبه على النص المتعلق باللاجئين : هل منا من يعتقد بإمكانية إيجاد حل عادل للاجئين؟ فيما صرح مفاوض آخر: إن نصوص الوثيقة تنص

---

١) المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي (مفتاح)، مؤتمر الخبراء لمفاوضات الوضع الدائم، رام الله،١٩٩٩، ص٦٥.

٢) يديعوت أحرونوت ٢٠٠٣/١٠/١٢.

٣) معاريف، ٢٠٠٣./١٠/١٣

على أن هناك حق للعودة، وهذا ما نص عليه الاتفاق، والأمر يعود للإسرائيليين بتفسير هذه البنود كما يريدون، ولكن بالنسبة لنا هناك حق للعودة!([1])

ويمكن وضع اليد على السقطات القانونية التي وقعت فيها الوثيقة من جهة، ومن جهة أخرى استفادة "إسرائيل" منها بصورة جدية:

١- من الناحية التعبيرية، انطوت الوثيقة في مادتها السابعة على سقطات بالغة الخطورة من الناحية القانونية، في استخدامها المتكرر لمصطلح (مشكلة) اللاجئين، بدلا من (حق اللاجئين)، وتكمن الخطورة في استخدام هذا المصطلح إلى ما يلي:

أ - إسقاط لصفة الحق عن قضية اللاجئين،

ب -إقرار بالتعاطي مع قضية اللاجئين كموضوع خاضع لرغبة وإرادة كل من الطرفين،

ت - إسقاط لجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن اللاجئين،

ث - إعفاء إسرائيل صراحة من مسؤولياتها القانونية تجاه اللاجئين.([2])

٢-أغفلت الوثيقة قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، وخاصة القرار رقم ١٩٤، الذي تم التأكيد عليه خلال أكثر من ١٢٥ قرار أممي منذ عام ١٩٤٨، ورغم ذكرها له، فإن اللاجئين لن يعودوا إلى ديارهم... مفارقة ... أليس كذلك؟ وفي الوقت الذي تقول أنها اعتمدت على القرار المذكور ليشكل أساسا لحل قضية اللاجئين، فإن المادة ١٧ منها تطالب الأمم المتحدة بإلغاء كافة القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية ، وبذلك فإنها تلغي ما قبلها من قرارات ومبادرات!!

٣- أفرغت الوثيقة القرار ١٩٤ الذي يكتسب الصفة الإلزامية الواجب احترامها والالتزام بها، ففي حين كفل للاجئين حقا جماعيا وفرديا بالعودة إلى ديارهم، جاءت صياغتها لإخراج هذا الحق المكفول من "مبدأ الاختيار إلى إطار المبادرات الإنسانية التي يمكن ل ــ"إسرائيل " أن تسمح بها، وبالتالي نزعت منه مضمونه الحقوقي والقانوني".([3])

٤- إن سبب كون القرار ١٩٤ ذا أهمية حيوية بالنسبة للحالة الفلسطينية، هو أنه وحده "يعرف حقوق اللاجئين بصورة جماعية، ويطالب بحقهم في العودة كمجموعة قومية، وأضعف الفلسطينيون حجتهم بالمطالبة بتطبيق حق العودة من خلال قبولهم بصيغة مدريد لمحادثات السلام، التي استثنت الأمم المتحدة من كون قراراتها هي التي توفر الهيكلية والمظلة والتنظيم لحل قضية اللاجئين"([4])، فكيف الحال ووثيقة جنيف تطالب بإلغاء القرار كليا؟!

---

١) الأيام، ٢٠٠٣/١٠/١٤.

٢) ملاحظات قانونية على وثيقة جنيف، مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٣./١٢/١٠

٣) جاء ذلك في موقف الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات حول الوثيقة، وزع بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٧ .

٤) زريق، إيليا، اللاجئون وحق العودة، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص.٨٠

٥- تجاهل الوثيقة للمقررات الدولية التي نصت على حق العودة ، ومن أهمها: المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٢من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادتان ٢و٣ من البروتوكول الرابع في الاتفاقية الأوروبية لصون حقوق الإنسان، والمادة ٢ من المعاهدة الأميركية لحقوق الإنسان، والمادة ١٢من الشرعة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، حيث خلصت جميعها إلى أن حق عودة اللاجئين لا يتم إلا بمقتضى إرادتهم الحرة والصريحة، كما إن الطابع الفردي والإرادي لحق العودة، والحاجة لإنفاذه في جو من السلامة الكاملة إلى موقع إقامة اللاجئ في موطنه الأصلي، أمران يجب احترامهما بصورة دائمة.

وفضلا عن تلك القرارات، فإن هناك عدة تجارب عملية في العصر الحالي تم خلالها عودة اللاجئين لديارهم، ومنها: عودة أهالي البوسنة ضمن اتفاقية دايتون لعام ١٩٩٥، وعودة قبائل الهوتو إلى رواندا عقب حرب ١٩٨٤، وعودة الألبان إلى كوسوفو عام ١٩٩٩.([1])

٦- في تجاوزها لحق العودة، خالفت الوثيقة إجماعا قانونيا أكد عليه فقهاء القانون الدولي على اختلاف مدارسهم، وهو أنه لا يجوز لأي طرف التفاوض على إسقاط أي حق من حقوق الشعوب الأصيلة غير القابلة للتصرف، وبذلك فإنه "لا يجوز حتى لمنظمة التحرير ذاتها، أن توقع على أي وثيقة تتنازل بموجبها عن حق اللاجئين في العودة والتعويض"([2])، فما بالنا والأمر يتعلق بسياسيين يفتقرون إلى قانونية التمثيل وأحقية التفويض؟! إن التخلي عن هذا الحق من جانب "طرف فلسطيني محدود التمثيل وشبه رسمي ولصالح طرف إسرائيلي معارض لا يملك أي صلاحية لحمل حكومته على الالتزام حتى بالتنازلات المحدودة جدا، لهو أمر يثير الدهشة والاستغراب".([3])

٧- رغم تضمن الوثيقة لعودة بعض اللاجئين لـ "إسرائيل"، إلا أنها أبقت هذه العودة في نطاق السماح والموافقة الإسرائيليتين، وهذه مخالفة لما ورد في نص القرار ١٩٤، الذي يقرن هذه العودة بالصفة القانونية، وقد "خلت الوثيقة من تحديدها وتوضيحها، فليس ثمة ما يؤكد أنّ اللاجئ الذي عاد إليها للإقامة أو السكن فيها، أتى بقوة الحق السيادي لهذه الدولة، وليس بقوة قرار ١٩٤".([4])

٨- إن الآليات التي تقدمها الوثيقة فيما يتعلق بتعويض اللاجئين تكاد تتطابق مع الموقف الإسرائيلي المعلن منذ عام ١٩٩٩، مما يعني تجاهلا لأبسط مبادئ القانون الدولي

---

١) دباس، فيرا غولاند، مسؤولية الأمم المتحدة تجاه اللاجئين، ترجمة سماح إدريس، موقع المجموعة ١٩٤: www.group194.com

٢) بشارة، مروان، فلسطين إسرائيل: سلام أم نظام عنصري؟ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة،ط١،٢٠٠١،ص.١٠٢

٣) نافعة، حسن، ثقوب في اتفاق سويسرا، الحياة، ٢٠٠٣/١١/٥.

٤) البشيتي، جواد، كيف أسقط حق العودة في وثيقة جنيف، الوطن، ٢٠٠٣/١٢/٥.

التي تناولت قضية التعويض، حيث أجمع الخبراء القانونيون على أن التعويض حق معترف به حسب القانون الدولي، وحسب القرار ١٩٤، "وقد طرح هؤلاء ما لا يقل عن ٤٠ حالة دولية مماثلة، استوجب فيها التعويض دون شروط، انطلاقا من أن التعويض حق قائم بذاته في حالة وقوع الضرر، وهو مبني على مبدأ إرجاع الشيء إلى أصله".([1])

٩- إن الاعتراف بأن "إسرائيل" دولة للشعب اليهودي، فيه تعد قانوني وتهديد لحقوق الفلسطينيين الذين ما زالوا يعيشون داخل حدود العام ١٩٤٨، والذين يزيد عددهم عن المليون وأربعمائة ألف نسمة، وما زالوا لا يعترفون بـ"إسرائيل" دولة للشعب اليهودي، من هنا جاءت الوثيقة لتنسف- قانونيا على الأقل- مطالبة الفلسطينيين بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يترك الأمر للحكومة الإسرائيلية لتمارس سياسة الانتقاء المزاجي في منحهم هذه الحقوق أو منعهم إياها.

١٠- إن إقرار وثيقة جنيف بأحقية الشعب اليهودي بدولة واعترافها بها، يمنح "إسرائيل" تصريحا قانونيا لتحقيق الطابع اليهودي للدولة، ووضع حد ل ـــ(تلوث النقاء العنصري لها)، وهذا إقرار عجيب، ولنتذكر أنه "بعد إلغاء قرار مساواة العنصرية بالصهيونية نتيجة الهيمنة الأمريكية، فإن ثلاث لجان تابعة للأمم المتحدة أكدت في تقارير ها الدورية لعام ٢٠٠٢ أن مخالفات "إسرائيل" للقانون الدولي نابعة من قوانينها المحلية، أو بمعنى آخر العنصرية"، وهذه اللجان هي: لجنة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري، ولجنة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ولجنة الحقوق المدنية والسياسية، فكيف تطلب وثيقة جنيف تجاوز هذه الشهادات الدولية، وتقبل بما رفضه المجتمع الدولي قاطبة؟!([2])

٤- الندوات والمؤتمرات البحثية

فضلا عن تلك المبادرات والوثائق الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة، اجتهد الطرفان كثيرا بمساعدة نظراء لهم من القارتين الأوروبية والأمريكية في عقد عدة ورشات عمل متعددة، تبنتها جامعات ومراكز أبحاث غربية، وشارك فيها أكاديميون وسياسيون، ممن يرتبطون بشكل أو بآخر بالمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

ومن أهم هذه المؤتمرات وورش العمل، ما عقد في مدينة أوكلاهوما الأمريكية بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٢ بمشاركة باحثين فلسطينيين وأردنيين وإسرائيليين وأميركيين، حيث قدم الأكاديمي الفلسطيني تيسير عمرو مشروعا للحل يدعو "إسرائيل" لقبول عودة ١٠% من اللاجئين مقابل توطين الباقي في المناطق الفلسطينية والدول العربية ، محاولا طمأنتها بأن هذه

---

١) جسر العودة: مصدر سابق، ص٢٢٧.

٢) حسن، عصام ،جسر العودة: حقوق اللاجئين في ظل التسوية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط١،٢٠٠٢، ص.٢٣٢

العودة لن تؤثر على التوازن الديمغرافي للدولة اليهودية، وأن الطرف الفلسطيني سيعلن عندها أنها التطبيق العملي لقرار ١٩٤، وأن "إسرائيل" نفذت ما هي مطالبة به.

وفي اقتراح مشابه في المؤتمر نفسه، دعا منذر الدجاني وهو مفاوض فلسطيني "إسرائيل" لقبول عودة عدد من اللاجئين يساوي عدد المستوطنين اليهود الذين سيستقرون في الضفة والقطاع، على أن يعلن الطرف الفلسطيني أن هذا الأمر يعني تطبيقا للقرار ١٩٤، داعيا في هذا السياق لتعديل مفهوم العودة بحيث تصبح إلى الوطن ، أي الدولة الفلسطينية المرتقبة، بدلا من العودة للديار والممتلكات في مناطق الـ٤٨، ويرى أن هذا يتيح لحوالي مائة ألف لاجئ أن يعودوا لـ"إسرائيل" مقابل توطين الباقين.

تاسعا: نقض مواقف الوثائق من حق العودة

تنكرت جميع الوثائق الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة على اختلاف مسمياتها وهوية موقعيها، لحق العودة، ليس تلميحا بل تصريحا، مما زاد من صلابة الموقف الإسرائيلي المتنكر أصلا له، وهو ما يتطلب الإشارة لبعض المحددات القانونية التي ترسخه، ومنها:

١ – إن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، والذي يجري تأكيده سنوياً، لم ينشئ حق اللاجئين بالعودة، لكنه أعاد صياغة وتأكيد مبدأ راسخ في القانون الدولي العرفي ، فللإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص صراحة على أن "لكل فرد الحق في العودة إلى بلده"، ويُستقى الأساس القانوني للقرار ١٩٤ مباشرة من القانون والممارسة الدوليين، وتم تبنيه في أعقاب عمليات عودة اللاجئين المكثفة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وتم الإقرار مراراً وتكراراً بأن العودة الطوعية تشكل الحل الأمثل والأكثر ديمومة لمشاكلهم، وفي السنوات القريبة، قام المجتمع الدولي بالاعتراف بحق اللاجئين بالعودة لديارهم، كما قام بتفعيل هذا الحق في حالات عديدة أبرزها البوسنة وكوسوفو.

٢ – أطلقت الأمم المتحدة على العقد الأخير من القرن الماضي اسم "عقد عودة اللاجئين"، ذلك أن القبول الدولي بحقهم في العودة لديارهم لا يستند في طبيعته وأصله لاعتبارات إنسانية فحسب، لكنه مؤسس على اعتبارات واحتياجات عملية، إن عودة اللاجئين تشكل مكوناً أساسيا في بناء الثقة بالسلم، وبالفعل، وكما أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية للاجئين، فإن "التجربة في دول عديدة تعاني من النزاع أظهرت أنه بالنسبة للرجال والنساء العاديين، فإن عودة الأصدقاء والأقارب بسلام غالباً ما تكون أكثر أهمية من أي اتفاقات رسمية".([1])

٣ – علاوة على ذلك، تلعب عودة اللاجئين دوراً هاما في تأكيد النظام السياسي في مرحلة ما بعد الصراع، ذلك أنهم بعودتهم إنما يصوتون بالفعل على منح الثقة في مستقبل السلم، ولأن إبقاء مجموعة من اللاجئين في حالة اغتراب عن السلم، لا تشعر بأية صلة أو علاقة بالسلم، أو ملكية له ، إنما يشكل وصفة أكيدة لاستمرار أي نزاع بغض النظر عن الاتفاقيات الرسمية التي قد يتم توقيعها.

٤ – تنص المادة ٢٢ من الميثاق الأوروبي للسلم، التي تبنتها منظمة الأمن والتعاون على التالي: "نؤكد التزامنا بتسهيل العودة الطوعية للاجئين والنازحين بكرامة وأمان ، وسنتابع بدون تمييز دمج اللاجئين والنازحين في مواطنهم"، وبذلك، تشير المنظمة لاعتبارها موضوع اللاجئين ذو أبعاد أمنية، وبعبارة أخرى، فإن إبقاء هم خارج مواطنهم بالقوة يشكل تهديداً للأمن، وباختصار، وكما تمت ملاحظته في أماكن متعددة

[1]) حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية، مصدر سابق.

من العالم، فإن عودتهم تشكل مكوناً أساسيا في الانتقال إلى السلم، وليس مجرد نتيجة لهكذا انتقال.

٥ - من خلال قوانين ومخططات إدارية مختلفة، أبرزها قانون أملاك الغائبين، قامت السلطات الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ بمصادرة أملاك اللاجئين ونقلها ل لدولة ومؤسساتها، أو إلى أفراد يهود ، وتمت صياغة هذه القوانين بدقة بهدف حرمان الفلسطينيين من أراضيهم وأملاكهم ونقلها لأياد يهودية ، ومن ثم، يجب أن يضمن أي حل لمشكلة اللاجئين إعادة أملاكهم التي صادرتها "إسرائيل" بشكل غير شرعي لأصحابها الفلسطينيين الشرعيين أو ذريتهم ، ويجب إعادة هذه الأملاك سواء اختار اللاجئ العودة أو لم يخترها.

٦ - إضافة لكل ذلك، فإن للاجئين الحق في التعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت بممتلكاتهم، وعن الإصابات الشخصية والألم والمعاناة النفسيين ، وأي ضرر آخر نجم عن النكبة وما تلاها من تهجير وحرمان، ومن الضروري التأكيد على أن حق اللاجئين بالعودة والتعويض مكملان لبعضهما البعض، فل لاجئين الحق بالتعويض سواء اختاروا ممارسة حقهم بالعودة أم لم يفعلوا.

وقبل الحديث بشأن كيفية تعامل هذه الوثائق مع قضية اللاجئين وحقهم في العودة ، ينبغي البحث في القواسم المشتركة التي التقت عليها، وهي:

١ - تتفق على عدم الاعتراف بحق عودة اللاجئين لأراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها، بل لا تأتي على ذكر كلمة العودة، وتتحدث عن خيارات أخرى تسميها مكان إقامة دائم.([1])

٢ - جميع تلك الوثائق تبرئ "إسرائيل"، ولا تحملها أي مسؤولية سياسية أو أخلاقية عن الجريمة التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني حينما طردته بالقوة من أرضه عام ١٩٤٨، وبالتالي حررتها من إمكانية أي ضغط عليها أو أية مطالب منها، طالما لم تفعل شيئاً،

٣ - حددت الخيارات المتاحة للاجئين لاختيار واحد منها لسكنهم الدائم على النحو التالي:

أ -التوطين حيث هم سواء في البلدان العربية، أو في مناطق أخرى، دون الأخذ بعين الاعتبار إرادتهم ورغبتهم، أو سيادة الدول التي سيفرض عليها التوطين،

ب -الهجرة لبلدان أجنبية، وربط ذلك بموافقتها، على الأعداد التي تستطيع استيعابها، والشروط التي تضعها لقبول الهجرة إليها،

ت -اختيار مناطق الدولة الفلسطينية كأماكن سكن دائم لهم، دون الأخذ بالاعتبار قدرتها على الاستيعاب، ودون أن تستبعد تدخل "إسرائيل" لتحديد أعداد ونوعية من سيسمح

---

١) أبو عامر، عدنان، قراءة قانونية نقدية لوثيقة جنيف، مجلة مركز باحث للدراسات، بيروت، يناير ٢٠٠٤، ص.٥٤

لهم بالعودة لمناطق السلطة بما لا يهدد أمنها، وبما لا يؤثر على الوضع الديموغرافي الذي تعلن تخوفها منه حين يصبح عدد الفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية ، الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي التي تقوم عليه ا "إسرائيل" أكثر من عدد اليهود، وهو أحد الأسباب التي تتذرع بها لرفض عودة اللاجئين.([1])

٤ – تفردت وثيقة جنيف بإضافة خيارين آخرين أمام اللاجئين لتحديد مكان سكنهم الدائم:

أ –في مدن خاصة تبنى لهم في الأراضي التي يمكن أن تضم من "إسرائيل " لأراضي السلطة، خاصة جنوب شرق قطاع غزة، وجنوب غرب الضفة الغربية، مقابل الأراضي التي ستضمها "إسرائيل" إليها من أراضي الضفة والتي تقوم عليها مدن استيطانية،

ب –بإمكان اللاجئ أن يختار "إسرائيل" كمكان سكن دائم له، لكن ذلك لن يكون في أرضه وممتلكاته، أو أنه سيستعيد ملكيته لها، وسيكون عددهم محدوداً، ومرتبطاً بموافقتها الأمنية والديموغرافية، وغير محدود بمدة زمنية ، فقد تستمر عشرات السنين ، وبقدرتها على الاستيعاب التي تقررها وفق شروطها، وبصورة عملية عدم السماح بالعودة.

٥ – اتفقت الوثائق على تحديد اللاجئين وحصرهم بالموجودين خارج حدود فلسطين التاريخية، في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، واستثنت اللاجئين الموجودين في الضفة وغزة البالغ عددهم تقريباً أكثر من مليوني لاجئ، ولم تعتبرهم لاجئين طالما يقيمون داخل حدود فلسطين، وطالما جرى تحريف مفهوم حق العودة في هذه الوثائق، بحيث لم يعد يعني العودة للأراضي التي يمتلكها اللاجئون، والتي هجروا منها عام ١٩٤٨.

٦ – تجاهلت الوثائق أي إشارة لحقوق أكثر من ربع مليون فلسطيني يقيمون في "إسرائيل" ويحملون جنسيتها، من العودة إلى قراهم وأراضيهم التي هجرتهم منها منذ عام ١٩٤٨، وتمنعهم من العودة إليها واستعادة ملكيتهم لها.

٧ – نظرت الوثائق لقضية اللاجئين نظرة اقتصادية ، وبالتالي حلها على هذا الأساس ، واعتمدت مبدأ التعويض لإعادة تأهيلهم وإسكانهم، وتجاهلت أن العودة للوطن والأرض هي حق أساسي لكل إنسان أقرته الشرائع السماوية والقوانين والأنظمة الدولية ، كما تجاهلت أن حقوق اللاجئين في العودة هي حقوق سياسية ووطنية، وجماعية وفردية، ومن هذا المنطلق، فإن أي شخص أو هيئة مهما كانت صفتها التمثيلية، لا تملك التنازل عن حقوق لا تملكها ولم يفوضها أصحابها بذلك.([2])

---

١) الحوراني، عبد الله، حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية، محاضرة في المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، يونيو ٢٠٠٤.

٢) حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية، مصدر سابق.

٨ – التعويضات التي تحدثت عنها الوثائق عبارة عن ثمن أراضي اللاجئين وممتلكاتهم ، وفق تقديرات تحددها لجنة أو صندوق دولي، أي أنها ستفرض عليهم بالقوة بيع أراضيهم أو التنازل عنها، وهو ما يرفضونه رفضاً قطعياً، والمساومة عليه، وتجاهلت حقهم في تعويضات عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم وبممتلكاتهم منذ هجروا منها عام ١٩٤٨ حتى اليوم، وعن استغلال "إسرائيل" واستثمارها لهذه الأراضي والممتلكات على مدى أكثر من نصف قرن، وهذا النوع من التعويضات هو ما يطالب به اللاجئون لجانب عودتهم لأراضيهم.

٩ – حمَّلت الوثائق المجتمع الدولي، والدول المانحة مسؤولية جمع التعويضات عبر صندوق دولي يُنشأ لهذا الغرض، وبذلك أعفت "إسرائيل" من مسؤولية دفعها من الأموال التي نهبتها، وأشارت فقط لإمكانية إسهامها في تغذية الصندوق الدولي للتعويضات ببعض الأموال.

١٠ – مرة أخرى تفردت وثيقة جنيف باستخدام لغة التهديد والضغط على اللاجئين للقبول بصيغ الحلول التي طرحتها لقضيتهم، من خلال:

أ – تهديد كل لاجئ لا يقبل بأحد الخيارات الخمسة التي حددتها له لاختيار مكان سكنه الدائم من بينها، خلال مدة أقصاها خمس سنوات، بشطب اسمه من سجلات اللاجئين وإنهاء وضعه كلاجئ، وبالتالي إسقاط كل حقوقه،

ب – إنهاء عمل وإلغاء الأونروا خلال خمس سنوات من توقيع الاتفاقية، وفي هذا ضغط واضح على اللاجئين للقبول بالحلول التي تطرحها، لأن الأونروا تقوم بدور الرعاية الغذائية والصحية والتربوية والاجتماعية لهم، خاصة في المخيمات، مع أن قرار حل الوكالة لا يملكه أحد غير الجهة التي أنشأتها وهي الأمم المتحدة، وقرار الحل مرتبط بتحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله، كما نص على ذلك قرار إنشائها، وهو تحقيق عودة اللاجئين تطبيقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.([1])

١١ – اعتبرت الوثائق أن الحلول التي طرحتها لمشكلة اللاجئين هي الحل النهائي والدائم لها، ونصت على أنه لا يجوز بعد ذلك لأي لاجئ، أو جهة تتحدث باسمه، المطالبة بأية حقوق سياسية أو مادية أو معنوية.

١٢ – بالحلول التي طرحتها لقضية اللاجئين، والتفسيرات التي قدمتها، ألغت الوثائق المفهوم القانوني والسياسي لقرار الأمم المتحدة ١٩٤، الذي نص بوضوح وفق ميثاقها، ووثيقة حقوق الإنسان، وكل الشرائع، على عودة اللاجئين لأراضيهم وممتلكاتهم، وتعويضهم عن خسائرهم المادية والمعنوية، هذا القرار الذي تحرص على تأكيده سنوياً، منذ اتخاذه أواخر عام ١٩٤٨ وحتى اليوم، وظلت الولايات المتحدة تصوت لجانبه حتى عام ١٩٩٤، أي بعد اتفاق أوسلو ،

---

١) ملاحظات قانونية على وثيقة جنيف، مؤسسة الحق لحقوق الإنسان، رام الله ٢٠٠٣/١٢/١٠.

حيث أصبحت تمتنع عن التصويت، وبهذا التناقض مع مفهوم الأمم المتحدة والشرعية الدولية في قضية اللاجئين، فتحت الوثائق الباب أمام "إسرائيل" لاستصدار قرار بإلغاء القرار المذكور، كما فعلت بعد أوسلو حين نجحت اعتماداً عليه في دفع الأمم المتحدة لإلغاء قرارها الخاص باعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية.([1])

١٣ -من يدقق في نوعية وهوية الشخصيات المشاركة في التوصل لهذه الوثائق، يلاحظ أنها شخصيات مسئولة على أعلى المستويات سواءٌ في منظمة التحرير ، كأعضاء لجنة تنفيذية، أو السلطة الفلسطينية كوزراء ونواب، وليس من خارج المؤسسة الرسمية كما هو حال الطرف الإسرائيلي المشارك، الذين أتوا من أحزاب المعارضة، وهذا يعني تجاوزاً لالتزامات منظمة التحرير، وخروجاً على برنامج الإجماع الوطني ، ورغم المطالبات الشعبية الواسعة التي طالبت قيادة المنظمة بمحاسبة هؤلاء ووقف تحركاتهم، إلا أن شيئاً من ذلك لم يتم.

ويمكن لـ"إسرائيل" الاستفادة من هذه الوثائق كمستند قوي بين يديها في أية مفاوضات مع الطرف الفلسطيني حول اللاجئين، وتعتمدها أساساً لحلها، خاصة وأنها صدرت عن أوساط قيادية فلسطينية.

١٤ -لم تتوقف جهود هؤلاء الناشطين عند حدود التوصل لهذه الوثائق والاتفاقيات، فهم ينشطون على المستويات المحلية والعربية والدولية للترويج لها واستقطاب تأييد لها ، فعلى الصعيد المحلي أسست مجموعة ياسر عبد ربه ما سمي "تحالف السلام الفلسطيني" ، وأسست مجموعة سري نسيبة ما سمي "الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية "، ويقومون بأنشطة إعلامية واسعة عن طريق توجيه نداءات ونشر إعلانات مدفوعة وإصدار صحف ونشرات وإجراء استطلاعات موجهة حسب وجهة نظرهم، وأقاموا مراكز إعلامية لهذه الأغراض.([2])

كما تنشط هذه الشخصيات في مجال الزيارات والاتصالات مع جهات عربية ودولية، رسمية وغير حكومية، لحشد التأييد والمساندة لتوجهاتهم، وهذا النشاط الواسع يوحي بأن هناك أموالاً طائلة رصدت لهم من قبل هيئات وجهات خارجية غير معلومة، مما يثير شكوكاً أكثر في الهدف من هذه التحركات والوثائق وأصحابها، ومن يقف وراءَها، وبالتالي فإن الانطباع السلبي الذي يتركه نشر الوثائق والترويج لها لدى الرأي العام الدولي، بوجود استعداد فلسطيني للتنازل عن حق العودة، مما يضعف التأييد الدولي لهذا الحق.([3])

---

١) ورقة موقف حول وثيقة جنيف، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٣/١١/١٣.

٢) من هذه الصحف مجلة (الطريق) الصادرة عن تحالف السلام الفلسطيني، وتستضيف بصورة دورية سياسيين إسرائيليين يشتركون معها في وثائق ومبادرات إلغاء حق العودة.

٣) حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية، مصدر سابق.

١٥ - ساهمت هذه الوثائق في إغراء الحكومة الإسرائيلية بتصعيد موقفها العنصري الرافض أصلاً لعودة اللاجئين، حيث لاحظنا خلال السنوات الأخيرة أنها مستفيدة من الواقع العربي الضعيف، والواقع الدولي، وخاصة الأمريكي المنحاز لها، والساكت عن عدوانها، ومن التغيرات الإقليمية التي كان غزو العراق واحتلاله وتدميره أبرز عناوينها، ومن ظهور هذه الأصوات الفلسطينية التي تتنازل عن حق العودة مجانا، مما يعكس تراجع الموقف الرسمي.

لقد كان من الآثار الكارثية لهذه الوثائق التركيز الإسرائيلي الملفت في الفترة الأخيرة على يهودية الدولة، ومحاولاتها الحصول على اعتراف بذلك من القوى الدولية، حيث اعترف بذلك الرئيس "جورج بوش" وضغوطها على الجانب الفلسطيني للإقرار بذلك، إنما يأتي في سياق سعيها لإقفال الباب أمام عودة اللاجئين، وفتح الباب أمام إمكانية تهجير الفلسطينيين الذين يقيمون في وطنهم داخل "إسرائيل"، كما نجحت في الحصول على ضمانات مكتوبة من الرئيس الأمريكي بعدم عودتهم.

لقد كانت هذه الوثائق من الأخطاء التي شرع البعض بارتكابها، حتى قبل الوصول لمائدة المفاوضات، ممثلة بوضع السيناريوهات المدفوعة الأجر من قبل الهيئات الأجنبية ونشرها على الملأ بغية تصديع الصف الوطني، وإدخال البلبلة والاضطراب إلى صفوفه ، وإشغاله بمناقشات داخلية تمهد الطريق لإدخال قضية اللاجئين في حلبة المساومات والمقايضات، وهذا خطأ قاتل يعمل البعض بوعي أو بدون وعي على جر الفلسطينيين إليه ، ويظل في جميع الأحوال تصرفاً متسرعا غير مدروس يتناقض مع قواعد وفنون التفاوض ، فمن يستعد للذهاب لطاولة المفاوضات لا يكشف مسبقاً أوراقه للطرف المقابل، ناهيك عن طرح قضية مسبقاً للمساومة.

الفصل الرابع
قضية اللاجئين في الاتفاقات السياسية ومفاوضات التسوية

مقدمة

لجأ المفاوض الإسرائيلي في مفاوضاتها واتفاقياتها مع الفلسطينيين والدول العربية إلى سياسة منهجية تتلخص في عدم إغلاق الملفات نهائياً مع أي من الدول المعنية، وإبقاء الباب مفتوحاً على مختلف الاحتمالات مستقبلاً مما يثير الريبة من نواياها المستقبلية، وجاء ذلك في التجارب التفاوضية التالية:

- على الرغم من توقيع اتفاقية السلام مع مصر، أبقت "إسرائيل" مسألة (طابا) معلقة دون حل في حينه،
- والحال ذاته مع الأردن حينما وقعت اتفاقية السلام مع الأردن، أبقت بعض المناطق معلقة كالباقورة ومناطق وادي عربة، التي أصبحت تحت السيادة الأردنية بحكم هذه الاتفاقية، وتحت حجة الحاجة الإسرائيلية الفنية لهذه المناطق مؤقتاً، تم استئجارها لفترة زمنية قادمة،
- ومع الحكومة اللبنانية رغم انسحابها من الجنوب اللبناني بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥، إلاّ إنها احتفظت لنفسها بشريط حدودي عرف بـــ"مزارع شبعا"،
- ومع الفلسطينيين أبقت العديد من الأوراق معلقة بدون حل، وعلى رأسها ملف اللاجئين كإحدى المواضيع الجوهرية في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية.

وربما سنصل لنتيجة مبكرة أن "إسرائيل" من خلال عدم اعترافها بالمسؤولية عن تهجير اللاجئين، والتعاطي مع الموضوع باعتباره مسألة إنسانية وليس سياسية، يشير إلى أنها لا تنوي إغلاق الملف الفلسطيني مستقبلاً، إذا ما استمرت المفاوضات بين الطرفين، بل إبقا ئه مفتوحاً لاحتمالات مستقبلية قد تساعدها على إعادة النظر بالمسألة برمتها إذا ما أتيحت لها الفرصة.

وهكذا توحد الموقف الإسرائيلي لجميع أطياف العمل السياسي الرسمي منذ البداية حول الرفض القاطع لتطبيق حق العودة للاجئين، وبالعودة لنصوص الاتفاقات العربية الإسرائيلية الموقعة وهي: كامب ديفيد مع مصر ١٩٧٩، وإعلان المبادئ المعروف باتفاقية أوسلو ١٩٩٣، ووادي عربة مع الأردن ١٩٩٤، يتضح بأنها أسقطت المعالجة الفورية والجذرية لقضية اللاجئين، وإرجائها لمفاوضات المرحلة النهائية، في الوقت الذي لم تشر فيه للقرارات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ١٩٤.([1])

وقبل الحديث بشأن الموقف من قضية اللاجئين خلال المفاوضات مع الأطراف العربية والفلسطينية، ينبغي التنويه هنا أن حق العودة، كغيره من الحقوق التي أقرّها القانون الدولي، ليس قابلا للتفاوض، فهو حق عالمي، وحق قاطع في القانون الدولي، والحل الأنجع

---

١) أبو ستة، سلمان، نحو حل ممكن ومقبول لمسألة اللاجئين والنازحين.

الذي سبق واستخدم في جميع قضايا جميع اللاجئين حول العالم دون استثناء، بغض النظر عن معتقداتهم، وديانتهم وجنسيتهم الأصلية، ووضع القرار ١٩٤ إطاراً حقوقياً للحل الدائم لقضيتهم، وهكذا فإن موضوعية أية عملية تفاوض للتوصل للسلام، يتمثل بإعادة تأكيدها على حقوق اللاجئين، وتأسيس الآليات والضمانات لتنفيذها.

وحتى في حالة إجراء مفاوضات حول اللاجئين وعودتهم لأراضيهم، فإن ا لاتفاقية المتفاوض عليها يجب أن توفر ضمانات بالسماح لجميعهم بالاختيار الحر والطوعي لتنفيذ حقهم في العودة، دون أية قيود اعتباطية وعنصرية، وفي حالة اختيارهم لممارسة حقهم في العودة لديارهم ومنازلهم الأصلية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، فمن الضروري إعادة تشكيل القوانين المتعلقة بالجنسية الإسرائيلية وقوانين الأراضي الخاصة بها، تماماً كما حصل في حالات دول أخرى مثل جورجيا والبوسنة.

ومن خلال ملاحظات جمعت لعدة لجان تابعة للأمم المتحدة التي تقوم بمهام مراقبة تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان ، توصلت لنتيجة مفادها أن على "إسرائيل" إعادة تشكيل القوانين المتعلقة بالجنسية والأراضي لتسهيل عودة اللاجئين.

ويدرك المراقب لسير المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ أن ملف اللاجئين كان من مسائل الخلافات الجوهرية بين الجانبين، ولأجل التفاوض حوله لمفاوضات الحل النهائي، في ضوء أن دبلوماسية التفاوض، رأت أن القضايا الخلافية الحادة يستحسن تأجيلها للمراحل النهائية من المفاوضات، حتى يتم إنجاز خطوات فعلية حول القضايا التي يقل هامش الخلاف حولها، والتي من الممكن الاتفاق عليها لتشكل هذه الحلول مجتمعة أرضية صلبة في المستقبل، يصعب التراجع عنها إزاء أية خلافات قد تنشب بين الأطراف المتفاوضة، بحيث يتفهم كل طرف حجج ومبررات الطرف الآخر ، ويكون الجدار الشعبي النفسي أمام كلا طرفي التفاوض بدأ يلين ويخفف من حدة تطرفه، خاصة إزاء صراع مسلح استمر زهاء القرن.

وعليه شكلت مسألة اللاجئين إحدى النقاط الجوهرية الأساسية في مفاوضات الوضع النهائي إلى جانب المستوطنات، المياه، القدس، الحدود، الأمن ، والدولة، مما يؤكد على مدى مركزيتها، ويؤكد أهميتها وليس حجمها، وغدت تشكل قضية أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني.

وإذا كان للفلسطينيين موقفهم الواضح والثابت من مسألة اللاجئين المتمثل بالتمسك بحق العودة لديارهم، مستندين في ذلك لحقهم الطبيعي وللشرعية الدولية المتمثلة بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي أشار إلى حق العودة والتعويض لمن لا يرغب ، فإن للإسرائيليين مواقفهم الخاصة بهم إزاءها، وهي مغايرة تماماً للمواقف الفلسطينية، ولكن نظراً لاعتراف طرفي الصراع المباشرين، ببعضهم البعض ودخولهم في مفاوضات مباشرة، والتوصل

لاتفاقات حول العديد من قضايا الخلاف، والتوقف عند مسألة اللاجئين، وجعلها على جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي، ضمن توجه لإيجاد تسوية عامة للصراع العربي – الإسرائيلي، فستفرض نفسها عليهما في نهاية المطاف.([1])

سيجتهد هذا الفصل من الدراسة في الوقوف على المواقف التفاوضية الإسرائيلية من مسألة اللاجئين، وما مدى إمكانية التنازلات الإسرائيلية في هذه المسألة من أجل الوصول لحل وتسوية عامة لمختلف جوانب الصراع، والتي تشكل مسألة اللاجئين الأهم فيه.

١) مخادمة، ذياب، المواقف الإسرائيلية من حق العودة، مجلة دراسات، مركز أبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد ٢٠، ٢٠٠٥.

أولا: اللاجئون في برامج الأحزاب الإسرائيلية

عند دراسة البرامج الانتخابية للأحزاب الكبرى ، وخاصة العمل والليكود، (١) التي تحدد سياسات الدولة في حالة فوز أي منهما، وتشكيله الحكومة نرى المواقف التالية:

- حزب العمل قدم رؤية لا تبتعد عن السياسات المعلنة إن لم تكن تكراراً لها ، وذكر برنامجه السياسي في العديد من الانتخابات البرلمانية، أن أي اتفاق سلام متوقع مع العرب سيتضمن مشروعاً لتسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود الدولة، بحيث ستدعى الدول العربية جميعاً لاسيما الأردن ودول الخليج للمشاركة في تسوية المشكلة، وسيجند رأسمال دولي لهذه الغاية، لأن "إسرائيل" ترفض حق اللاجئين في العودة للأرض الواقعة تحت سيادتها.(٢)

ولم يأت البرنامج السياسي للحزب بجديد في القضية، لكنه كان أكثر وضوحاً في زج الأردن في موضوع تسويتها، وعندما قرنها مع الدول الخليجية فهذا لا يعني أن تقوم الأردن بتوفير الدعم المادي لتوطين اللاجئين، بل أن تستخدم أراضيها كمكان لحل المسألة، علما بأن توطينهم جميعاً في الأردن تكرر في تصريحات العديد من المسئولين.

- أما برنامج حزب الليكود الانتخابي في مراحل انتخابية مختلفة، فكان ينص على أن يتم تبادل اليهود في البلاد العربية باللاجئين، بحيث يتم نقلهم للبلاد التي جاء منها يهود إسرائيل، وهذا الاقتراح لا يكلف "إسرائيل" شيئاً، ويحمل البلاد العربية كامل المسؤولية في مهمة توطينهم، لكنه يذهب بعيداً إلى أهداف إستراتيجية وأمنية حيث أن الدول التي حضر منها اليهود لـ"إسرائيل" بعيدة عن حدودها، على خلاف البلاد التي يتواجد فيها اللاجئون التي تجاور الحدود الإسرائيلية مما سيوفر أمناً أكبر للدولة.(٣)

علما بأن التجربة التفاوضية أشارت في جولة من الجولات أن "شمعون بيريز" الزعيم السابق لحزب العمل، ورئيس الوفد الإسرائيلي للاجتماع الأول للجنة الرباعية حول اللاجئين في عمان، طالب بأن يجري ربط عودتهم بقدرة الضفة والقطاع على الاستيعاب من الناحية الاقتصادية، حتى لا تتقبب عودتهم بأي فوضى واضطراب، بمعنى أنه طرح عقبات جديدة بالإضافة للتعريف والإعداد، فيما استبدل حزب الليكود حين استلم السلطة سياسة وضع العراقيل والعقبات، بوقف التفاوض حول اللاجئين كليا.(٤)

---

١) الحديث لا يهمل بالتأكيد حزب كاديما الذي تأسس في أواخر ٢٠٠٥، لكن قضية اللاجئين ببعدها التاريخي تناولها الحزبين التاريخيين المذكورين بصورة أكثر تعمقا.

٢) Shlomo Gazits : The Palestinian Refugees Problem, Gaffe Center for Strategic Studies , Tel Aviv University 1994 p13.

٣) Ibid,p15

٤) حق العودة..البدائل الفلسطينية، ص.١١٨

هنا نقطة جديرة بالتوقف، تتعلق بالوهم الملازم للفكر التفاوضي العربي يتعلق بأن حزب العمل أكثر ليونة ومرونة من نظيره الليكود، وبالتالي يمكن ان يقدم تنازلات "مؤلمة" للعرب أكثر من منافسه، ورغم ان التجربة التاريخية نقضت هذا الوهم كليا، خاصة خلال تحربة مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، إلا أن الإسرائيليين، باحثين وساسة، أدركوا هذا التضليل العربي الرسمي وباتوا يحذِّرون من أن أي تغيير في الحكومة الإسرائيلية من العمل إلى الليكود سيؤدي لإلغاء التوافقات التي توصل إليها المفاوضون ، وبالتالي عودة الأمور لنقطة اللاتفاق، مما كان يدفع بالمفاوض العربي والفلسطيني للقبول بما يقدمه مفاوضه "العمالي" على قلته، خوفا من قدوم المفاوض الليكودي!

وبعد تجربة زادت على خمسة عشر عاما من المفاوضات الثنائية والمتعددة، لم تعد تخفى وسائل الحكومات الإسرائيلية في إدارة المفاوضات مع العرب، حيث يمتلك الإسرائيليون قدرة فائقة على تشكيل الوجوه وتبديل الأماكن عندما تنبئ المفاوضات عن الوصول إلى حل ما، ومن هنا يمكن تفسير الخلاف المفتعل بين حزبي العمل والليكود حول قضية اللاجئين.

إضافة للبرامج الحزبية، ينبغي التنويه للموقف الذي تمثله النخبة الثقافية ، من الكتاب والصحفيين، التي تنطلق مواقفهم من قضية اللاجئين من الأسس التالية:

١ -"إسرائيل" دولة يهودية، ولا مساومة على طابعها وهويتها، لأن أي إخلال ب ه عبر عودة اللاجئين ستؤدي إما لتقويض هوية الدولة وتحويلها لدولة ثنائية القومية، وبا لتالي إلى انتحارها، او أنه سيهدد نظامها الديمقراطي، في حال جرى إخراج الفلسطينيين العائدين من اللعبة الديمقراطية الداخلية للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وهو ما يمكن ان يفضي إلى نظام "أبارتهايد" جديد، وهو ما لا تريده الدولة!

٢ -لم يذهب هؤلاء المثقفون في مراجعتهم لجذور الصراع مع الفلسطينيين إلى نهاياته، لأنه سيعني بالضرورة التشكيك بأخلاقية وشرعية الصهيونية، وبمبررات قيام الدولة، وكل المزاعم عن الوطن القومي والقومية اليهودية، لذلك يراجعون الصراع وكأنه بدأ من لحظة حرب حزيران ١٩٦٧، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنه سيعفيهم من الدخول في المحظورات التاريخية التي يمكن أن تشكك بالرواية الصهيونية.([1])

٣ -ترجم هؤلاء المثقفون مواقفهم عمليا من خلال بيانات وعرائض للرأي العام، جاء فيها أنهم لا يستطيعون الموافقة على عودة اللاجئين داخل الدولة، لأن ذلك يعني القضاء عل يها ، ولأن العودة الشاملة للفلسطينيين تتناقض مع مبدأ حق تقرير المصير للشعب اليهودي.([2])

---

١) موعد، حمد، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، ط١، ٢٠٠٣، ص.٣١٩

٢) المثقفون الإسرائيليون لا لحق العودة، معاريف، ٣-١-٢٠٠٠

وكان ممن وقع على العريضة مجموعة من كبار المثقفين، ومنهم: أ.ب.يهوشاع، عاموس عوز، دافيد غروسمان، لوبيه إلياف، غليا غولان، نيسيم كلدرون، ياعيل ديان، مناحيم برينكر، مائير شليف، زئيف شترنهل.

ثانيا: تطور الموقف التفاوضي الإسرائيلي من اللاجئين

١ - اتفاقية كامب ديفيد مع مصر

قدمت الاتفاقية بين الجانبين مقترحا لحل قضية اللاجئين، بحيث يتم الاتفاق خلال المفاوضات بين مصر، "إسرائيل"، الأردن، وممثلين عن سكان الضفة و القطاع، على الوضع النهائي لهما نهاية المرحلة الانتقالية، حيث سيشكل ممثلون عن تلك الأطراف لجنة دائمة الانعقاد لاتخاذ قرار بالاتفاق حول أساليب استيعاب الأشخاص الذين نزحوا من الضفة وغزة عام ١٩٦٧.

كما دعت الاتفاقية لاتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات وأوجه التمزق ، ويجوز لهذه اللجنة معالجة الأمور ذات الاهتمام المشترك، وستعمل مصر و"إسرائيل " مع الأطراف الأخرى المهتمة، لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

وقد جاء الموقف الفلسطيني معارضا لكامب ديفيد لكونها لا تعترف بهم كشعب، ولكن كسكان للأرض، ولا تعطيهم حقوقهم الشرعية التي كفلتها القرارات والمعايير الدولية كحق اللاجئين في العودة لديارهم، الدولة المستقلة، وحق تقرير المصير ، فيما جاء ا لموقف الإسرائيلي مؤيدا لها، حيث صادقت الكنيست عليها بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٧.([1])

وهكذا نلاحظ أن نص الاتفاقية جاء بذات الإطار المفاهيمي الذي تم تسجيله في اتفاقية أوسلو، وكذلك نفس الآليات "لجنة رباعية، عودة أفراد من نازحي ٦٧، ضمان الأمن، منع الاضطرابات"، أما الفرق بين اتفاقي أوسلو وكامب ديفيد، فهو أن الدعوة في الثانية لتنفيذ حل عاجل ودائم لمشكلة اللاجئين، ناهيك عن أنه يدعو لحل قضية النازحين خلال المرحلة الانتقالية، وهو أفضل من اتفاق أوسلو في هذا الصدد.([2])

٢- اتفاقية وادي عربة مع الأردن

توصلت الحكومتين الأردنية والإسرائيلية لاتفاق وادي عربة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧، ونص في مادته الثامنة على ان التفاوض حول اللاجئين المقيمين في الأردن يتم بشكل ثنائي، وبالاستناد للقانون الدولي، ولم يشر مطلقاً للقرار ١٩٤ وحق اللاجئين في العودة، مما يعني إخراج الكتلة الأكبر منهم، الذين يربو عددهم عن مليون وستمائة ألف لاجئ من دائرة التفاوض بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية.

---

١) محاضر اجتماعات الكنيست الإسرائيلي.

٢) حق العودة.. البدائل الفلسطينية، ص٥٧.

وجاء نص الاتفاقية على النحو التالي: مع إدراك الأردن و"إسرائيل" للمشاكل الإنسانية الكبيرة التي سببها الصراع الدائر في الشرق الأوسط، بالإضافة لمساهمتهما بتخفيف المعاناة الإنسانية، ستسعيان لتخفيف تلك المشاكل على المستوى ثنائي الأطراف، ومع إدراك هم ا أن المشاكل الإنسانية المذكورة أعلاه لا يمكن حلها كلها على المستوى الثنائي، سيسعى الطرفان لحلها في الاجتماعات الملائمة وفقاً للقانون الدولي، حيث ستشمل هذه الاجتماعات ما يلي:

-في إطار عمل المفاوضات المتعددة الأطراف لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين،

-في المفاوضات ضمن إطار عمل يتم الاتفاق عليه سواء أكان ثنائي الطرف أو غيره ، بالتزامن مع وفي نفس الوقت الذي تتم فيه مفاوضات الحل الدائم المرتبط بالمناطق،

-من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك توطينهم.([1])

وهكذا نلاحظ أن الاتفاقية، أكدت على الطابع الدولي لنازحي ١٩٦٧، أما بالنسبة للاجئي الأردن فهم يشكلون قضية ثنائية بين الطرفين، أي استبعاد منظمة التحرير وقرارات الأمم المتحدة، ونصت على تشكيل لجنة رباعية تضم "إسرائيل" ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية للبحث في تسوية أوضاع النازحين، شأنها في ذلك شأن اتفاقي أوسلو وكامب ديفيد.

٣- المفاوضات مع منظمة التحرير

أظهر الموقف الفلسطيني خلال اللقاءات التفاوضية حول الوضع النهائي في كامب ديفيد بدايةً في يوليو ٢٠٠٠، وطابا لاحقاً في ديسمبر ٢٠٠٠، بشكل جليّ وللمرة الأولى منذ بداية مرحلة أوسلو درجةً عالية من النقاشات والجدل في أوساط الصحفيين المثقفين والسياسيين الإسرائيليين حول الحلول المطروحة لمعالجة قضية اللاجئين، وبالتحديد قضية حق العودة.

وتراوحت النقاشات ما بين الرفض الكامل والمطلق لعودة اللاجئين، وبين الاعتر اف الخجول بعودة عدد قليل منهم، يكاد لا يذكر مقارنة بعدد هم الإجمالي، حيث هدفت مؤشرات الاعتراف الخجول هذه للحد من فاعليته وربطه بكثير من القيود والعقبات ، فيما تتضمن جميع تلك الأطروحات الكثير من المضامين التمييزية العنصرية الصرفة، كالحفاظ على أغلبية يهودية ساحقة في "إسرائيل"، مع أقلية هامشية ومحدودة حتى الآن تعترف وتدعم تطبيق حق العودة بشكل كامل، لكن صوتها لم يبرز بعد، ولم تفرض وجهة نظرها ضمن الأطروحا ت الجماهيرية والنقاش السائد هناك.

وحتى نقدم قراءة واقعية لطبيعة المفاوضات التي جرت حول اللاجئين، ينبغي الوقوف – سريعا- على أبرز المحطات الرئيسية التي أخذت القضية منها حيزا هاما:

---

١) أكرم، سوزان، إعادة قراءة حقوق اللاجئين وتفسيرها وفقاً للقانون الدولي، أوراق مركز بديل، رقم ١، مارس ٢٠٠٠، ص.٥

أ – **مؤتمر مدريد:** حيث وافق المفاوض الفلسطيني، خلافاً لقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير، على استبعاد اللاجئين موضوعاً وتمثيلاً عن طاولة المفاوضات ، وأحيلت لمرحلة لاحقة من العملية التفاوضية، واستبعد اللاجئون من التمثيل في الوفد المفاوض،

ب –**المفاوضات متعددة الأطراف:** حيث وافق المفاوض الفلسطيني، نزولاً عند الضغوط الأميركية والاشتراطات الإسرائيلية على استبعاد القرار ١٩٤ من جدول الأعمال، والاكتفاء بمناقشة ما اصطلح على تسميته آنذاك بالقضايا الإنسانية للاجئين،

ت –**اتفاق أوسلو:** حين أحيلت قضية اللاجئين لمفاوضات الحل الدائم، كما أسقط القرار ١٩٤ من نص الاتفاق كمرجع لحل هذه القضية،

ث –**الوثائق المشتركة:** الفلسطينية الإسرائيلية للتخلص من قضية اللاجئين،

ج – **مفاوضات كامب ديفيد:** حين وافق الوفد الفلسطيني على تجزئة حل القضية، وتوزيع اللاجئين بين جمع الشمل لعدد محدود منهم لمناطق ١٩٤٨، وتوطين الباقين في مناطق السلطة الفلسطينية أو البلد المضيف، أو إعادة تهجيرهم لبلد ثالث،

ح – **خطة خارطة الطريق:** حين قبل بها الطرف الفلسطيني كمشروع دولي للحل، دون أية تحفظات، رغم أنها نصت على حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين دون الإشارة لحق العودة أو القرار١٩٤.([1])

هذه المحطات التي سنأتي على تناولها بالتفصيل لاحقا، كلها بتلاوين نصوصها التقت على مبدأ التخلي عن حق العودة للديار والممتلكات المغتصبة منذ عام ١٩٤٨، وراعت في مواقفها حدود الموقف الإسرائيلي، ووقفت عنده في سياسة واهمة تقوم على المقايضة بين حق العودة وباقي الحقوق الوطنية.

١– مؤتمر مدريد

انطلقت عملية التسوية في مؤتمر مدريد بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣٠، وكانت شروط عقده الأساسية هي التي طلبها "إسحاق شامير" رئيس الوزراء في حينه، وهي:

أ – إبعاد هيئة الأمم المتحدة عن طاولة المفاوضات،

ب –تهميش دور راعيي المؤتمر، واعتماد التفاوض الثنائي المباشر،

ت –إقصاء منظمة التحرير، وعدم تمثيل الفلسطينيين مستقلين،

ث –تزامن المفاوضات على الجبهات المختلفة، وتحويل قضية اللاجئين إلى لجنة متعددة الأطراف تمييعاً لمسؤولية "إسرائيل".

---

١) حمادة، معتصم، قضية اللاجئين وحق العودة بعد رحيل عرفات.

أدى المؤتمر لتوقيع اتفاق السلام تحت اسم إعلان المبادئ في البيت الأبيض بواشنطن يوم ١٩٩٣/٩/١٣، واستناداً له يعتبر قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ مرجعية لعملية التسوية، واقتصر على الاتفاق بتأجيل مناقشة وتداول قضية اللاجئين وغيرها من القضايا الحيوية لمفاوضات الحل النهائي، حيث نصت المادة الخامسة على التالي:

- تبدأ السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة وأريحا،
- تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الحكومة الإسرائيلية، وممثلي الشعب الفلسطيني في أسرع وقت ممكن، بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية،
- من المفهوم أن المفاوضات ستشمل القضايا المتبقية بما فيها: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران، وأية قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك بين الجانبين،
- اتفق الطرفان على أن ما ينجم عن مفاوضات الوضع النهائي يجب ألا يجحف بها، أو يسبقها أي اتفاق يتم التوصل إليه في المرحلة الانتقالية.([1])

كما نصت المادة ١٢ منه على الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر، بحيث ستقوم كل من المنظمة و"إسرائيل" بدعوة حكومتيهما للمشاركة في تأسيس المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بينهما والأردن ومصر لتعزيز التعاون، كما ستشمل هذه الترتيبات تكوين لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة والقطاع عام ١٩٦٧، مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لتجنب الفوضى والإخلال بالنظام".

وهذه النصوص تعني أمرين: أن العودة مرتبطة ببرامج التعاون الإقليمي ، فضلا عن ارتباطها بالأمن الإسرائيلي، وتجزئة مسألة اللاجئين، بين نازحي الـ٦٧، ولاجئي الـ٤٨.([2])

وهذا ما تم تناوله في المادة ١٦ من اتفاق القاهرة الموقع بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، بالإضافة للمادة ٧ من اتفاق أوسلو، والمادة ١١ بند٣ منه، حيث يلاحظ من خلالها أن دخول بعض نازحي ١٩٦٧ لمناطق الحكم الذاتي سيخضع للتفاوض، وعلى أن يكون بالاتفاق.

ومن هنا يبدو أن مرجعية التسوية لم تضع آلية واضحة لحل قضية اللاجئين طبقاً للقرار ١٩٤، ولم تشر لحق العودة، بل أكدت فقط على إيجاد حل عادل لها، دون الإشارة لماهيته، رغم إشارة الوفد الفلسطيني أن الحل العادل والشامل موجود في القرار ، مؤكدا على ضرورة اعتباره المرجعية التفاوضية لقضية اللاجئين.([3])

---

١) النص الحرفي لإعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو الصادر بتاريخ ١٣-٩-١٩٩٣.

٢) سالم، وليد، ص.١٠٩

٣) الآغا، زكريا، قضية اللاجئين الفلسطينيين ومفاوضات السلام، جريدة القدس، ٢٠٠٥/٦/٢٧

وقد شهدت المنطقة منذ انطلاق مؤتمر مدريد، مشاريع وأوراق عمل وتفاهمات، باعتبارها حلولاً لقضية اللاجئين، وعلى الرغم من انطلاقها من أهمية ومحورية هذه القضية، وبأن لا تسوية مستقرة شاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي دون حلول تشمل قضيتهم وتضع حداً لاستمرارها، إلا أنها تقاسمت في غالبيتها في ثغرتين:

١ – تجاهل القرار ١٩٤ وإغفاله كمرجعية تكفل حقهم بالعودة والتعويض،

٢ – أو أنها أشارت له ثم التفت عليه، لتصل بنتائجها لحلول تقوم على توطينهم وتأهيلهم، وإعادة إسكانهم في مناطق تستثني ديارهم وممتلكاتهم.

وهكذا بدئ باستهداف اللاجئين رسمياً مع بداية التحضير لمؤتمر مدريد، حيث جرت المحاولات منذ جولة وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" لحصر الاتصال والتفاوض حول المشاركة الفلسطينية من داخل الأرض المحتلة، لهدف واضح يحصر مشكلة الصراع في هذه المناطق، وبسكانها تحديداً.

وترسخ لاحقاً من خلال رسالة الدعوة الموجهة لانعقاد المؤتمر، التي خلت مرجعية المفاوضات المحددة بها من أي إشارة للقرار ١٩٤، واقتصارها على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، واشتراطها لطبيعة المشاركة الفلسطينية في إطار وفد أردني مشترك، وبتحديدها المسبق لسقف الحل وفق آليات التفاوض، إذ تعقد مفاوضات ثنائية للاتفاق خلال عام واحد على ترتيبات حكم ذاتي مدته خمس سنوات، بعدها تنطلق مفاوضات في السنة الثالثة من تطبيق اتفاق الحكم الذاتي، للبحث في قضايا الحل الدائم ومن ضمنها قضية اللاجئين.

كما جرى بناء مسار آخر هو المسار متعدد الأطراف، تشارك به أطراف الصراع وبلدان أخرى لبحث قضايا ذات اهتمام مشترك كالأمن والمياه واللاجئين، مما يضعها في عمومية تشمل لاجئين آخرين، وتحيلها لقضية إقليمية يمكن حلها، أو يجب حلها بمسؤولية الأطراف الأخرى ومساهمتها في تحمل هذه المسؤولية.

٢ – اتفاق أوسلو

جاء التجسيد العملي لسياسة قيادة منظمة التحرير في الاتفاق على إعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو الموقع بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ بصيغته التي تجاهلت قرارات الأمم المتحدة كافة، معتبرة المفاوضات نفسها هي مرجعية العملية التفاوضية، وبأن ما يتم الاتفاق عليه هو التطبيق العملي للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

أكثر من ذلك، فإن كل ما ورد في اتفاقية أوسلو عن قضية اللاجئين هو الإشارة لبحثها في مفاوضات الحل النهائي، دون أي ذكر لحق العودة، وربما كان من الآثار الكارثية للاتفاق، أن القضية أصبحت ضمن القضايا المؤجلة والمرحلة إلى سلة الوضع النهائي، بحيث

لا تؤخذ في الاعتبار إلا بعد فترة انتقالية مقدارها خمسة أعوام، وهكذا بدأ الحديث الأميركي عن توقيعه باعتباره تاريخاً فاصلاً يشطب ما قبله.

هذا ما حدث تماماً بعد أشهر قليلة من توقيع الاتفاق لدى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٣، فقد سوت الولايات المتحدة البعد القانوني لحق العودة في سياستها مرة واحدة إلى الأبد، وامتنعت إدارة الرئيس "بيل كلينتون" للمرة الأولى عن التصويت لصالح القرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين، متخلية عن مواقفها السابقة حين كانت تبادر ل تقديمه للجمعية العامة، وإعادة التأكيد عليه سنوياً.

وهكذا انقضت أعوام المرحلة الانتقالية الخمسة بوقائع جديدة على الأرض، وظلت قضية اللاجئين خلال تلك الفترة معطلة بانتظار لحظة الحسم التي تفضي لشطبها من جدول أعمال جميع الأطراف، في حين بقيت لجنة المفاوضات المتعددة ولجنتها الخاصة باللاجئين تجتمع بتواتر، مركزة على جمع المعلومات والتقصي عنهم، ومناقشة قضايا لم الشمل ، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج صندوق الأمم، مع إغفال نقاش آليات تطبيق القرار ١٩٤.

وتبيّن من خلال متابعة مجريات عملية التسوية، أن الإسرائيليين استفادوا من تأجيل البحث في قضية اللاجئين، حيث عملوا على إنضاج الشروط مع الجانب الفلسطيني المفاوض، التي تسمح بالقفز عن تسوية القضية في إطار إنجاز حق العودة إلى للديار والممتلكات، وهو ما وجد تعبيراته المختلفة، سواء من خلال التفاهمات والوثائق التي أُنجزت بين شخصيات قيادية، من قبيل تفاهمات يوسي بيلين- أبو مازن، وقريع- بيريس، ونسيبة- أيالون، أو من خلال التصريحات التي صدرت عن شخصيات على رأس هرم السلطة الفلسطينية.([1])

وبالتالي جاء التركيز إثر اتفاق أوسلو على قضايا الدولة والقدس في الخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني والعربي، ليوحي وكأن الحقوق الفلسطينية محصورة بذلك فقط، مما أدى لتراجع كبير في التركيز على حق العودة والمطالبة به، لدرجة أنه بات لا يحظى في الأوساط العربية والدولية بالاهتمام الذي يستحقه، بل وبات غير مفهوم لديها، وما هو المقصود به ، وأدى إلى استنتاج لدى "إسرائيل" والنظام العربي الرسمي، ومن ثم المجتمع الدولي، أن حق العودة لا يتمتع بأولوية لدى الفلسطينيين، ولديهم الاستعداد للمساومة عليه، أو التنازل عنه.

إن أي بعد من أبعاد الكارثة الجديدة التي حلت بقضية اللاجئين لا يمكن تفسيره خارج سياق أوسلو، فأوسلو هي أصل الضيق وسبب النكبة الأخيرة، وفي حين أن منظمة التحرير حققت هدفها بأن أصبحت رابطة القضية الفلسطينية، فمن سخرية القدر أنها أصبحت عام

---

١) عبد الرحمن، أسعد، موقع اللاجئين وقضيتهم في الاستراتيجية الفلسطينية، تقرير صادر عن دائرة شؤون اللاجئين، ص.٣

١٩٩٣ أول طرف عربي يوقع اتفاقا قوض النقطة المركزية في القضية الفلسطينية : حقوق اللاجئين.([1])

٣- **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ١٩٩٥/٩/٢٨:** وجاء فيه أن لجنة المتابعة المنبثقة عن الاتفاق تقرر كيفية قبول الأشخاص الذين هجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، إلى جانب الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع فوضى واضطراب.

٤- **اتفاق واي ريفر ١٩٩٨/١٠/٢٣:** ونص على أن يستأنف الجانبان فورا مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة متسارعة، وبذل الجهود للتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من أيار ١٩٩٩، وستجري المفاوضات بلا انقطاع، حيث أبدت الولايات المتحدة استعدادها لتذليل العقبات أمامها.

٤ - **اتفاق شرم الشيخ ١٩٩١:** الذي أحال القضايا النهائية ومن ها قضية اللاجئين لمفاوضات الوضع النهائي.

وهكذا تسببت الاتفاقيات الثنائية بين الفلسطينيين و الإسرائيليين بكوارث سياسية مست بمصير اللاجئين، وزجت بهم في مستقبل مجهول يصعب التخلص من آثارها، من خلال:

أ - فصل قضية لاجئي عام ١٩٤٨، عن إخوانهم لاجئي عام ١٩٦٧ وما بعدها، تحت تصنيف لاجئين ونازحين،

ب -تجريد قضية اللاجئين عموما من مظلتها الدولية،

ت -تجرؤ الولايات المتحدة على الامتناع عن التصويت لصالح القرار ١٩٤، ابتداء من الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.([2])

ث -إلغاء جميع الإنجازات التي حققها الفلسطينيون على مدار أكثر من نص ف قرن من الصراع، حيث يقول المؤرخ الأمريكي "نورمان فنلكستين" : إن اتفاق أوسلو في الحقيقة أقل من لا شيء، لأنه بجرة قلم اعتبر كل قرارات الأمم المتحدة لاغية، وأن كل المؤسسات الداعمة للقضية الفلسطينية ماتت أو اختفت،

ج - إحالة قضية اللاجئين إلى لجنتين، لجنة متعددة الأطراف للاجئي عام ١٩٤٨، ولجنة رباعية للاجئي ١٩٦٧، وبقيت أعمالهما رهنا بالمفاوضات النهائية، ولم تستطع وضع تعريف للاجئ منذ بدء أعمالها.([3])

---

١) عاروري، نصير، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص١٨.

٢) عبد الكريم، قيس، سلام أوسلو بين الوهم و الحقيقة، دار التقدم العربي للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١٩٢.

٣) جميل، محمد، مرجع سابق، ص٣٧٨.

ثالثا: اللاجئون في المفاوضات المتعددة

بدأت المفاوضات المتعددة التي عرفت باسم مجموعة عمل اللاجئين RWG وترأستها كندا، أعمالها في أيار ١٩٩٢، وركزت في تداولها على المشاريع الإنسانية بهدف تحسين الظروف المعيشية للاجئين، متجاهلة القرار ١٩٤ كأساس لحل القضية، علما بأن اللجنة تقدم نفسها عملياً بأنها آلية للحوار في اجتماعات تنسيق تشارك فيها أكثر من ٤٠ دولة لتحقيق الهدفين التاليين:

أ - تطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية لتجمعاتهم، بالتعاون معهم ومع الدول المضيفة،

ب - دعم حل سلمي عبر توفير مقومات التأهيل والتوطين حيثما يتفق عليه.

وهذا يبين أن عمل المفاوضات المتعددة هو التأهيل الاجتماعي والاقتصادي وتوفير مقومات التوطين، وليس إيجاد آلية لعودة اللاجئين لأراضيهم طبقاً للقرار ١٩٤، حيث عقدت المجموعة اجتماعاتها على مدى سبع جولات في كل من: أوتاوا في أيار وأكتوبر ١٩٩٢، أوسلو في أيار ١٩٩٣، تونس في أكتوبر ١٩٩٣، القاهرة في أيار ١٩٩٤، أنطاكية التركية في ديسمبر ١٩٩٤، وأخيراً في جنيف في ديسمبر ١٩٩٥.

وخلال جميع هذه الجولات، لم تحقق المفاوضات المتعددة أي إنجاز على الصعيد السياسي، لوجود خلافات حادة بين الطرف الفلسطيني والعربي من جهة، والإسرائيلي من جهة أخرى، علاوة على أن المجموعة عملت في فراغ كالمجموعات المتعددة الأخرى لأنها لا تملك آلية لاتخاذ القرارات، بل حاولت عكس نقاط الاتفاق والخلاف بين الأطراف المشاركة، ورفعها إلى اجتماعات لجنة التوجيه التي تعتبر بمثابة لجنة متابعة وتوجيه للمسار المتعدد، ولا تتخذ أي قرارات محددة بقدر ما تنحي منحى توفيقياً.

وفي الكلمة التي ألقاها أمام مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في نوفمبر ١٩٩٢، كرّر رئيس الوفد الإسرائيلي الموقف الرسمي بقوله: "إن القول بأن مسألة اللاجئين كانت نتيجة طرد جماعي هو محض افتراء، إنها وُلدت حيث جُزئت الأرض بالقوة إلى يهودية وعربية لا بمقتضى مخطط، وكان ذلك نتيجة حتمية للمخاوف العربية واليهودية والنزاع اللاحق.(١)

ونتيجة لهذه الخلافات المتباينة والحادة التي بدأت في أول اجتماع للمجموعة، فقد تم بلورة سبعة أفكار لتتمحور نقاشاتها ومداولاتها حولها، وأنيطت رعايتها ومتابعتها بعدد مماثل من الدول الأعضاء، ولهذا سنستعرض الأفكار المذكورة لرؤية تطور الموقف الإسرائيلي منها، وتتمثل الأفكار السبعة في:(٢)

---

١) Ben- Ami, shlomo, opening Remarks, official presentation by the Israeli Delegation to the Refugee working Group of the middle East peace Talks, 11 November, Ottawa, Canada. 1992.

٢) أبو زهيرة، عيسى، حقوق اللاجئين في ظل التسوية الراهنة، جامعة القدس.

١ - **قاعدة المعلومات:** ترعاها النرويج، حيث قام مركز فافو للدراسات والأبحاث بإجراء عدة دراسات ترصد المؤشرات الإحصائية للاجئين في العديد من المجالات؛ لتوفير المعطيات اللازمة لصانعي القرار السياسي عندما يتطلب الأمر،

٢ - **الصحة العامة:** ترعاها إيطاليا، وقامت بمجهودات ملحوظة لمساعدة الجانب الفلسطيني في هذا المجال،

٣ - **رفاهية الطفل:** وترعاها السويد.

٤ - **التدريب المهني وخلق فرص عمل:** وترعاها الولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - **تنمية الموارد البشرية:** وهي على صلة وثيقة بالسابقة، وترعاها الولايات المتحدة،

٦ - **البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية:** وترعاها المجموعة الأوروبية، وقامت بعدة محاولات للمقارنة بين ما هو موجود، وما هو مطلوب بهدف التمهيد لجسر الهوة،

٧ - **لم شمل العائلات:** وترعاها فرنسا، وهي الفكرة الوحيدة التي تمخضت عنها منجزات ملموسة، ومن أهمها إعلان استعداد "إسرائيل" في الجولة الرابعة بتونس في أكتوبر ١٩٩٣ لقبول ٢٠٠٠ حالة لم شمل سنوياً، وعقدت عدة اجتماعات وسيطة في باريس وتونس لتحديد مفهوم العائلة وصولاً لمعايير تعالج على أساسها طلبات لم الشمل، لكن التملص الإسرائيلي من تحديد المعايير، وتفضيل معالجة كل طلب على حدة وفقاً لمزاجها، ساهم في تراجعها الفعلي عن استعدادها النظري السابق حتى أوائل ١٩٩٧.

رابعا: الموقف من لم الشمل

تعتبر قضية لم شمل العائلات أوسع من قضية اللاجئين، ذلك أن لم الشمل هو حق مبدئي تعترف به عدد من المواثيق الدولية، ومنها المادة رقم ٧٤ من ميثاق جنيف ، وقرار هلسنكي النهائي لعام ١٩٧٤، ومشمول في جميع قوانين الهجرة لدى معظم الدول، ويجب ألا يخضع للمساومة السياسية، ومع ذلك، فكيف تعاملت "إسرائيل" معه؟

في الجلسة الرابعة لجلسات المفاوضات المتعددة الأطراف في تونس عام ١٩٩٢، تم البحث في القضية، وقدم الوفد الفرنسي ورقة ورد فيها: "جمع الشمل يتم لأسباب إنسانية، لذا سيقتصر على نازحي ١٩٦٧، وان كان مكان جمع الشمل مرتبط برغبة الطرف الآخر "، وارتباطاً بهذه النقطة صرح "يوسي بيلين" رئيس الوفد الإسرائيلي لهذه الجلسة بأن جمع الشمل يعني هذه النقاط:

أ -انطباق على الجميع بصرف النظر عن أصلهم ومكان ولادتهم، ويلاحظ أنها لم تطبق هذا الالتزام سوى لحالات محدودة جداً جداً،

ب -الدعوة لحل مشكلة الـ٨٥ ألف فلسطيني الذين انتهت تصاريحهم،

ت -رغم قبولها السماح بألفي طلب جمع شمل سنوياً، أي قبول ٦٠٠٠ شخص، وقبولها بتشريع وضع ستة آلاف شخص يقيمون في الضفة والقطاع بصورة غير قانونية، إلا أن "بيلين" اعترف بأنه تم إقرار فقط ١٠١٤ طلب عام ١٩٩٣ بدل ٢٠٠٠ طلب، وأن هذه الطلبات شملت ما لا يزيد عن ١٥٠٠ شخص فقط،

ث -المطالبة بمراجعة الأمر العسكري ١٢٠٨ الذي يضع قيودا على جمع شمل الأولاد.([1])

وفي شباط ١٩٩٤ التقى ممثلو ثماني منظمات لحقوق الإنسان مع دائرة القانون الدولي في جيش الاحتلال ومسئولين آخرين لبحث القضية، وامتد الاتفاق لمحكمة العدل العليا ليشمل جميع الزوجات والأزواج والأطفال الذين دخلوا البلد خلال الزيارة الصيفية عام ١٩٩٣.([2])

ويمكن النظر لأهم البنود الإجرائية التي تم التطرق إليها الاتفاق الإضافي:

١ -عدم المطالبة بالغرامات المفروضة بأثر رجعي على من أقاموا بصورة غير قانونية في الضفة والقطاع،

٢ -ينبغي أن يذكر خطياً سبب رفض طلب لم الشمل،

---

١) تماري، سليم، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٦، ص.١٢

٢) قرارات محكمة العدل العليا.

٣ -أن يشمل اتفاق المحكمة العليا الزوار الداخلين لـ"إسرائيل" أول مرة ثم للأراضي المحتلة، بحيث يحصلون على التفويض ذاته الذي حصل عليه من دخلوا للمناطق مباشرة: تصاريح تجديد الزيارة لمدة ستة أشهر وفوائد أخرى،

٤ -عندما تقدم المجموعة التي تحظى بموافقة المحكمة العليا طلب إقامة دائمة أو تمديد تصريح، يتم اتخاذ قرار بشأن التفويض حسب الوثائق المقدمة من صاحب الطلب بعد التحقق من تاريخ الدخول للمناطق، وفي حال غياب مثل هذه الوثائق يتم الرجوع للمعلومات الموجودة في جهاز الكمبيوتر الخاص بالإدارة المدنية،

٥ -يعتبر الشخص متزوجاً منذ يوم توقيع عقد الزواج ، حسب الشرع الإسلامي، وليس منذ تاريخ حفل الزفاف،

٦ -وفقاً لاتفاق المحكمة العليا يسمح لجميع الزوار ممن يحملون تصاريح زيارة لمدة ستة أشهر بالمغادرة والعودة للمناطق، دون الاضطرار لدفع غرامة عندما يعودون للمناطق مرة أخرى،

٧ -إذا لم يراجع طلب لم شمل عائلة، فإن صاحب الطلب لن يضطر لدفع رسوم طلب ثان للسنة الثانية، وينطبق ذلك على تلك الطلبات التي لم تراجع بسبب ملء الحصة،

٨ -تلتزم الإدارة المدنية الإسرائيلية بنشر الإجراءات والخطوط العريضة الخاصة بطلبات لم شمل العائلة.([1])

ومع ذلك، فقد ارتكب الاحتلال مئات التجاوزات للنقاط الرئيسة وخالف ما اتفق عليه.

وبعد إقامة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا عام ١٩٩٤، ألفت لجنة لتنسيق العمل بشأن لم الشمل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيليين، وعشية انسحاب الاحتلال من غزة في منتصف ذلك العام، اتضح أن الإدارة المدنية أتلفت جميع الطلبات الخاصة بلم الشمل بحجة أن الجانب الفلسطيني أصبح مسؤولا عنها، وفي الضفة الغربية، أحصى الفريق الفلسطيني ٨٢٠ حالة لطلبات لم الشمل، من خلال مسح أجري عام ١٩٩٤، ومن بين هذه الحالات وجد:

- ٤٨% من الحالات المرفوضة لأزواج قدموا طلباتهم بين عامي ١٩٩٢- ١٩٩٤،
- عدد كبير منها لم يقبلها الجانب الإسرائيلي لأنها لا تتفق ومعايير تقديم الطلبات،
- ثمة عدد كبير من الزوجات الأجنبيات من بين المرفوضين،
- ٣٢% من الطلبات تم الرد عليها خطياً،
- ١١٨ حالة تلقت موافقة ولم يسترد معظم أصحابها بطاقات هوياتهم الشخصية.([2])

---

١) حق العودة البدائل الفلسطينية، ص١١٠.

٢) مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، ص.١٨

وفي مايو ١٩٩٥ عقدت اللجنة الرباعية التي دعا إليها إعلان المبادئ اجتماعها الأول في الأردن، واتفق المفاوضون على إعادة تنظيم جدول أعمال اللجنة وتقسيمها لهيئتين: الأولى تضم إسرائيل ومصر، في حين تضم الثانية الأردن وفلسطين، على أن تجتمع كل شهرين أو ثلاثة، وتضعان تصوراً لنشاطات لجنة الخبراء الفنيين، مهمتها متابعة ومناقشة القضايا الخاصة بنازحي عام ١٩٦٧ وتجتمع كل ثلاثة أسابيع، حيث اجتمعت أول مرة في يونيو ١٩٩٥، واتفق خبراؤها على تركيز جهودهم على: تحديد مفهوم "النازح"، وإجراء تعداد للنازحين، وتحديد موعد عودتهم وكيفيتها.

وفي مايو ١٩٩٦ افتتحت مفاوضات الوضع النهائي رسميا، لكن الانتخابات الإسرائيلية أعاقت الاستمرار في التفاوض حول القضايا الجوهرية، وتلا ذلك تغيرات في تركيبة الحكومة بعد فوز رئيس الحكومة الليكودي "بنيامين نتنياهو"، حيث دعت اتفاقية الخليل التي وقعها في يناير ١٩٩٧ لعقد مفاوضات الوضع النهائي في مارس من ذات العام، لكن استمرار الأنشطة الاستيطانية في المناطق المحتلة، وبالقرب من القدس أدى إلى تدهور عملية التسوية.

عموما، فقد تبلور الموقف الإسرائيلي خلال المفاوضات المتعددة برفض حق العودة رفضاً مطلقاً، ووفقا لشهادة أحد المفاوضين الفلسطينيين فقد تشكل ما يشبه إجماعا إسرائيليا حول ه، على اعتبار أن استخدام هذا الحق، يعني تبعات سلبية وكارثية عليها، أهمها:

١ -تدمير الدولة العبرية، وإلغاء هويتها وكيانها،

٢ -سيكون له كبير الأثر على التركيبة السكانية الإسرائيلية، عبر تلاقيهم مع إخوانهم في الداخل، والبالغ عددهم زهاء المليون،

٣ -تحالفهم مع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، والبالغ عددهم ثلاثة ملايين ونيف،

٤ -اتسم الموقف الإسرائيلي في دفع تعويضات اللاجئين بالتحفظ، وربطه بدفع تعويضات متعادلة لليهود من الدول العربية الذين غادروها لـ"إسرائيل"![1]

شكلت الورقة الإسرائيلية المقدمة للجنة اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف، نموذجا للتجاوب بين التصور الذي يتبناه صانع القرار، ومراكز البحث وتفكير القيادات الحر بعيدا عن المؤسسة الحاكمة، حيث تضمنت ذلك التصور المشترك، فضلا عن المقترحات التق ليدية بخصوص القضية منذ عام ١٩٤٨، من خلال المرتكزات التالية:

١ – عدم الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن قضية اللاجئين،

٢ – لم يبذل العرب جهدا لمعالجة القضية كما فعلت هي مع "اللاجئين اليهود من دولهم،

٣ – عدم انطباق كلمة اللاجئين في قرار ٢٤٢ على الفلسطينيين فقط،بل على اليهود أيضا،

---

١) شهادة الياس صنبر رئيس الوفد الفلسطيني إلى لجنة اللاجئين، الحياة، ١٩٩٦./١٢/١٩

٤ – ترى أن التبادل السكاني ظاهرة سائدة في التاريخ الإنساني ، ويمكن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين واليهود عن طريق الهيئات الدولية،

٥ – عند مناقشة التعويضات، يجب أن يؤخذ في الاعتبار الأملاك التي خلفها اليهود الذين تركوا البلاد العربية من العراق حتى المغرب، وفي المحصلة ينبغي أن تحل قضية اللاجئين في أماكن إقامتهم،

٦ – حل مشكلة المخيمات بمساعدة سخية من العالم، بما في ذلك الدول العربية النفطية.([1])

تأسياً على ما سبق، من الواضح أن الموقف الإسرائيلي الرسمي إزاء قضية اللاجئين، يتمتع بتأييد داخلي واسع، ومن الصعب وضع احتمالات مستقبلية بشأن تغيير جدي في هذا المفهوم إسرائيلياً، ذلك أن قيام ها على الأراضي التاريخية الفلسطينية، واستقدام مهاجرين من دول العالم بدلاً عن السكان الأصليين، من شأنه أن يفضي للموقف الرسمي، وبالتالي فإن حالة التحسس الشعبي الفلسطيني لمعنى قيام الدولة العبرية، وما شكله ذلك من حالة نكبة فلسطينية من شأنه أن يفضي بدوره لأشكال من الصراع يطال جوهر الأمور.

١) زيفيت شبناوم، اللاجئون: الوضع الراهن والحلول الممكنة، صندوق أرماند هامر للتعاون الاقتصادي، النشرة رقم ١٠، ١٩٩٣.

خامسا: في المفاوضات النهائية

على الصعيد الثنائي، بدأت مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بتاريخ ١٩٩٩/١١/٨، لمناقشة أكثر القضايا حساسية، والمتمثلة في القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران، وأية قضايا ذات اهتمام مشترك بين الجانبين، وعلى ما يبدو كانت مفاوضات شاقة وشائكة، ولم تتكلل بالنجاح نتيجة التعنت الإسرائيلي في رفضه لعودة اللاجئين.

وفي أول جلسة رسمية للمفاوضات، قدم الوفد الفلسطيني ورقة رسمية تطالب بعودة اللاجئين لديارهم وتعويضهم طبقاً للقرار ١٩٤، وتحميل "إسرائيل" المسؤولية التاريخية والسياسية والأخلاقية والقانونية عن نشوء قضيتهم، وتوضح موقف منظمة التحرير من الناحية التاريخية والوضع السياسي الراهن، إلا أن الجانب الإسرائيلي الذي يترأسه "عوديد عيران " رفض الورقة بشكل مطلق.

وبعد عدة جولات تفاوضية عقدت في قاعدة "بولينغ" الجوية بواشنطن، وما تبعها من مفاوضات بمدينة إيلات على سواحل البحر الأحمر، بدأت معالم الحلول الإسرائيلية المطروحة لقضايا الحل النهائي تتضح، وتتبلور حول تصفية قضية اللاجئين بإلغاء حق العودة، والتركيز على التوطين والعودة لأراضي الدولة الفلسطينية.

ومع ذلك، لا يمكن الحديث عن الموقف من قضية اللاجئين خلال المفاوضات دون التطرق لما قدمه الوفد الفلسطيني من مطالب محددة وواضحة، على النحو التالي:

١ – يجب العثور على حل تعترف فيه "إسرائيل" بضرورة وجود حل لمشكلة اللاجئين بصورة عادلة حتى يمكن التوصل لسلام عادل دولي ودائم،

٢ – تعترف "إسرائيل" بالمسؤولية الأخلاقية والقانونية لنقلها بالقوة الفلسطينيين وسلبهم خلال حرب عام ١٩٤٨، والمسؤولية عن الحيلولة دون عودتهم لمنازلهم حسب قرار ١٩٤، حيث أن جميع اللاجئين الذين يتطلعون للعودة لبيوتهم هناك، ويطالبون بالعيش بسلام مع جيرانهم يحق لهم تجسيد حق العودة والتمتع فيه،

٣ – اللاجئون القاطنون في لبنان يتمتعون بحق العودة لـ"إسرائيل" خلال عامين من تاريخ توقيع الاتفاق، ويحق لعدد محدد منهم بالعودة لأراضي ٤٨ كل عام، وقرار العودة يتخذه اللاجئون بصورة حرة ويطبق بأسلوب يضمن تكامل الأسرة، والحصول على الجنسية الإسرائيلية فور عودتهم، لكي تنتهي مكانتهم كلاجئين،

٤ – عودة الأراضي التي كانت ملكاً للاجئ في فترة طرده من مكان سكناه أو لورثته الشرعيين، وإذا لم يكن هذا ممكناً يحق له أو لورثته الحصول على أرض أو عقارات بديلة في "إسرائيل"،

٥ – تعويض "إسرائيل" للاجئين عن كل حالات الوفاة والإصابة والنقل المادي والأضرار النفسية وفقدان الأملاك، بالإضافة لأن الذين يطلبون العودة يحق لهم الحصول على مساعدة لتأهيلهم في التأقلم في بلدهم الأصلي، أما الذين لا يريدون العودة فيحصلون على تعويضات مقابل تخليهم عنه، ولإعادة دمجهم في دول أخرى، علما بأن حقيقة تجسيد الفلسطيني لحق العودة لا تمس بحقه في الحصول على تعويضات،

٦ – تقوم "إسرائيل" بتعويض منظمة التحرير عن الأملاك الفلسطينية العامة داخل حدودها، وفي ضوء أنها المسئولة عن تقديم التعويضات فهي التي تدفع الأموال المطلوبة، ويتم التمويل من أملاك الغائبين الموجودة لدى وزارة المالية، ويمكن استخدام المبالغ التي جمعتها الصناديق الدولية لاستكمال دفع الديون الإسرائيلية.

وجاء الموقف الإسرائيلي واضحاً من خلال تصريحات "إيهود باراك" رئيس الوزراء، الذي عرف بصاحب اللاءات الخمس، ومنها لا لعودة اللاجئين، حيث قال خلال زيارته للولايات المتحدة: إن الإسرائيليين لم يطرحوا على جدول أعمال المفاوضات مع العرب مسألة اللاجئين، وأوحى أن هذا الأمر سيتم مناقشته داخل المفاوضات المتعددة، وهي اللجنة المعنية بتأهيلهم ودمجهم في المجتمعات المضيفة، ولا تتعاطى في موضوع حق العودة، مطالبا الفلسطينيين بالتخلص من الأفكار التي تراودهم في مطالبة "إسرائيل" بتنفيذ القرار ١٩٤ على المساحة القليلة التي ستبقى لها بعد تقديم التنازلات الإقليمية.([1])

وقد استند موقف "باراك" فيما يتعلق بحل قضية اللاجئين الذي طرحه في مفاوضات الحل النهائي على الأسس التالية:

١ – حرمانهم من حق العودة، مقابل حصولهم على تعويضات دولية، فيما تتحمل "إسرائيل" جزءاً من المسؤولية التاريخية عن مأساتهم،

٢ – تشكيل هيئة دولية لتعويضهم وإعادة تأهيلهم، وإبداء الاستعداد للمشاركة فيها،

٣ – الموافقة على عودتهم للأراضي الفلسطينية التي ستقام عليها دولة فلسطين، بالرغم من أن وزارة الخارجية اقترحت في هذا الإطار الاستعدادات لمفاوضات الحل الدائم تقييد دخولهم لأراضي السلطة وحسب قدرتها على الاستيعاب ، إلا أن باراك فضل ترك المسألة للمفاوضات، كما تضمنت مقترحات الوزارة توطين أغلبيتهم في الأردن وسوريا ولبنان،

٤ – الإعلان عن حل "الأونروا" لتحل محلها الهيئة الدولية الجديدة ، وارتباط التسوية بالأموال التي ستخصص للاجئين، بحيث يكون لها دور على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

---

١) يديعوت أحرونوت، ١٢-٩-٢٠٠١

وبالتزامن مع أطروحات "باراك"، أكدت مصادر صحفية مقربة من صنع القرار أن "إسرائيل" لن تتفاوض حول حق اللاجئين في العودة إليها، بل ستتفاوض في طريقة استيعابهم على مراحل في دولتهم الجديدة، على أن يكون هذا الاستيعاب محدوداً، مقترحة قبولها بعودة عدد محدود منهم في إطار جمع شمل العائلات ، على ألا يزيد عددهم عن عدد المستوطنين الذي سيعيشون على أرض الدولة الفلسطينية.

ويتضح من العرض السابق أن الحكومة الإسرائيلية رفضت التعامل مع اللاجئين على قاعدة القرار ١٩٤، والاعتراف بحق العودة للاجئين لأراضي الـ٤٨ التي طردوا منها، ولن تجد في جعبتها وبرامجها السياسية سوى التوطين في الدول العربية المقيمين فيها، وعودة محدودة لأراضي الدولة الفلسطينية، وقد تسبب هذا الموقف المتعنت في فشل كافة الجولات التفاوضية بين الطرفين، وجعلها عقيمة لم ولن تسفر عن أية نتائج إيجابية.

وفي ظل هذه الأجواء طرحت الولايات المتحدة عدة مقترحات لحل القضية، للتوفيق بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، ووفقها قالت "فيليس أوكلي" مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون اللاجئين أنها تود اقتراح مبادرة عملية لتطبيق الممارسات والمبادئ الخاصة باللاجئين في العالم على الفلسطينيين، عبارة عن برنامج دولي لإعادة التوطين ، يبدأ بالموجودين في لبنان، ومن الممكن أن يبدأ العمل به الآن.([1])

وقالت "أوكلي" أنه بموجب وكالة الأونروا فإن اللاجئين لم يخضعوا قط للمبادئ التي يخضع لها أولئك الذين يتمتعون بحماية المفوضية السامية الدولية، التي تحدثت عن ثلاثة حلول لجموع اللاجئين هي:

١ – عودتهم لوطنهم، وهو الحل المفضل الذي استخدم أكثر من غيره من الحلول،

٢ – الاندماج محلياً أو توطينهم في البلد الذي لجأوا إليه في البداية،

٣ – إعادة التوطين في بلد ثالث ، مشيرة إلى أن أفضل مثال على إعادة التوطين هو البرنامج الفيتنامي الذي تعامل مع الفارين بالزوارق، وعرف بخطة العمل الشاملة التي وقعتها ٦٠ دولة بدعم من الولايات المتحدة في حزيران ١٩٨٩، ودعت لإعادة التوطين والعودة لفيتنام، داعية لتطبيق مبادئ هذا البرنامج، إعادة التوطين والعودة معاً بالنسبة للفلسطينيين.

وترى المبادرة أن "إسرائيل" ستكون أكثر رغبة في قبول بعض اللاجئين، ويتوقع أن يمنح لبنان المواطنة والحقوق المدنية لبعضهم، مشيرة إلى اعتقادها أنه بالإمكان إيجاد برنامج فعال وإنساني وتطوعي وعادل لإعادة التوطين، دون إلحاق إي إجحاف بمبادئ حق العودة والتعويض وهي المبادئ القانونية والأخلاقية الصعبة، بحيث يمكن فيما بعد تكييف هذا

---

١) نيويورك تايمز، ١٦-٧-٢٠٠٢

البرنامج بالنسبة للاجئين في الدول المجاورة كما سيحصل مع لبنان، خاصة أن هذا البرنامج سيساعد في إيجاد حلول عملية لهذه المسائل مما يزيح أحد الحواجز التي تقف في وجه عملية التسوية، وعلى ما يبدو فإن الاقتراح الأمريكي يهدف وبشكل غير مباشر، لإيجاد حلول تخرج عن إطار ما نص عليه القرار ١٩٤، في ضوء الموقف الإسرائيلي المعلن، وهو أمر قوبل بالرفض من قبل الفلسطينيين.

سادسا: مفاوضات كامب ديفيد

في ظل التدهور السياسي والتفاوضي بعد فشل العديد من اللقاءات بين الطرفين، شهدت أسابيع صيف ٢٠٠٠ حرارة وكثافة غير معهودة من الجانب الأمريكي لترسيخ تسوية سلمية في الشرق الأوسط، خاصة بعد إدراكه أنهما غير قادرين على إيجاد حلول للقضايا العالقة وفي مقدمتها قضية اللاجئين، مما أدى لعقد قمة كامب ديفيد الثانية بين ١١-٢٠٠٠/٧/٢٥ جمع ياسر عرفات وإيهود باراك بحضور بيل كلينتون.

وبات واضحا أن الحل الذي حمله "باراك" للمفاوضات يستند لرفض الاعتراف بالمسئولية الأخلاقية والقانونية عن تهجير اللاجئين ، إلا أن "إسرائيل" ستوافق بشكل رمزي على تطبيق القرار ١٩٤، وعلى عودة عدد محدود منهم في إطار لم شمل العائلات ولأسباب إنسانية، وستوافق على عودة نصف مليون لاجئ لأراضي السلطة الفلسطينية.(١)

وتشير مصادر إسرائيلية رافقت المفاوضات أنها شهدت اتفاقاً مبدئيا بخصوص اللاجئين يستند لها سبق ذكره، وقد يحتاج الأمر لاتفاق لتحديد المدة، أما العودة لأراضي السلطة، فتعتمد على مدى قدرتها على الاستيعاب، وزادت العدد المتوقع عودته لمليون لاجئ، سيوطنون في غور الأردن ومناطق أخرى من الضفة الغربية.(٢)

وعرضت الباحثة الإسرائيلية "تانيا راينهارت" معلومات هامة عما دار في مباحثات كامب ديفيد بشأن اللاجئين، في كتاب نشرته قبل عدة أعوام جاء في مقدمته: تأسست دولة "إسرائيل" في العام ١٩٤٨، بعد حرب يدعوها الإسرائيليون حرب الاستقلال، في حين يطلق عليها الفلسطينيون اسم النكبة، كان هناك شعب ملاحق، مضطهد، سعى لأن يجد لنفسه ملاذاً ودولة، وحقق مسعاه على حساب شعب آخر دفع لقاء ذلك أجراً فادحاً، في حرب ١٩٤٨ تلك، قام الجيش الإسرائيلي بترحيل نصف الفلسطينيين، الذين كانوا يعدون في ذلك الحين ١,٣٨,٠٠٠ نسمة خارج ديارهم.

ورغم أنها تعترف بما اقترفته العصابات الصهيونية بحق أصحاب فلسطين الأصليين؛ إلاّ أنها تبرر الجريمة التي تقرّ بأنها حملة تطهير عرقي، باعتبارها ليست عملية استثنائية في التاريخ، فما فعله الإسرائيليون لا يقارن بالتطهير العرقي الواسع الذي مارسه المستوطنون الأمريكيون وحكومتهم على سكان أمريكا الأصليين، ولو أن "إسرائيل" توقفت عند ما حدث في العام ١٩٤٨، لاستطعت التعايش مع ذلك الواقع، إذ أنني كإسرائيلية، ترعرعت وأنا أعتقد بأنه يمكن الصفح يوماً ما عن هذه الخطيئة الأولى التي قامت عليها دولتنا".(٣)

---

١) صحيفة القدس، ٢٠٠٠/٧/١٨.

٢) هآرتس، ٢٠٠٠/٧/١٥.

٣) راينهارت، تانيا، إسرائيل فلسطين وسبل إنهاء حرب ١٩٤٨، ترجمة رندة بعث ورشا الصباغ، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤، ص٨٢.

ومن خلال ما تسرب من معلومات كشفت "راينهارت" أن فكرة "إسرائيل" الجوهرية خلال مفاوضاتها حول اللاجئين، تتلخص في أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية حل مشكلتهم، وتضمنت الفكرة مساهمته بمبلغ عشرين مليار دولار خلال فترة تتراوح بين ١٥ و٢٠ عاما، للوفاء بكافة مطالبهم، على أن تمنح هذه الأموال كتعويض عن ممتلكاتهم، ومساعدة للبلدان التي سيستوطنون فيها.

وقد تطرق الموقف الإسرائيلي في كامب ديفيد لخيارات ثلاث تعرض على اللاجئين، وهي:

١ – الاستقرار في الدولة الفلسطينية القادمة،

٢ – البقاء حيث هم،

٣ – الهجرة لبلدان تفتح لهم أبوابها طوعاً مثل كندا وأستراليا والنرويج.

وتلخص الالتزام الوحيد الذي تضمنه عرض "باراك" في حرية استقرار اللاجئين في الكيان الذي سيطلق عليه اسم الدولة الفلسطينية إذا شاءوا، إلا أن العديد من الدلالات تشير إلى أنه –والكلام لـــ"راينهارت"– لم ينوِ يوما حتى السماح بهذا.(١)

على المستوى الرمزي المتعلق برواية الأحداث، أي هل أن "إسرائيل" مستعدة للاعتراف بمسؤوليتها عن مشكلة اللاجئين أم لا، تقول الكاتبة إن حل هذه المسألة لن يكلفها ثمنا ماديا، وأقل ما يمكن لـــ"باراك" أن يقدمه إن سعى لإنهاء الصراع هو الاعتراف، فخلق روح تصالحية لن يعرض للخطر أيا من مصالحها المعلنة، ومع ذلك، فحتى هذه الإشارة الرمزية كانت كثيرة جدا بالنسبة له، واكتفى برفض التحدث عن دورها في المشكلة، مؤكدا بدلا عن ذلك على صيغ مبهمة تعترف بمعاناتهم، لكن ليس بمسؤولية "إسرائيل" عنها.

وما لبث أن جاء الموقف الإسرائيلي أكثر وضوحا حين أعلن بيان الحكومة في مؤتمر صحفي لدى اختتام المفاوضات: تعتبر الأفكار ووجهات النظر والمواقف التي وردت في سياق القمة باطلة المفعول، من حيث اعتبارها مواقف افتتاحية، وهي باطلة ولاغ مفعولها.(٢)

وكان "باراك" أكثر صراحة بقوله في لقائه مع "بيني موريس": لن نسمح بعودة لاجئ واحد على أساس حق العودة، ولن نقبل بالمسئولية التاريخية التي أدت لخلق مشكلة اللاجئين.

ولعل إجابته اتفقت مع التوجه الإسرائيلي الشعبي ضد أي تعاطي مع قضية اللاجئين، حيث أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام أجري عقب فشل مفاوضات كامب ديفيد بتاريخ ٢٧-٢٩/٧/٢٠٠٠، أن ٦٦% من الجمهور الإسرائيلي يرى أن الموقف الرسمي في موضوع اللاجئين الذي قدم اعترافا بمعاناتهم، لكنها لن تعترف بالمسؤولية الأخلاقية أو القانونية، على

---

١) المرجع السابق، ص.٨٦

٢) معاريف، ٢٥/٧/٢٠٠٠

أن تقوم في السنوات القادمة باستيعاب عدة آلاف من اللاجئين سنويا ضمن برنامج لجمع شمل العائلات، وأن تقوم الدولة الفلسطينية باستيعاب تدريجي لمئات الآلاف منهم بمساعدات مالية من المجتمع الدولي، يرى أن هذا الموقف قدم تنازلات كثيرة للفلسطينيين!

سابعا: مفاوضات طابا

التي انطلقت بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٠، وتم تشكيل لجنة برئاسة نبيل شعث عن الجانب الفلسطيني، و"يوسي بيلين" عن الجانب الإسرائيلي لبحث القضية، ورغم دراس تها بصورة معمقة، فلم يتوصل الطرفان إلى تقدم فيها.

ما يهمنا هنا، الموقف الذي عرضه الجانب الإسرائيلي وجاء على شكل عرض رواية تاريخية مشتركة لمأساة اللاجئين، إلا أنه لم يتم التوصل لاتفاق في محاولة بلورة رواية تاريخية في إطار الصياغة العامة، وفسر فهمه لحق العودة الوارد في القرار ١٩٤ من خلال إمكانية تطبيقه في إطار إحدى الخطط التالية:

١ - الرجوع والعودة للوطن، لـ"إسرائيل"، للمنطقة التي ستسلم للفلسطينيين في إطار مبادلة الأراضي، للدولة الفلسطينية،

٢ - إعادة التأهيل والتوطين: التأهيل في دولة مضيفة، إعادة التوطين في دولة ثالثة،

٣ - منح الأفضلية في هذه الخطط للفلسطينيين في لبنان.

واقترح الإسرائيليون بشكل غير رسمي، رغم أنه لم يتم التوصل لاتفاق حولها ، خطة استيعاب متعددة المسارات على مدى ١٥ عاماً، على النحو التالي:

١ - الاستيعاب في "إسرائيل"، ورغم أنه لم يتم الاتفاق حول الأعداد ، إلا أن الورقة تطرقت إلى ٢٥ ألف نسمة خلال الثلاث سنوات الأولى،

٢ - الاستيعاب في المناطق التي ستسلم للفلسطينيين في إطار مبادلة الأراضي،

٣ - الاستيعاب في إطار جمع شمل العائلات.

أما بخصوص التعويض فقد اتفق الطرفان على ضرورة إنشاء لجنة وص ندوق دوليين، لمعالجة قضية اللاجئين بمظاهرها المختلفة، كما اتفقا على إعطا ئهم تعويضا بمبلغ صغير من خلال إجراءات مختصرة، أما مطالب التعويض عن فقدان الأملاك التي لا تزيد عن مبلغ معين، فسيتم بحثها في مجريات مختصرة، كما تم الاتفاق على دفع مبلغ شامل من قبل "إسرائيل"، أو مبلغ يتم الاتفاق عليه ويسلم للصندوق الدولي.

وفي حين طلب الإسرائيليون احتساب هذا المبلغ استناداً لمسح اقتصادي تفصيلي لتقدير قيمة العقارات بشكل عادل، طالب الفلسطينيون احتسابه على أساس معطيات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، وحارس أملاك الغائبين و غيرها من المعطيات الأخرى ذات العلاقة من خلال قيم عادلة ونزيهة.([1])

---

١) معاريف، ٢٣-٢-٢٠٠١

علما بأنه في عملية حسابية بسيطة، يتضح أن تعويضات ٨٠٠ ألف فلسطيني تعترف "إسرائيل" بهم كلاجئين تصل إلى ثمانية مليارات دولار، وتقدر وجود ١.٥ مليون يهودي لجأوا لها من الدول العربية، التي عليها دفع تعويضات لليهود العرب تصل إلى ١٥ بليون دولار أمريكي، وهكذا لا تتنصل الحكومة الإسرائيلية من دفع تعويضات فقط، بل تطالب العرب بدفع تعويضات اللاجئين، إضافة لدفع فرق التعويض لليهود البالغ سبعة مليارات دولار!!

أما فيما يتعلق بوكالة الغوث، فقد اتفق الطرفان على وقف عملها بالتدريج وفقاً لجدول زمني متفق عليه لخمس سنوات، وأضاف الفلسطينيون تعديلاً يتيح تمديد الفترة لضمان بنود الاتفاق الأخرى المتعلقة باللاجئين، وإلغاء مكانة اللاجئ بهذه الصفة.

ويلاحظ هنا أن مفاوضات طابا على الرغم من جديتها إلا أنها لم تسفر عن نتائج عملية، نظراً لعدم وجود قوة رادعة تضغط على الحكومة الإسرائيلية لتطبيق القرارات الدولية، علاوة على الانحياز الأمريكي السافر لها وتبنيه لكافة أفكارها، مما دفع بالإسرائيليين للمماطلة والمراوغة والتنصل من تنفيذ ما أقرته الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار ١٩٤.

ثامنا: تقييم الموقف التفاوضي الإسرائيلي

المتابع لمسيرة التفاوض التي بدأت بمؤتمر مدريد وانتهت بكامب ديفيد الثانية، وما تخللها من اتفاقيات ثنائية ومباحثات سرية، يخرج بخلاصة أن العديد من السياسيين الإسرائيليين يجادلون بأن حق العودة للاجئين لفلسطين المحتلة، يتنافى مع الحل القاضي بوجود دولتين، والذي ينهي الصراع العربي–الإسرائيلي، وبناءاً على هذه الجدلية، على اللاجئين "العودة" للدولة الفلسطينية المستقبلية، التي ستسن "قانون العودة" المشابه للقانون الإسرائيلي عام ١٩٥٠ الخاص بعودة اليهود لدولتهم.

كما اقترح بعضهم وجوب توطين اللاجئين على مساحة من الأراضي المقتطعة من "إسرائيل" لصالح الدولة الفلسطينية، على أن يكون مرهوناً بموافقة الفلسطينيين على سيطرة إسرائيلية دائمة على المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

لقد تقدمت العديد من الآراء في الأوساط السياسية الإسرائيلية لبحثها مع الفلسطينيين وباقي الأطراف العربية، ومنها الرأي الذي طرحه د."غيروم سيغال" من جامعة ميريلاند حين طالب "إسرائيل" بضرورة إجراء مفاوضات خاصة باللاجئين تؤدي إلى حقوق متفق عليها بشكل متبادل في نهاية الأمر، وتكمن الفكرة في تزويدهم بقائمة من البدائل والخيارات المشجعة والمناسبة لتجنّب أية حاجة للتطبيق المطلق، عندها، نظرياً، ٩٥% منهم سيقررون قبول التعويض والتوطن في بلد آخر غير ديارهم الأصلية، بمعنى العودة لـ"إسرائيل"."(١)

وتوقع "سيغال" أن تقترح "إسرائيل" أن يكون ثمن العودة محدوداً لنسبة مئوية من القادمين الجدد السنوية بموجب قانون العودة لليهود، وبهذا، إذا كان عدد القادمين في السنة الواحدة ٥٠ ألف يهودي، فربما يسمح لخمس ١/٥ العدد من اللاجئين بالعودة في السنة التي تليها، أما أولئك الذين لم يشملوا في الحصة السنوية فعليهم الانتظار في الطابور، وكلما كان طابورهم طويلاً كلما انتظروا مدة أطول، وبهذا سوف يقل ميول اللاجئين بالعودة لـ"إسرائيل"، وبالتالي سيختارون خياراً آخر.

كما أشارت بعض الأوساط الإسرائيلية ولو بصوت منخفض إلى أن للفلسطينيين الحق في سن قانون عودة لدولتهم، كالذي سنته "إسرائيل"، ويملئ التخمين والأمل بأن تحل مشكلة اللاجئين في حدود الدولة الفلسطينية، مع إمكانية جمع شمل بعض عائلاتهم في "إسرائيل".(٢)

إلا أن انهيار عملية أوسلو وتحوير "إسرائيل" لهدف التوصل إلى "ترتيبات مؤقتة" غامضة في ظل حكومة "أريئيل شارون" على حساب هدف التوصل لاتفاقية سلام نهائية، يعني أن

---

١) الأزعر، محمد خالد، ضمانات حقوق اللاجئين في إطار التسوية السياسية، مركز دراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٦.

٢) تقرير صادر عن حركة (السلام الآن) الإسرائيلية، صادر بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢٩.

قضية اللاجئين ستغيب مرّة أخرى عن أولويات الساسة الإسرائيليين، فيما ساهم زعيم حزب ميرتس اليساري "يوسي بيلين" بخفوت الجدل والنقاش حول حق الفلسطينيين ب العودة في الإعلام الإسرائيلي حين رفض طلباً تقدم به مدير دائرة الأرشيف الرسمية لفتح ملفات الجيش والحكومة بعد مرور أكثر من خمسين عاماً، وجاء الرفض معللاً بأنه قد يضر بالدولة، خاصة وأنه يتعلق بقضية اللاجئين.

وربما هذا ما أكده "يوئيل زينغر" المستشار القانوني السابق لوزارة الخارجية ورئيس الفريق المفاوضي الإسرائيلي خلال اتفاقية أوسلو، حين أكد أنه بعد أن اتفقت "إسرائيل " ومنظمة التحرير على تقسيم فلسطين لدولتين: واحدة يهودية والأخرى فلسطينية، ف لا يمكن للفلسطينيين مواصلة جدالهم بأن الدولة اليهودية هي وطنهم، وبوجوب عودتهم إليها.(١)

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الإصرار الإسرائيلي من جهة، و التهاون العربي والفلسطيني الرسمي من جهة أخرى، ساهم بإغفال الاتفاقات التي وقعت بين الجانبين لبحث قضية اللاجئين بحثا جديا حقيقيا، ولم تحدد إطار مبادئ لمباحثات الوضع النهائي.

علما بأن ما عاد الحديث في سياق عملية التسوية الجارية منذ مطلع التسعينات، عن حل قضية اللاجئين وفق ترتيبات إقليمية اقتصادية وسياسية، وبمداخلة دولية واسعة النطاق، حديثا افتراضيا، ولم يعد تفهم مسار هذا الحل يتم باجتهادات فكرية وبحثية شاقة، فقد اشتقت عملية التسوية، القائمة على ما يعرف بصيغة مدريد – أوسلو وتوابعهما من اتفاقات وإعادة هيكلة إقليمية، مسارا للقضية، وبات على من يتأمل هذه الصيغة ومساراتها، أن يولي عناية خاصة للتصورات الإسرائيلية تحديدا بهذه القضية الشائكة.

كما تنبغي العناية بما أفرزته مسيرة المفاوضات على قضية اللاجئين من مكاسب إسرائيلية لم تتمكن من نيلها طوال أكثر من خمسين عاما، ومنها:

١ - قدرتها على إلزام وثائق التسوية الجارية بإرجاء البحث الفعلي في القضية لمفاوضات الحل النهائي، لكنها في الوقت نفسه، أزاحت المرجعية الأبرز للعمل المتصور، المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية، وقد تضمنت هذه الوثائق إشارة للقرار ٢٤٢، الذي ينص على "تسوية عادلة لقضية اللاجئين"، لكن التفسير الإسرائيلي للقرار مغاير للتفسير العربي الفلسطيني،

٢ - نجاحها في أن تجعل من مسار عملية التسوية إبراز أمر كان خفيا فترة طويلة من الزمن، يتمثل بإمكانية تخلي الطرف العربي الفلسطيني الرسمي عن ثوابت كثيرة في خطابه السياسي تجاه أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، بحيث

---

١) مجلة نقابة المحامين الأمريكية، يناير ٢٠٠٠.

كانت مخرجات التسوية في سياقها الفلسطيني على الأقل أقرب للتصورات الإسرائيلية، فما الذي يحول دون تمرير هذه التصورات على اللاجئين؟

٣ -وضع مهندسو اتفاقية أوسلو هذه القضية في بند فرعي، فجعلوها غير مرئية تقريبا ضمن فيض الكلمات في الوثائق التي تصف الجسور والطرق الفرعية والحاميات والكانتونات، وربما ساهم الشركاء الفلسطينيون بهذه التعمية عن غفلة ، لكن النتيجة جلية تماما، فقضية اللاجئين همشت في أوسلو، رغم أنها قلب النزاع.([1])

٤ -توازت المفاوضات العربية الإسرائيلية ومخرجاتها على الصعيد الفلسطيني مع إعادة اعتبار لا تخطئها العين للمشروعات الإقليمية التي طرحت في فترة نشوء القضية ، وإن كانت تصاعدت حظوظها من إمكانية التطبيق، بل وأصبح لها مظاهر تطبيقية، لاسيما في إطار ما يعرف بالمفاوضات المتعددة الأطراف، وبين يدي المعنيين جميعا، عربيا وإقليميا ودوليا، مشروعات أكثر تكاملا وتفصيلا، فيما يتعلق بتسكين قضية اللاجئين في الترتيبات الإقليمية الشرق أوسطية خاصة، من وجهة نظر "إسرائيل".

٥ -النجاح في تحويل مسار المفاوضات متعددة الأطراف إلى إطار تباحثي وتنفيذي لتفعيل الأفكار "الشرق أوسطية" التي طالما نادت بها، وإذا اختص هذا المسار بالبحث في حيثيات التعاون الإقليمي، حسب ما يكمن في الضمير الإسرائيلي بالنسبة لقضايا التنمية الاقتصادية والبيئة والمياه والطاقة، فما الذي يجعل أحدا يفترض أن لا تعالج قضية اللاجئين من هذا المنطلق، أو حتى دولي، طبقا للمفهوم الإسرائيلي؟([2])

كما يمكن رصد النجاح الإسرائيلي على طاولة المفاوضات عبر الآليات التفاوضية "الفنية":

أ - تعدد الأطر التفاوضية الخاصة باللاجئين وتعدد أطرافها،

ب -غياب المرجعية الدولية التي تصر "إسرائيل" على تغييبها، سواء بإبعاد الأمم المتحدة عن مفاوضات اللاجئين، أو عدم الاعتراف بقرار ١٩٤،([3])

ت -غياب التنسيق العربي وافتقاد رؤية عربية موحدة في هذا الجانب،

ث -اختلال موازين القوى لصالحها، مما يعطيها القول الفصل في هذه القضية الخطيرة،

ج -ممارسة أسلوب الإملاء وفرض المواعيد والحلول ، على قاعدة "هذا رأينا خذه أو ارفضه، لكن يبقى النهائي"، والتعامل مع الفلسطيني بعيدا عن علاقة الشريك.([4])

---

١) بابيه، إيلان، المدركات الإسرائيلية لمسألة اللاجئين، مؤتمر العودة، بوسطن، ٢٠٠٠.

٢) الأزعر، محمد خالد، التسوية السياسية وقضية اللاجئين، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، ١٩٩، ص٥٢.

٣) عادت إسرائيل وأكدت على هذا الموقف، من خلال الجلسة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٦، حين رفضت المطلب العربي بإشراف مجلس الأمن على عملية التسوية بين العرب وإسرائيل.

٤) عبد الرحمن، أسعد، الحلف المعادي وأهدافه الكبرى، صحيفة القدس، ٢٠٠٠/٥/٢٩.

الفصل الخامس

السلوك الإسرائيلي الميداني
لإنهاء قضية اللاجئين

أولا: استعراض تاريخي

بقي الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين على وضعه التقليدي الرافض للاعتراف بها أو أية مسؤولية تقع عليه إزاءها، وتكاد تجمع مختلف الأوساط على موقف واحد ثابت ودائم من هذه المسألة، وبقيت الافتراضات العديدة إزاءها تنظر لها باعتبارها مسألة ثانوية، وهذه النظرة التصغيرية مرفقة بحلول موازية كالتوطين والتعويض.

أكثر من ذلك، فإن التجاهل التاريخي من قبل تلك الأوساط للاجئين، يعود إلى عدم الاعتراف بأية مسؤولية لها عن مشكلتهم، وبالتالي رفض الاعتراف بأي قرار يتعلق بهم على اعتبار أن اعترافها يعني إقرارا بالمسؤولية عن نشوئها، وبالتالي تحمل لتبعاتها.(١)

وبقيت الرواية الإسرائيلية عن اللاجئين بأنهم خرجوا أو هربوا بناء على دعوة الملوك والرؤساء العرب حتى يتسنى لجيوشهم حرية الحركة في حربهم مع الصهيونية دون أن يتعرضون للأذى، هذه الرواية التي يكررها القادة الإسرائيليون، شكلت الملهم الأساسي لجميع المواقف التفاوضية لاحقا.

ولعل "يوسي ألفر" الذي شغل مناصب هامة في الأمن والدراسات والعلاقات مع أميركا، أكثر من عبر عن تبني هذه الرواية بقوله: إن اللاجئين الذين تركوا بيوتهم عام ١٩٤٨ هم ضحايا حرب بدأها العالم العربي لمنع إيجاد الدولة العبرية، لقد فرّ بعضهم بمحض إرادتهم، وبعضهم باللغة الحديثة بسبب التطهير العرقي، وكانت دولة "إسرائيل" الحديثة تخوض حرب وجود، وهي غير مدينة بالاعتذار لسلوكها.

وهذا ما دفع قادتها الأوائل، لأن يعلنوا رفضا قاطعا لأية إمكانية للتسوية أو لحل وسط في مسألة عودة اللاجئين، واعتمدوا التنصل امبكر عن خلق مشكلتهم، أكثر من ذلك قالوا: يجب علينا أن نقول علانية، وبكل صراحة أن المشكلة ليست من شأننا، وبلهجة لا تخلو من التهديد، إذا كنتم تريدون الحرب فليواصل العرب الضغط في مسألة اللاجئين.

ثم جاء "شمعون بيريس" رئيس الوزراء الأسبق ليقول: "يزعم العرب أن "إسرائيل" مسئولة عن المشكلة، نظراً لأنها تمسك بالأراضي التي جاء منها اللاجئون قبل الحرب، ونظراً لأن القوات الإسرائيلية طردتهم من ديارهم، فإن "إسرائيل" ترفض هذا الادعاء، وتضع المسؤولية على كاهل القادة العرب، لأنهم دعوا الناس لترك مناطق القتال، وان لديهم الأمل الواهي بكسب الحرب سريعاً ومحونا من الخارطة".(٢)

---

١) عبد الهادي، مها، إشكالات الشتات الفلسطيني، مجلة فلسطين المسلمة، العدد الخامس، السنة السادسة عشر، أيار١٩٩٨، ص٥٩ .

٢) بيريس، شمعون، مصدر سابق، ص.١٨١

ويتساءل باستغراب متجاهلاً الحقيقة قائلاً: "لقد فازت "إسرائيل" في الحرب، وترك السكان المحليون في الخارج، فهل ينبغي اعتبارها مسئولة عن واقع أن البلدان العربية لم تستوعب لاجئيها العرب؟ منكرا وجود خطط إسرائيلية لطردهم خارج فلسطين، ويقول: إنني أعرف من "بن غوريون" بوصفي قريب الصلة به وبجيله من القادة، أنه لم يصدر أمراً بصفته رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع خلال حرب الـ٤٨، بطرد أي إنسان من أرضه أو داره".(١)

ثم يعود ليكرر النقاط الأساسية للتحجج الإسرائيلي بشان رفض عودة اللاجئين، وهي:

١ – الفلسطينيون هربوا من قراهم ومدنهم عام ١٩٤٨ بأوامر من قادتهم،

٢ – القليل من عدد لاجئي ١٩٤٨، ويقول أنهم ٦٠٠ ألف لاجئ، ويساويه بعدد اليهود الذين غادروا البلاد العربية لـ"إسرائيل"،

٣ – يقول إن الوقت حان للانصراف عن التاريخ والمجادلة وللسعي لـ (حل معقول ومنصف) للمشكلة، حل مقبول من الإسرائيليين، وبحسب "بيريس" فإن حق العودة موقف متطرف غير مقبول لأن من شأنه أن يشطب الشخصية القومية للدولة.(٢)

ثم جاء رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" ليقول: "في اليوم الذي هاجمت خمسة جيوش عربية دولة "إسرائيل"، أعلن عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن هذه ستكون حرب إبادة، مذبحة عظيمة سيتحدث التاريخ عنها كما تحدث عن مذابح المغول والصليبيين.. وعليه فقد أمرت الحكومات العربية الفلسطينيين بمغادرة قراهم ومدنهم، وفتح الطريق أمام الجيوش العربية المتقدمة".(٣)

ويؤكد الموقف الإسرائيلي من أن العرب هم سبب المشكلة، وأن الحكومات العربية هي التي أمرت الفلسطينيين بمغادرة منازلهم، مستشهدا بمقتطفات من بعض المصادر العربية، ومنها:

– في شباط ١٩٤٩ كتبت صحيفة "فلسطين " الأردنية أن الدول العربية شجعت الفلسطينيين على مغادرة بيوتهم لوقت ما، كي لا يعيقوا تقدم الجيوش العربية،

– صحيفة "الهدى" اللبنانية الصادرة في نيويورك ذكرت في حزيران ١٩٥١ قائلة: "تعهد السكرتير العام للجامعة العربية عزام باشا بأن احتلال فلسطين وتل أبيب سيكون بسيطاً كنزهة عسكرية...وقبل عرب فلسطين نصيحة أخوتهم لترك منازلهم وممتلكاتهم والإقامة لوقت ما في الدول الشقيقة المجاورة، كي لا تحصرهم نيران مدافع الجيوش العربية"،

---

١) المصدر السابق، ص١٨٢.

٢) Peres,Shimon,The New Middle East,London,Element Book, 1993,p198.

٣) نتنياهو، بنيامين، مكان تحت الشمس، ترجمة دار الجليل، عمان، ط٢، ١٩٩٦، ص ١٩٧.

- صحيفة "أخبار اليوم" المصرية الصادرة عام ١٩٦٣، تقول: "جاء الخامس من أيار للعام ١٩٤٨ حيث توجه مفتي القدس إلى عرب فلسطين، داعياً لمغادرة البلاد لأن الجيوش العربية تستعد للدخول وخوض الحرب عوضاً عنهم".

طبعا من الصعوبة بمكان التأكد من مزاعم "نتنياهو"، لكننا نشير إلى مدى الجهد الذي بذله لإثبات صحة مزاعمه التاريخية، أكثر من ذلك فهو يشير إلى حرص الإسرائيليين على الفلسطينيين، من خلال طلبهم عدم ترك منازلهم والهجرة للخارج، ومنها ما كان في طبريا، حيث توسل اليهود لجيرانهم العرب البقاء في أماكنهم، مؤكدا بأنه لا يجوز أبداً وصف خروج العرب من البلاد بأنه جاء نتيجة لأعمال طرد من قبل اليهود.([1])

فيما صرحت وزيرة الخارجية "تسيبي ليفني" مؤخرا أن "إسرائيل" غير مسئولة بتاتاً عن قضية اللاجئين، وأنه يترتب على الدول الغربية تحمل مسؤوليتهم لحلها.

علما بأن الادعاء بوجود قرار عربي بالرحيل عارٍ عن الصحة، وتم تفنيده ودحضه من قبل العديد من المؤرخين الذين حصلوا على وثائق تاريخية تفنده، ومنهم المؤرخ الايرلندي "ارسكابن.ب. شايلدرز" الذي قال: لقد افترى الزعماء الإسرائيليون هذه الفرية لتضليل الرأي العام من أجل إعفاء دولتهم من مسؤوليتها حيال الطرد الجماعي للفلسطينيين وميلاد قض ية اللاجئين، إن هذا الزعم لا أساس له، لاسيما بعد الاستماع إلى برامج الإذاعات العربية في تلك الفترة التي قامت منصتات البي بي سي البريطانية ووكالة الأنباء المركزية الأمريكية الخاصة بتسجيل ما أذيع باللغات العربية والعبرية والانكليزية من فلسطين والبلاد المجاور ة عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، وقد سجلت هذه الإذاعات يومياً في قبرص.

وخلص مؤرخون آخرون إلى استنتاجات تاريخية دامغة مفادها أن مشكلة اللاجئين خُلِقت عمداً وبسبق إصرار وتصميم، لأن زعامة اليشوف خططت لـ "الترحيل"، وانتهجت سياسة ترحيل غير معلنة بين عامي ١٩٣٧و١٩٤٨، ودخلت حيز التنفيذ إبان حرب ١٩٤٨، وليس أدل على ذلك من حقيقة تأليف لجان ترحيل خلال الحرب من جانب المجموعات اليهودية للمساعدة على تسهيل الهجرة الجماعية.([2])

واستناداً للأرشيف الإسرائيلي، الذي يكشف عن حقائق دامغة حول المجازر وعمليات الطرد الجماعية ابتداءً من ديسمبر ١٩٤٨، وللخطط التي وضعت لاستحالة عودة اللاجئين، ومنها هدم القرى المهجورة والإعلان عن المناطق العسكرية المغلقة، وإقامة المستوطنات الجديدة على أنقاضها، واستيعاب عشرات آلاف من المهاجرين الجدد.([3])

---

١) المصدر السابق، ص١٩٨.

٢) مصالحة، نور الدين مصالحة، مصدر سابق.

٣) الأرشيف الإسرائيلي.

وفي نيسان ١٩٤٨ استولت القوات الإسرائيلية على مدينتي اللد والرملة الواقعتين تحت سلطة الدولة العربية بموجب قرار التقسيم، وبعد مذبحة في اللد أجلي ما يقارب الـ ٧٠ ألفا من سكانهما بأمرٍ عسكري موقع من "إسحاق رابين".(١)

كما ركز وسيط الأمم المتحدة الكونت "برنادوت" في تقرير له في سبتمبر ١٩٤٨ على ذلك قائلا: جاء خروج العرب الفلسطينيين نتيجة الذعر الذي سببه القتال في مواقعهم، والإشاعات حول الأفعال الإرهابية الحقيقية أو المدعاة، ونتيجة للطرد، وكانت هناك تقارير كثيرة من مصادر موثقة عن أعمال نهب وسلب على نطاق واسع، وعن حالات من تدمير القرى دون ضرورة ظاهرة، ولذلك ستكون إساءة لمبادئ العدالة الأساسية، إذا ما أُنكر على هؤلاء الضحايا الأبرياء في الصراع حق العودة لبيوتهم.(٢)

إذن، فقد بنيت سياسة الطرد والترحيل التي انتهجها الجيش الإسرائيلي عام ١٩٤٨ على مفاهيم ومخططات تعود جذورها لمشاريع الترحيل القسري للقيادة الصهيونية في الثلاثينات والأربعينات، وليس سراً أن ترحيل معظم سكان القرى إبان الحرب أولي أهمية أكبر من ترحيل سكان المدن، والسبب يعود لتماشي هذا الهدف مع الحملة الصهيونية للاستيلاء على الأرض، وتوزيعها لاحقاً على المستوطنات اليهودية والمهاجرين الجدد.

ووفقا لتقرير المخابرات الإسرائيلية الذي تحدث عنه المؤرخ "بني موريس"، فإن هناك أسبابا تقف خلف هروب السكان العرب، ورحيلهم عن بلداتهم وطردهم عنها، وهي:

١ – العمليات العسكرية الموجهة من قبل قوات الهاغاناة ضد المراكز السكانية العربية، وتأثيرها على المناطق العربية القريبة منها، فضلا عن العمليات الموجهة من قبل القوات اليهودية المنشقة عن الهاغاناة، مثل منظمتي إيتسل، ليحي،

٢ – نوايا الحركة الصهيونية ومبادرتها للقيام بعمليات الطرد المباشر،

٣ – خوف الفلسطينيين من ردود الفعل الإسرائيلية بعد أي هجوم يقوم به المقاتلون العرب،

٤ – المصاعب التي لاقاها سكان القرى العربية الواقعة في مناطق يكثر فيها التواجد اليهودي.

ويختتم التقرير بالقول: في ظل تحليل المعلومات التي بحوزتنا، فإن ما نسبته ٧٤% من عمليات الطرد والترحيل للعرب جاء بناء على حرب العصابات الصهيونية، والعمليات العسكرية التي شنتها المنظمات اليهودية.(٣)

---

١) بيني موريس، مصدر سابق.

٢) كيمرلنغ، باروخ، الصراع بشأن الأراضي، الجامعة العبرية، القدس، ط١، ١٩٧٤، ص٧٨.

٣) طرد الفلسطينيين من ديارهم، مصدر سابق، ص٩٢.

وقام "بن غوريون" أول رئيس حكومة بتاريخ ١٩٤٨/٨/١ بوضع السياسة الرافضة لمنح حق العودة للاجئين، استناداً لمصالح السكان اليهود على المدى الطويل واستقرار الدولة.

ورغم ذلك، تتكرر التصريحات والمزاعم لنفي المسؤولية التاريخية والأخلاقية عن ولادة قضية اللاجئين، وعاشت الدولة في بداية نشوئها وضعا إشكاليا معقدا بسبب القضية ، وكمنت مشكلتها في العثور على تنازل أو مبادرة يؤدي تطبيقه ا إلى أقل ما يمكن من الضرر لها، وبنفس الوقت يخلصها من الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة ولجنة التوفيق عليها، أو إضعافه على الأقل، ونقل الكرة للملعب العربي.

في المقابل عملت "إسرائيل" على تسوية ما لمشكلة اللاجئين، ولكن في أماكن تواجدهم، فقد ذكر السير "يو داو" القنصل العام البريطاني في القدس أن تل أبيب ستدفع مقابل الأراضي التي تركها اللاجئون، ومقابل الممتلكات العربية التي بقيت في فلسطين ، وبهذه الأموال تدفع تعويضات شخصية للاجئين، ولتوطين الفقراء منهم من جديد.

أما عن السياسات الإسرائيلية تجاه اللاجئين في تلك المرحلة، فقد م ال المسئولون للاعتقاد بأن سوريا والعراق هما الهدف الرئيس لتوطينهم من جديد وإلى الأبد، حيث تضمن تقرير لجنة الترانسفير برئاسة "يوسف فايتس" التي شكلتها الحكومة لتسهيل إيجاد حلول دائمة لهم خارج "إسرائيل"، الذي قدم للحكومة في نهاية نوفمبر ١٩٤٨، تفاصيل كاملة عن قدرة سوريا والعراق على استيعابهم.

وقد هدفت الحكومة من وراء هذا العرض إلى إبعاد اللاجئين بأكبر مدى مكاني ممكن عن وطنهم، تحسبا من سعيهم لاسترداد حقوقهم المسلوبة، حيث تحدثت الاقتراحات لاحقاً عن مشاريع زراعية في منطقة الجزيرة السورية الواقعة على التخوم العراقية.

ومع ذلك، يبقى اعتراف "إسرائيل" بالمسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين واستمرارها، عبر السنوات الستين التي مرت حتى الآن، وعما ع انوه من حرمان وعذاب، مسألة أساسية، وهي المدخل الرئيسي لإلزامها للسماح بعودتهم لأراضيهم، وتعويضهم عما لحق بهم من مآسي، وعن استغلالها لأراضيهم طيلة هذه السنوات.

ولم تكتف "إسرائيل" بإبعاد الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني خارج وطنه ، واحتلال ٧٨% من مساحة فلسطين التاريخية، بل بادرت لحروب جديدة خلال سنين كيانها، ونجحت في كثير من الأحيان في إيجاد مناخ ات مناسبة للتشريد واللجوء، سواءً في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ واحتلالها لقطاع غزة، أو في حرب العام ١٩٦٧، حيث أدت إلى لجوء ١٦٢ ألف في الضفة الغربية، و١٥ ألف من قطاع غزة.

كما تفيد الإحصائيات إلى لجوء زهاء ١٦ ألف فلسطيني من أصل ١٣٢ ألفمن سكان هضبة الجولان عند احتلالها، أما في لبنان فقد أدى اندلاع الحرب الأهلية إلى نزوح جماعي لأعداد كثيرة من اللاجئين، بعضهم تهجر داخل لبنان والآخر خارجه لأوروبا.

ويمكن استعراض أبرز المواقف والسياسات الميدانية الإسرائيلية في التعامل مع قضية اللاجئين من خلال المحاور التالية.

ثانيا: التنصل من المسئولية التاريخية

عندما سأل الرئيس الأميركي "جون كينيدي" رئيس الوزراء "بن غوريون" أثناء لقائهما في نيويورك بتاريخ ١٩٦١/٥/٣٠ عن تصوره لحل مشكلة اللاجئين، أجابه: ليست هناك مشكلة لاجئين، وإنما هي قضية يستغلها العرب.

وخلال تلك الفترة التاريخية حاولت "إسرائيل" التهرب من مواجهة الحقيقة لبعض الوقت، إلاّ أنها لم تتمكن من الاستمرار في هذا النهج طويلا، وقد عبر أحد الإسرائيليين عن موقف حكومته إزاء ما أسماه "المشكلة الفلسطينية" قبل عدوان ١٩٦٧ بالقول : إن القضية الفلسطينية من وجهة نظر السياسة التطبيقية، لم تكن قضية مركزية، ولم يكن الشعب الفلسطيني عنصرا ضمن العوامل السياسية الكبرى الداخلة في النزاع ، لأن أول محددات الموقف الإسرائيلي من فلسطين، شعبا وأرضا، طبيعة "إسرائيل" الإجلائية الاستيطانية، مما دفعها لاتباع سياسة تجاه الشعب الفلسطيني وأرضه قوامها: أن هذا الشعب غير ثابت، ووجوده على الأرض آني وغير دائم، وبالتالي فإن مكانته في الصراع ستبقى ثانوية تتناقص كلما زادت السيطرة على العنصر الثابت وهو الأرض.(١)

ومع ذلك، فإن السفير الأمريكي الأسبق في تل أبيب "جيمس ماكدونالد" يذكر حديثا جمعه مع الرئيس "حاييم وايزمان"، الذي تكلم بتعابير "مسيحانية" عن الهجرة الفلسطينية عام ١٩٤٨، بوصفها تسهيلا معجزا لمهمات الدولة، ويضيف: لم يكن أحدا من الثلاثة الكبار "وايزمان"، ورئيس الحكومة ووزير الدفاع "بن غورويون"، ووزير الخارجية "شاريت "، ولا قائدا صهيونيا مسئولا توقع مثل ذلك الإفراغ المعجز للأرض.(٢)

ولذلك فإن المسئولية التاريخية عن سبب نشوء مشكلة اللاجئين واستمرارها، يعتبر أكثر القضايا حساسية، لأن هناك العديد من المسائل التي تترتب عليها، خاصة التعويض وحق العودة، ويتداخل مع عدة جوانب أخرى للصراع، وبعبارة أخرى، لا يمكن معالجة الجوانب الأخرى للمشكلة بنجاح دون التوجه في المقام الأول لمعالجة موضوع المسئولية.

هذا الاعتراف هو الذي دعا بـــ "مارك إيليس" لأن يعلن انه يتوجب على اليهود مواجهة الحقيقة بأنهم ليسوا بريئين، ففي قيام الدولة وتوسعها تسببنا نحن اليهود بأحداث عانينا جراءها تاريخيا: شعب لاجئ وشتات.(٣)

وقامت المقاربة الإسرائيلية الطامحة لتسوية قضية اللاجئين خارج ثوابت الشرعية الدولية والإنسانية لحق العودة، على فلسفة مفادها أن تغيير البيئة الإقليمية لهم سينزع فكرة

---

١) الاتجاهات الإسرائيلية لحل قضية اللاجئين ١٩٤٨-١٩٧٣، مرجع سابق.

٢) McDonald,James,My Mission in Israelm 1948-1951,London,Gollancz,1951,p160.

٣) تاكنبرغ، لكس، ترجمة بكر عباس، وضع اللاجئين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٤١٩.

العودة من رؤوسهم ويسكن عواطفهم تجاهها، وتبرز الوقائع أن تنفيذ هذه الفلسفة اقتضى اتخاذ خطوتين متوازيتين على الصعيد الجغرافي:

١ - تغيير معالم الوطن الأم، فلسطين التي تعرفها جموع اللاجئين وعاشت في كنفها ، وارتبطت بها كابرا عن كابر،

٢ - إحداث تغييرات نوعية في بيئة اللجوء ذاتها في المحيط الإقليمي ، بهدف تسهيل استقبالهم واستقرارهم فيها كبديل عن الوطن.

بهذين الإجرائين، أرادت "إسرائيل" التأكد من إحداث قطيعة بين الوطن وأصحابه ، وخلق قناعة مغايرة لإمكانية تطبيق العودة، وإقرار اللاجئين ماديا وروحيا وإلى الأبد في أماكن أخرى، وتنمية أكبر قدر من المصالح في هذه الأماكن بالنسبة لهم.

وكان لوقوع الجزء الأكبر من فلسطين التاريخية تحت الاحتلال عام ١٩٤٨، دورا واضحا في تمكين الدولة من تحقيق الشرط الأول في معادلة التغيير الإقليمي المطلوب، فقد ثبت يقينا، بدراسات إسرائيلية وعربية، أنه تم تدمير ما مجموعه ٢٣٢ محلة فلسطينية بشكل كامل، و١٣٤ محلة جزئيا، و٥٢ محلة بشكل بسيط.(١)

لكن قدرتها على تطبيق الشطر الثاني المتعلق بالبيئة الإقليمية، بيئة اللجوء، لم يتم بالمقادير نفسها، بالنسبة للملاجئ التي وقعت تحت سيطرتها عام ١٩٦٧ في الضفة وغزة.(٢)

وربما كان ذلك لسبب أساسي، وهو أن التغيير الإقليمي المنشود يخضع لقيود ومحددات لا تندرج تحت الإرادة الإسرائيلية، أو حتى الغربية، على خلاف الحال بالنسبة للبيئة الفلسطينية، التي شرعت في إعمال معاولها وآلات التدمير فيها منذ ما قبل انقشاع العمليات الحربية عامي ١٩٤٨-١٩٤٩.(٣)

---

١) Walid khalidi ,all that remains , the Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948 ., institute for Palestine studies , Washington ,p.c., 1992

٢) الزرو، نواف، مشاريع التصفية الاسرائيلية للمخيمات، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٨٣، ص.٥٦

٣) مندس، هاني، مشروعات التوطين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٧٨، مايو١٩٧٨، ص.٥٩

ثالثا: تغيير البيئة الجغرافية للاجئين

لعقود خلت احتل تغيير بيئة اللجوء الإقليمية بعوامل كثيرة، تحديا إسرائيليا أساسيا وتاريخيا، لكن ما وقف في طريقها من معيقات، جعلها لا قبل لـ"إسرائيل" بمواجهتها منفردة، مثل مواقف الدول المضيفة للاجئين، والضوابط والأسانيد القانونية الدولية، وإرادة المواجهة العربية الإقليمية، وصلابة الإرادة الفلسطينية عموما ، وقدرة اللاجئين على إحباط المخططات تجاههم، مما عقد المضي في تحقيق هذا الهدف.

وقبل الوقوف عند بعض النماذج الممثلة للطموح الإسرائيلي، نحدد المقصود بتغيير بيئة الشتات واللجوء الإقليمية، بأنه مفهوم يختلف نسبيا عن توطين اللاجئين، وإن تضمنه الفهم التقليدي والقائم حاليا للمفهوم الأول، ويشير لإحداث تغييرات نوعية عميقة في الظروف والشروط التي يعيشون في إطارها، اقتصاديا وسياسيا، بالحيثية التي تسمح بتغيير موازي في حياتهم هم.

ويعتبر هذا المفهوم أن ترسيخ وجود اللاجئين، بزراعتهم في بيئة مقبولة وصالحة لديهم، واستئناف حياتهم فيها، يعني في التحليل الأخير تطويق تطلعاتهم الوطنية، وحتى إلغائها، بفعل تقديم بديل يحظى بالرضا من صورة الوطن، التي تغذي لديهم طموح العودة ، جنبا إلى جنب مع توطينهم في أماكن اللجوء.

وتنطلق هذه العملية العميقة التأثير من السؤال عن معنى تغيير المكان بالتوطين، ان لم يقترن ذلك بتحويل جذري متزامن ورديف في طبيعة حياة اللاجئين من جميع جوانبها، فرص عمل، إسكان، تعليم، صحة، حرية، حركة .. وأهم من ذلك كله تجنيس ومواطنة جديدة ما أمكن، أو كحد أدنى إقامة ممتدة بعيدا عن الوطن في بيئة تسمح بهذا كله ، فكان الهدف النهائي لهذه العملية الكبرى، هو استئصال حق العودة والقفز عنه.

ولإحداث هذا التغيير الإقليمي، كان هناك أكثر من مدخل، وشكل "المدخل السياسي " خلاصته عبر التنازل الفلسطيني والعربي عن حق العودة في سياق تسوية للصراع والقضية الفلسطينية، كونه يتعرض للب قضية اللاجئين مباشرة، ويحقق الهدف دون عمليات التفافية.([1])

كما شكل "المدخل الاقتصادي" أكثر إمكانية في التطبيق من وجهة نظر "إسرائيل " وحلفائها في الغرب لاسيما الولايات المتحدة، فاتجهت النوايا منذ نشوء القضية، فيما يشبه الطرق على الحديد الساخن، لتغيير الحياة الاقتصادية في بيئة اللجوء الإقليمية، من ش أنها استيعاب اللاجئين وتسكينهم في غمرة هذا التغيير ، ولما كانت فرص تمرير هذا الهدف، أكبر من قدراتها الذاتية، فقد عملت على تسوية عبر أوسع دائرة من المشاركة الإقليمية والدولية.

---

١) الحوراني، عبد الله، مصدر سابق.

مثل هذه الآلية الجماعية، تضفي على الرؤية الإسرائيلية نوعا من الشمولية والشرعية، وتبرزها كطرف غيور على تسوية القضية، وتدرء عنها كلفة هذه التسوية لقضية صنعتها بأيديها، ويفهم من ذلك، أن المدخل الاقتصادي للتعاون الإقليمي وغيره من المداخل، لاستئصال قضية اللاجئين، لم يكن يوما صناعة إسرائيلية بحتة، بل إنتاجا إسرائيليا غربيا مشتركا، وفي هذه الزاوية يتبوأ الدور الأمريكي مكانة متميزة.

ولعله من المفهوم تماما، المصلحة الإسرائيلية من عملية كهذه، وأهمها إخفاء جسم الجريمة التي تمثلت باغتصاب فلسطين، لكن المؤكد أن القوى العاطفة على هذه العملية، والساعية للمشاركة فيها لها مصالحها الذاتية، بخلاف مساعدة "إسرائيل"، مستوطنة الغرب في الشرق العربي، فلطالما ربط الفكر الاستراتيجي الغربي، الأمريكي بخاصة، بين مفهومه للأمن ولمصالحه الغربية في "الشرق الأوسط"، وتسوية قضية اللاجئين من مدخل التعاون الإقليمي وإعادة الهندسة الإقليمية، اقتصاديا، وسياسيا إن أمكن.

رابعا: الممارسات العسكرية ضد المخيمات([1])

بعد احتلال قطاع غزة عام ١٩٦٧، اندلعت أعمال المقاومة، ولم يعر الجيش الإسرائيلي اهتمامًا كبيرًا لها بداية الأمر، اعتقادًا منه بسرعة انتها ئها، واعتباره لها ردة فعل طبيعية، سرعان ما تتلاشى، فلما تنامت وكثرت خسائر ه العسكرية والمدنية داخل قطاع غزة وفي المناطق المحيطة به، قرر ضربها، لأن استمرارها يقلقها، وقد يُزج بها في حرب مع دول عربية مجاورة في مرحلة قادمة، لذا لجأت بعد أشهر قليلة من احتلالها للقطاع للقيام بأنشطة عسكرية وأمنية للقضاء على المقاومة.

وفي جلسة الكنيست المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٣ أعلن وزير الدفاع "موشيه ديان" أن أعمال الفدائيين لن تنجح، ولن تردع "إسرائيل"، ولن تكون أداة عسكرية ناجحة في يد الفدائيين، ويذكر في مذكراته أن من العناصر التي ساهمت في القضاء على المقاومة في القطاع؛ السياسة التي اتبعها الحكم العسكري، والعمليات التي نفذها الجيش، وتسييج الحدود وزرعها بالألغام، ومطاردة المتسللين، وإنشاء جهاز إعلام فعال، والتطورات في الأردن.([2])

ويمكن حصر هذه الممارسات العسكرية والأمنية الإسرائيلية بالتحصينات الحدودية والساحلية حول المخيمات، وإدخال وحدات عسكرية جديدة، وارتكاب جرائم ضد الأهالي، وإصدار قوانين وتعميمات خاصة، وتهجير أعداد كبيرة من هم، وبدء الاستيطان في القطاع، وتعزيزه في ا لمناطق المحيطة، والعمل على تأهيل المخيمات، وتوسيع الشوارع، وإتباع أساليب التهدئة مع الأهالي في الوقت الذي يتم فيه قمع الفدائيين.

ويمكن في هذا السياق التطرق لأبرز هذه الممارسات والأساليب:

١ – التحصينات الحدودية والساحلية

أثبتت التحقيقات مع المعتقلين، ورصد الحدو د والساحل أن طرق إمداد وتموين الفدائيين في قطاع غزة هي الأردن وسيناء وسوريا ولبنان؛ ووصلت العديد من الدوريات المدربة، وكميات الأسلحة، لذا لجأت "إسرائيل" لتحصين الحدود والساحل لمنع وصول الإمدادات للقطاع، ومنها:

أ - إقامة حواجز فيها أسلاك شائكة ومكهربة، وأجهزة إنذار إلكترونية، وكشافات، وألغام، ومواقع دفاعية على طول غور الأردن، ثم إنشاء طرق غطتها بتراب ناعم لكشف

---

١) تعود معظم المادة العلمية القيمة في هذا المبحث لرسالة الماجستير للدكتور زكريا السنوار بعنوان: المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بين العامي ١٩٦٧-١٩٧٣، من الجامعة الإسلامية بغزة.

٢) ديان، موشيه: مذكراتي، ص ٣٣٥.

آثار الدوريات المتسللة، كما كثّفت دورياتها الآلية على الحدود، واستخدمت الأدلاء، والكلاب البوليسية لاقتفاء الأثر.([1])

ب -عزل قطاع غزة عن سيناء، بإقامة مستعمرات تفصل بينهما بهدف إيجاد حاجز بشري وجغرافي، فسيطرت على جميع أراضي منطقة الشيخ زويد باستثناء القرية، وأقامت مستعمرة تمتد من رفح سيناء حتى الماسورة، وأخلت مشارف ها من سكانها البدو بحجة الحفاظ على الأمن واستمرار الهدوء، كما عزل القطاع بإقامة حواجز في منطقة رفح لإحكام المراقبة ومنع حالات التسلل والوصول للمستعمرات المجاورة، وأقامت جدارًا طويلاً على حدوده المحاذية لسيناء لمنع التسلل.([2])

ت -لم يعفِ الجيش المستوطنات من مهمة الحفاظ على الأمن، جعلها أشبه بجرس الإنذار، وتقوم بمهمة القتال لإعاقة المهاجمين لحين وصول القوات ا لعسكرية المتمركزة قريبًا منها، كما ذكر شارون أن هذه المستوطنات قطعت الطريق على تهريب السلاح عبر سيناء، لذا قامت بتحصينها، وإحاطتها بالألغام والأسلاك الشائكة والمكهربة، وتزويدها بالأجهزة الإلكترونية التي تساعد على كشف الفدائيين وتحديد أماكن دخولهم، وحماية المستعمرة بخطيـــن دفاعيين أمام البيوت وأمام المزارع، وحفر خنادق المواصلات بينهما، وتحديد مكان كل عائلة في الدفاع عنها ليكون الدفاع دائريًا متماسكًا من جميع الجهات، ولزيادة تأمينها طالب ممثلوها إقامة حزام أمن يربط المستوطنات ببعضها البعض، ولمعرفة الجيش بفاعلية نشاط الفدائيين لم ي ندفع نحو الاستيطان في قطاع غزة، واقتصر طوال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٣ على إقامة تجمعات نيتساريم، كفار داروم، موراج.([3])

ث -أما التحصينات البحرية حول مخيمات اللاجئين، لاسيما الواقعة على ساحل البحر، فكانت هامة لمنع دوريات التموين وبعض العمليات القادم ة من الخارج، لذا زود الجيش بعض وحداته البحرية بزوارق سباق أمريكية بالغة السرعة بأسلحة رشاشة، وبدأت عملها عام ١٩٦٩، وتم اعتقال عدد من الفدائيين بعد عملها، كما فرض قيودًا على الصيادين في غزة بتحديد المسافات المسموح لهم التحرك فيها بحرًا، ومنعهم من الصيد في منطقة العريش بحجة تمويههم على الفدائيين وإحضارهم من مصر، ويذكر شارون أن قطع دابر التسلل عبر البحر تطلب إقامة نظام شديد التعقيد لتسجيل قوارب

---

١) الأيوبي، الهيثم: عشرة أعوام، شؤون فلسطينية، ع٤١-٤٢، ص.٢٤٥

٢) ربابعة، غازي: الإستراتيجية الإسرائيلية، ج٢، ص.١٨٨

٣) الشاعر، محمد: دور القرى الأمامية العربية في مواجهتنا مع العدو الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، ع٤٩، سبتمبر ١٩٧٥، ص٥٢.

مئات الصيادين في القطاع، ومراقبتها، رغم انزعاج الصيادين كثيرًا، لكنها وضعت حدًا لتهريب السلاح بحرًا، كما فرضت السلطات نظام منع التجول على طول الشاطئ لمسافة عرضها ما بين ٣٠٠-٥٠٠ متر طوال ساعات الليل.([1])

ج - التحصينات على حدود قطاع غزة البرية، حيث أقام الجيش حواجز أمنية تحيط به من الشمال والشرق والجنوب عبر كل المخيمات، لوقف مهاجمة الفدائيين للتجمعات السكنية داخلها، وعُرف هذا السياج بخط دافيد، وهو سياج مزدوج على طول الحدود بين شقيه حقول الألغام ويوصل بالتيار الكهربائي وأجهزة المراقبة الإلكترونية، وبالقرب منه مركز خاص لسلاح الجو ليتم النقل بالهليوكبتر عند حدوث ثغرة من المتسللين، ومع مطلع ١٩٧٠ قاربت المرحلة الأولى من المشروع على ا لانتهاء، وتواصل العمل ليل نهار، وكان الجدار مرتفعًا، وبلغ عرضه بضعة أمتار، وحُفر خط عميق على امتداده، كما قام الجيش بمد طرق تجاوزت ٢٢٠ كم، وأنشأ حواجز أمنية وصل طولها إلى ٨٥ كم مع منتصف عام ١٩٧٢.([2])

وزيادة في الحرص فُرض نظام منع التجول خلال ساعات الليل على طول حدود القطاع ومخيمات اللاجئين فيه، على امتداد رقعة عرضها ٥٠٠م‌تر من الأراضي المكشوفة والجرداء من الساعة الثامنة مساءً حتى الساعة الرابعة صباحًا، وتغيرت المواعيد من وقت لآخر حسب الضرورات الأمنية.

وبذلك نجح الجيش في محاصرة مخيمات القطاع وعزلها عن مصادر الإ مداد والتموين المحيطة، واضطر الفدائيون عندئذٍ للاعتماد على الأسلحة المتوفرة داخل القطاع التي لابد وأن لها نهاية.

٢ - إدخال وحدات عسكرية خاصة

ارتبط إدخال الوحدات العسكرية الخاصة لمخيمات اللاجئين في الأراضي المحتلة، وتحديدا قطاع غزة بعدة أمور أهمها : تزايد أعمال الفدائيين وتوسّع رقعتها الجغرافية، توقف العمليات العسكرية على الجبهة المصرية في حرب الاستنزاف، تغيّر القيادات العسكرية الإسرائيلية في القطاع، إسناد قيادة المنطقة الجنوبية للجنرال أريئيل شارون لإخماد المقاومة.

أدخل الجيش عدة أنواع من الوحدات العسكرية الخاصة للقطاع، ودعا عضو الكنيست من حزب المفدال "موشيه أونا" لضرورة القيام بالمزيد من تدريب الجنود في مجال مكافحة المقاومة، وأن يتم ذلك في أقرب فرصة، وفي عام ١٩٦٨ طُرحت فكرة إقامة منظمة تخريبية

---

١) الأسطل، عواد: سياسة التحطيم النفسي الإسرائيلية في الضفة والقطاع، شؤون فلسطينية، ع١٦٠، تموز ١٩٨٦، ص.٥٧

٢) شارون، أريئيل: مذكرات، ص .٣٣٨

إسرائيلية ليست رسمية، ورأى ديان يومها أن قيامها يخفف عن "إسرائيل" اللوم، لكنه اعتبر أن الدولة ستكون شريكة لهذه العصابة في أعمالها ضد العرب.

وفي عام ١٩٦٩ بدأت عمليات إرهاب ضد سكان مخيمات اللاجئين على يد وحدات الجيش بقسوة أشد، حتى كتب مراسل "صاندي تايمز" البريطانية أن الجنود يطلقون الرصاص بلا اكتراث على كل رأس يتحرك في نوافذ البيوت.(١)

وفي أواخر العام بدأ تدريب فرقة إسرائيلية خاصة في ألمانيا الغربية على استعمال طائرة الهليوكبتر لمكافحة الأعمال الفدائية على الطريقة الأمريكية في فيتنام، وأذيع أن التدريب سيستمر أربعة أشهر، وأن الجنرال شارون مع هذه الفرقة، وفي عام ١٩٧٠ أذاعت وكالات الأنباء أن مائة من عناصر حركة حيروت الإسرائيلية جُنّدوا لإلقاء القنابل على المواطنين العرب، ألقوا سبع قنابل يدوية خلال شهرين على لاجئي القطاع، مما أدى لاستشهاد ١٨ لاجئا على الأقل، وإصابة العشرات.(٢)

لكن الحدث الأهم تمثل بإدخال وحدات من جنود القبعات ال خضراء لمخيمات غزة، حيث وافقت الحكومة بتاريخ ١٩٧١/١/٣ على سياسة أمن صلبة جديدة، واستدعيت وحدات من قوات حرس الحدود لقمع الفدائيين، وبوصولها زادت الوحشية والعنف، وقتل الفلسطينيين بدعوى أنهم لم يمتثلوا للأمر بالتوقف أثناء عمليات التفتيش، كما أوقفوا الأهالي وضر بوهم بوحشية، وكسروا عظامهم، مستخدمين الهراوات، وجلدوهم بالسياط، وأطلقوا النار على كل من حاول الهرب، ونزعوا ثياب النساء بحجة التفتيش، وأوقفوهن أمام الجدران شبه عاريات، ومنعوا نقل المصابين للمستشفيات، وسرقوا حلي النساء، ورد ذلك في تقرير الرابطة الإسرائيلية لحقوق الإنسان المدنية في تل أبيب.(٣)

وأدت قسوة الممارسات لمعارضة داخل الكنيست، وقال "أوري أفنيري" ناشط حركة السلام أن ما لا يريد الجيش تنفيذه، يبعثون برجال حرس الحدود لتنفيذه، أما "مائير فيلنر" من راكاح فذكر أن أعمالاً بشعة تنفذ في مخيمات القطاع من حرس الحد ود الذي يمارس أعمالا يرفض الجيش القيام بها.

ولم يتغير الوضع في غزة حتى أعلنت الإذاعة الإسرائيلية منتصف عام ١٩٧٢ أنه تم نقل وحدة حرس الحدود من القطاع دليلاً على أن الأمن والهدوء استتبا في مخيماته، حيث انخفضت العمليات، و بعد أن شهدت الفترة من يوليو ١٩٧٠-أغسطس ١٩٧١ وقوع ٣٩٨ حادثة، انخفضت إلى ١٠٥ حادثة في الفترة من أغسطس ١٩٧١- يوليو ١٩٧٢، وانخفضت

---

١) بلاك، إيلان وموريس: حروب إسرائيل السرية، ص.٢٥٠

٢) أفنيري، أريه: غارات الانتقام، ص.٣٢٥

٣) الأيوبي، الهيثم، عشرة أعوام، ص.٢٥١

إصابات الإسرائيليين من ٨٥ إلى ٢١ في ذات الفترتين، فيما زاد عدد الفدائيين الذين قتلوا من ٤٩ إلى ٦٩ فدائيًا.([1])

وارتبط قدوم وحدات حرس الحدود بتعيين شارون قائدًا للمنطقة الجنوبية، التي تتركز فيها مخيمات اللاجئين، وأشيع أنه يجوب المنطقة وفي يده كشف بأسماء المطلوبين، ويشطب أسماء الذين تم التخلص منهم، كما حشد الجيش ثلاث كتائب آلية احتياطية في مارس ١٩٧١؛ الأولى في مشروع عامر شمال غرب غزة، والثانية في الشيخ عجلين، والثالثة في أحراش زعرب في رفح، و كرّس شهرين كاملين للتجول المستمر في مدن القطاع ومخيماته برفقة رئيسي الاستخبارات والعمليات، ومع الوقت بدأ بوضع خططه للقضاء على الفدائيين.([2])

تمثلت أولى خطوات شارون بإعادة الجنود للمدن والمخيمات بعد أن أخرجهم ديان منها قبل عدة أشهر، وأقام داخل المخيمات دوريات ثابتة، ولإنجاح مهمته، بدأ بتقسيم القطاع– بالتعاون مع جهاز الأمن الشين بيت– إلى مناطق يحمل كل منها اسمًا رمزيًا، وعُهد بها لوحدة كوماندوز لتفتيشها حيًا حيًا للتأكد من خلوها من الفدائيين، وسميت هذه العملية "حرب عصابات مضادة للإرهاب "، و من مهامها الرصد الدقيق للمنطقة والتحركات غير المعتادة، وكشف كل مشتبه به.

وبذلك تم عزل وتطويق المدن والمخيمات كليًا، ورافقه فرض نظام منع التجول، مما ضيَّق الخناق على الفدائيين الذين اضطروا للخروج منها، واللجوء لمخابئ في بيارات الحمضيات بعيدًا عن أعين الجيش ، لكن شارون قرر ملاحقتهم هناك، واستمر الضغط عليهم في المخيمات، من خلال بدء عمل الجنود السريين والعملاء للتعرف عل يهم وملاحظة تحركاتهم والتعرف على مخابئهم، كما استخدمت كل دورية من الجيش سلمًا قابلاً للطي، بحيث تلقي بالسلم على جدار البيت وتراقب ما يجري داخله دون إشعار أهله، فيبدي الأهالي دهشتهم دون القدرة على الاعتراض.([3])

من جهتهم، لجأ الفدائيون لتجهيز المخابئ في بيوت المخيمات ببناء جدار داخل غرفة ويكون بين الجدارين نحو نصف متر يختبؤن فيه، عبر دخولهم من السقف ثم توضع الحجارة فوق ألواح الزينكو، لكن الجيش وبطريق الصدفة انتبه لذلك، فأصبح كل جندي يحمل حبلاً لكشف الجدار الكاذب، بقياس محيط السور من الخارج وقياسه من الداخل، فإذا وُجد فارق بين القياسين انحصر العمل على إيجاد المخبأ، وأدى ذلك لخروج عدد من الفدائيين من المخيمات.

---

١) مذكرات شارون، ص.٣٢٦.

٢) بلاك، إيلان وموريس، حروب إسرائيل السرية، ص.٢٥٠.

٣) صايغ، يزيد، التجربة العسكرية، ص٤٣٠.

ثم طلب الجيش من جميع أصحاب البيارات والبسا تين على طول الطريق الممتد بقطاع غزة قطع الأشجار التي تُعد حاجزًا لمزارعهم، وقطع الفروع القصيرة للصفوف الأولى لها كي تتاح الرؤية لمدى ثلاثين مترًا داخلها، وطالب شارون جنوده بدقة الرصد في البيارات والوقوف عند أي شيء لافت للنظر، كأن تكون نخلة بدون فروعها الخض راء، أو شجرة ليمون في بيارة برتقال، أو شجرة ميتة بين أشجار يانعة، فكل ما هو غير مألوف يجب أن يتم تسجيله أثناء الرصد.([1])

وأثناء تجوله في إحدى البيارات، رأى شارون وتدًا معدنيًا ظاهرًا فوق الأرض، وأعلمه صاحبها أنه لتحديد الحدود بين بستانه وبستان أخيه، لكنه لاحظ وجود طريق يتلوى بين الأشجار فتابعه حتى وصل السياج فوجد وتدًا أُلبس علبة معدنية فارغة، فتبين أنها لتهوية أحد الأوكار، فتم اقتحامه، وقتل مَنْ فيه، لذا قرر تمشيط البساتين والبيارات بصحبة الجرافات لكشف المخابئ وإزالة السواتر، وتجريف أسيجة الصبّار.

كما أمر بقطع فروع الأشجار السفلى في البيارات ليتمكن جنوده من الرؤية، وحرق وتدمير أي غطاء، وطلب أثناء تحرك جنوده أن يضعوا أنفسهم مكان الفدائيين، وأن يفكروا بما يمكن عمله لمقاومة ذلك، وزودهم بأسماء الأشخاص المطلوبين التي حصرها أجهزة الأمن، وأمدهم بصور بعضهم إن توفرت.([2])

ومع مرور الوقت تعلم الجنود حيلاً كثيرة، ولجأوا للتنكر بزي عربي حسب المنطقة والمخيم الذي يتواجدون به، لكن اللغة واللهجات لم تسعفهم، فتم إنشاء وحدات مختلطة من يهود وعرب بدو أو دروز أو عملاء، ج ابت كل المناطق، فكان بعضهم يجلس في سيارات أجرة، وبعضهم يتحر ك في الأسواق كأنهم باعة، أو يجلسون على المقاهي، وكانوا أحيانًا يلقون القبض على مشتبه به ويتهمونه بالعمالة، فيدافع عن نفسه، ويشهد رئيسه على ذلك، فيتم اعتقال الاثنين، ولم يسلم البحر من أعمال هذه الوحدات، حيث تنكر بعض الجنود على أنهم قادمون من لبنان كفدائيين، فيتصل بهم فدائيون من القطاع.

وأصدر شارون أمرًا بإبعاد الأب أو الأخ الأكبر لكل تلميذ يلقي الحجارة على الجيش في مخيمات القطاع، وغدا تحرك الجنود في جميع الأزقة والطرق الفرعية، فأصبح من غير المعروف للفدائي أين سيفاجئه الجنود ومتى، ونتيجة لهذه السياسة العسكريةتمكن الجيش من قتل عشرات الفدائيين، واعتقال ٧٠٢ منهم خلال الفترة من يوليو ١٩٧١– فبراير ١٩٧٢.([3])

---

١) مذكرات شارون، ص٣٢٩-.٣٣٠

٢) بلاك، إيلان وموريس، حروب إسرائيل السرية، ص.٢٥٠

٣) صايغ، يزيد، التجربة العسكرية، ص.٤٣٠

وهكذا يتضح أن الحصار اشتد على الفدائيين في مخيمات القطاع، فبعد الحصار الحدودي والساحلي، بدأت الملاحقة في المدن والمخيمات، واستُخدمت أساليب عديدة كان لها أثرها الفاعل في وقف أعمال المقاومة بعد اشتدادها لسنوات.

٣ – ارتكاب الجرائم ضد سكان المخيمات

في الوقت الذي أغلق فيه الجيش الحدود، ولاحق الفدائيين، لم يسلم اللاجئون من بطش جنوده، لأنهم أهل هؤلاء الفدائيين و جيرانهم، ومساعدوهم ومقدمو الخدمات لهم، أو على الأقل متعاطفون معهم، ومن ممارساتها ضدهم:

أ –العقوبات الجماعية

فرض الجيش منع التجول على مخيمات اللاجئين، ويستمر لساعات أو أيام أو أسابيع، وتكرر ذلك عدة مرات، نفّذ خلالها الجنود حملات تفتيش منظمة، دخلوا خلالها البيوت ليلاً بحجة البحث عن الأسلحة والفدائيين، ونقبوا ومزقوا الأثاث وسلبوا، وضربوا الرجال وقادوهم للتحقيق، ولم يُسمع عن العديد منهم بعد ذلك، ودمروا المنازل وجرفوها بحجة وجود مسلحين بها، أو للاشتباه بتبعية أهلها للفدائيين ومساعدتهم لهم، وتكرر النداء بمكبرات الصوت ليتجمع الرجال بين عامي ١٦–٦٠ عاما في ساحات واسعة، وأيديهم م رفوعة لأعلى، و يؤمرون بالجلوس تحت حرارة الشمس طوال اليوم، ثم يُعتقل منهم العشرات.(١)

وجاء تركيَز الجيش على مخيمات اللاجئين، من خلال إخراجه للرجال ليلاً من بيوتهم، ويأمرهم بالانبطاح على بطونهم وضربهم، في الوقت الذي يتم فيه تفتيش بيوتهم وإلقاء الرعب في قلوب النساء والأطفال، وتكرر ذلك في مخيمات الشاطئ والمغازي وخان يونس عدة مرات في أغسطس ونوفمبر ١٩٦٧، خيث تم نسف عدد من منازل المواطنين في دير البلح بالديناميت، وأعلن المتحدث العسكري أنها مملوكة لشخاص لهم صلة بالفدائيين.(٢)

ولم يسلم الصغار من العقاب الجماعي، وذك ر عدد من اللاجئين أن الجيش وضع الأطفال في حُفر و أه ال عليهم التراب، وأطلق النار باتجاههم لإرهابهم وإجبارهم على تحديد الأماكن التي يتواجد فيها الفدائيون، ويخبئون فيه الأسلحة، أما المخاتير فه ددوا بالترحيل لأريحا، وجمع الرجال في ساحات المخيم العامة ويستمر تعذيبهم عدة أيام، أما المنازل فدمّرت بالدبابات، و سرقت الأموال والمجوهرات بحجة البحث عن السلاح، كما د وهمت المقاهي وجمع مَنْ فيها وأجبروا على العمل في مراكز الجيش لترميمها، ويضربون في فترة العمل.

وقد وصل مخيمات قطاع غزة "مايكل آدمز" مراسل الغارديان البريطانية في يناير ١٩٦٨، وكتب أنه كان معتقلاً في المعتقلات النازية أربع سنوات، لكنهم لم يعاملوه بما يعامل

---

١) Nakhleh, Issa: Encyclopedia of the Palestine Problem, vol. 1, p. 425.

٢) مذكرات شارون، ص٣٣٧–٣٣٨.

الإسرائيليون اللاجئين في غزة، حيث تفرض عقوبات جماعية دون اعتبار للسن أو الجنس، تفوق في قسوتها تلك التي كان النازيون يعاملون بها المدنيين خلال الحرب العالمية الثانية.

وفي العام ١٩٦٩ وصف مراسل وكالة الأنباء الفرنسية في غزة بأن زائرها يشاهد فيها عربات الجيب التي يركبها الجنود أصحا ب الخوذات، ويحملون أسلحة موجهة لكافة الاتجاهات، وتسير ببطء في شوارع المخيمات، وتحرس العربات نصف المجنزرة مفارق الطرق العامة، كما تسير قوات راجلة وأسلحتها على أكتافها في حالة استعداد، وترابط قوات الأمن في مبانٍ وسط المخيمات تحميها الأسلاك الشائكة وأكياس الرمل، في الوقت الذي يتم فيه تفتيشها، وخلالها يضربون الرجال على رؤوسهم ووجوههم بأعقاب البنادق، وكثيرًا ما يؤدي الضرب لكسر أرجلهم.([1])

ولم يسلم التعليم في المخيمات، فتم إغلاق عدد من المدارس وتحويلها لمعسكرات للجيش، كما تعرضت للاقتحام، ووضع القنابل في ساحاتها، وتغيير أسمائها، وعذب الجيش عددًا كبيرًا من المدرسين واعتقلهم لمدد متفاوتة، وفصلت قوات الأمن عددًا من الطلبة واعتقلت آخرين قبل امتحان الثان وية العامة، ونقلت الطلبة لمدارس بعيدة، كما أرهبت هم في مدارسهم، وسجنت عددًا منهم وفرضت عليهم الغرامات، ووُصفت مخيمات اللاجئين بأن شوارعها مقفرة، إلا من سيارات الدوريات المصفحة، التي تقل جنودًا إسرائيليين، وأن منع التجول المشدد مفروض عليها.

وفي عام ١٩٧٢ ازداد العقاب الجماعي، ووصفه "إسرائيل شاحاك" رئيس رابطة حقوق الإنسان بقوله: مخيمات غزة تحيط بها أسوار من الأسلاك الشائكة، وليس لها إلا بضع مداخل، وقوات الأمن لا تسمح بدخولها إلا لمن تريد، وتقوم بطرد أهالي الفدائيين لمعسكر الاعتقال في صحراء سيناء، كما استخدمت طرودًا ملغومة لإرهاب وقتل المناوئين لسياستها من سكان المخيمات، وشنت حملة اعتقالات واسعة شملت عددًا كبيرًا من المواطنين ، بينهم عدد من الزوار القادمين من الخارج، و هكذا لم يسلم من العقاب الجماعي الإسرائيلي فدائي، رجل، امرأة، شيخ، طفل، أو بيت، مدرسة، شارع.

ب- إطلاق النار وإصابة وقتل اللاجئين

قامت القوات الإسرائيلية بإطلاق الرصاص بشكل كثيف، مركّز أو عشوائي على المواطنين في مختلف أنحاء القطاع، منذ اليوم الأول من احتلاله، وتعرضت حياة اللاجئين إضافةً للفدائيين لخطر الموت نتيجة لذلك.

---

١) لانغر، فليتسيا، بأم عيني، ص.٣٤٨.

ت- القيام بأعمال تخريبية في الأماكن العامة

لجأ الجيش لارتكاب أعمال تخريبية في الأماكن العامة، لنشر الرعب بين اللاجئين، وإلصاق التهمة بالفدائيين لعزلهم عن الجماهير، وتكرر ذلك عدة مرات، وأخذ أشكالاً مختلفة كوضع المتفجرات في أقلام الحبر وألعاب الأطفال وراديوهات الترانزستور.

ث- فرض منع التجول

لجأ الجيش لفرض نظام منع التجول عشرات المرات في مخيمات قطاع غزة ومدنه، لتحقيق عدة أهداف كمعاقبة الأهالي جماعيًا، وشل حركة الفدائيين، وتسهيل عملي ات التفتيش والرصد التي يقوم بها، وخلال منع التجول كان الخروج من البيوت يعني الرمي بالرصاص، حيث أحاط الجنود المخيمات بالأسلاك الشائكة خلال منع التجول، وعند إعلان المنع لا يُعطي الجنود اللاجئين إلا وقتًا قصيرًا جدًا للوصول لمنازلهم، أما عمليات القمع والتفتيش والضرب المبرح والاعتقال خلال حظر التجول فأمرها لا يُطاق.

وأصدرت قيادة الجيش في منطقة قطاع غزة أمرًا بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥ تم بموجبه منع التجول الليلي بشكل دائم من الساعة السابعة مساءً وحتى الخامسة من صباح اليوم التالي، ثم عُدِّل الأمر ليصبح من السابعة مساءً حتى الرابعة من صباح اليوم التالي، ثم من التاسعة مساءً حتى الرابعة من صبيحة اليوم التالي، وما لبث أن صدر أمر ي تم منع التجول الليلي بموجبه في الأماكن المبنية من التاسعة مساءً حتى الرابعة من صباح اليوم التالي، وأخيرا استقر العمل بمنع التجول من الحادية عشرة ليلاً حتى الرابعة صباحًا.

هذا بالنسبة لمنع التجول الليلي، الذي تبدل حسب الحالة الأمنية من وقت لآخر، أما منع التجول الفجائي فبدأ حين فرضه الاحتلال على القطاع سبعة أيام متواصلة، ثم بدأ في التخفيف فرفعه لمدة أربع ساعات يوميًا فقط، وهكذا يتضح مدى العنف الإسرائيلي تجاه أهالي القطاع، لاسيما اللاجئين، بكثرة فرض نظام منع التجول، وما يتبع ه من ممارسات، إضافة لمنعهم من التكيف مع حالة ثابتة ينظمون عليها حياتهم، ويرتبط بدرجة فاعلية العمل الفدائي.

ج- المعتقلات الجماعية

قام الجيش بإنشاء معتقل على شاطئ بحر غزة، تم فيه اعتقال المئات اعتقالاً جماعيًا عشوائيًا، وكان التعذيب فيه شديدًا، وتُسمع صرخات المعتقلين عن بُعد، ومن شدة التجاوز في التعذيب لم يُسمح للجنود بالاقتراب منه، ولم يجد الجيش ما يمنع من إغلاق مخيمات اللاجئين واعتبارها معتقلات جماعية، فقد أصدر "مناحيم أفيرايم" قائد الجيش في القطاع أمرًا سريا، وبموجبه أصبحت المخيمات الثمانية مناطق مغلقة، يسمح بالخروج منها برخصة صادرة عن القادة العسكريين في الأقضية فقط، وبذلك يمكن اعتبار أن ها استمرت كمعتقلات جماعية نحو

عشرة أشهر، وبنيت لتكون قريبة وملحقة بمعسكرات الجيش، فيتولى جنوده حراسة المعسكر الاعتقالي، ولا يُسمح لأحد بالاقتراب منه.([1])

وهذه المعتقلات نوعان، الأول يستعمل لجمع رجال المقاو مة وأقاربهم والمشتبه بهم، والثاني لجمع السكان أو الاعتقال الجماعي للاجئين، وهكذا يتضح أن الجيش ارتكبت جرائم متنوعة ضد لاجئي قطاع غزة، ومارس سياسة العقاب الجماعي ضد أهالي وأقارب الفدائيين بشكلٍ يتهرب مسئولوه من تحمّل مسئولية القيام به، كما فرض منع التجول بأشكال عديدة نالت من كرامة الإنسان وعرقلت حياته، وقام الجنود والمستعربون بأعمال تخريبية ضد الأهالي لتشويش حياتهم، وبث الإرهاب بينهم، وأطلقوا النار على المواطنين فسقط الشهداء والجرحى دون ذَنْبٍ اقترفوه.([2])

٤- الإبعاد والتهجير

لجأت "إسرائيل" منذ الأيام الأولى لاحتلال القطاع إلى الإبعاد والتهجير لأعداد كبيرة من اللاجئين، فيما دعاه الإسرائيليون بعملية "التنظيف"، حيث انخفض عدد سكانه في الأشهر التي تلت الحرب حتى نهاية عام ١٩٦٧ من ٤٥٤,٩٦٠ نسمة إلى ٣٥٤ ألفا؛ أي أن ١٠٠,٩٦٠ فلسطيني أجبروا على تركه بسبب سياسة إسرائيلية منظمة، أما في الأعوام التالية فقد تناقصت أعداد هم، وبلغ عام ١٩٦٨ حوالي ٢٣,٣ ألف شخص، وفي عام ١٩٦٩ أبعد ٢٩٠٠ لاجئ، وفي ١٩٧٠رحل٣٣٠٠ لاجئ، وانخفض عددهم عام ١٩٧١ لـ٢٤٠٠ شخص، وما لبث أن زاد عام ١٩٧٢ لـ٤٠٠٠ مهجر، أما عام ١٩٧٣ فانخفض لـ١٧٠٠ شخص.

ولم يتم الترحيل إلى جهة واحدة، حيث رحل العدد الأكبر للأردن، وأجبر الكثيرون على الخروج تجاه قناة السويس ونقلوا منها إلى مصر، وتم تهجير تسعة آلاف لاجئ للبرازيل بواسطة شبكة إسرائيلية تدعى منظمة "باترا" بالتعاون مع السفارة البرازيلية في تل أبيب، وتم تهجير عدد آخر للهاراغواي، بينهم ٢٤ أُخرجوا بالقوة من غزة.([3])

ولجأ الاحتلال لترحيل أعداد كبيرة من لاجئي القطاع إلى الضفة، حيث هجّر أواخر ١٩٦٩، وأوائل ١٩٧٠ ستة آلاف عائلة، استُوعب رجالها كعمال في المصانع الإسرائيلية وتعبيد الطرق، وفي مارس ١٩٧٠ أعلن أنه قد ينقل ٣٠٠ ألف لاجئ من القطاع إلى الضفة، بتكلفة قدرها ٢٠ مليون ليرة.([4])

---

١) مؤسسة الحق، دراسة حول السكن في قطاع غزة، ص.٤٣

٢) مصرية، نورما، في سسيولوجيا أسباب فشل توطين اللاجئين، السياسة الفلسطينية، ص٦٧.

٣) عبد الله، غسان، المبعدون الفلسطينيون، ص.١١

٤) نعمان، عصام، نحو استراتيجية إجهاد العدو، ص١٤-١٥.

ووضع الاحتلال مغريات للأهالي لترغيبهم في النزوح للضفة، ومنح رب الأسرة الذي يقبل الهجرة ٢٥٠ ليرة، ولزوجته ١٥٠ ليرة، و ٥٠ ليرة لكل طفل من أسرته، وفي أغسطس ١٩٧٠ رحلت ١٥٠ عائلة من القطاع إلى مخيم عقبة جبر في أريحا، وبلدة عتيل، ومخيم شعفاط بالضفة، وفي عام ١٩٧١ بدأ ترحيل ما بين ١٠٠-١٥٠ ألف لاجئ من القطاع، لاسيما لاجئي مخيم جباليا، حيث تم ترحيل عشرين أسرة منه لمخيم النصيرات وسط القطاع، ونقلت ثلاثين عائلة للعريش، واختبأت عشرون عائلة تقرر نقلها للعريش داخل المخيم ليلاً، وهُدمت بيوت هؤلاء جميعًا في عملية شق الطريق داخل المخيم.

وأعلن "شلومو غازيت" منسق شئون المناطق بتاريخ ١٩٧١/٧/٣١ أنه تم نسف ٢٥٠ منزلاً في معسكر جباليا لشق الطرق، وتضرر لذلك ١٥٠٠ شخص، و نقل ٥٠٠ منهم للعريش، والباقون للضفة، في الوقت الذي ذكرت فيه التايمز البريطانية أن المنازل المهدمة بلغت أربعمائة منزل، ثم جرف عدد آخر من المنازل ورُحِّلت أسر أخرى للعريش، وأسر غيرها لمخيم صحنة قرب جنين.

كما نشرت صحيفة "كول هاعام" أن مشروع وزارة الدفاع يقضي بنقل ٨٠٠ أسرة من مخيمات القطاع للعريش في المرحلة الأولى، ونقل عدد مماثل في المرحلة الثانية، بحيث يبلغ عددهم عشرة آلاف نسمة، وفي ١٩٧١/٨/١٨بدأ الترحيل من مخيم رفح للعريش والضفة، وأعلن ناطق عسكري أن السلطات رحّلت من جباليا ٥٥٥٤ لاجئا، و٣٥٤٦ لاجئا من الشاطئ، وأن العملية مستمرة في رفح حيث تم ترحيل ١٨٠٠ لاجئا منها.([1])

وذكرت صحيفة "دافار" أن البيوت المهدمة في جباليا بلغت ١٠١١ منزلاً، وتم هدم ٥٩٨ آخرا في الشاطئ، ودمر ٢٤٨ آخر في رفح، وبلغ مجموع البيوت المهدمة ١٨٥٧ بيتًا، وهجّرت ١٩٠٥ عائلة، بلغ عدد أفرادها ١٣,٣٨٢ لاجئا، وفي ديسمبر ١٩٧١ رحلت ٧٠ أسرة من خان يونس إلى سيناء، وفي يناير ١٩٧٢ هجرت ٦٠٠ أسرة من رفح، و ٨٥٠ أسرة من خان يونس، وفي فبراير ١٩٧٢ رحل بعض اللاجئين من معسكر المغازي إلى قبرص.([2])

وهكذا يتبين أن الإبعاد والترحيل لم يكن للأردن ومصر فحسب، بل تعداهما إلى قبرص والبرازيل وباراغواي، إضافةً للترحيل إلى الضفة والعريش، لتخفيف الكثافة السكانية في المخيمات، وإحكام الجيش قبضته على القطاع.

---

١) جريدة كول هعام، ١٩٧١/٨/٢٠.

٢) جريدة دافار، ١٩٧٢/٣/١٢

٥- توسيع الشوارع

ارتبط هذا الإجراء في مخيمات القطاع بالإبعاد والتهجير، وهدم ونسف البيوت، حيث قام الجيش بهدم ونسف عدد كبير من البيوت عقوبةً للفدائيين ومساعديهم، منها ٦١ منزلاً في البريج عام ١٩٦٨، و٩٥٤ منزلاً في باقي مناطق القطاع عامي ١٩٦٧-١٩٦٩، لكن "ديان" اعترف أن البيوت المنسوفة بلغت ٢٢٧ منزلاً فقط، أما البيوت التي هُدمت بحجة توسيع الشوارع فسبق الحديث عنها، وأعلن المدير العام لدائرة الأشغال العامة في وزارة العمل أن الدائرة أنفقت على ترميم وصيانة وشق طرق جديدة منذ حرب ١٩٦٧ مبلغ ٢٥ مليون ليرة إسرائيلية، وأن موازنة الدائرة للعام ١٩٧٠/٦٩ تبلغ ٣٠ مليون ليرة.

وذكر "شارون" أن شوارع المخيمات وممراتها كانت ضيقة، لذا فهي مثالية للفدائيين، ولهذا السبب عُمِدَ لتوسيعها تسهيلاً لعمل الدوريات، وفي أوائل ١٩٧٠ بدأ شق طريق في مخيم المغازي لتسهيل مرور الجيش، وتم هدم ستين منزلاً، ثم بدأ تنفيذ الطريق السريع الممتد على طول القطاع ذي الاتجاهين وعرضه ٣٠ مترًا، وبدأ شق طرق داخل خان يونس.

كما هدمت السلطات ٤٥٠ منزلاً في البريج، و٣٥٠ في النصيرات لتوسيع الشوارع فيهما، ثم بدأت القوات هدم البيوت وشق الطرق الواسعة في جباليا لعمل قاعدة عسكرية وسط المخيم، وبلغ طولها أكثر من ٥ كيلو مترا وعرضه ٣٠ مترا، كما نفذت الأمر نفسه في الشاطئ وشقّت طريقًا عريضًا على طول المخيم، وثلاثة طرق عَرَضية، مما جعل المخيم مقسمًا لستة أقسام، بحيث يسهل حصر أي جزء منها عند حدوث أية قلاقل، كما شقت طريقًا من محطة دير البلح يتجه نحو مستعمرة كيسوفيم شرقًا بعرض ٢٠ مترًا، وطلب "إسحق بونداك" توسيع الشوارع في حي الشجاعية بمدينة غزة.(١)

من جهة أخرى، شقت السلطات الإسرائيلية طريقًا بعرض ٣٠ مترًا يربط مدينة غزة بالخليل في الضفة الغربية، أما رفح فتم شق طريق عام فيها، تسبب بهدم مئات المنازل، ولم تسلم مقبرتها حيث شُقت طريق وسطها لربط المستوطنات ببعضها، و هكذا استطاعت "إسرائيل" تفتيت المخيم الواحد إلى عدة أقسام، وأصبح من السهل دخول الدبابات والآليات إلى قلبه، وتعذّر تحرك الفدائيين في المخيمات بعد أن كانت مسرحًا مناسبًا لعملهم.

٦- مشاريع تأهيل مخيمات اللاجئين

استخدمت "إسرائيل" كل الوسائل لقمع الجماهير بهدف عزل الفدائيين، لكنها فشلت في تحقيق ذلك، فبدأت بأفكار تخفيف اللاجئين وإعادة توطينهم، وقامت بشق الشوارع في

---

١) السكن في قطاع غزة، مرجع سابق، ص.٥٦

المخيمات، وقررت الحكومة بناء ١,٥–٢,٥ مليون متر مربع لإسكان ٣٠ ألف عائلة لاجئة، بلغ عدد أفرادها ٢٠٠ ألف نسمة، وفي أغسطس١٩٧١ أنهت بناء ٥٠٠ منزل في خان يونس، و٤٥٠في البريج، و ٥٠٠في النصيرات، وفي ١٩٧١/١٠/٢١ وافقت الحكومة على مشروع إسكان لتوطين ٣٥ ألف لاجئ من قطاع غزة، بحيث يتم بناء ألف مسكن في الضفة الغربية، وألفي مسكن في القطاع موزعة على النحو التالي : ٦٠٠ وحدة في رفح، و ٤٠٠ في غزة، ومثلها في خان يونس، و٣٠٠ في دير البلح، ومثلها في بيت لاهيا.

وفي عام ١٩٧٢ أنشأت السلطات الإسرائيلية مخيم كندا جنوب غرب رفح في المنطة التابعة لسيناء، على مساحة ٢٦٠ دونمًا، أسكن فيه بعض العائلات التي تهدمت بيوتها في حملة توسيع الشوارع برفح، كما أقامت حي البرازيل ، وبلغ عدد الوحدات السكنية في القسم الأول من المشروع ٢٣٨ وحدة، تم توزيعها مقابل ٥٠٠ ليرة إسرائيلية، ٥٠ دينارًا أردنيًا في حينه عن كل وحدة، ثم بدأ الإسكان في حي الأمل بخان يونس، ونشرت صحيفة "جيروساليم بوست" على لسان "ديان" أن من أهداف مشاريع التوطين إفقاد الأطفال إذا أخرجوا من المخيم الأمل في العودة إلى يافا وحيفا، وربطهم بأرضهم الجديدة.(١)

وجاءت مشاريع الإسكان والتوطين نتيجة العديد من المقترحات والمشاريع التي تق دّم بها قياديون إسرائيليون، فقد قال عضو الكنيست "أوري أفنيري": إن قرشًا واحدًا يُنفق لتوطين اللاجئين يساوي ليرة من أجل ضرورات الأمن، وفي عام ١٩٦٨ اقترح "شلومو روزون" من حزب "مبام" إقامة قرى ومبانٍ سكنية، وإتباع سياسة اقتصادية لزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، مما يؤدي لتأهيل اللاجئين بتشغيلهم في الزراعة والصناعة والخدمات، وبالتالي يتم دمجهم في الحياة العامة، فيما اقترح "جدعون هاوزنر" من حزب الأحرار المستقلين، تفريغ المخيمات وإقامة أحياء إنتاجية قرب مدن الضفة، وإقامة قرى زراعية في سيناء وتوفير المياه عن طريق تحلية مياه البحر، والإعداد المهني للاجئين.

واقترح "يغآل ألون" وزير الهجرة والاستيعاب توطين لاجئين من القطاع في الضفة ، وتكثيف الزراعة وتنمية الصناعة والخدمات، وتوطين جزء آخر بسيناء، وبعد تفريغهم يجب ضم القطاع لـ"إسرائيل"، وطالب "ديان" توزيعهم في قرى جديدة، عن طريق الإغراء بمساكن أفضل وخدمات عامة وأماكن تشغيل، فيما أشار معهد رحوبوت بنقلهم من القطاع للضفة، وخلق دوافع لجذب العمال للعمل بـــ"إسرائيل"، وأعدت وثيقة رسمية مشروعًا يقوم على مبدأ

---

١) المرجع السابق، ص.٧٦

التجارة الحرة بين الأراضي المحتلة و "إسرائيل"، وتبنى سياسة إفراغ المخيما ت تدريجيًا عن طريق الحوافز الاقتصادية كتقديم المساكن بأسعار مغرية، وتوسيع مجال الصناعة.([1])

وفي مسعى من السلطات لتأهيل مخيمات اللاجئين ، ربط قطاع غزة بشبكة الكهرباء الإسرائيلية، ومع نهاية ١٩٧٣ أصبح ٣٦% من بيوته مزودة بالكهرباء، بعد أن كان ١٨,٩% بها كهرباء ع ام ١٩٦٧، وتم بناء وحدات سكنية خارج المخيمات بلغ عددها في الفترة م ن ١٩٦٧-١٩٧٣ ما مجموعه ٢٤٤٥ وحدة، وتم تعبيد الطرق الرئيسة في المخيمات، وزودت بالمياه والكهرباء، وسمحت "إسرائيل" للعمال من القطاع بالعمل فيها، ومع مطلع ١٩٧٣ بلغ عددهم ٣٠ ألف عامل؛ نصف الأيدي العاملة، كما أقيمت تسعة مصانع في المنطقة الصناعية "إيرز" شمال القطاع، ودشّن "شمعون بيرس" رصيفاً جديداً في ميناء غزة لتصدير الفاكهة من القطاع، لإشغال الشبان عن المقاومة والاهتمام بكسب المال.

كما بدأت "إسرائيل" تتلاعب ببلديات القطاع وتتدخل في شؤونها ، وتعزل و تعيّن أعضاء مجالسها بالطريقة التي تحلو لها، وأعلنت ضم مخيمات اللاجئين للبلديات، كما لجأت إلى حيلة انتخاب اللجان المحلية في الأحياء والمخيمات على امتداد القطاع، لتنمية زعامة جديدة يمكن التحدث معها باسم اللاجئين في قضايا هم، بناءً على الأمر العسكري الذي أجاز لقائد المنطقة إنشاء لجانٍ محلية في مناطق غير مأهولة بالسكان، ولا تقع ضمن حدود بلدية أو مجلس قروي، وهكذا يتضح أن أوضاع اللاجئين في القطاع أقلقت الاحتلال على كافة مستوياته، فوضع الخطط والمشاريع لتصفية المخيمات، وإسكان أهلها في أحياء جديدة، وإلحاق المخيمات بالبلديات، وتحسين أحوالها المعيشية، كل ذلك بهدف عزل سكان المخيمات عن الفدائيين، الذين طالما قدموا لهم المساعدة.

---

١) المشاريع الإسرائيلية لتوطين اللاجئين، مرجع سابق، ص.٣٨.

خامسا: استخلاص تاريخي في استهداف اللاجئين

يعيش ثلث اللاجئين المسجلين في ٥٩ مخيما رسميا في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، ويعيش الثلثان الباقيان في المدن والبلدات في الدول المضيفة وفي الضفة والقطاع، والمخيم حسب تعريف الأونروا هو: قطعة من الأرض، تكون حكومية أو في أغلب الحالات استأجرتها الحكومات المضيفة من الملاك المحليين ، وضعت تحت تصرف الأونروا كمساعدة للاجئين في تسهيل احتياجاتهم الأساسية، ولا يمكن لسكانها تملك هذه الأراضي، ولكن لهم الحق في الاستفادة منها للسكنى ، وتمتاز أوضاع المخيمات الاجتماعية والاقتصادية عموما بالكثافة السكانية المرتفعة والفقر وصعوبة الظروف المعيشية، وتدني مستوى البنى التحتية كالشوارع وشبكات الصرف الصحي.

ومع ذلك، لعبت هذه المخيمات في الوطن والشتات، دورا مركزيا في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، على عدة أصعدة:

١ – حماية قضية فلسطين عموماً من الاندثار والنسيان، وإبقاء قضية اللجوء في وجدان الفلسطينيين أجيالا متعاقبة، وإلغاء مقولة أن الأجيال اللاحقة ستنسى،

٢ – بلورة وإنشاء الحركة الوطنية الفلسطينية عبر إطلاق شرارة ثورة التحرر ، حيث اعتبرت المخيمات حاضنة للثورة وعنوانا لتضحياتها،

٣ – تحمل العبء الأكبر في الانتفاضتين، انتفاضة الحجارة ١٩٨٧، انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، بحيث بقيت المخيمات الرمز الحي لقضية اللاجئين وحقهم في العودة، المستهدف الأول في الاجتياح والتدمير والقتل التي مارستها قوات الاحتلال على مدى السنوات السابقة،

٤ – من المعروف أن المشاركين الأساسيين في انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، والانتفاضتين الأولى والثانية، كانوا من أبناء المخيمات التي يراد حرمانهم من حقهم في العودة، والتي كانت مع تحرير الأرض الهدف الرئيس للمقاومة ، الأمر الذي يريد الإسرائيليون من ورائه إحباط أبناء المخيمات ودفعهم لوقف المقاومة.

ومن هنا كان الدأب الإسرائيلي على طي صفحة ما حدث سنة ١٩٤٨، عن طريق إزالة المخيمات، ومحو صفة اللاجئ عن الفلسطينيين الذين تم تشريدهم بالقوة، من خلال حرب شاملة شنتها ضد الوجود الفلسطيني في المخيمات داخل فلسطين وخارجها على حد سواء.

إن ما قامت وتقوم به "إسرائيل" في المناطق الفلسطينية، وخاصة مخيمات اللاجئين يتعدى وصفه بـــ"الترانسفير الجديد"، وهو الاسم الملطف للتطهير العرقي، ويمكن تسمي ته بسياسة اغتيال المكان أو إلغاء فلسطينية المكان، فقد شهد التاريخ في مجتمعات العبودية عملية نقل الجغرافيا للآخر وهم العبيد من أوطانهم الأصلية، للمساهمة في انتزاع الأرض من

أصحابها الأصليين، وتنميتها من طريق قوة عمل العبيد، لكن مراحل التاريخ لم تكن تسير بتتابع دقيق، مثلما هو التطهير العرقي والقوة العسكرية الإسرائيلية في فلسطين.

وفي سياق مجموعة من الخيارات السياسية الاستعمارية من موقع اختلاف الزمان والتاريخ والمكان، فإنها بمجموعها لا تغيّر في أولويات النمط السائد باعتبارها سلسلة ذات وتيرة واحدة وإن كانت مختلفة، نحو هدف واحد يتمثل في تحريك الحدود على أساس مراحل إستراتيجية، فالعزل الماضي هو الحاضر الإسرائيلي الراهن ممثلا بـــ"الجدار العنصري " والاستيطان ومصادرة الأرض، ضمن سياق الاقتلاع البيولوجي والثقافي.

ولذلك، فإن مخيمات اللاجئين لا تتعرض للهجمات الإسرائيلية لأنها فقط الشاخص البارز والشاهد المقيم على جريمة النكبة التي أحاقت بالشعب الفلسطيني، بل لأن أهل هذه المخيمات كانوا دوما طليعة المقاومة، وبالتالي فإن المخيمات لا تشكل لـــ"إسرائيل " مسألة شرائح سكانية فحسب، ولا هي حالة وعي خاص أو عطاء متميز يختص به اللاجئون، وإنما هناك عدد من الحقائق الخاصة بالمخيمات وسبب استهداف الاحتلال لها، وهي:

١ – من أكثر أبناء الشعب الفلسطيني تضررا،

٢ – من أكثر وأطول الناس معاناة منذ أكثر من نصف قرن،

٣ – أقل الناس خسارة لأن ليس لديهم ما يخسرونه سوى خيامهم،

٤ – من أكثر الشرائح المجتمعية تسييسا وانضواء في تنظيمات المقاومة،

٥ – يواجه الاحتلال أكثر الفلسطينيين إيجاعا لها، وبالتالي الأكثر تعرضا لتدميرها،

٦ – يشكل بقاؤها عامل عدم استقرار في المنطقة، طالما استمر تشردهم ولم ينالوا حقوقهم.([1])

وليس أدل على ذلك ما طرحه وزير الشؤون الاستراتيجية وعضو الكنيست "أفيغدور ليبرمان" زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، في مؤتمر هرتسليا الخامس حول ميزان المناعة والأمن القومي، مشروعه الخاص للحل الدائم والنهائي مع الفلسطينيين، حيث يأتي في صلبه استبدال الانسحاب الكامل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، بتبادل أراض على أساس تواجد سكاني، ويريد ضم منطقة المثلث للضفة الغربية مقابل الاحتفاظ بكامل المستوطنات فيها ، ويقول : خطتي ربما تكون مختلفة عن أية خطة أخرى بمفهومين:

١ – ما سمعته حتى الآن من الجميع، اقتراح دولة قومية للفلسطينيين نظيفة من أي يهودي،

٢ – الرغبة بتحويل الدولة إلى ثنائية القومية، بدعوى أنهم يتخوفون من العامل الديمغرافي، ونحن نريد دولة يهودية ديمقراطية، وأعتقد أن اليسار عليه أن يكون أكثر صراحة ليقول

[1] عبد الرحمن، أسعد، قضية اللاجئين الفلسطينيين: حق العودة والتعويضات أم خازوق وجزرات، عمان، ط١، ٢٠٠٢، ص.٢١٤.

الحقيقة، إنهم يريدون "إسرائيل" دولة لجميع مواطنيها، وأنا أرفض ذلك، أنا أتحدث عن دولة يهودية صهيونية بالشكل الأكثر وضوحا، من أجل اليهود، ومن يرفضها فليس بإمكانه أن يكون هنا أكثر من مجرد ضيف.([1])

وقد دخلت المشاريع الإسرائيلية للتخلص من قضية اللاجئين حيز التنفيذ جزئياً سنة ١٩٦٩، من خلال القيام بعدد من الإجراءات الميدانية استهدفت مخيمات اللاجئين، المعبر الأكثر عن بقاء القضية، وبناء على تلك المكانة التي حظيت بها، ومن أهم نتائجها:

١ – لم تنفذ سلطات الحكم العسكري أي مشروع من المشاريع السابقة بشكل كامل، بل عمدت لتنفيذ ما يناسبها في كل مرحلة، بحيث تحكم فيها البعد الأمني بشكل كبير ، وتم استيعاب معظم اللاجئين الذين هدمت منازلهم في القطاع، وأعداد أقل تم نقلهم إلى الضفة والعريش،

٢ – صحيح أن الإجراءات الإسرائيلية ضد المخيمات ساهمت مؤقتا في تحسين الوضع الأمني لقواتها وتراجع العمل المقاوم داخلها، لكنها على المدى البعيد فشلت نتيجة الزيادة الطبيعية لسكانها وتضاعف عدد سكانها،

٣ – مارست السلطات الإسرائيلية منذ حرب ١٩٦٧ سياسة أمنية واقتصادية وثقافية ضد اللاجئين، أدت إلى الاطراد في عملية التفريغ، وتناقص عددهم في الضفة والقطاع ، بحيث تراوح عددهم الإجمالي ممن أجبروا على الرحيل فعلا، ما بين ثلثي مليون إلى مليون لاجئ، منذ ١٩٦٧ إلى نهاية ١٩٨٧، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، واصلت الحكومات الإسرائيلية خلال هذه الفترة محاصرة المخيمات في الضفة والقطاع، ووضع ت المشاريع الرامية لتصفيتها، بوصفها شاهدا على الجريمة الإسرائيلية سنة ١٩٤٨،

٤ – ما جاء على لسان "شارون" وهو يصف حربه على المخيمات إبان انتفاضة الأقصى، بأنها القسم الثاني من حرب ١٩٤٨، وهو نفس الوصف الذي استخدمه العسكريون، ما يعني أن التطهير العرقي لم ينجز في العام ١٩٤٨ بشكل كامل، ما ترك للفلسطينيين أراضٍ أكثر مما ينبغي، وعلى الرغم من أن غالبية الإسرائيليين تعبوا من الحروب والاحتلال، فإن القيادة السياسية والعسكرية، لا تزال مدفوعة بجشعها للأرض والموارد المائية ، ومن هذا المنظور فإن حرب ١٩٤٨ لم تكن سوى الخطوة الأولى في إستراتيجية، أكثر طموحاً، وأبعد مدىً.([2])

٥ – إعلان الحكومة الإسرائيلية عن خطة سياسية جديدة تسعى بموجبها لإنهاء قضية حق العودة للاجئين، وتحميل المجتمع الدولي مسؤولية تمويلها وتنفيذها، وتهدف لإ عادة بناء

---

١) يديعوت أحرونوت، ٢٢-٧-٢٠٠٥

٢) راينهارت، تانيا، مرجع سابق، ص.٨٢

المخيمات أينما وجدت، لتوطين اللاجئين، على أن تكون المرحلة الأولى في قطاع غزة، ومن ثُمَّ في الضفة الغربية، وبعدها سوريا ولبنان.([1])

٦ – إلى جانب الحرب العسكرية التدميرية التي شنها الجيش الإسرائيلي ضد المخيمات ، سواء تم ذلك بشكل مباشر أو بواسطة بعض الأدوات، أقدمت السلطات على رسم المشاريع والمخططات التصفوية ومحاولة تمريرها، وحملت تارة عنوان المشاريع والمبادرات السياسية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وتارة أخرى عنوان توطين اللاجئين، وتارة ثالثة خلف عنوان تحسين مستوى المعيشة في المخيمات،

٧ – بالرغم من كل المشاريع التي وضعت للقضاء على ظاهرة المخيمات وتصفيتها، وكسر شوكة المقاومة، وقساوة الظروف المادية والنفسية التي يعيشها اللاجئون، حيث بلغت الكثافة السكانية أعلى معدلات لها في العالم، ورفضوا أي تغييرات جذرية على أوضاعهم ، وبالرغم من أن الحكومات الإسرائيلية أولت مسألة توطين اللاجئين في غزة أهمية كبيرة للقضاء على المقاومة المسلحة هناك، فإنها لم تنجح في إحداث تغييرات جوهرية.([2])

ولم تقف الإجراءات الإسرائيلية عند هذا الحد، بل إنها سعت، وهي بصدد إيجاد حلول لأوضاع اللاجئين في الضفة والقطاع للقضاء على صفة المخيم من خلال:

أ - دمج المخيمات في المدن المجاورة،

ب -إبان اجتياحها للبنان، حاولت تدمير المخيمات، والقضاء على سكانها؛

ت -لعل مجزرة صبرا وشاتيلا المثال الأبرز، وإن لم يكن الوحيد على حقيقة النوايا الإسرائيلية تجاه اللاجئين.

لكن المفارقة التاريخية تؤكد أن جميع الجهود التي بذلتها الآلة العسكرية الإسرائيلية للقضاء على كل ما هو فلسطيني، ويمت بصلة ولو صغيرة إلى قضية اللاجئين، باءت بالفشل، وأشارت الإذاعة الإسرائيلية إلى أن وزير الخارجية السابق "سيلفان شالوم " توجه للدول المانحة والبنك الدولي، مطالباً إياهم برصد أموال للمخطط الإسرائيلي ، ومطالبا دول العالم أن تستوعب اللاجئين في أراضيها، موضحا أنَّ الهدف من هذه التحركات إزالة قضية اللاجئين عن جدول الأعمال اليومي، وعن المباحثات المستقبلية حول الاتفاقات الدائمة مع الفلسطينيين.([3])

---

١) يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٥/٦/١٣

[٢] مشاريع توطين اللاجئين، المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة.

٣) الإذاعة الإسرائيلية، ٢٠٠٥/٦/١٦

سادسا: السلوك القانوني ضد اللاجئين

منذ اللحظات الأولى لقيام ها، حرصت السلطات الإسرائيلية على منح الغطاء القانوني لإجراءاتها المجحفة بحق اللاجئين، ففي عام ١٩٤٩ أصدرت قانوناً عرف باسم "مواد ساعة الطوارئ لمناطق الأمن"، وبموجبه يحق لها أن تأمر ساكناً في منطقة أمنية مغادرة المنطقة خلال ١٤ يوماً من تبليغه، ومنح حق الإعلان عن مناطق الأمن لوزير الدفاع، واستغل هذا القانون لمنع المواطنين العرب من الوصول لأراضيهم البعيدة أو الواقعة على الحدود، حتى يتم الاستيلاء عليها لاحقاً بموجب قانون الاستيلاء على الأرض في ساعة الطوارئ الصادر في نفس العام.([1])

كما عمدت السلطات لسن القوانين التي تكرس الوضع القائم وتحرم أصحاب ا لحق الأصليين من حقوقهم، فأعلنت القوانين التي تبيح لها مصادرة أملاك المهجرين إن لم يعودوا إليها خلال فترة محددة، وفي نفس الوقت لم تسمح بعودتهم، مما نتج عنه عمليا مصادرتها.

وبعد فترة وجيزة من قيام الدولة، بدأت بسن الأنظمة لوضع أراضي اللاجئين تحت تصرفها، حيث ابتدعت أسلوب إعلان بعض الأراضي كمناطق عسكرية مغلقة، بموجب النظام ١٢٥ من أنظمة الدفاع لسنة ١٩٤٥، واستخدمت الأنظمة التي أعطت وزير الدفاع بمصادقة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست صلاحية إعلان مناطق متاخمة للحدود، المعروفة باسم "المنطقة المحمية" مناطق أمنية، في ترحيل السكان عن أراضيهم.([2])

وفي عام ١٩٥٠ سنت قانون حق العودة الذي يضمن لجميع اليهود الحق التلقائي بالهجرة لـ"إسرائيل" والتمتع بحق المواطنة فيها، مقابل حرمانها لأصحاب الأرض الأصليين من العودة لديارهم، وتتعلق بنوده بحق اليهود المهاجرين لها في الحصول على التأشيرة وعلى شهادة "مهاجر عائد".([3])

إن قانون العودة الذي سنه الكنيست بتاريخ ١٩٥٠/٧/٥ يمنح حق العودة اليهودي مضمونا قانونيا يسمح لأي يهودي، لمجرد كونه يهوديا بالاستيطان في "إسرائيل"، لكن حق العودة هذا موضع شك رغم ادعائه الشرعية، والسبب الأول هو أن حقا مشتركا في العودة لا يسري في العالم بأسره إلا حين يكون مجتمع محدد تعرض للطرد حديثا، ومثل هذا التدبير شرط لازم من أجل سلوك دولي منهجي، لكن ثمة في حق العودة عنصرا أعقد![4]

---

١) أبو الرب، مجدولين، خمسون عاماً على نكبة فلسطين، إضاءات تاريخيّة، مركز الإعلام والمعلومات.

٢) كوهين، هيلينا، الغائبون الحاضرون، اللاجئون في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٣، ص.٨٤.

٣) Abdallah,Daua,The Israeli Low of Return, Palestine return Center, London,2004,p67.

٤) بريور، مايكل ، حق الطرد: الكتاب المقدس والتطهير العرقي، ورقة عمل قدمت في مؤتمر حق العودة، جامعة بوسطن، أبريل ٢٠٠٠.

فقد تضمن تحقيق البرنامج الصهيوني، كما جاء في كتاب "تيودور هرتسل" دولة اليهود، أكثر من عودة اليهود أنفسهم، بإزاحة سكان متوطنين يمكن تحديد هويتهم، ومع أنه لم يستخدم تعبير حق العودة، إلا أنه تكلم عن كيان اليهود القومي المميز، واستعادة الدولة اليهودية.([1])

وبعد أن رفض الإسرائيليون السماح بعودة اللاجئين لبيوتهم، أكملوا المأساة بالاستيلاء على كلّ الممتلكات الخاصة بهم في واحدة من أعظم أعمال النهب في التاريخ الحديث ، ولم تنحصر أعمال المصادرة والاستيلاء في أملاك اللاجئين فحسب، بل امتدت للفلسطينيين البالغ عددهم ٢٠٠ ألفا ممن بقوا في بيوتهم عام ١٩٤٨، عبر سلسلة من القوانين والتعليمات الاستثنائية في عملية سرقة مشرّعة، ومن تلك القوانين:

- قانون استملاك الأراضي،
- نظام المناطق المتروكة عام ١٩٤٩،
- قانون الملكية الغائبة عام ١٩٤٨.([2])

وبتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٠ أصدرت السلطات قانون أملاك الغائبين ١٩٥٠، ليتم بموجبه الاستيلاء على أملاك من أخرجوا من ديارهم، وتقدر مساحات الأراضي التي صودرت بعشرات الآلاف من الدونمات، وفي ذات العام اتخذ الكنيست قراراً بتطوير "لجنة الأملاك العربية في القرى" ١٩٤٨، إلى دائرة باسم أملاك الغائبين، وعينت قيماً عليها اعتبره الكنيست المالك الشرعي لكل أملاك الغائبين الفلسطينيين ، كما سنت قانون استملاك الأراضي، وأقرت بموجبه تعويضات لأصحاب الأراضي العرب الذين صودرت أراضيهم، وجاء للتمكن من نقل الأراضي العربية لأيدي سلطات التطوير الاستيطاني.

وهذا النمط من التشريعات توضح الرغبة الإسرائيلية في الاستيلاء على الملكيات التابعة للفلسطينيين الذين أجبروا على ترك مدنهم في أعقاب حربي ١٩٤٨، ١٩٦٧، ومُهد الطريق أمامه بتكوين المؤسسات والقوانين الإدارية الإسرائيلية اللاحقة، الخاصة بممتلكات اللاجئين وسن التشريعات التي تصادر الملكية بكفاءة عالية تحت حماية القانون الإسرائيلي ، وهي إما تصادر لصالح الدولة، أو لصالح السكان اليهود في قلب المدينة.

كما تطلعت السلطات للاستيلاء ونزع الملكية من الفلسطينيين الذين لا يزالون يعيشون داخل قراهم ومدنهم، وهذا النمط مهدته التشريعات التي مكنت الحكومة من وضع اليد على الأراضي الفلسطينية لاستغلالها لأغراض عامة.([3])

---

١) Herzl, Theodor,The Jewish State, New York, American Zionist Emergency Council, 1946,p76.

) واكيم، واكيم، المهجرين العرب في إسرائيل، لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين، حيفا، ١٩٩٥، ص٢.

٣) الاقتلاع.. الحماية.. واستعادة الحقوق، مركز بديل، أبريل ١٩٩٩، ص ٨-١١.

وفي العام ١٩٦٠ صدر قانون "تجميع" الأراضي الزراعية، حيث يستطيع وزير الزراعة الإعلان عن منطقة ما بأنها منطقة تركيز الأراضي الحكومية الزراعية، ويستبدل أرضاً بأخرى داخلها، وإعطاء تعويضات مقابل الأرض، ومكن هذا القانون السلطات من تفريق المالكين العرب وبعثرة أراضيهم، ومن الاستيلاء على مزيد من الأراضي.

أما بشأن حماية أملاك اللاجئين فقد تضمن الفصل الثاني الجزء "ج" من قرار التقسيم وجوب حماية "إسرائيل" لها، ونصت هذه الفقرة على أنه: "لا يحق لها استملاك أرض عربية إلا للمنفعة العامة، وفي كل الأحوال يجب أن يدفع تعويض كامل عن ذلك تقرره المحكمة العليا قبل الاستملاك" وبالرغم من هذه الضمانات التي احتواها القرار، وهو شهادة ميلاد الدولة، وبالرغم من أن المادة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الجمعية العامة تنص أنه "لا يجوز نزع ملكية إنسان اعتباطياً"، وعلى حق الإنسان في ترك وطنه والعودة إليه كيفما شاء، إلا أن الاحتلال استمر باتخاذ الإجراءات وسن القوانين التي تمكنه من الاستيلاء على الأراضي العربية والتصرف فيها وفق إرادته، كما يقوم بتدوينها في سجلات الأراضي، وتقدر مساحة هذه الأملاك العربية، وفق سجلات لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، والموجودة لدى الأمم المتحدة بأكثر من ٨٠% من مساحة فلسطين.([1])

كما استخدمت سلطات الاحتلال الوسائل الإدارية وتشريعاتها القانونية كوسائل أولية لطرد الفلسطينيين خارج مدينة القدس عقب عام ١٩٦٧، عن طريق السياسات الإدارية والقانونية، وبموجبها حرم الفلسطينيون من حقهم الإقامة داخل المدينة، وبسبب التمييز ا لمنظم في قانون الإقامة وتخطيطات البلدية أجبر الآلاف منهم على الخروج من المدينة، إلى جانب العديد من نقاط التفتيش العسكرية على المداخل الرئيسة للمدينة مع بداية التسعينات ، وعليه جعلت تلك السياسات من الصعب عليهم العودة إلى مدينتهم التي طردوا منها.

ورغم ما بدا أنه انتصار كبير، تمثل باستكمال السيطرة الإسرائيلية على بقية فلسطين، إضافة لاحتلال الجولان وسيناء بعد حرب ١٩٦٧، فقد كان بالنسبة لبعض الإسرائيليين بمثابة نكسة، بسبب كم السكان المتواجدين في الضفة والقطاع ، فهم يريدون الأرض خالية من السكان، خاصة أن هذا الجزء من فلسطين، يحوي القسم الأكبر من لاجئي سنة ١٩٤٨، باعتبارهم تجسيدا لـــ"خطيئة" قيام "إسرائيل"، مما دفعها للقيام بممارسات قمعية هدفت لدفع الفلسطينيين للهجرة، بل قامت بإبعاد العديد منهم.([2])

---

١) وثيقة الأمم المتحدة رقم A/1985 wtpm 11

٢) ليسكوفسكي، أهرون، الحاضرون الغائبون في إسرائيل، الشرق الجديد، ط١، ١٩٦٠، ص.١٨٧.

وفي فترة لاحقة، بادر الكنيست لمناقشة مشروع قانون تقدم به النائب الليكودي "يسرائيل كاتس" ينص على أن عودة اللاجئين أو النازحين، يحتاج لإقرار الكنيست بأغلبية ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ مجموع عدد أعضائه، لتصعيب التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين، تعترف فيه "إسرائيل" بحق العودة، ورغم عدم أهمية مثل هذا التشريع، لأن قرارات الشرعية الدولية هي الأساس، وتفوق بأهميتها قرارات الكنيست، إلا أنه يشير إلى مدى سيطرة القضية على الحلبة السياسية، حتى بعد انقضاء أكثر من خمسين عاما على ولادتها.

كما سن الكنيست عدداً من القوانين التي تشكل عوائق جديدة أمام حق العودة، حيث أقر أن عودة اللاجئين تتطلب موافقة ثلثي أعضائه، وهذا لا يتحقق في أي دورة برلمانية، وأخطر ما في القانون هو النقطة الرابعة التي تنص على أن "إسرائيل" يجب ألا تلتزم أو تبرم إي اتفاق يمس به، ولاقى تأييد ٦١% من النواب.(١)

وإمعاناً منها في المراوغة في قضية اللاجئين، قامت السلطات بإجراء غير مسبوق أحجمت عنه طويلاً، يتمثل في طرح أراضي اللاجئين للبيع للإسرائيليين، وتقدم ٥٢ نائبا يمثلون جميع الأحزاب باستثناء العرب، بمشروع قانون لتمويل ملكية ٤ ملايين دونم قيمتها ٩٠ مليار دولار لـ١٢٠ ألف مستوطن من سكان الكيبوتسات، الذين يستأثرون بأراضي خمسة ملايين لاجئ، وهذه الأرض تمثل ٨٠% من أملاك اللاجئين المسجلة ، وكما هو واضح، فإن الهدف من وراء الخطوة أن أيا من اللاجئين الذين قد يعودون لداخل الخط الأخضر لن يكون بمقدوره الحصول على أملاكه.(٢)

إزاء هذا الواقع الجديد، وجدت "إسرائيل" نفسها بمواجهة الحقيقة التي جهدت لطمسها، وهي وجود الشعب الفلسطيني وارتباطه بأرضه، وإصرار غالبيته وهم لاجئو سنة ١٩٤٨، على التمسك بحقهم في وطنهم، ورفضهم لأي حلّ لا يعيدهم إلى ديارهم التي طردوا منها.

---

١) دويدي، فهمي، موسم بيع القضية، الحياة اللندنية ٢٠٠٠/٧/١٧، معاريف، ٧-٧-٢٠٠٠.

٢) بنزيمان، عوزي، عرب إسرائيل مكانتهم والسياسة المتبعة تجاههم، دار كيتر، القدس، ط١، ١٩٩٢، ص١٦٥.

سابعا: إنهاء وكالة الغوث (الأونروا)

يوجد ثلاث اتجاهات بشأن مستقبل الوكالة:

١ -الاتجاه الدولي الداعي لإنهائها ارتباطا بالحلول والتسويات الجاري تنفيذها في المنطقة، وليس ارتباطا بتطبيق القرار ١٩٤، وهو اتجاه يريد إنهاءها بإحدى طريقين:

أ -ربطها بالسلطة الفلسطينية عن طريق تحويل صلاحياتها لها تدريجيا، ومن ثم إنهاءها إنهاءً كاملاً، وهذا هو الموقف الأوروبي كما برز في اجتماع الدول المانحة في عمان ١٩٩٥،

ب -تحويلها بشكل متدرج إلى وكالة تطوير تنسق مع السلطة الفلسطينية ، لا تخضع لمسؤوليتها، وهذا هو الموقف الأمريكي.

٢ -الاتجاه الداعي لاستمرار عملها لحين قيام الدولة الفلسطينية نتيجة لمفاوضات المرحلة النهائية، وحينئذ يمكن إنهاءها وتحويل المسؤولية عن اللاجئين للسلطة ال فلس طينية، وتردد هذا الطرح على ألسنة بعض الأكاديميين مثل "عمانوئيل ماركس".

٣ -الاتجاه الذي يعلن أنه لا يمكن إنهاءها طالما لم يتم تحقيق الحقوق المشروعة للاجئين، ولم يتم تطبيق قرار ١٩٤.([1])

والناظر للاتجاهات الثلاث، يرى أن الاتجاه الأخير هو الأكثر صوابية، لأن قضية اللاجئين يجب أن تبقى متسمة بالطابع الدولي، ولا يجوز بأي حال إلغاء مسؤولية المجتمع الدولي تجاه عودتهم، وتحميل كل المسؤولية للسلطة الفلسطينية، مع ضرورة المطالبة بإجراء العديد من التحسينات لمهام الوكالة ، لأن أي إجراء لتصفية الوكالة سيكون دليلاً إضافياً للاجئين على أن المجتمع الدولي تخلى عن قضيتهم، مما سيزيد من يأسهم واحتمال تفجيرهم للأوضاع، فلابد من العمل للمحافظة على وجود الأونروا كهيئة شرعية ووحيدة مبنية على أسس القرارات الدولية المخصصة لمساعدة وإغاثة اللاجئين.([2])

وإن الموقف الإسرائيلي الداعي لتصفية الوكالة، وإنهاء وجودها مقدمة طبيعية للتخلص من قضية اللاجئين التي تؤرقه ليل نهار، تتطلب من الفلسطينيين والعرب والحريصين على بقائها، إلى أن يستردوا حقوقهم، القيام بالإجراءات التالية:

١ -لابد من الحفاظ على وكالة الغوث كشاهد على جريمة تشريد الشعب الفلسطيني، ورفض حل الوكالة طالما لم تحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً وشاملاً،

٢ -لابد من وضع نظام أساسي للوكالة يحدد وظيفتها وعلاقاتها الهيكلية بهيئات الأمم المتحدة، مما يؤدي لوضع حد للعجز في ميزانيتها،

---

١) حق العودة.. البدائل الفلسطينية، ص٥٢.

٢) سيدهم، إدوارد، مصدر سابق، ص٢٢٥.

٣ -محاولة تطوير الموقف الأوروبي من المطالبة بحل الوكالة لدى التوصل إلى حل سياسي، إلى موقف لا يقبل بحلها قبل تنفيذ قرار ١٩٤،

٤ -التنبه إلى توجه بعض الدول المانحة للتنصل من دعمها، وتحويله لدول الخليج والدول العربية، وصولا لتحويل الوكالة من وكالة دولية إلى وكالة إقليمية،

٥ -توقف الوكالة عن القيام بأعمال الإغاثة بمعاييرها الدولية المعروفة منذ زمن طويل، خاصة منذ عام ١٩٩٣، وعليه يصبح من الضرورة مطالبتها بالعمل على توفير المساعدة الدولية للاجئين باعتباره حقاً مشروعاً،

٦ -الوكالة وحدها لا تكفي لتقديم المساعدة للاجئين، ولابد من ربطها بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لتصل الحماية والمساعدة لكل لاجئ حتى تحقق العودة لفلسطين.([1])

وهكذا، فإن هذا الثلاثي القانوني: لاجئ- مخيم-أونروا، مترابط فيما بينه ليشكل وحدة قانونية سياسية، يغدو المس بأحد عناصرها تهديما لهذه الوحدة ولبقية العناصر.

---

١) علي، فيصل، اللاجئون ووكالة الغوث، القدس العربي، ١٩٩٦./٨/١

خاتمة

شكلت قضية اللاجئين موض وعا ساخنا في التحليلات السياسية، والنقاشات الإستراتيجية التي تزخر بها وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الإسرائيلية، وأكدت في معظمها على أن حق العودة لا يجب أن يكون موضوعاً قابلاً للتفاوض بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإن خضع للتفاوض فيجب أن يكون ضمن إضعافه بالعديد من القيود والعقبات التي تحدّ من شموليته وفاعليته، كقصرها لحق العودة على الكبار في السن وهم الجيل الأول للاجئين، وقد لا يقومون بالعودة دون عائلاتهم، إلى جانب تطبيقه ضمن برنامج سنوي يرتبط بأعداد المهاجرين اليهود القادمين إليها كل عام.

وقد أثبتت ستون سنة هي عمر قضية اللجوء، أن حق العودة هو صلب القضية الفلسطينية، ولا يسقط بتقادم الزمن، ومصان بقرارات ومواثيق دولية ، مما يحتم على جميع شرائح الشعب السياسية وقياداته التنفيذية والتشريعية أن تبدي موقفاً مبدئياً واضحاً حول تمسكها بهذا الحق، وإلزامية تطبيقه، وإن الموقف الرسمي الفلسطيني المعلن والمتمسك بحق العودة بحاجة للمزيد من الوضوح والشفافية، وترجمة فعلية في إطار أية محادثات أو اتفاقات في جميع المسارات، ومع جميع الأطراف ذات الصلة.

كما أن الموقف العربي الموحد والمتمسك بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ب تلك القضية أكثر من أساسي لتعزيز الموقف الفلسطيني وإسناده، وهذا يتطلب جهداً مكثفاً تجاه الدول الشقيقة شعوباً وحكومات ، وبهذا يطالب الموقف الرسمي العربي والفلسطيني بأن يحاصر ويقف بكل إصرار ضد كل مشاريع التوطين والتصفية التي تطرح كأساس للحلول السلمية، ويتمسك بقوارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبشكل خاص القرار ١٩٤.

من جهة أخرى، أثبتت تلك السنون أن ا لإسرائيليين خسروا الرهان على عامل الوقت في حل قضية اللاجئين، كما فشلت كل الإجراءات والمحاولات التي بذلت من قبل أطراف دولية أو إقليمية لتوطينهم، لسبب بسيط يتجلى بحقيقة كون الفلسطينيين شعب أصيل متجذر في أرضه، وبالتالي بإمكان الحركة الصهيونية خداع العالم كله لوقت ما بمزاعمها في أسطورة الوعد الإلهي لليهود في فلسطين، إلا إن هذا الخداع لا يمكن أن ينطلي على الفلسطينيين أصحاب الأرض الشرعيين.

لقد رأت "إسرائيل" في شبح وجودها حقيقة ماثلة، وفي نفس الوقت خلقت حقيقة جديدة مماثلة تتجسد في رؤية اللاجئين وتطلعاتهم لاستعادة وطنهم ، وبات إنكارها لحق اللاجئين في وطن حقيقي وهوية واضحة تخبط ملئ بالتناقضات الجدية والأخطاء الجسيمة، لأن رفض ها

للمشاريع الدولية الداعية لتفعيل حق العودة، ولو على استحياء في بعضها، يدعمها في ذلك موقف الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أنه يحتوي على كثير من الظلم والتحكم، فإنه يعني عدم الرغبة بالتوصل لتسوية دائمة ومقبولة، مبنية على التفاهم الحقيقي والعدل غير المنقوص.

إن رغبة اللاجئين في العودة إلى وطنهم وديارهم حيث وجدت هذه الديار، هي رغبة حقيقية لم يزدها مرور ستين عاماً سوى قوة وتصميما، وليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن اللاجئين يفكرون بالتخلي عن هذا التطلع، وهذه الرغبة في المستقبل، مهما كانت نتائج المفاوضات التي ستخرج عنها التسويات أو الحلول الوسط المستقبلية بين العرب و"إسرائيل".

إن اللاجئين يعلمون أن عودتهم، إذا أقرت لهم، ستكون كمواطنين عرب في ظل دولة "إسرائيل"، ويعلمون أن العودة قد لا تعني بالضرورة استعادة أملاكهم وممتلكاتهم التي أجبروا على التخلي عنها عند الهجرة بالقوة والإرهاب، والتي قد لا يكون معظمها قائم الآن، لكنهم يعلمون أيضاً أن حق العودة للوطن هو حقهم الطبيعي والمشروع، ويجب أن يُعترف به ويمارَس بأكبر قدر ممكن من الحرية الممكنة، وفقاً لكل الشرائع والمعايير الدولية، التي يدعي اليهود أنها أعادتهم لأرض الميعاد.

إن حق اللاجئين والمهجرين في العودة إلى ديارهم حق أساسي من حقوق الإنسان، أكده الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي لإزالة كل أشكال التمييز العنصري، والمواثيق الأوروبية والأفريقية والأمريكية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهو حق غير قابل للتصرف، ولا يسقط بمرور الزمن.

هذا الحق أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١١ يناير ١٩٤٨، وأعادت الجمعية العامة تأكيده مائة وعشر مرات منذ عام ١٩٤٨ حتى اليوم، كما أنه نابع من حرمة الملكية الخاصة، وعدم زوالها بالاحتلال أو السيادة، وهو الحق الذي طبق على اليهود الأوروبيين الذين استعادوا أملاكهم المصادرة أثناء الحرب العالمية الثانية، دون الرجوع إلى قرار دولي محدد.

إن حق العودة حق شخصي في أصله لا تجوز فيه النيابة أو التمثيل عنه، أو التنازل عنه لأي سبب في أي اتفاق أو معاهدة، ولا يتأثر بإقامة دولة فلسطينية بأي ش كل، ولذلك فإن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط لن يسود دون تنفيذ حق العودة لأكبر وأقدم قضية للاجئين في العالم، وحق العودة هنا يعني على الأقل ثلاثة أشياء:

١ – عودة اللاجئين إلى بيوتهم وأملاكهم في فلسطين فترة الانتداب، بما في ذلك أراضيهم وممتلكاتهم التي تحتلها "إسرائيل" حالياً،

٢ – عودة اللاجئين إلى المناطق الفلسطينية في الضفة والقطاع،

٣ - التعويض المادي عن أملاك احتلت منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي.

وهكذا لم يطرأ على الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين كما مر معنا في صفحات الدراسة تطور يذكر، منذ نشوء القضية وحتى اليوم، لا في زمن الحرب ولا في زمن التسوية، لسبب واحد بسيط أن "إسرائيل" تعتقد جازمة، أن الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين ينسف من الأساس المشروع الصهيوني ، الذي قام على تلفيق أسطورة فراغ فلسطين من شعبها، بهدف تحقيق دولة يهودية.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم ١

سير ذاتية لأبرز الشخصيات الإسرائيلية التي ساهمت في نشأة قضية اللاجئين ([1])

١ -ديفيد بن غوريون ١٨٨٦-١٩٧٣

رئيس أول حكومة في تاريخ دولة "إسرائيل"، ولد في مدينة فلونسك ببولندا، تلقى تعليما صهيونيا منذ صغره، انضم إلى "عمال صهيون"، صاحب وجهة نظر اشتراكية ماركسية، عمل في تنظيم ودعاية الأفكار الصهيونية في مدينته ومحيطها.

في ١٩٠٦ وصل فلسطين المحتلة، وبعد شهر فقط من وصوله شارك في قمة الرملة، حيث أقرت المبادئ الأولى لعمال صهيون في أرض "إسرائيل"، وخلال سنواته الأولى التي أقامها في فلسطين المحتلة، بدأ بتحقيق أحلامه الخاصة بالمجتمع الاشتراكي الصهيوني.

اعتقد منذ اللحظة الأولى أنه لتحقيق الحلم الصهيوني لابد من تنمية الاستيطان في البلاد، حيث عمل كناشط زراعي في بتاح تكفا وريشون ليتسيون وطبريا، وفي ١٩١٠ انضم إلى حزب الوحدة، إلى جانب صديقه الشخصي "بن تسابي"، حيث اعتبرا الزعيم الحقيقي ان لعمال صهيون، وبعد قيام ثورة الأتراك الصغار عام ١٩٠٨ اعتقدا أنه لا بد من عقد اتفاق مع النظام التركي والحصول على حكم ذاتي يهودي في أرض فلسطين.

أعاق نشوب الحرب العالمية الأولى تنفيذ مخططاته، ومع ذلك عرض على العثمانيين تقديم خدمات أمنية وعسكرية لحماية أرض فلسطين لصالح الأتراك، إلا أن جمال باشا التركي لم يثق كثيرا بهذا العرض، وفي أول فرصة سانحة تم إجلاؤه من البلاد.

خرج إلى الولايات المتحدة، للاستعداد لمرحلة انتهاء الحرب لمعاودة الاستيطان في فلسطين، ومع إعلان تصريح بلفور وبداية تشكيل الوحدات العسكرية اليهودية انضم إلى أحدها، علما بأنه عارض فكرة الوحدات العسكرية خلال فترة الحرب خشية من إقدام الأتراك على إبادة اليهود وتجمعاتهم الاستيطانية.

بدأ بن غوريون بتنظيم العمل الصهيوني، حيث بادر للاتصال مع رئيس الهستدروت والعمال الزراعيين واتفقوا على توحيد النقابات الصغيرة في ١٩١٩، وفي ١٩٢١ انتخب أمينا عاما للهستدروت، وعمل في منصبه هذا بكل قوته وجهده، وفي أيامه تم وضع الأسس الأولى لأفكار الهستدروت وقوتها التنظيمية، وكان صاحب خطة "شركة العمال"، وحاول من موقعه هذا فتح خطوط مع روسيا السوفيتية، وقام بزيارة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢٣.

---

١) المادة التاريخية الواردة في هذا الملحق تعود إلى الموسوعة العبرية التي قام بترجمتها مؤلف هذا الكتاب، بعنوان: ألف يهودي في التاريخ الحديث، أصدرتها مؤسسة فلسطين للثقافة في دمشق عام ٢٠٠٦.

خلال سنوات الثلاثينات ركز جهوده نحو توحيد التيارات الصهيونية، وخاصة داخل حركة العمل في البلاد وأوروبا، وفي ١٩٣٠ تم توحيد جميع الأجسام النقابية وأقيمت ماباي على إثرها.

حاول الوصول لاتفاق مع جابوتنسكي، ولكن الاتفاق استبعد إثر خلافات دبت بين أعضاء الهستدروت، ثم تسلم مسئولية الجناح السياسي في الوكالة اليهودية، ومنذ تعيينه وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية أدار العمل السياسي بالتعاون مع واينمان، وحاول الوصول لمفاوضات مع القيادة الفلسطينية دون أن تسفر عن نتائج.

في ١٩٣٧ اتفق الرجلان على القبول بحل التقسيم الذي اقترحته اللجنة الملكية البريطانية لإيجاد حل لهذا المأزق على الأرض، ولكن معظم رفاقهما عارضوا المقترح، مع إفساح المجال أمامهما لإجراء مفاوضات مع الانتداب البريطاني.

لاحقا أعلنت بريطانيا "الكتاب الأبيض" الذي عارضه بن غوريون بكل قوة، مما فاجأ البريطانيين، وأدت معارضته المقترح إلى قطع العلاقات بين الصهيونية والانتداب.

أدى نشوب الحرب العالمية الثانية وقتال النازيين إلى إعاقة تنفيذ البرنامج الصهيوني، ومن يومها أعلن شعاره الشهير : سنحارب الكتاب الأبيض كما لو أنه لا وجود لهتلر، وسنحارب هتلر كما لو أنه لا وجود للكتاب الأبيض "! ولكن في نهاية الأمر اضطرت الصهيونية لمساعدة البريطانيين في التغلب على النازيين، ولذلك استعد لتقديم الخدمات العسكرية من قبل منظمات ليحي وإيتسل لصالح البريطانيين.

في ١٩٤٢ وفي ذروة الحرب، كان مشغولا بخطة بلتيمور التي دعت فور انتهاء الحرب لإقامة كومنولث يهودي في أرض إسرائيل، وكانت معانيها رمزية أكثر من كونها عملية واقعية، وبعد توقف الحرب أدار صراعا سياسيا مع البريطانيين، لأنه عارض الدخول في مواجهة مكشوفة وخطيرة معهم.

بعد قيام الدولة تولى مناصب متقدمة في الحكومة، ولكن سنوات الستينات شهدت تراجعا في موقعه الرسمي بعد انتقادات وجهت لسياسته الخارجية والأمنية، واستقال عام ١٩٦٣ واقترح على أشكول وراثته.

ثم غادر حزب العمل مع بعض مؤيديه أمثال شمعون بيريس وموشيه ديان، وشكلوا حزبا جديدا باسم "عمال إسرائيل"، وخاض انتخابات الكنيست وحصلت قائمته على نسبة ٨% من أصوات الناخبين، وانضمت القائمة لحكومة الليكود الوطنية خلال حرب الأيام الستة، وسرعان ما غادر العمل السياسي كليا.

آمن بن غوريون بالفكر التوسعي، وترك حدود "إسرائيل" مفتوحة، كما طالب بجعل القدس عاصمة الدولة اليهودية، ولعب دوراً رئيسيًّا في بلورة الفكر الصهيوني ، وكان من

مؤيدي مقاطعة العرب وطردهم من أراضيهم ، وبعد إقامة الدولة أقدم على حل كل المنظمات العسكرية الصهيونية وحولها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، وأولاه اهتمامه وشغل منصب وزير الدفاع في معظم الوزارات التي كان يرأسها.

كما اعتمد في سياسته على التحالف مع القوى العالمية بعد أن أكد دور إسرائيل كحامية لمصالحها في المنطقة العربية؛ فتحالف مع بريطانيا وفرنسا، واشترك في حرب ١٩٥٦ ضد مصر.

٢- إسحاق شامير، ١٩١٥

زعيم صهيوني، ولد في بولندا عام ١٩١٥، وقبل أن يهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣٥ غير اسمه إلى إسحق شامير التي تعني في العبرية الصخر الصوان المدبب، ترأس والده الطائفة اليهودية في بلدة "روبجينوي" التي ولد فيها، وشغل في الوقت نفسه مع زوجته عضوين ناشطين في حركة عمال اليهود، وهي حركة يسارية دعت إلى مساواة اليهود ببقية شعوب أوروبا الشرقية.

درس القانون في جامعة وارسو عام ١٩٣٤ لمدة عام واحد فقط، ولم يكمل دراسته بسبب التقارب البولندي الألماني والعداء النازي لليهود، وفضل الهجرة إلى فلسطين قائلا : لا يمكنني البقاء في بولندا بينما يجري بناء دولة يهودية في "إسرائيل"، وحين وصل التحق بالجامعة العبرية بالقدس وتخرج منها، لكنه اختار هذه المرة دراسة التاريخ والأدب.

فور وصوله التحق بالهاغاناة ثم بمنظمتي أرغون وشتيرن، وما لبث أن اعتقلته سلطات الانتداب البريطاني مرتين، الأولى عام ١٩٤١ وتمكن من الهرب، والثانية عام ١٩٤٦ حيث أرسل إلى معسكر اعتقال في إريتريا، وبعد أربعة أشهر تمكن من الهرب، والسفر إلى فرنسا وظل بها إلى أن عاد عام ١٩٤٨، حيث اتهم بالمشاركة في قتل الوسيط الدولي "الكونت برنادوت".

عمل ضابطا في جهاز المخابرات الإسرائيلية "الموساد" لمدة عشر سنوات ١٩٥٥-١٩٦٥، وشهدت هذه الفترة حرب ١٩٥٦، وفي عام ١٩٧٠ التحق بحزب ح يروت الذي ترأسه بيغن، وفي عام ١٩٧٣ انتخب عضوا في الكنيست، وطوال الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٠ ظل المتحدث الرسمي باسم الكنيست، ثم أصبح وزيرا للخارجية، وبعد أن قدم بيغن استقالته من الحكومة ومن رئاسة الليكود عام ١٩٨٣ تولى شامير هذين المنصبين إضافة إلى احتفاظه بوزارة الخارجية.

بعد تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزبي الليكود والعمل عام ١٩٨٤ واتفاق الطرفين على تبادل منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية، أصبح وزيرا للخارجية في حين أصبح شمعون بيريز رئيسا للوزراء ثم تبادلا المواقع عام ١٩٨٦، وتعامل بشدة مع انتفاضة الحجارة

التي اندلعت عام ١٩٨٧، واستمر في منصبه رئيسا للوزراء بعد الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٨.

وافق على المشاركة في مفاوضات السلام الشامل التي جرت في العاصمة الإسبانية مدريد بين إسرائيل والعرب عام ١٩٩١، لكنه واصل بناء المستوطنات، وانزوى بعيدا عن الأضواء يعاني أمراض الشيخوخة بعد أن وصل عمره إلى ٨٧ عاما.

٣- موشيه ديان ١٩١٥-١٩٨١

قائد عسكري وسياسي، رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع في "إسرائيل"، خدم في صفوف القوات اليهودية خلال فترة الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٧-١٩٣٩.

في ١٩٣٩ اعتقل مع ٤٢ من رفاقه في الهاغاناه خلال تدريب كانوا يقومون به، وحكم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام، ومكث في السجن حتى عام ١٩٤١، أطلق سراحه وعين على رأس القوات التي اجتاحت الأراضي اللبنانية والسورية بالقرب من نهر الليطاني، وهناك فقد إحدى عينيه.

عين لاحقا ضابط اتصال بين الهاغاناه والجيش البريطاني في القدس ، وخلال حرب العام ١٩٤٨ أوكلت إليه مهمة صد هجوم القوات السورية، وعين قائدا للقوات البرية التي سيطرت على مدن الرملة واللد، وقضى على المقاومة التي كانت فيهما.

ثم عين قائدا للقوات على الجبهة المصرية، وقائدا للواء القدس، حيث وقع على اتفاق لوقف إطلاق النار مع القائد العسكري الأردني عبد الله التل، وشارك في الوفد الإسرائيلي لمحادثات وقف إطلاق النار مع الأردن في رودس.

بين عامي ١٩٥١-١٩٥٣ أصبح قائدا للمنمطقة الجنوبية، ثم للمنطقة الشمالية، وفي أواخر ١٩٥٣ عين رئيسا رابعا لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، حيث منح الجيش روحا جديدة، وخاصة عقب حرب ٤٨ من حيث تطوير سلاح المظليين وطرق إدارة المعارك الحربية، ووصلت شهرته الحربية ذروتها خلال عملية "كاديش" التي احتلت خلالها صحراء سيناء وقطاع غزة.

في أعقاب نهاية خدمته العسكرية تلقى تعليما أكاديميا في الجامعة العبرية بالقدس، ثم انتخب عضوا للكنيست عام ١٩٥٩ من قبل حزب ماباي، وعين وزيرا للزراعة.

وفي ١٩٦٤ استقال من حكومة أشكول، وبرزت شخصيته القوية خلال حرب حزيران ١٩٦٧، حين طولب تحت ضغط شعبي ورسمي بأن يكون وزيرا للدفاع، وهو المنصب الذي كان حتى هذه اللحظة من مهام رئيس الحكومة، الأمر الذي جعله بعد انتهاء الحرب من واضعي السياسة الخارجية والأمنية لـ"إسرائيل" إلى حين اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣.

اتهم لاحقا بالتسبب بالمأزق التاريخي الذي وقعت به "إسرائيل" خلال الحرب من خلال تقرير لجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة، وأنهى مهامه الرسمية في أعقاب إنهاء المفاوضات التي جرت لفصل القوات المتحاربة مع مصر وسوريا عام ١٩٧٤.

بعد عامين من تحقيق نصرا دبلوماسيا بالتوقيع على اتفاقية سلام مع مصر، توفي بعد إصابته بسرطان في القولون عام ١٩٨١، واعتبر من الأبناء الحقيقيين لأفكار بن غوريون.

٤- أريئيل شارون ١٩٢٨

رجل عسكري، من مصممي الطريقة الجدية في أسلوب الحرب لدى جيش الاحتلال الإسرائيلي، وفي حرب العام ١٩٤٨ كان قائد فرقة وشارك في أول معركة على حدود اللطرون، أصيب ونجا من الموت بأعجوبة.

أصيب مرة أخرى في معارك الفالوجة، وبعد الحرب أصبح قائد سرية غولاني وضابط مخابرات لقيادة الشمال في الجيش، وترأس الوحدة ١٠١ لمواجهة العرب، وفي ١٩٥٢ ذهب للدراسة في الجامعة العبرية بالقدس.

اختير رئيساً لشعبة التدريب في الجيش الإسرائيلي عام ١٩٦٦، ثم رقي إلى رتبة جنرال عام ١٩٦٧ حيث تولى قيادة القطاع الجنوبي، وترك الجيش في عام ١٩٧٢، ثم عاد إليه في العام التالي أثناء حرب ١٩٧٣.

شكل حزباً أواخر عام ١٩٧٧ أسماه "سلام صهيون" فاز بمقعدين في الكنيست، ثم انضم بعد ذلك إلى حزب الليكود، وتولى في حكومة بيغن منصب وزير الزراعة والاستيطان، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن انتقل لشغل منصب وزير الدفاع عام ١٩٨٢، حيث تنسب إليه مجازر صبرا وشاتيلا ضد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ نجح خلال زمن قياسي قصير بالقضاء على المسلحين العرب في غزة، وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ أدار معارك ميدانية ناجحة، ثم توجه نحو الانخراط في العملية السياسية حين انضم للحزب الليبرالي، ونجح في إقامة تجمع الليكود.

ظل شارون وزيراً بلا وزارة في الفترة من ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٤، ثم اختير بعد ذلك وزيراً للصناعة والتجارة ١٩٨٤- ١٩٨٨، ووزيراً للبناء والإسكان ١٩٩٨ - ١٩٩٢، ووزير البنية التحتية في حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو التي تشكلت إثر انتخابات عام ١٩٩٦، ثم وزيراً للخارجية في الحكومة نفسها من عام ١٩٩٨-١٩٩٩.

انتخب رئيسا للوزراء بعد هزيمة منافسه إيهود باراك في الانتخابات التي جرت أوائل عام ٢٠٠١، حيث تعامل مع أحداث الانتفاضة بشدة، ونفذ أول عملية انسحاب من الأراضي الفلسطينية في أواخر ٢٠٠٥، ثم أصيب بوعكة صحية مزمنة جعلته قعيد فراش المرض عدة أشهر.

٥- موشيه شاريت ١٨٩٤-١٩٦٥

سياسي، وزير الخارجية وثاني رئيس حكومة في "إسرائيل"، ولد في أوكرانيا، استقرت عائلته بالقرب من قرية عربية في الضفة الغربية، حيث تعرف على طبيعة الحياة العربية وأطباع العرب، وفي ١٩٠٨ انتقلت عائلته إلى يافا، من العائلات الأولى التي أسست الحي العبري في تل أبيب، وذهب لإكمال دراسته في الآستانة حيث اندلعت الحرب العالمية الأولى وتجند في الجيش التركي وعين ضابطا مترجما لدى هيئة الأركان المشتركة التركية الألمانية.

فور انتهاء الحرب عاد لفلسطين وانضم لعمال صهيون والهستدروت، وفي ١٩٢٠ سافر إلى لندن، وهناك تولى مهام قيادية في المنظمات الصهيونية، وفي ١٩٣١ استدعي لترؤس الجناح السياسي في الوكالة اليهودية إلى حين قيام دولة "إسرائيل"، وقاد مفاوضات شاقة مع سلطات الانتداب البريطاني، وخلال فترة الثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ دعا لتوفير الحماية للمستوطنات.

خلال الحرب العالمية الثانية دعا للتطوع في الجيش البريطاني، وخلال إعلان خطة التقسيم ١٩٣٧ وقف إلى جانب وايزمان وبن غوريون في مطالبتهما بإقامة دولة يهودية على جزء من أرض فلسطين، وحين اعتزل بن غوريون الحياة السياسية، ورثه شاريت في رئاسة الحكومة ووزارة الخارجية، وبعد عودة بن غوريون للحياة السياسية عام ١٩٥٥ نشبت بينهما مواجهات ساخنة، أدت في النهاية إلى استقالته.

فضلا عن جانبه السياسي، فقد أتقن ثماني لغات، وأحب للغة العبرية، ومن كتبه التي نشرها: بوابة الأمم عام ١٩٥٨، يوميات رجل سياسي عام ١٩٦٨-١٩٧٠.

٦- غولدا مائير ١٨٩٨-١٩٧٨

من زعيمات حزب العمل، رئيسة الحكومة خلال الفترة بين حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣، ولدت في كييف، وهاجرت أسرتها إلى الولايات المتحدة عام ١٩٠٦.

هاجرت لفلسطين عام ١٩٢١، وبدأت أعمالها الجماهيرية في الكيبوتسات، وعينت سكرتيرة عامة لمنظمة عمال صهيون، وسافرت لأمريكا لمدة عامين في مهمة رسمية عام ١٩٣٢.

عام ١٩٤٦ عينت مسئولة الجناح السياسي في الوكالة اليهودية، حيث أدارت صراعا سياسيا حادا في أروقة الأمم المتحدة قبيل قيام الدولة، والتقت سرا بالملك عبد الله لإقناعه بعدم الانضمام للجيوش العربية المهاجمة لإسرائيل.

مع قيام "إسرائيل" عينت أول سفيرة في الاتحاد السوفيتي، ثم عادت عام ١٩٤٩ لتعين وزيرة للعمل، ثم الخارجية، وخلال هذه الفترة تعرف السياسيون على مواهبها القيادية وسياستها وخاصة عقب وفاة أشكول.

لمع اسمها في الحياة السياسية على مدى ٢٥ عاما، وكان منصب رئاسة الوزارء أرفع المناصب الحكومية التي تقلدتها ، حيث شهدت فترة رئاستها ١٩٦٩-١٩٧٤ حرب أكتوبر ١٩٧٣.

عقب تعيينها رئيسة للحكومة اتخذت سياسة براغماتية ووافقت على وقف إطلاق النار، حيث دخلت مرحلة الاستنزاف مع مصر، إلى حين صدور القرار الدولي رقم ٢٤٢ المطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة إلى حدود آمنة.

انتهت المعركة وانخفضت معها شعبيتها، فقدمت استقالتها من رئاسة الحكومة عام ١٩٧٤، وقضت العام الأخير من حياتها ١٩٧٨ تكتب سيرتها الذاتية.

٧- البارون إدموند جيمس روتشيلد ١٨٤٥-١٩٣٤

الأب المؤسس للييشوف اليهودي، يكمن إنجاز ه التاريخي في إنجاحه للمشروع الصهيوني وإخراجه إلى حيز الوجود الميداني، صاحب دور كبير في شراء الأراضي لصالح الاستيطان اليهودي، بدأت بـــ"ريشون ليتسيون، روش فينا، زخرون يعكوب".

بين عامي ١٨٨٣-١٨٩٩ تبرع بمبلغ وصل إلى مليون وستمائة ألف جنيه استرليني، مقابل ٨٧ ألف جنيه أرسلته جميع فروع أحباء صهيون في أوروبا.

قام بزيارة فلسطين خمس مرات في الأعوام ١٨٧٧، ١٨٩٣، ١٨٩٩، ١٩١٤، ١٩٢٥، وفي ١٩٢٩ وافق على تعيينه رئيسا فخريا للوكالة اليهودية الموسعة.

٨- إسحاق رابين ١٩٢٢- ١٩٩٥

رئيس الحكومة الإسرائيلية الخامسة، ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي خلال حرب ١٩٦٧، ولد في القدس، وتعلم في المدرسة الزراعية، انضم إلى صفوف البالماخ وبرز من نشطائها الفاعلين.

اعتقل مع مجموعة من قادة الهاغاناه والبالماخ وقضى في السجن نصف عام في مخيم اعتقال رفح، وفي ١٩٤٧ عين مساعدا لقائد البالماخ، وخلال حرب ١٩٤٨ قاد جبهة مدينة القدس، ومثل حكومة إسرائيل في مفاوضات رودس لوقف إطلاق النار مع الجيوش العربية.

خلال رئاسته لهيئة أركان الجيش بين العامي ١٩٦٤-١٩٦٨ عرف الجيش قوة حاسمة في إدارته لمعاركه، الأمر الذي وجد ترجمته في انتصار حرب ١٩٦٧، وبعد الحرب عين سفيرا لإسرائيل في الولايات المتحدة، وعزز العلاقات بين تل أبيب وواشنطن، وفي الحكومة التي عينت فور حرب ١٩٧٣ عين وزيرا للعمل، ثم كلف بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة غولدا مائير، وأصبح رئيسا للحكومة في مايو ١٩٧٤.

في الأعوام التي سبقت ١٩٨٢ وقف رابين مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان، واقترح انسحاب الجيش من لبنان مع الاحتفاظ بشريط أمني، أثناء توليه وزارة الدفاع في حكومة الوحدة بين حزبي العمل والليكود خلال الأعوام ١٩٨٤-١٩٩٠.

خلال أحداث الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة بين العامي ١٩٨٧-١٩٩٣ انتهج سياسة متشددة، وبعد انطلاقة عملية التسوية في مؤتمر مدريد، وعقب سقوط حكومة الليكود، لمع نجمه من جديد فتولى رئاسة حزب العمل ثم رئاسة الحكومة عام ١٩٩٣، ووقَّعت حكومته اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقية وادي عربة مع الأردن ١٩٩٤، وخاضت مفاوضات مطولة مع سوريا أفضت إلى ورقة عرفت بوديعة رابين نصت على انسحاب من الجولان لقاء ترتيبات أمنية وتطبيع للعلاقات.

اغتيل رابين على يد شاب يميني متدين سنة ١٩٩٥، احتجاجا على سياسته في عملية التسوية.

جدول رقم ٢

جدول يوضح أهم المشاريع الإسرائيلية لتصفية قضية اللاجئين

اسم المشروع	تاريخ الصدور
خطة عملية يوحنان	١٩٥٠
خطة العملية الليبية	١٩٥٣-١٩٥٨
عملية حفرفيرت	١٩٥٦
خطة لجنة دانين	١٩٥٦-١٩٥٧
خطة شارون	١٩٦٤
مشروع أشكول	١٩٦٥
مشروع شاريت	١٩٥٥
مشروع فايتس	١٩٦٩
مشروع ألون	١٩٦٨
مشروع أبا إيبان	١٩٦٨
مشروع ديان	١٩٧٣
مشروع شارون	١٩٧١
مشروع غاليلي	١٩٧٣
مشروع بن بورات	١٩٨٢
مشروع أبراهام تامير	١٩٥١
مشروع رحوبوت	١٩٦٩
مشروع دوف زاكين	١٩٧٢
مشروع مناحيم بيغن	١٩٧٣
مشروع لجنة برونو	١٩٦٨
مشروع دونا آرزت	١٩٩٧
مشروع شلومو غازيت	١٩٩٦
مشروع شماي كهانا	١٩٩٣
وثيقة بيلين إيتان	١٩٩٦
مشروع شمعون بيرس	١٩٩٥

ملحق رقم ٣

جدول يوضح أهم القوانين التي أصدرها الكنيست للتخلص من قضية اللاجئين

اسم القانون	تاريخ الإصدار
قانون وضع اليد على الأراضي في حالة الطوارئ	١٩٥٠
قانون سلطة التطوير	١٩٥٠
قانون وضع اليد على الأراضي	١٩٥٦
قانون تقادم الزمن	١٩٥٨
قانون تسوية الحقوق في الأراضي	١٩٦٩
قانون أراضي إسرائيل	١٩٦٠
قانون أساسي أراضي إسرائيل	١٩٦٠
قانون الأراضي	١٩٦١
قانون الاستيطان الزراعي	١٩٦٧
قانون أملاك الغائبين	١٩٥٠
قانون المناطق المغلقة	١٩٤٩
قانو استملاك الأراضي	١٩٥٣
قانون صندوق أراضي إسرائيل	١٩٥٣
قانون إجراءات تسوية الأراضي	١٩٤٩
قانون الأراضي البور	١٩٤٨
قانون أملاك الدولة	١٩٥١
قانون التصرف	١٩٥٣
قانون استملاك أراضي البدو	١٩٨٠

ملحق رقم ٤

جدول يبين عدد اللاجئين ومناطق توزعهم حتى أواخر ١٩٩٨

المنطقة	اللاجئون المسجلون مع الأونروا	اللاجئون غير المسجلين مع الأونروا	مجموع اللاجئين الكلي
الضفة الغربية	٥٦٢.٧٣٧	٣.٩٨٧	٥٩٣.٧٢٤
قطاع غزة	٧٨٥.٥٥١	١١.٨٩٨	٧٩٧.٤٤٩
كامل فلسطين	١.٣٤٨.٢٨٨	٤٢.٨٨٥	١.٣٩١.١٧٣
لاجئو الداخل في إسرائيل	-	٢١٩.٣٢٥	٢١٩.٣٢٥
الأردن	١.٤٨٧.٤٤٩	٢٧٨.٦٠٨	١.٧٦٦.٠٥٧
لبنان	٣٦٧.٦١٠	١٤.٩٨٤	٣٨٢.٥٩٤
سوريا	٣٧٠.٠٣٥	٦١.٩٥١	٤٣١.٩٨٦
مصر	-	٤٠.٤٦٨	٤٠.٤٦٨
جميع دول الشرق الأقصى	٣.٥٧٣.٣٨٢	٦٥٨.٢٢١	٤.٢٣١.٦٠٣
السعودية	-	٢٧٤.٧٦٢	٢٧٤.٧٦٢
دول الخليج	-	١٣٩.٩٤٨	١٣٩.٩٤٨
العراق وليبيا	-	٧٣.٢٨٤	٧٣.٢٨٤
بلاد عربية أخرى	-	٥.٥٤٤	٥.٥٤٤
جميع دول الشرق الأوسط	٣.٥٧٣.٣٨٢	١.١٥١.٧٥٩	٤.٧٢٥.١٤١
جميع الدول غير العربية	-	٣٩٣.٤١١	٣٩٣.٤١١
المجموع	٣.٥٧٣.٣٨٢	١.٥٤٥.١٧٠	٥.١١٨.٥٥٢

ملحق رقم ٥

جدول يبين توزيع ملكية الأراضي خلال فترة الانتداب البريطاني

أراض عربية	١٢,٥٧٤,٧٧٤	٤٧%
أراض يهودية	١,٤٩١,٦٩٩	٥ %
أراض حكومية	١٢,١١٤,٥٠٠	٤٦%
طوائف أخرى	١٤٢,٠٥٠	٢ %
المجموع	٣٦,٣٢٣,٠٢٣	

ملحق رقم ٦

أهم العمليات التي نفذتها العصابات الصهيونية

لتدمير القرى وتهجير الفلسطينيين

الرقم	اسم العملية	تاريخ التنفيذ	هدف العملية
١	عملية ميسبارايم	١٩٤٨/٤/٢٠	احتلال حيفا وطرد السكان العرب
٢	عملية شاميتز	١٩٤٨/٤/٢٧	تدمير القرى المحيطة بيافا، لعزلها عن باقي فلسطين
٣	عملية ماتاته	١٩٤٨/٥/٣	تدمير القرى التي تربط طبرية بالجليل الشرقي
٤	عملية جدعون	١٩٤٨/٥/١١	احتلال مدينة بيسان
٥	عملية باراك	١٩٤٨/٥/١٢	**تدمير القرى القريبة من برير في الطريق إلى النقب**
٦	عملية بن آمي	١٩٤٨/٥/١٤	احتلال عكا وتفريغ الجليل الغربي
٧	عملية بتشفورك	١٩٤٨/٥/١٤	احتلال المساكن العربية في القدس الجديدة

ملحق رقم ٧

جدول يوضح حجم الخسائر التي تكبدها الفلسطينيون على أيدي العصابات الصهيونية(١)

اسم المدينة(٢)	عدد القتلى	اسم المدينة	عدد القتلى	اسم المدينة	عدد القتلى
القدس	١٣٨٠	يافا	١٦٢٤	غزة	١١٧٩
حيفا	١٢٧٩	الخليل	٥٥٤	جنين	٤٨٦
اللد والرملة	١٤٧٩	بيت لحم	١٧٩	طولكرم	٥٢٩
نابلس	٣١١	رام الله والبيرة	٢٣٠	طبريا	٥٦٥
عكا	٥٧٦	صفد	٧٥٢	الناصرة	٩٧١
بيسان	٢٨٦	بئر السبع	٢٥٠	مدن مختلفة	١٩٩
----	----	المجموع الكلي	١٣٠١٠	----	----

ملاحظة: هذه الأرقام لا تتناول عدد القتلى العرب خلال المواجهات الحربية مع القوات اليهودية، وخاصة من جنسيات اليمن، وليبيا، والسودان، ودول المغرب العربي.

١) العارف، عارف، النكبة، بيروت، ١٩٥٦-١٩٦٠، ستة أجزاء.

٢) حين يذكر اسم المدينة، فهو يعني ضمنا المدينة والقضاء وفقا للتقسيات الإدارية زمن الانتداب البريطاني.

ملحق رقم ٨

جدول يوضح مختلف الأساليب المستخدمة في ترحيل اللاجئين([1])

سبب الترحيل	عدد القرى والمدن
الطرد المباشر باستعمال القوة العسكرية	١٢٢ قرية
هجمات عسكرية على القرى	١٣ قرية
الحرب النفسية (المنشورات والإذاعات)	٣٨ قرية
الخوف من هجوم يهودي متوقع	٣٨ قرية
تأثير سقوط قرى مجاورة والنزوح منها	٤٩ قرية
الخروج الاختياري	٦ قرى

١) أبو ستة، سلمان، سجل النكبة ١٩٤٨، مركز العودة الفلسطيني، لندن، ط١، ٢٠٠٠.

ملحق رقم ٩

جدول يوضح توزيع خسائر اللاجئين بأسعار عام ١٩٤٨([1])

المفردات	القيمة (مليون جنيه فلسطيني)
رأس المال الصناعي	١١,٤٠٠
رأس المال الزراعي	٦٦,٨٠٠
رأس المال التجاري والمخزونات	٤٥,٩٠٠
الفنادق والمطاعم	١٠,٥٠٠
الأصول المالية	١٢,٥٠٠
الثروة الخاصة والشخصية	٥٤,٠٠٠
البنية التحتية	١٢,١٠٠
الأراضي الريفية	٣٩٨,٦٠٠
الأملاك الحضرية	١٣٠,٢٥٩
المركبات التجارية والخاصة	٠,٩٥٠
المجموع	٧٤٣,٠٥٠

١) قبرصي، عاطف، تقدير قيمة خسائر الفلسطينيين بدولارات اليوم، مؤتمر حق العودة، بوسطن، ٢٠٠٠.

ملحق رقم ١٠

خرائط توضيحة لتجمعات اللاجئين

أ- مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية

ب- مخيمات اللاجئين في قطاع غزة

ت- مخيمات اللاجئين في لبنان

ث- مخيمات اللاجئين في سوريا

ج- مخيمات اللاجئين في الأردن

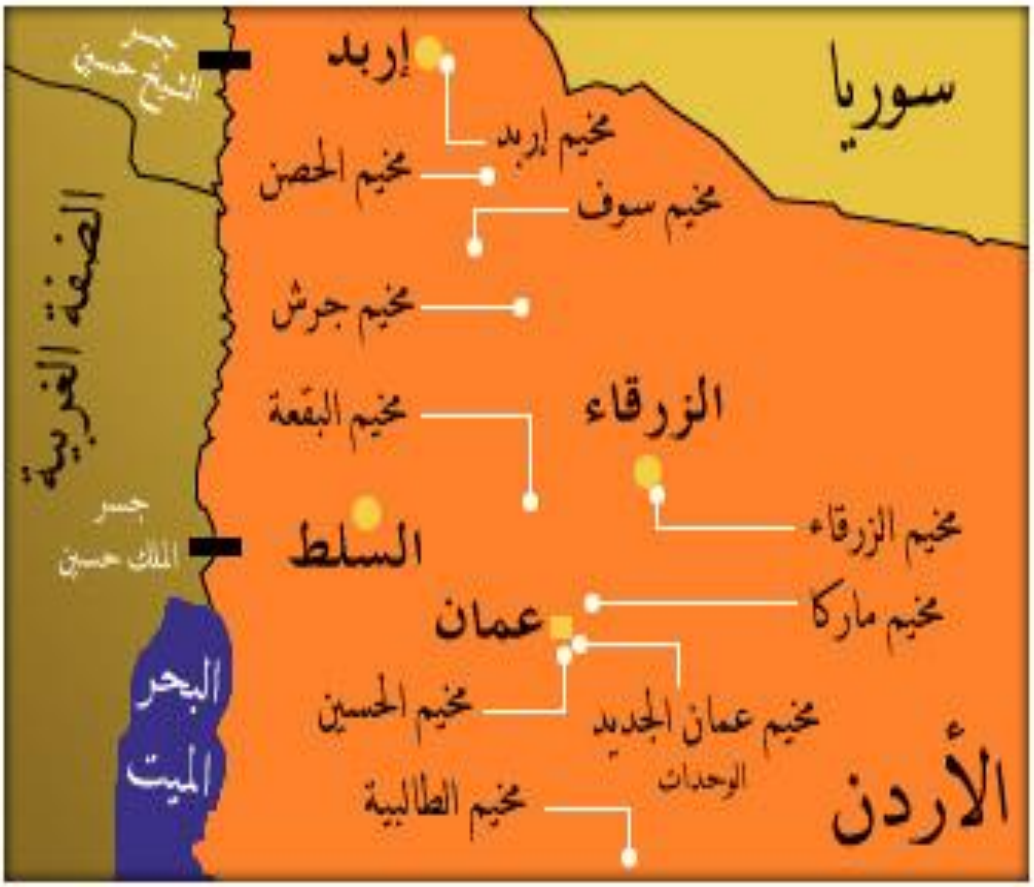

ملحق رقم ١١

نص القـــــــرار الدولي ١٩٤ الخاص باللاجئين

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

١ -تعرب عن عميق تقديرها الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته، وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢ -تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية:

أ- القيام -بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم- بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د أ-٢) الصادر في ١٤ مايو/ أيار سنة ١٩٤٨،

ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن،

ج- القيام -بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة توكلها حاليا قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة ، وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

٣- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة - مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية- اقتراحا بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

٤- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فورا حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

٥- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩٤٨، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٦- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

٧- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقا للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي . وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨- تقرر أنه نظرا إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقا أبو ديس وأبعدها جنوبا بيت لحم وأبعدها غربا عين كارم - بما فيها المنطقة المبن ية في موتسا- وأبعدها شمالا شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

- تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

- إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

٩- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فورا بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

١١- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة.

- وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جدي د وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

١٢- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرع ية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسئولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير الـلازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عددا من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعا إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٨٦ بـــ ٣٥ صوتا مع القرار مقابل ١٥ ضده وامتناع ٨ كالآتي:

مع القرار: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، ا ليونان، هاييتي، هندوراس، أيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، بلوروسيا (روسيا البيضاء)، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفييتي، اليمن، يوغسلافيا.

امتناع: بوليفيا، بورما، الشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران، المكسيك.

مـــــراجـــــع الـــــدراســـة

أولا: الكتب العربية

١ -الأزعر، محمد خالد، ضمانات حقوق اللاجئين في إطار التسوية السياسية، مركز دراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٦.

٢ -الأمم المتحدة ، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩٦٧-١٩٧٧، منشورات الامم المتحدة، نيويورك ١٩٧٨.

٣ -بابادجي، رمضان، وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ط ١، بيروت، ١٩٩٦.

٤ -بدر، حمدان، تاريخ منظمة الهاغاناه في فلسطين، منشورات فلسطين المحتلة، بد ون تاريخ.

٥ -البديري، هند، أراضي فلسطين، جامعة الدول العربية، القاهرة، ط١، ١٩٨١.

٦ -بشارة، مروان، فلسطين إسرائيل : سلام أم نظام عنصري؟ مركز القا هرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط١،٢٠٠١.

٧ -توما، إميل، جذور القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير، بيروت، ط١، ١٩٧٣.

٨ -جبر، مروة، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٨- ١٩٦٥، مركز أبح اث منظمة التحرير، نيقوسيا، ١٩٨٩.

٩ -جرار، ناجح، اللاجئون الفلسطينيون، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، باسيا، نابلس، ١٩٩٤.

١٠ - جريس، صبري، العرب في إسرائيل،حيفا، ط١، ١٩٦٦.

١١ - جمعة، حازم، مفهوم اللاجئين في المعاهدات الدولية والإقليمية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٦.

١٢ - جميل، محمد، نظرة في واقع الإحلال الص هيوني، مكتبة ابن القيم، دمشق، ط١، ٢٠٠٥.

١٣ - الجندي، إبراهيم: اللاجئون بين العودة والتوطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١.

١٤ - حسن، عصام ،جسر العودة : حقوق اللاجئين في ظل التسوية، مركز القاهر ة لدراسات حقوق الإنسان، ط١، ٢٠٠٢.

١٥ – الحمد، جواد، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١، ٢٠٠٢.

١٦ – -------، في الذاكرة الإنسانية للمجازر الصهيونية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١، ٢٠٠١.

١٧ – دمج، ناصر، هل يوجد حل للقضية الفلسطينية؟ مؤسسة الأسوار، عكا، ط ١، ١٩٩٦.

١٨ – ربابعة، غازي، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط٢، ١٩٨٩.

١٩ – رباح، رمزي، اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، دار التقدم العربي للصحافة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٦.

٢٠ – زريق، إيليا، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٩٨.

٢١ – أبو ستة، سلمان، سجل النكبة ١٩٤٨، مركز العودة الفلسطيني، لندن، ط ١، ٢٠٠٠.

٢٢ – السعدني، مصطفى، أضواء على الصهيونية، مطابع الأه رام التجارية، القاهرة، ط١، ١٩٦٩.

٢٣ – سيدهم، ادوارد، مشكلة اللاجئين العرب، الدار القومية لل طباعة والنشر ، القاهرة، ط١، ١٩٦٣.

٢٤ – شوفاني، إلياس، مشاريع التسوية الإسرائيلية ١٩٦٧– ١٩٧٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

٢٥ – الطحان، مصطفى، فلسطين والمؤامرة الكبرى، المركز العالمي لل كتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٩٩٤.

٢٦ – طعمة، جورج، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي ١٩٤٧ – ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٧٥.

٢٧ – عاروري، نصير، اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

٢٨ – عباس، عبد المنعم، السلوك الدولي المقارن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

٢٩ – عبد الرحمن، أسعد، قضية اللاجئين الفلسطينيين : حق العودة والتعويضات أم خازوق وجزرات، عمان، ط١، ٢٠٠٢.

٣٠ – عبد ربه، صلاح، اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، مركز المعلومات البديلة، رام الله، ط١، ١٩٩٦.

٣١ – عبد السلام، جعفر، من أوراق القضية الفلسطيني ة، دار النهضة العربية، القاهرة.

٣٢ –

٣٣ – عبد الكريم، قيس، وآخرون، في السياسة والنظام الفلسطيني، دار التقدم العربي والدار الوطنية الجديدة، ط١، ٢٠٠٥.

٣٤ – عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤– ١٩٧٤، المكتبة العصرية، بيروت، ط٤، ١٩٩٢.

٣٥ – علي، فلاح، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٩– ١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٠.

٣٦ – عوض، عثمان، العنصرية الصهيونية، مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، القاهرة، ط١، ٢٠٠١.

٣٧ – عويس، عبد الحليم، الفكر اليهودي بين تأجيج الصراعات وتدمير الحضارات، مركز الإعلام العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣.

٣٨ – غباش، حسين، فلسطين حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

٣٩ – قهوجي، حبيب، إستراتيجية إسرائيل تجاه المنطقة العربية، مؤسسة الأرض، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٨٢.

٤٠ – كناعنة، شريف، الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، رام الله، ط١، ٢٠٠٠.

٤١ – محمود، أمين، الاستيطان اليهودي منذ الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية، عالم المعرفة، الكويت، ط١، ١٩٨٤.

٤٢ – محيي الدين، صابر، اللاجئون : جوهر الصراع وعقدة التسوية، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، ط١، ٢٠٠٣.

٤٣ – مركز غزة للحقوق والقانون: مشاريع توطين الفلسطينيين من عام ١٩٤٨ حتى تاريخه، ١٩٩٩/١١/٢٩.

٤٤ – المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

٤٥ – مصالحة، نور الدين، طرد الفلسطينيين ..١٨٨٢–١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
٤٦ – ------، أرض أكثر وعرب أقل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
٤٧ – المندل، توفيق، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
٤٨ – منظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الرئيس، النكبة ١٩٤٧ –١٩٤٨، مركز التخطيط، غزة، ١٩٩٨.
٤٩ – مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الأحياء العربية ومصيرها في حرب ١٩٤٨، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.
٥٠ – الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٨٤.
٥١ – موعد، حمد، اللاجئون الفلسطينيون جوهر الصراع وعقدة التسوية، مركز دراسات الغد العربي، دمشق، ط١، ٢٠٠٣.
٥٢ – أبو النمل، حسين: قطاع غزة ١٩٤٨–١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، مركز أبحاث منظمة التحرير، بيروت، ١٩٧٩.
٥٣ – الهجرة اليهودية حقائق وأرقام، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث ، عمان، ط١، ١٩٩١.
٥٤ – هواش، محمد، الموقف الإسرائيلي من القرار ١٩٤، مركز شمل، رام الله، ٢٠٠٠.
٥٥ – الهور، منير، وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، دار الجليل، عمان، ط١، ١٩٨٦.
٥٦ – واكيم، واكيم، المهجرين العرب في إسرائيل، لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين، حيفا، ١٩٩٥.

ثانيا: الكتب المترجمة

١ -أرونسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
٢ -بنزيمان، عوزي، عرب إسرائيل مكانتهم والسياسة المتبعة تجاههم، دار كيتر، القدس، ط١، ١٩٩٢.

٣ -بن غوريون، دافيد، المذكرات، المجلد الرابع، تل- أبيب، دار عام عوفيد، ط ١، ١٩٧٤.
٤ -بني موريس، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين، ترجمة دار الجليل، عمان، ط١، ١٩٩٣.
٥ -بيرس، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد عبد الحافظ ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٤.
٦ -بيغن، مناحيم، الثورة قصة الأرغون، دار هنري شومان، نيويورك، ط١،١٩٥١.
٧ -تاكنبرغ، لكس، ترجمة بكر عباس، وضع اللاجئين في القانون الدولي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
٨ -دومينيك، فيدال، خطيئة إسرائيل الأصلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.
٩ -ديفيس، لاونرد، حق عودة الفلسطينيين ومعانيها بالنسبة لإسرائيل، الجامعة العبرية، القدس، ديسمبر ١٩٩٣.
١٠ - راينهارت، تانيا، إسرائيل فلسطين وسبل إنهاء حرب ١٩٤٨، ترجمة رندة بعث ورشا الصباغ، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤.
١١ - زيفيت، شبناوم، اللاجئون: الوضع الراهن والحلول الممكنة، صندوق أرماند هامر للتعاون الاقتصادي، ١٩٩٣.
١٢ - شاحاك، يسرائيل، حقيقة بيغن وشركائه، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
١٣ - شاريت، موشيه، المذكرات الشخصية، معاريف للنشر، تل أبيب، ط ١، ١٩٧٩.
١٤ - شامير، إسحاق، المذكرات، دار الجليل، عمان، ط١، ١٩٨٤.
١٥ - شليم، آفي، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط١، ١٩٨٨.
١٦ - غروسمان، دافيد، حاضرون غائبون، المكتبة الحديثة، تل أبيب، ط١، ١٩٩٢.
١٧ - غلوب باشا: جندي مع العرب، ترجمة عفيف حسن العمر ي، دار النشر للجامعيين، بيروت.
١٨ - فايتس، يوسف، يومياتي ورسائلي إلى الأولاد، دار مساده، تل أبيب، ط ١، ١٩٦٥.

١٩ – فنلكستين، نورمان، صعود وأفول فلسطين، ترجمة أيمن حداد، دار كنعان، ط١، دمشق.
٢٠ – كتسنلسون، بيرل، المؤلفات، المجلد ١٢، تل– أبيب: منشورات حزب العمال، ط١، ١٩٦٢.
٢١ – كوهين، يسرائيل، إسرائيل والعالم العربي، سفريات بوعليم، تل أبيب، ط ١، ١٩٦٤.
٢٢ – كوهين، هيلينا، الغائبون الحاضرون، اللاجئون في إسرائيل، ترجمة نسرين مغربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٣.
٢٣ – كيمرلنغ، باروخ، الصراع بشأن الأراضي، ا لجامعة العبرية، القدس، ط ١، ١٩٧٤.
٢٤ – لجنة نشر كتابات ليحي (جمع وتحرير)، وثائق المحاربين من اجل حرية إسرائيل، المجلد الأول، تل– أبيب، ط١، ١٩٥٩.
٢٥ – ليسكوفسكي، أهرون، الحاضرون الغائبون في إسرائيل، الشرق الجديد، ط١، ١٩٦٠.
٢٦ – مؤسسة ليليوياسو، طرد الفلسطينيين من ديارهم، ترجمة نور الدين حميد، دار الأقصى، دمشق، ط١، ٢٠٠١.
٢٧ – نتنياهو، بنيامين، مكان تحت الشمس، ترجمة دار الجليل، عمان، ط ٢، ١٩٩٦.

ثالثا: المجلات والدوريات

١ –الأزعر، محمد خالد، التسوية السياسية وقضية اللاجئين، صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، ١٩٩.
٢ –البابا، جمال، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الثاني، أيلول ٢٠٠٠.
٣ –البرعي، رولا: الإطار النظري لمشاريع التوطين، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٤، أكتوبر ٢٠٠٣.
٤ –الزرو، نواف، مشاريع التصفية الإسرائيلية للمخيمات، صامد الاقتصادي، العدد ٨٣.
٥ –زريق، إيليا، اللاجئون وحق العودة، مجلة الدراسات الفلسط ينية، بيروت، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤.

٦ -السهلي، نبيل، اللاجئون الفلسطينيون ..معطيات أساسية، الدراسات الفلسطي نية، بيروت، العدد ٤٩، شتاء ٢٠٠٢.
٧ -شريح، أسمهان، قضية اللاجئين والسياسات الإسرائيلية، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٢٤، شتاء ٢٠٠٦.
٨ -شعبان، فاطمة، اللاجئون في المشاريع الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧، مجلة ص امد، عمان، العدد ١٠٦، خريف ١٩٩٦.
٩ -صلاحات، محمد، مستقبل قضية اللاجئين، مجلة السياسة الفلسطينية، مركز البحوث، نابلس، العدد ٢٦ ربيع ٢٠٠٠.
١٠ - صندوقة، زهير، حق العودة .. مشكلة أم حل؟، مجلـــة البرلمـــان العـــربي، السنة ٢٦، العدد ٩٦، ديسمبر ٢٠٠٥.
١١ - أبو عامر، عدنان، قراءة قانونية نقدية لوثيقة جنيف، مجلة مركز باحث للدراسات، يناير ٢٠٠٤.
١٢ - عبد الحافظ، محمد حسن، جامعة الدول العربية وقضية اللاجئين، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، أيلول ١٩٩٦.
١٣ - عبد الكريم، إبراهيم، قصة تأسيس إسرائيل، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٣.
١٤ - عدوان، عاطف، الأطروحات الإسرائيلية حول مشكلة اللاجئين، م جلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، أغسطس ٢٠٠٦.
١٥ - عطايا، أيمن محمود، قضية اللاجئين، جذور المشكلة وآفاق الحل، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٠٥، أيلول ١٩٩٦.
١٦ - غازيت، شلومو، قضية اللاجئين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي، الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٢، ربيع ١٩٩٥.
١٧ - فياض، علي، اللاجئون من النكبة إلى المأزق، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد ٩٢، شباط ٢٠٠٠.
١٨ - كيالي، ماجد، أسباب قضية اللاجئين، مجلة صامد ا لاقتصادي، العدد ١٠٥، أيلول ١٩٩٦.
١٩ - مجلة الأرض، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، السنة التاسعة عشرة، العدد ٨، دمشق، ١٩٩٢.
٢٠ - مخادمة، ذياب، المواقف الإسرائيلية من حق العودة، مجلة دراسات، مركز أبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد ٢٠، ٢٠٠٥.

٢١ - مندس، هاني، مشروعات التوطين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٧٨، مايو ١٩٧٨.

٢٢ - الموعد، حمد، الثوابت والمتغيرات في موقف الولايات المتحدة من اللاجئين، مجلة صامد، ع١٠٦، ١٩٩٦.

٢٣ - يونس، مكرم، المشروعات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين ١٩٦٧- ١٩٧٨، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، العدد ٨٦، يناير ١٩٧٩.

رابعا: المحاضرات والندوات

١ - حلقة بحث حول: فلسطين بعد نصف قرن من النكبة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ٢٠٠١/٦/٣٠.

٢ - محاضرة حول اللاجئين، عقدت في المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ١٩٩٦/١/٨.

٣ - المؤتمر الفكري والسياسي للدفاع عن حق العودة، غزة، ١٢-١٤ مايو ٢٠٠٦.

٤ - مؤتمر حق العودة، بوسطن، ٢٠٠٠.

٥ - محاضرة في المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، يونيو ٢٠٠٤.

٦ - المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٢.

خامسا: المصادر الإنجليزية

1- Fred J.khouri, The Arab Israeli Dilemma, 2nd Edition Syracuse university press 1976 New York.

2- Peres,Shimon,The New Middle East,London,Element Book, 1993.

3- McDonald,James,My Mission in Israelm 1948-1951, London,Gollancz,1951.

4- Walid khalidi ,all that remains , the Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948 , institute for Palestine studies , Washington 1992.

5- Herzl, Theodor,The Jewish State, New York, American Zionist Emergency Council, 1946.

6- Abdallah,Daua,The Israeli Low of Return, Palestine return Center, London,2004.

7- Ben- Ami, shlomo, opening Remarks, official presentation by the Israeli Delegation to the Refugee working Group of the middle East peace Talks, 11 November, Ottawa, Canada. 1992.

8- Beilin,Yossi,Touching Peace: From the Oslo Accord to a final Agreement,London,1999.

9- Shlomo Gazits : The Palestinian Refugees Problem, Gaffe Center for Strategic Studies , Tel Aviv University 1994 .
10- Elia Zureik: Palestinian Refugees and the peace process. Institute for Palestine studies , Washington Dc 1996 .
11- Government of Israel, the Refugee Issue: A Background Paper. Jerusalem: Government Press office, 1999.
12- Morris,The Birth of the Palestinian Refugee Problem,1947-1949.
13- Abu sitta, Salman,The Right to Return, London,Palestinian Return Center, 2000.
14- Zafarul Islam Khan, Palestine Documents,First Ed 1998 Pharos media publishing , NewDelhi.

المـــحـــتـــويـــات

الموضوع الصفحة

الإهداء
المقدمة

الفصل الأول

النشأة التاريخية لقضية اللاجئين

أولا: توطئة تاريخية
ثانيا: الترحيل في المشروع الصهيوني
ثالثا: الرواية الإسرائيلية لحملات التهجير
رابعا: المذابح المتسببة بنشوء قضية اللاجئين
خامسا: ما بعد قيام الدولة

الفصل الثاني

الموقف الإسرائيلي من القرارات والمشاريع الدولية الخاصة باللاجئين

أولا: المواثيق الدولية للاجئين
ثانيا: المركز القانوني للاجئين
ثالثا: المشاريع الدولية للاجئين
رابعا: المواقف الفلسطينية والإسرائيلية
خامسا: الموقف الإسرائيلي من التعويض

الفصل الثالث

الموقف الإسرائيلي من حق العودة

أولا: الأطروحات الرسمية والبحثية
ثانيا: مشاريع عقب قيام الدولة
ثالثا: مشاريع بعد حرب عام ١٩٦٧
رابعا: مشروعات خلال انتفاضة الحجارة
خامسا: مشروعات عقب اتفاق أوسلو
سادسا: المواقف الإعلامية الداعمة للموقف الرسمي

سابعا: قراءة تاريخية سياسية في المشاريع الإسرائيلية
ثامنا: المشاريع الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة
تاسعا: نقض مواقف المشاريع من حق العودة

الفصل الرابع
قضية اللاجئين في الاتفاقات السياسية
ومفاوضات التسوية

مقدمة
أولا: اللاجئون في برامج الأحزاب الإسرائيلية
ثانيا: تطور الموقف التفاوضي الإسرائيلي من اللاجئين
ثالثا: اللاجئون في المفاوضات المتعددة
رابعا: الموقف الإسرائيلي من لم الشمل
خامسا: الموقف في المفاوضات النهائية
سادسا: الموقف في مفاوضات كامب ديفيد
سابعا: الموقف في مفاوضات طابا
ثامنا: تقييم الموقف الإسرائيلي من اللاجئين

الفصل الخامس
السلوك الإسرائيلي الميداني
لإنهاء قضية اللاجئين

أولا: استعراض تاريخي
ثانيا: التنصل من المسئولية التاريخية
ثالثا: تغيير البيئة الجغرافية للاجئين
رابعا: الممارسات العسكرية ضد المخيمات
خامسا: استخلاص تاريخي لاستهداف اللاجئين
سادسا: السلوك القانوني ضد اللاجئين
سابعا: إنهاء وكالة الغوث (الأونروا)
خاتمة
- ملاحق الدراسة
- مراجع الدراسة